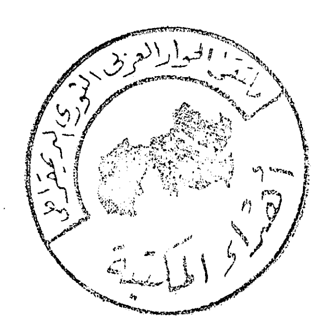
ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي

التّطبيع... ومُقاومته

أحمد شرف



التطبيع... ومقاومته

الطبعة الأولى
1996

الناشر:
ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي

طرابلس ــ الجماهيرية
هـ: 4448442 ـ 4448442
بريد مصور: 3334030 ـ ص.ب.

أحمد شرف

التطبيع... ومقاومته

تقديم

كلمة «التطبيع» كمصطلح سياسي الذي بدأ تداوله في قاموس الصراع العربي ـ الصهيوني منذ معاهدة السادات ـ بيغن والتي عرفت بمعاهدة كامب ديفيد عام 1977، ليس لها أي معنى سوى في كونه تعبير صارخ عن الاصرار الامبريالي/الصهيوني تطويع الامة العربية، وخضوعها، واستسلامها، والسماح للتمدد السرطاني الصهيوني أن يفعل فعله في الحياة العربية طولاً وعرضاً.

وهذا البحث الذي بين أيدينا هو محاولة جادة لكشف زيف وهشاشة دعاوى السلام على الطريقة الأمريكية/الصهيونية، من الزوايا القانونية والسياسية، وأن ما يجري تحت شعارات «السلام والتطبيع» ما هو إلا حلقة من حلقات الهجوم الإمبريالي/الصهيوني ضد أُمتنا. ولكنه بصور أُخرى مظللة وخادعة.

إن ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، وكعادته، في فتح باب الحوار على مصاريعها بين تيارات الامة المختلفة، إذ يقدم هذا الجهد لباحث من مصر، أول بلد عربي أستهدفها ولا يزال هذا الهجوم الامبريالي/الصهيوني، فهو يقدم إلى جانب الرؤية النظرية والسياسية، نماذج عملية وصور حية لما يسمى بـ «التطبيع»، كما يقدم جانباً من حجج دعاة «التطبيع» وأيضاً مقاوميه، ويخلص بعد ذلك إن تقديم بعض المقترحات لبلورة برنامج

قومي للمقاومة الشعبية «للتطبيع».

وبصرف النظر عن بعض المواقف، والأحكام، والاستنتاجات، التي تضمنها البحث، ومدى الاختلاف أو الاتفاق معها لدى البعض، فإن ملتقى الحوار انما يفتح الباب واسعاً لحوار متصل بين أجيال الامة، وتياراتها حول أبرز قضاياها وصولاً إلى إعادة صياغة المشروع القومي النهوضي، القادر وحده على مواجهة المشروع الامبريالي/ الصهيوني ووقف زحفه المدمر في وطننا العربي.

فماذا نحن فاعلون!!

الأمانة الادارية

كلمة

في شهر سبتمبر سنة 1994، طلب مني الزملاء في ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، إعداد تقرير سريع عن حركة مقاومة التطبيع مع إسرائيل في مصر، وبدأت في جمع مادة غزيرة، وحدث اتصال بيني وبين الزملاء، تم الاتفاق بموجبه على توسيع البحث، وفعلاً قسمت البحث إلى ثلاثة أقسام: قسم نظري يبحث رؤى ومقولات دعاة التطبيع في المجالات المختلفة قانونياً واستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً. والرؤى المضادة لقوى مقاومة التطبيع مع إسرائيل في ذات المجالات.

والقسم الثاني، يتناول تاريخ ممارسات التطبيع، وصوره وأشكاله، كما يتناول صور وأشكال وتاريخ أعمال مقاومة التطبيع، مرتبة إلى فترات ذات طبيعة نوعية واحدة، وذات قوام متجانس، وقد وقفت بممارسات التطبيع وأعمال المقاومة، حتى أنهيت بحثي في يوم 22 نوڤمبر سنة 1994، وأصبح هذا البحث أشبه بديوان رصد للتطبيع ومقاومته، بخاصة لدى اكتمال صياغة هذا القسم الثاني.

وفي القسم الثالث، تجاسرت، وبرؤية فردية هي بطبيعتها قاصرة، وقدمت ورقة عمل خاصة ببناء نظرية عربية متكاملة لمقاومة التطبيع، وجعلت من هذه الورقة مشروع عمل، أضغط به على كل مقاومي التطبيع في أقطار الأمة العربية، حتى ينهضوا لإنجاز هذا البناء الضروري، والذي

لا يحتمل التأجيل، بخاصة أنه ومنذ بداية سنة 1994 تطورت استراتيجيات وسياسات التطبيع على محاور ثلاثة هي:

1 ـ الانتقال بالتطبيع العلني من مرحلة التمصير (أي كونه مصرياً) فقط إلى مرحلة التعريب، ليشمل جزءاً كبيراً من الأقطار العربية إن لم يكن معظمها عددياً، وكثافة سكانية عربية عالية.

2 ـ الانتقال بالتطبيع مع إسرائيل على الصعيد العربي من صور التطبيع الأسود أي السري، إلى التطبيع العلني والرسمي.

3 ـ تطوير بنية التطبيع وهيكليته من الصورة الثنائية، أي بين دولتين، إلى الصورة الجماعية، أو صورة المنظومة، وذلك بتطور فكرة التطبيع لإلغاء المقاطعة العربية، وإقامة السوق الشرق أوسطية، ثم النظام الشرق أوسطي حسب المفاهيم الأمريكية ـ الصهيونية.

ولسبب لا أعلمه تأخر طبع هذا البحث وإصداره في كتاب، إلى الحد الذي دفعني لترتيب نشره بإمكانياتي الخاصة. في هذه الأثناء وبينما انهمكت في ذلك ـ اتصل بي الزملاء في ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي مرة أخرى في الأسبوع الثاني من يونيو سنة 1996، وأبلغوني أنهم شرعوا في إعداد الأمر لإصدار هذا البحث في كتاب سيصدر قبل الفاتح من سبتمبر سنة 1996. وأنه يجب علي، إذا كان لدي ما أضيفه أن أقدمه بسرعة، بخاصة أن فكرة ديوان الرصد، تغرينا بذلك.

ومرة أخرى كنت قد شرعت في إنجاز هذا الأمر، حينما تحركت لإصدار الكتاب بإمكانياتي الشخصية. وتوافقت الرغبات، بخاصة أن المؤتمر القومي لمقاومة التطبيع بات على الأبواب، ويهم الجميع قبل الوقوف على الأفكار والرؤى النظرية، الوقوف على ممارسات التطبيع وتطوراتها الخطرة، وكذلك الوقوف على الأفكار النظرية المصاحبة لمسيرة التطبيع، بل والممهدة له، والمهيئة لمساراته.

لهذا سوف أضيف ملحق للفصل الثامن، بعنوان «التطبيع الساخن. . . والهرولة، وآليات المقاومة وقصورها». وسوف تختلف بنية هذا الفصل الملحق عن كل الفصول السابقة، ذلك أنه سيحتوي قضايا ورؤى نظرية، ووقائع وممارسات عملية على الصعيدين المتقابلين والمتضاربين لأنصار التطبيع من جانب، ولمقاومي التطبيع مع إسرائيل والصهيونية الدولية من جانب آخر وقد جعلت من هذا الفصل الإضافي، أو الملحق تتمة أو خاتمة للقسم الثاني من هذا البحث، واحتفظت للقسم الثالث باستقلاليته، ولم أرض بأن أضع بعده أي جهد، فخطة العمل القومي، يعقبها دائماً العمل والتحرك، وليس التحليل أو حتى الرصد المنعزل. فما أحوجنا للعمل الجاد، والنضال العلمي والعملي الصحيح للتصدي لسيل التطبيع العربي مع إسرائيل، الزاحف بسرعة مباغتة، ليغرق كل مصالح الأمة العربية والشعب العربي في كل أقطاره، وليلتهم كل ثوابت ومرتكزات الأمن القومي على كل المستويات العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية، في وقت ما زالت فيه إسرائيل صهيونية، وما زالت الصهيونية عنصرية وعدوانية، وما زال الكيان الصهيوني يفتقد مقومات الدولة حسب نصوص القانون الدولي، فهو بعد لم يرسم حدوداً إقليمية، وهو بعد لم يحدد طبيعة المواطن فيه. وهو بعد ما زال كياناً استعمارياً استيطانياً، يحتل أراضي الغير فيما لا يتم التنازع عليه أصلاً، وما زال كياناً يمارس العدوان والقهر على الشعوب الآمنة، ويحطم بنى الحياة في أراضي دول مستقلة وذات سيادة، ومحددة الإقليم والمواطنة. وما زال يشكل أكبر قوى منظمة تمارس إرهاب الدولة على كل الأصعدة داخلياً وإقليمياً بل ودولياً، ويدير المذابح البشرية بتواتر ودأب شديد، حتى وصل بها إلى الأماكن الحرم، سواء في المساجد (الأقصى ـ والإبراهيمي)، أو في مناطق الأمم المتحدة (قانا). يقولون في قريتنا: «قيراط عمل خير من فدان كلام»، فهل نكف عن الثرثرة، ونبدأ بمنهج علمي، ترتيب خطة عمل،

ذات آليات واضحة وسلسة. أعتقد أن ليس هناك اختيار آخر، وإلا سقطنا كمناضلين، غير أن شعبنا لن يفقد إمكانيات الدفاع عن مصالحه، ومقاومة غاصبيه، حتى لو ادعوا أنهم يرتدون أقنعة السلام.

أحمد شرف ــ القاهرة

16 يونيو (حزيران) 1996

مقدمة عامة

1 ـ تبرز الدعوة إلى التطبيع باعتبارها سياسة عملية، تلائم واقع التطور، الذي حدث في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني. والذي شهد في السنوات الأخيرة، توقيع عدة اتفاقيات ثنائية للصلح أو للتسوية السياسية بين إسرائيل، وكل من مصر، والمغرب، ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وبعض دول الخليج، وتونس.

كما أن الدعوة إلى التطبيع مع إسرائيل تطرح باعتبارها أمراً يلائم تطورات الأوضاع الدولية في المراحل الأخيرة «حسب التصور الإسرائيلي»، سواء في اتجاهها الموضوعي نحو بناء المجتمع العالمي الواحد، والذي بدأ حينه يتخلق في صورة المدينة العالمية الصغيرة، التي هي كل العالم، في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة، وبخاصة في جانبها المتعلق بثورة الاتصالات والمعلومات. أو سواء في اتجاهها الأكثر رواجاً حالياً، والذي يعتمد شكلياً على فكرة العولمة الرأسمالية، التي تحاول من خلالها قوى الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، أن تفرض هيمنتها على العالم، وأن تفرض النظام الرأسمالي، بما يطرحه من أوضاعه الاحتكارية والطفيلية، وارتباطه بنموذج المجتمع الاستهلاكي النمطي، على كل أرجاء المعمورة، والتي تتخذ من تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية الأوروبية، مناسبة لتصور هزيمة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي المقابل والمتناقض ـ مع

الرأسمالية، أي النظام الاشتراكي، وتصوير الرأسمالية وكأنها النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي حتى نهاية التاريخ. ولا شك أن هذا التصور يتدعم، بمتابعة مسلسل الانهيارات في نظم التحرر الوطني ذات التوجه التنموي على أسس مستقلة.

2 ـ والدعوة إلى التطبيع سياسة فعلية، باشرتها الحكومات العربية المعنية، بحكم اتفاقيات عقدتها مع إسرائيل، أو بحكم اتصالات سرية، وخطورة التطبيع ودعوته، أنها تكتسب تطوراً جديداً في هذه الأيام، حيث تجتمع قوى عديدة، تريد أن تنقل التطبيع من الصعيد الحكومي ـ إلى الصعيد غير الحكومي، ثم تأمل في أن ينتقل إلى الصعيد الأهلي والجماهيري، وتريد للتطبيع أن يصبح سياسة فعلية تقوم بها الجماهير العربية في مواقع حياتها اليومية المعتادة، وحتى تتم هذه النقلة، تنبعث عدة حملات تسير في كل الاتجاهات، وعلى عدة محاور: قانونية دولية ـ سياسية وإيديولوجية، اقتصادية ومصلحية ـ أمنية واستراتيجية ـ ثقافية وإعلامية. كما أنها تسير على خطط مدروسة تراعي الأبعاد الطبقية للجمهور وتفرق فيه بين الطبقات الأكثر استجابة لها وتركز عليها، وتتغاضى عن الطبقات الأكثر بعداً عنها ومقاومة لها وتقلل الجهد معها. وهي في هذا الصدد لا تقف فقط عند الفروق الطبقية، ولكن تتعداها لكل الفروق الاجتماعية سواء الناتجة عن حالة الوعي الثقافي، أو الناتجة عن موضعها من السلطة والهرم القيادي، أو ناتجة عن أي فروق أخرى.

وعليه فالدعوة إلى التطبيع تعتمد حزمة متكاملة من السياسات المتباينة، تختلف تبعاً لمن تتوجه لهم، وتبعاً لتصورها لمصالحهم، ودرجة وعيهم ومستواهم الثقافي، وموقعهم الديني، ومكانهم في هرم السلطة، ووضعيتهم الاجتماعية، بل إن هذه السياسات التي تديرها المؤسسة الصهيونية ودولتها إسرائيل وجماعات الضغط العربية الموالية لها، لا تراعي الفروق بين البلاد العربية، وتستخدم كل الطرق لإبراز الصراعات الثانوية

بينها لتخدم بها توجهها سواء من بعث النعرات الإقليمية، أو الفروق الناتجة عن درجات التقدم والتخلف، أو درجات الغنى والفقر أو أي تناقضات فرعية ترغب في تحويلها إلى تناقضات رئيسية بين الدول والبلاد العربية بعضها البعض.

3 ـ وإذا كان التطبيع هو سياسة عملية، تستند إلى دعوة نظرية على محاور مختلفة، ترغب في نقل الحركة من المستوى الحكومي إلى المستوى الشعبي أو الجماهيري. فإن الدعوة لمقاومة التطبيع تنطلق من عدة منازلات نظرية ومبدئية على محاور: القانون الدولي ـ والسياسة والاستراتيجية ـ والمصالح والاقتصاد ـ وقضايا الأمن والاستراتيجية والقضايا الثقافية والإعلامية كما أنها تحاول صياغة سياسة عملية تصلح للتطبيق الشعبي والجماهيري أساساً، وتصلح حتى للانخراط الحكومي العربي فيها.

ولا شك أن هذه الدراسة سوف تعنى بإبراز تلك السياسة العملية، بعد أن تكون قدمت لدعاوى التطبيع في المجالات النظرية وعلى المحاور المختلفة. كما أنها لن تكتفي بهذه المواجهات النظرية والمبدئية ولكن ستحاول رصد مسيرة التطبيع على مستواها العملي ومسيرة مقاومته، لتستخلص الدروس، وتضعها أمام كل من يعنيه الأمر سواء وعى المصالح الوطنية لدولته العربية، أو وعى المصالح القومية لأمته العربية، أو سواء لمن خضع لعملية تشويه الوعي التي دفع به حتى لا يعي هذه المصالح، ولكن تحدوه الرغبة الجادة لتبني مصالحه الوطنية والقومية، بل إننا لا نخفي أن هذه الدراسة سوف تلعب دوراً هاماً بما ستلتزم به من منهج يجمع بين النظرية والتطبيق لتقصي أطراف الأمر بمنتهى الدقة والواقعية والموضوعية وذلك في جعل مهمة دعاة التطبيع مع إسرائيل سواء من قوى المؤسسة الصهيونية، أو سواء من قوى الضغط العربية التي تعمل لصالح إسرائيل حكومياً وشعبياً بين العرب وعلى بلادهم ومجتمعاتهم، أمراً شديد الصعوبة، وشديد الاحتمال.

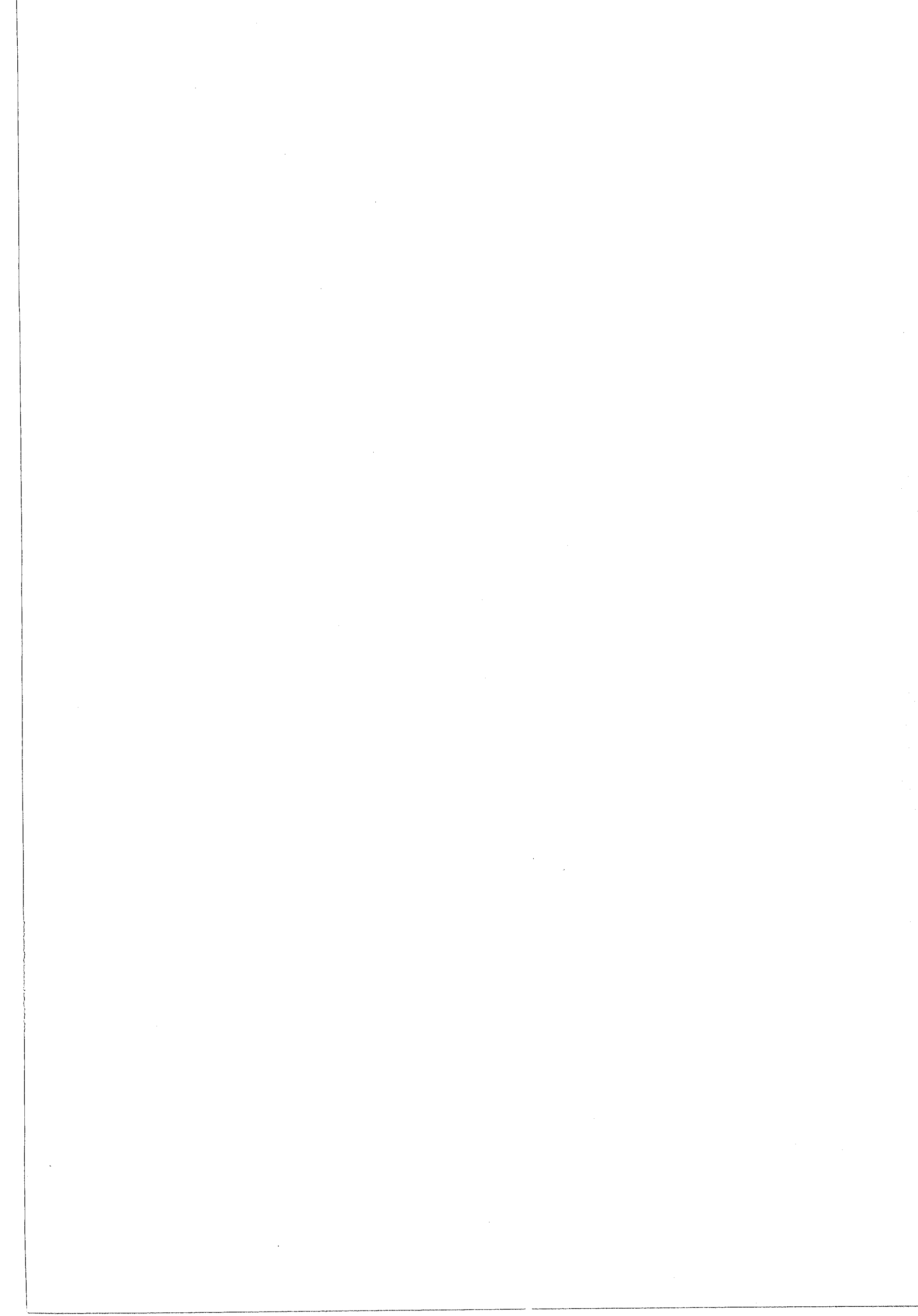
ولا شك أن أهداف هذه الدراسة بدوائرها الثلاث التي نوهنا عنها الآن، لن تكتسب المصداقية، إلا إذا تعاملت مع الأفكار والسياسات بمنهج دقيق يحترم ثوابت المحاور، ويحترم إمكانيات الحركة الفعلية، وبمنهج يتسم بالمبدئية، ويستند إلى الواقعية في التنفيذ. إن هذا المنهج ينبذ بطبيعته المعالجة المتشنجة التي تخاطب الآذان والقلوب وتعتمد التعميمات والأطر الفضفاضة ويلجأ إلى المعالجات التي تخاطب العقول والمصالح ولا تبتعد عن الوجدان الحقيقي للأمة العربية.

4 ـ ولا تنفصل الدعوة لمقاومة التطبيع مع إسرائيل عن إطار التطور العام للنظام الدولي في اتجاهاته الموضوعية، بل على العكس فإنها تتناقض فقط مع محاولة تسيير النظام الدولي الجديد بطريقة متعسفة ومتسلطة، في اتجاه تحقيق مصالح القوى الأمبريالية التي تحاول تأكيد هيمنتها على العالم. فحتى الاتجاه الموضوعي لوحدة المجتمع، وتكوين الكيانات الإقليمية الكبيرة، لا تتحقق بهيمنة قوة إقليمية على تجمع إقليمي، ولكن تتحقق فقط بالتنسيق أو التصاعد للتوحيد بين القوى الإقليمية على أسس ديمقراطية، تحقق بناء التجمع الإقليمي. وهنا فإن إسرائيل لم تتعد بعد مرحلة الكيان العدواني المزروع في جسد المنطقة العربية، وهي لا تطرح التطبيع مع الدول والمجتمعات العربية، في مقابل تخليها عن أفكار ومبادىء وسياسات العدوان والعنصرية ولكن تطرحه لتكريس سيادتها وفق خصائص معينة اقتصادية وتكنولوجية وإيديولوجية، أي أنها تريد مجرد الهيمنة، بما يناقض المصالح الوطنية للدول العربية منفردة، والمصالح القومية العربية مجتمعة. وهذا ما ستحاول هذه الدراسة تقصيه، وفق متابعة الشعارات والأسس الفعلية لهذا الأمر.

وبعد فهذه مقدمة عامة أردنا أن نشحذ بها الانتباه لقضايا الدراسة.

القسم الأول

التطبيع ومقاومته
على الصعيدين النظري والفكري



عرفت المنطقة العربية كلمة التطبيع، مرتبطة بإسرائيل، ككلمة تعني تحقيق سياسات خارجية محددة، إثر توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية 26/ 3/ 1979. ومنذ ذلك التاريخ، تنشط مجموعة من الدعاوى الفكرية والنظرية لتبرير هذه السياسة، وتعمل لخلق الأسانيد والحجج المؤيدة لها، والتي تجسد هذه الدعوى على المستوى البسيط الذي يهيىء الوعي والمفاهيم، التي تساند التوجه العملي لقيام هذه السياسة، كسياسة أمر واقع تخترق صفوف الجماهير في مصر وباقي بلاد الأمة العربية. وقد ووجهت محاولات تنشيط هذه السياسة، وأسانيدها المبدئية والفكرية، بتيار مكتسح من الرفض المصري والعربي، شق مساراته على كل الأصعدة والمحاور النظرية، وطرق المقاومة العملية. لذلك حوصر نشاط دعوة التطبيع، وظل متسللاً خفية مرة في هذا المجال، ومرة في ذاك، ومتقطعاً وغير متواصل في أحايين كثيرة، إلى أن تم توقيع اتفاق الحكم الذاتي في 13/ 9/ 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والمعروف باسم اتفاق أوسلو أو اتفاق «غزة ـ أريحا» عندئذ تحولت الروافد البسيطة لهذه الدعوة إلى شلالات هادرة، وينابيع متفجرة، وأنهار دافقة تدعو إلى السلام الساخن مع إسرائيل في مصر، وتدعو المنطقة العربية لرفع إجراءات عملية المقاطعة العربية لإسرائيل وللمتعاملين معها، وتدعو إلى سياسات نشطة لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والبلاد العربية، وتدعو أخيراً لقيام نظام شرق أوسطي يتكفل

بإدخال إسرائيل في الكيان الإقليمي للمنطقة، ويكفل لها أن تكون القوة القائدة والمهيمنة على هذا الكيان الإقليمي، وقد خفتت هذه الدعاوى فترة إدارة جهاز القمع والعدوان الإسرائيلي لمذبحة الحرم الإبراهيمي، إلا أن الدعوة ما لبثت أن اشتعلت من جديد. ومع توالي حلقات التسوية العربية مع إسرائيل، أخذت هذه الدعاوى مجرى السيل العرم الذي بات يحاصر الجماهير العربية، ويدفعها على المستوى العملي لتنسيق حركتها مع حركته.

ويظهر المستوى الراهن والذي تجسده بدايات خريف سنة 1994، كل المخاطر في هذا المجال، حتى لم يعد الأمر مجرد فكرة شاردة هنا أو هناك، أو مجرد إجراء متناثر هنا أو هناك، بل أصبحنا فعلاً أمام سياسة نشطة ومتنامية، تعتمد على مبدأ خلق الأمر الواقع لتحاصر المقاومة الجماهيرية والشعبية.

وترى هذه الدراسة أن وضوح الخطر واشتداد وقعه على ساحة العمل الشعبي والجماهيري العربي، يدفع بكل القوى العربية الوطنية والقومية والثورية والديمقراطية، لتكميل الجهود، وتنظيم المقاومة الفعالة لدعوة التطبيع، على أسس وأساليب المقاومة العملية المرتبطة بالوضوح النظري الفكري. لهذا ستعالج هذه الدراسة في هذا القسم هذه القضايا في عدة فصول، يخصص كل فصل منها لبحث ولمناقشة قضايا أحد المحاور التي تستند عليها الدعوة ـ والدعوة المضادة للتطبيع مع إسرائيل.

الفصل الأول

التطبيع ومقاومته
والقانون الدولي العام

تنشأ العلاقات الطبيعية بين الدول، بتبلور المصالح المشتركة للدول والشعوب، وممارستها لها تلقائياً: والمتتبع لحركة العلاقات الدولية، يجد أن العلاقات بين الدول تسبق غالباً المعاهدات الموقعة بينها، فالعلاقات الطبيعية تخلقها المصالح بين الدول، ولا تخلقها المعاهدات بينها. فالمصالح المتبادلة هي التي تنشىء العلاقات الطبيعية المتبادلة، ولدى وجود علاقات طبيعية تلهث الدول لتنظيمها وفق مبادىء وأشكال القانون الدولي. ومع أن هذه هي القاعدة السائدة في العلاقات الدولية على مدى التاريخ الاجتماعي والسياسي المعاصر، ومنذ نشوء ما يسمى بالدولة القومية الحديثة، إلا أن الحالة المعاكسة ارتبطت فقط بحركة الاستعمار، فقد قامت الدول الاستعمارية بمد سلطتها التي تعتمد على الاحتلال تارة، وعلى توقيع معاهدات الإذعان تارة أخرى على أقاليم بعيدة عنها، لتنظيم مصالح الدولة الاستعمارية في هذه المستعمرات والأقاليم، لا باعتبارها علاقات طبيعية تقوم على تبادل المنافع، ولكن باعتبارها علاقات هيمنة وسيطرة من قبل الدولة الاستعمارية، مفروضة على المستعمرة أو الأقليم كعلاقات إذعان أي باعتبارها علاقات غير طبيعية، وليس صدفة أن ترافقت الحركة الاستعمارية بقاموس سياسي وقانوني حافل يحوي مفردات ومصطلحات من قبيل المجال

الحيوي ـ والمصالح الحيوية للدولة الأم ـ الوصاية ـ الانتداب ـ مساعدة الإقليم المتخلف واستعماره حتى يقوى على الاستقلال، ولكن هذا القاموس لم يشهد قط مصطلح العلاقات الطبيعية.

ويعني هذا أن العلاقات الطبيعية هي علاقات تنشأ تلقائياً من وجود مصالح مشتركة بين الشعوب والدول التي تقف على مستوى الندية، وتقوم على المنافع المتبادلة، وهي بهذا المفهوم تنشىء العهود والمواثيق والقوانين الدولية المنظمة لها. أما تلك العلاقات التي تنشأ بالمعاهدات، وتخلق بالاتفاقيات فهي علاقات لا يمكن أن تكون طبيعية، بخاصة أنها لا تستند على المصالح المشتركة ومبادىء النفع العام. وحتى نستخلص حكمة التطور في علم العلاقات الدولية في هذا الصدد، نرى أن العلاقات الطبيعية هي:

1 ـ تلك العلاقات التي تنساب تلقائياً، لتعبر عن مصالح مشتركة بين الشعوب والدول.

2 ـ تمتلك تلك العلاقات تاريخاً يحتوي أزماناً وأطراً موضوعية تصلح كوعاء لوجود هذه العلاقات والممارسات المعبرة عنها.

3 ـ تسبق هذه العلاقات المعاهدات والقواعد المنظمة لها، وتستمد طبيعتها من كونها معبرة عن مصالح فعلية، وليس مفروضة بأشكال قانونية أو غير قانونية تنشئها من العدم.

4 ـ إن هذه العلاقات تكون طبيعية كلما جرت عملية تقنينها وتنظيمها وفقاً لمبادىء التبادل المشترك، والنفع المشترك، والمصلحة العامة المشتركة. وإذا ارتبطت عملية تقنينها بالتسلط والإذعان فلن تكون إلا مجرد علاقات غير طبيعية.

وإذا انتقلنا من هذه المقدمة النظرية، سوف نجد أن الدعوة إلى قيام علاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية، استندت إلى معاهدة أو معاهدات منشئة لهذه العلاقات وخلقها من العدم، فلم نعلم عن وجود

دولة اسمها إسرائيل قبل سنة 1948، وحتى مع التسليم بقيام شكلها الواقعي فلا وجود لشعب اسمه الشعب الإسرائيلي ولكن وجد فقط عدد من المواطنين العرب يدينون باليهودية، ويعيشون في إقليم فلسطين تحت الانتداب البريطاني. ثم توافدت مجموعات يهودية صهيونية، رحلت لفلسطين بطريقة منظمة، لممارسة عملية استيطانية وعليه لم يرصد أحد أياً كان شعباً يسمى الشعب الإسرائيلي، بالمعنى القانوني للكلمة، قبل هذا التاريخ. وبالتالي لم توجد علاقات البتة بين العرب، وبين شعب أو دولة باسم إسرائيل، لسبب محدد هو عدم وجود شعب أو دولة باسم إسرائيل. وبالتالي فإن أي علاقات تنشأ الآن بموجب أية معاهدة، بدءاً من اتفاقية الهدنة، لا تستند على تاريخ واقعي، أو وقائع طبيعية، بل إننا بصدد نوع من العلاقات تنشأ من العدم، وتتخلق بنصوص معاهدات، غير مستندة على تاريخ وغير مستندة على مصالح آنية متبادلة، ولكن علاقات تملى بالكره، وتفرض فرضاً، في علاقة قسرية. تنم على الفرض من جانب، والإذعان من الجانب الآخر، ولا تتسم بالطبيعية تبعاً لأي إسناد لها قانوني أو واقعي.

وحتى لا يكون الحديث مرسلاً. نحدد عدة محاور، نبرز فيها ما يلي:

1 ـ ظهر مصطلح «العلاقات الطبيعية» بين مصر وإسرائيل، لأول مرة، في نصوص معاهدة السلام التي عقدت بينهما بتاريخ 26/ 3/ 1979 بالنص الآتي[1]، حيث جاء في المادة الأولى الفقرة الثالثة: «عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول يقيم الطرفان، علاقات طبيعية، وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة الفقرة الثالثة». والتي تقول (م 3 ف 3): «يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما، ستتضمن

(1) وثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 26/ 3/ 1979 ـ الهيئة العامة للاستعلامات ـ القاهرة ـ نوفمبر سنة 1991.

الاعتراف الكامل، والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الأول الخاضعين لاختصاصه القضائي، بكافة الضمانات القانونية، ووضح البروتكول الملحق بهذه المعاهدة «الملحق الثالث» الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها، بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة».

وبدراسة هذا النص، يتضح لنا أن «معاهدة السادات ـ بيجين» قد أنشأت نظاماً قانونياً، لا ينظم علاقات قائمة، أو حتى مصالح قائمة تدفع لعلاقات مستقبلية، ومن ثم فنحن بصدد عملية خلق قانونية، لا ترتبط بظواهر قانونية طبيعية، وبتعبير محدد، نجد أن المعاهدة أنشأت نظاماً قانونياً، ولكن ليس بمقدورها أن تنشىء نظاماً طبيعياً للعلاقات، إن هذا التفسير ينطلق من طرف النهج المنحاز للمعاهدة. ذلك أن الحوار الذي دار في الأروقة القانونية الدولية، جرى دائماً حول سؤال محدد، هل تعد المعاهدة مصدراً للتشريع تنشىء قواعد قانونية دولية بالفعل؟ أم هي مجرد إطار حافظ لقواعد قانونية قائمة بالفعل؟ غير أن هذا الحوار لم يعرف أبداً، تلك الحالة، هل المعاهدة تنشىء العلاقات المستحدثة بين الدول، بمعنى هل العلاقات تنشأ بأحكام، أم أن الأحكام والقواعد القانونية هي التي تنظم العلاقات بين الدول كحقيقة دولية تجسد الوجود الفعلي لشخص قانوني دولي طبيعي بمعنى آخر هل إذا وجد هذا الشخص الطبيعي للقانون الدولي فهل نحن بصدد إنشاء علاقات طبيعية؟ أم غير ذلك؟

إن هذه التساؤلات تطرح مسألة محددة هل القانون الدولي ينظم العلاقات والمصالح بين الدول أم يخلق مصالح الدول وعلاقاتها؟ وهل هذه العلاقات التي سينشئها القانون علاقات طبيعية أم علاقات مفتعلة وقسرية؟

وحتى تتضح الإجابة على هذه الأسئلة. يجب مناقشة جوانب أخرى للموضوع تفتح باب الحوار لكل جوانب القضية المطروحة على المستوى القانوني، وتخرجنا من مسار اللحظة الراهنة، التي ترتبت بحكم سياسة الأمر الواقع، الذي يحاول تثبيت مشروعية تعادي المشروعية الدولية الحقيقية، التي أكدت أن هذا الأمر الواقع شيد على أنقاض المشروعية الدولية ذاتها، مما يجعل جانبه القانوني مرتبطاً فقط بأشكال مقاومته، وليس بأشكال إقراره، ما بالنا وإنه يتطاول ويؤكد أن مجرد تكونه كأمر واقع يخلق علاقات طبيعية. ومن ثم يدعو للتطبيع.

2 ـ مما تقدم يتضح لنا أننا إزاء إشكالية قانونية حقيقية، تنبع من تحديد إجابة على السؤال التالي: هل إسرائيل شخص دولي شرعي من أشخاص القانون الدولي؟ وهل هذا الشخص الدولي وجد بطريقة طبيعية على أساس وجود مستقل له ثم اختفى ثم ظهر، سواء بالتحرر من الاستعمار أو حتى انقسم عن إقليم وشعب دولة، أم أننا إزاء كيان مزروع ومفروض قهراً وبطرق غير طبيعية، وأن وجوده لم يتجدد حتى الآن بطريقة قانونية واضحة ولا لبس فيها، ذلك أننا إزاء كيان لم تتحدد بعد أبعاد شعبه، أي لم يتم حتى الآن تحديد مواطنيه فهو يعتبر كل يهودي في أي بلد أو دولة من دول العالم مواطن إسرائيلي كما لم تتحدد حتى الآن حدود إقليمه الجغرافي. إن عدم وجود هذه التحديدات الضرورية والطبيعية لاكتمال أركان الشخص الطبيعي الدولي أي الدولة وباعتبارها الأساس في تحديد أشخاص القانون الدولي لم تحدث مطلقاً. أو أنها ما زالت غير موجودة فيما يتعلق بالكيان الإسرائيلي. وأما عن القرارات الدولية والقواعد الآمرة المرتبطة بتسوية الصراع فهي مغيبة ومنسية وغير محترمة، وتخترق يومياً من قبل إسرائيل، ولم يطبق التنظيم الدولي أية عقوبات لوقف هذه الانتهاكات. فهل فعلاً نحن بصدد قيام علاقات طبيعية مع هذا الكيان، أم أننا بصدد قيام علاقات غير طبيعية أقل ما يقال عنها أنها مجرد علاقات إذعان مطلوب من أمتنا أن

تنصاع لها؟! تؤكد د. عائشة راتب[1]. استاذة القانون الدولي العام بجامعة القاهرة والسفيرة المصرية السابقة في دراسة قانونية ممحصة: «تتحدد أهداف الصهيونية في ضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في المكان الذي يزعمون أنهم عاشوا في ربوعه ردحاً من الزمن منذ آلاف السنين، ثم انفرط عقدهم وهاموا على وجوههم في مشارق الأرض ومغاربها واندمجوا في شتى المدنيات والقوميات. ويلاحظ أن بداية التوسع الصهيوني في فلسطين ارتبطت ببداية تنافس الدول الأوروبية على بناء الإمبراطوريات. ففي الوقت الذي هرع فيه المستعمرون والباحثون عن الثروة وبناة الإمبراطوريات إلى أفريقيا في أواخر القرن 19. بدأ تدفق الصهيونيين والمستعمرين إلى فلسطين واعتقد اليهود، تحت تأثير فكرة القوميات التي اكتسحت الفكر السياسي في أوروبا وقتها، أن الروابط الدينية والعنصرية المدعاة تصلح أساساً لقومية يهودية، تمنح اليهود حقوقاً قومية معينة منها حق التجمع على إقليم معين وتكوين دولة يهودية على هذا الإقليم، وارتكزت هذه النظرية على الأسس عينها التي استند إليها الاستعمار الأوروبي في هذه الفترة».

إذن فنحن إزاء مشروعية استعمارية ألغيت بقواعد القانون الدولي وبقرارات الأمم المتحدة حتى آخر قرار في هذا الصدد صدر سنة 1973 بشأن تصفية الاستعمار، ومع ذلك ما زالت إسرائيل تستند إليها حتى في وجودها. تقول د. عائشة راتب «وفي 25 إبريل سنة 1920 اتفق الحلفاء على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتقدموا بمشروع وثيقة الانتداب إلى عصبة الأمم دون أن يؤخذ رأي شعب فلسطين وفقاً لأحكام المادة 22/ 4 من عهد العصبة، وجاء في هذه الوثيقة «وحيث إن دول الحلفاء الكبرى وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ

---

(1) د. عائشة راتب: مشروعية المقاومة المسلحة: بحث منشور في كتاب «دراسات في القانون الدولي» المجلد الثاني ـ الجمعية المصرية للقانون الدولي ـ القاهرة ـ 1970.

التصريح الذي صرحت به حكومة ملك بريطانيا في 20 نوفمبر سنة 1917 للشعب اليهودي مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يضر الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى...

وقد ضمنت الحكومة البريطانية هذا التصريح وثيقة الانتداب لتضفي عليه صفة الشرعية التي يفتقدها. وهو عمل باطل قانوناً وكان يتعين على عصبة الأمم عدم قبوله. فوعد بلفور صدر من غير ذي صفة وفاقد الشيء لا يعطيه، كما صدر لغير ذي صفة. إذ صدر في صورة خطاب للبارون روتشيلد وهو فرد عادي ليس له كيان دولي ومن ثم فما يجري بينه وبين الحكومة البريطانية لا تحكمه قواعد القانون الدولي. فضلاً عن أن عبارة الوطن القومي التي وردت في وثيقة الانتداب لا تفيد أبداً إنشاء دولة يهودية، أو تحويل فلسطين إلى مجتمع سياسي لليهود. وإذا كانت المادة (1) من نفس وثيقة الانتداب ألزمت الدول المنتدبة بعدم التنازل عن شيء من أراضي فلسطين أو تأجيره أو وضعه تحت حكومة دولة أجنبية، فمن باب أولى يمتنع عليها التنازل عن أرض فلسطين للصهيونية كي تجعل منها إقليماً لدولة يهودية مستقلة وتمكين جماعة من الأجانب من الاستيطان فيها والاستيلاء عليها».

وهكذا وجدت دولة بمخالفة القانون الدولي والمشروعية الدولية، وحتى عندما تساندت بقرارات دولية، جاءت هذه القرارات متناقضة مع أسس الشرعية الدولية، ونصوص القانون الدولي الواضحة. فقرار التقسيم الذي صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة برقم 181 في 29/ 11/ 1947 والذي بموجبه تم إنشاء إسرائيل كدولة، خالف صريح القانون فيما يلي، تقول د. عائشة راتب: «**أولاً**: تجاهلت الجمعية العامة بقرارها هذا حق شعب

---

(1) إسرائيل شاحاك وآخرون ـ الترانسفير «الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية» كتاب مترجم، قدم له د. محجوب عمر ـ عن دار البيادر ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى سنة 1990.

فلسطين في تقرير مصيره وخالفت بذلك أحكام المادة 22 من عصبة الأمم التي اعترفت بحق أقاليم «انتداب أ» التي وصلت إلى حالة تسمح بالاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمة مستقلة إلى أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه قادرة على إدارة شؤونها بنفسها. **ثانياً**: أهملت الجمعية العامة اعمال المادة (1) من ميثاق الأمم المتحدة التي تقرر أنه فيما عدا ما يتفق عليه من اتفاقات الوصاية الفردية التي تبرم وفق أحكام المواد «77 ـ 79 ـ 81» وبمقتضاها توضع الأقاليم تحت الوصاية، وإلى أن تعقد مثل هذه الاتفاقات لا يجوز تأويل نص أي حكم من أحكام هذا الفصل، ولا تخريجه تأويلاً أو تخريجاً من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب، أو بغير شروط الاتفاقيات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً فيها، وهو ما يمنع تغيير الوضع القائم إلا بموافقة شعوب هذه الأقاليم. والدولة اليهودية التي نص عليها قرار التقسيم وأعطى مقاليد الحكم فيها لحكومة يهودية كان العرب يكونون أكثر من نصف عدد سكانها فضلاً عن تملكهم 90% من أراضيها. **ثالثاً**: لا يعطي ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة، ولا لأي فرع آخر من فروع الأمم المتحدة سلطة القيام بتقسيم إقليم لا تملك عليه أي سيادة أصلية أو بطريق الميراث من العصبة أو غيرها، واختصاص الجمعية العامة لم يكن يتعدى أحد طريقين مفتوحين:

أ ـ أن تقرر استقلال فلسطين وتقبلها عضواً بالمنظمة أسوة بما حدث بالنسبة لأقاليم «انتداب أ» مثل سوريا ولبنان والعراق.

ب ـ أن تدعو السلطة المنتدبة لكي تضع فلسطين تحت نظام الوصاية الدولي المنصوص عليه في الفصلين (12، 13) من الميثاق. . . وفي 12/ 5/ 1949 قبلت إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة عقب إقرار بروتوكول «لوزان» الذي تعهدت فيه بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم طبقاً لقرارات الأمم المتحدة وهو تعهد لم تف به حتى الآن. . » وألغت إسرائيل أي وضع لقرار التقسيم ذاته، وابتلعت دولة فلسطين وأصبحنا أمام دولة

غير محددة لحدودها، بل يتبجح زعماء المؤسسة العسكرية فيها بأن حدودهم هي الحدود التي ترسمها نيران مدافعهم لقد تعاملت المعاهدة المصرية - الإسرائيلية مع هذا الواقع، وأقر السادات في المادة الأولى فقرة (1) «تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بالمعاهدة «الملحق الأول» وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء».

وهكذا أقرت المعاهدة بفلسطين تحت الانتداب، ولكنها لم تحدد حدود إقليم دولة إسرائيل. أي علاقات طبيعية تدعو لها الفقرة التالية من نفس المادة في المعاهدة؟

3 ـ تعتبر المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية أي معاهدة «السادات بيجين» مشكوكاً في مشروعيتها القانونية، ذلك أنها جاءت مخالفة لسياق القوانين الدولية المنظمة لأوضاع فلسطين، وجاءت مخالفة للقرارات الدولية المنظمة لقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولم تستند إلا لقراري مجلس الأمن 242، 338 فقط، وهذان القراران ينظمان فقط تسوية آثار عدوان سنة 1967 دون التطرق لجوهر المشروعية العامة، لإسرائيل. وحتى عندما التزمت المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية بهذين القرارين التزمت بهما التزاماً جزئياً وجعلت منهما مرجعاً لتسوية مجمل قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، وذلك على النحو التالي:

أولاً: إهدار حزمة متكاملة من القوانين والقرارات الدولية الملزمة التي تشكل أسس التسوية السياسية العادلة للصراع العربي ـ الصهيوني وفقاً لقواعد القانون الدولي، وتؤكد الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين، وتعترف له بدولة حدودها معروفة ومنصوص عليها، حتى في قرار التقسيم ذاته.

ثانياً: إن المعاهدة أهدرت مبادىء عامة أشار إليها القراران المذكوران مثل «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين» «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في الصراع الأخير» أي سنة 1967. وعليه فنحن إزاء معاهدة مشكوك في مشروعيتها الدولية، حسب السياق العام للقرارات الدولية وقواعد القانون الدولي العام. كما أن قصور هذه المشروعية يستمد من طبيعة المعاهدة ذاتها التي فصلت لأول مرة بين الحدود الجغرافية والحدود السياسية لمصر. فرغم أن المعاهدة أقرت الحدود الجغرافية لمصر كما هي محددة منذ آلاف السنين منذ أيام الفراعنة، إلا أنها أنكرت حقوق السيادة الكاملة لمصر على هذه الحدود، وبالتحديد فيما يتعلق بتوزيع القوات المسلحة. والأخذ بمبدأ المناطق المنزوعة السلاح ليس كمجرد أمر تنظيمي مؤقت ولكنه كأمر نافذ ومرتب وكركن من أركان المعاهدة، ينهي كل التزامات إسرائيل قبل مصر، إذا مارست مصر حقها السيادي في توزيع قواتها بشكل مخالف للمعاهدة، حتى لو لم يصاحب هذا الحق عدوان أو حتى تهديد بالعدوان.

وبالتالي نحن إزاء معاهدة مشكوك في صحتها وقانونيتها ومشروعيتها الدولية والداخلية، وتتعامل مع كيان مشكوك في مشروعيته الدولية كشخص دولي قانوني وطبيعي، وتدعو إلى علاقات يتم تخليقها وفرضها، ويدعى بعد ذلك أنها مجرد علاقات طبيعية!!

وعليه فالدعوة لقيام علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، دعوة مخالفة للقانون الدولي في نصوصه وروحه، وهي دعوى لا تتفق إلا مع مشروعية الأمر الواقع المفروض بوسائل غير قانونية. ومن ثم فنحن إزاء دعوى باطلة قانونياً. ويأتيها البطلان القانوني مرتبطاً بكل الاختراقات لجوانب القاعدة القانونية والأوضاع القانونية الدولية. فنحن إزاء علاقات تخلق من جديد، لدولة تفرض على الواقع الإقليمي والدولي بالمخالفة لقواعد القانون الدولي، ولا تستوفي شروط وجودها الدولي لعدم تحديد

مواطنيها وإقليمها وهويتها، إلا استناداً على فلسفة عنصرية، مدانة بقرار دولي، حقاً لقد ألغى هذا في ظروف معينة، ولكنه شكل أساساً قانونياً حقيقياً للبعد العنصري لهذه الفلسفة، وهناك مبدأ قانوني واضح «أن كل ما ترتب على باطل هو باطل، وعليه فنحن بصدد دعوة باطلة للتطبيع مع إسرائيل على الصعيد القانوني الدولي.

التطبيع ومقاومته
بين الإيديولوجية والسياسة الواقعية

إذا كان القانون محدداً وقاطعاً، ونصوصه واضحة وظاهرة، فإن فروقاته تظل أيضاً سافرة وفاجرة، وهذا ما تتبعناه في الفصل الأول فنحن إزاء دعوة باطلة ومزورة تقول بالتطبيع، وهي تعلم أن ما تدعو له، علاقات غير طبيعية، مع كيان عدواني، وضعه ووجوده الدولي غير طبيعي وغير قانوني، أو في أقل التقديرات، غير مستوفٍ لشروط الشخص الطبيعي للقانون الدولي، وغير مستوفٍ للشروط القانونية الدولية، بل يمارس العدوان على القانون الدولي ذاته، ولا يحترم وجود هذا القانون، ويعمل فقط على خلق قانونه الخاص، قانون القوة، وفرض الأمر الواقع. وهكذا فدعوة التطبيع مفسرة ببطلانها القانوني دون مشقة. غير أن هذه الدعوة تبدو أكثر تعقيداً على المحور العقيدي أو الفكري أو الإيديولوجي والسياسي

وحتى يسهل علينا الأمر سوف نفرق بين دعاة التطبيع، ونحاول التفرقة بينهم على أساس المواقف المختلفة لهم على ضوء انتماءاتهم الإيديولوجية والسياسية، وبين دعاة مقاومة التطبيع، ونفرق بينهم على أساس مواقفهم المختلفة، سواء استندت على قناعات إيديولوجية أي عقيدية أو على قناعات

سياسية أي عملية. وفي كل هذه التفرقة سنتقصى الأمر المنصب على التطبيع فقط.

أولاً: دعاة التطبيع وانتماءاتهم الإيديولوجية والسياسية وجوهر دعوتهم للتطبيع:

في بداية الدعوة للتطبيع، اقتصر دعاة التطبيع على القوى الصهيونية أساساً، ونفر قليل من بعض القوى المصرية، يمكن تسميتهم بأعضاء اللوبي الصهيوني في مصر، «أي مركز الضغط الصهيوني من العرب». ومع تزايد الدعوة للتطبيع تفرعت هذه الجماعة الثانية، وصارت مراكز للضغط على السياسات العربية، في أكثر من قطر عربي، وجاوزت الوجود الرسمي لموظفين كانوا يدعون للأمر ويزاولونه باعتباره من مهامهم الوظيفية، إلى نشطاء ومتحمسين متجاوزين أحياناً مهامهم الوظيفية ومتطلباتها، إلى خلق الذرائع والابتكارات في هذا الصدد، إلى أصحاب مصالح وأفكار معينة أخذت تنتقل دعوتهم إلى مرحلة المجاهرة والدعوة الواضحة، والتي تستند على تحليل سياسي محدد. وحتى نفهم الأمر علينا متابعة الآتي:

1 ـ الصهاينة والإسرائيليون ودعواهم للتطبيع على الصعيد الإيديولوجي والسياسي:

تشكل الصهيونية، الإيديولوجية الغالبة لأبناء المجتمع اليهودي في الكيان الإسرائيلي. والصهيونية إيديولوجية معقدة، لها جانبها الديني بالمعنى المتطرف أي «الأرثوذوكسي»، وجانبها الديني بالمعنى المتمسك أو المحافظ أي السلفي، كما أن الإيديولوجية الصهيونية لها جانبها السياسي غير الديني والذي يضم العلمانيين والملحدين. والصهيونية كإيديولوجية دينية وسياسية تقدم فهما محددا للتعامل مع الغير، لا بد من فهمه حتى

يتسنى لنا فهم الدعوة إلى التطبيع في إطارها الإيديولوجي للدعاة الصهاينة.

أ ـ الصهيونية الدينية والتعامل مع الغير:

دون الالتجاء للدراسات العربية، يحسن بنا أن نعتمد على الدراسات الإسرائيلية، حتى يصدق القول العربي «وشهد شاهد من أهلها». في دراسة هامة نشرت في سنة 1988 باللغة الفرنسية[1]، كتب «إسرائيل شاحاك» رئيس الرابطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان في موضوع النقل أو الترحيل أي «الترانسفير» لغير اليهود من العرب خارج إسرائيل، باعتبارها تعكس موقف الصهيونية من الغير، ما يلي: «عنصران يجعلان فكرة الترانسفير خطيرة للغاية: 1 ـ التشجيع الذي تلقاه من قبل أقلية كبيرة جداً «كانت تمثل 41% من يهود إسرائيل في يونيو سنة 1988، ولم تقل أبداً عن 35% منهم». ثم موافقة الشخصيات النافذة في إسرائيل على هذه الفكرة أو على الأقل عدم معارضتهم لها. 2 ـ عمق وجود هذه الفكرة في التاريخ اليهودي». يقول: «يمكن للتحليل المتعمق لفكرة الطرد وتاريخها أن يوضح الإيديولوجية الصهيونية برمتها، وبالأخص الأوجه الفريدة للصهيونية التي ولدت من داخل الطائفة اليهودية ـ وهي ذاتها فريدة، ثم لا يمكن تصنيفها ضمن الأنظمة الاستعمارية الأخرى، أو ضمن مجتمعات أخرى من المستعمرين، تلك التي لم تحاول قط أن تطرد السكان، وإنما عملت على الإخضاع والاستغلال «للشعوب التي استعمرتها». فلا بد من التذكير بأن الطرد والاستغلال هما ممارستان متناقضتان يمكن القيام بالأولى، ويمكن القيام بالثانية، ولكن ليس بالاثنتين في وقت واحد».

---

(1) د. حامد عبد الله ربيع: فلسفة الدعاية الإسرائيلية ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث ـ بيروت ـ 1970.

ويستطرد «إسرائيل شاحاك» يقول: «لا شك أن العامل المؤثر اليوم في الأغلبية العظمى للإسرائيليين الذين يتكلمون ويقرأون العبرية هو: التوراة، أي العهد القديم بالنسبة للمسيحيين، تتمتع التوراة بمزايا أدبية وشعرية إلى حد أن أكثر الذين يعارضون ـ مثلي ـ بشدة جزءاً من نفوذها السياسي والاجتماعي، لا يمكنهم الإحجام عن حبها ـ لجمالها ـ، إلا أن التربية الإسرائيلية تشجع ذلك النفوذ بكل ما تملك من قوى، وهي هائلة، فلنلق نظرة سريعة على السلوك الموصوف في التوراة تجاه السكان غير اليهود: الأمر الأول الذي يفرض نفسه على ذهن القارىء ـ وبخاصة إذا كان طفلاً ـ هو عدد المرات التي يذكر فيها أن الله نفسه يأمر أطفال إسرائيل بعدم ترك واحد غير يهودي حياً على أرض إسرائيل، بل يأمر بإبادة غير اليهود. وبالفعل فإن الفرض المقدس فوق كل الفروض هو القاضي بإبادة أي شعب غير يهودي يعيش على الأرض المقدسة». ويورد «شاحاك» النصوص التوراتية والتلمودية في هذا الصدد فيقول: «في سفر التثنية الإصحاح 20: فبعد أن أصدر موسى تعليماته ـ بوداعة نسبية ـ التي قضت بأنه في حالة المدن البعيدة التي لا تقبل الخضوع والتي انتصر عليها أبناء إسرائيل: فقط جميع ذكورها من الراشدين سيتم قتلهم، ويستبعد النساء والأطفال «من ـ 1 ـ 15» وباسم الخالد، نبه موسى بمهابة إلى أن هذا التسامح لن يسري على أرض إسرائيل نفسها: «وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب الهك نصيباً، فلا تستبق منها نسمة ما، بل تحرمها تحريماً» [«16، 17» تتبعها قائمة بالشعوب التي كانت تقطن البلاد]. . . وهناك عدد لا يحصى من الفقرات المشابهة، وعلى وجه التحديد، تلك التي تختارها المدارس الإسرائيلية لأسباب تاريخية وأدبية معروفة». ويعدد «شاحاك» أمثلة أخرى ومقتطفات توراتية وتلمودية كثيرة، ولكننا سنقف فقط عند مقتطف واحد، أكد فيه أنه المتقطف الوحيد الذي تم فيه بطريقة وحيدة وقاطعة لفظ يعني «الترانسفير»: «في سفر الخروج، الإصحاح 23،

الآيات 27 ـ 32، حيث وعد يهوه بإيقاع الذعر، وبإرسال الزنابير لطرد سكان أرض الميعاد أمام العبرانيين، ولكن بتمهل وليس فجأة: «لا أطردهم من أمامك في سنة واحدة لئلا تصير الأرض خربة وتكثر عليك وحوش البرية، قليلاً قليلاً أطردهم من أمامك إلى أن تثمر الأرض وتملك الأرض (الآيات» الآيتان 29/ 30) وفي هذا المقطع المهم يبدو حجم البلاد التي ستطرد أهاليها أكبر بكثير من حجم فلسطين (الآية 31)، إذ إنها تمتد حتى الفرات. وحسب ما جاء في شهادة الشاعر والصحفي المشهور ـ حاييم جوري ـ نفهم لماذا كان هذا المقتطف يلقي إعجاباً بالغاً من قبل «بن جوريون» في العامين 1948/ 1949 حتى إنه كان يحتفظ به في غرفة العمل تحت لوح الزجاج على مكتبه».

ويتابع «إسرائيل شاحاك» بحثه في التاريخ اليهودي، ليحدد حدود هذه البلاد التي يحق على الإسرائيليين تنفيذ هذا الفرض عليها. فيؤكد أن هناك: من يضيقون بالحدود الخاصة بإسرائيل إلى أقصى حد، وبخاصة حاخامات القرن الثاني إلى القرن الخامس الميلادي ولكن يظل تحديدهم أكبر من مساحة إسرائيل الحالية حيث يحددونها من نهر الأردن إلى وادي العريش وسط سيناء، وفي الشمال حتى خليج الإسكندرونة، وهناك فريق الأقصويين أي أصحاب الحدود القصوى وهم الغالبية في التاريخ اليهودي والفكر الديني اليهودي المعاصر، «وهم يذكرون أمر الحدود الجنوبية لإسرائيل تتحدد بأحد فرعي النيل وأحياناً مجراه الرئيسي حتى القاهرة تقريباً، وتقع الحدود الشرقية داخل العربية السعودية، ثم إن الأردن يصبح في قلب إسرائيل، حيث كثيراً ما تقضم الحدود الشمالية الشرقية جزءاً كبيراً من العراق، وأحياناً تبتلع الكويت، وتلتف الحدود الشمالية حول الجزيرة العربية برمتها وتتقدم إلى عمق تركيا فتشمل بالطبع لبنان وسوريا والأردن كلها، ويجب إضافة مناطق واسعة من مصر والعربية السعودية، والعراق، وتركيا، وعلى هذا الأساس، فإن المؤمنين بهذه الحدود وبـ «الترانسفير» يريدون طرد

سكان كل هذه البلاد» ويستطرد «إسرائيل شاحاك» بالحرف الواحد فيقول: «وتكمن المفاجأة الحقيقية للذين يجهلون الجغرافيا المقدسة في الحدود الغربية: إذ تصبح قبرص جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل، ويضيف إليها بعض الحاخامات النافذين من مدرسة الأقصويين جزر البحر الأبيض المتوسط كصقلية وسردينيا».

ويضيف «شاحاك» أن الدوائر الدينية والسلفية في إسرائيل تعتمد عدة تعليمات هي:

«1 ـ لا يحق لليهود أن يبيعوا أو أن يشتركوا في مبيعات أملاك ثابتة لغير اليهود في إسرائيل، وعلى الضد يوصي ببيع أملاك غير يهودية إلى اليهود... 2 ـ لا يسمح بتأجير منازل لغير اليهود إلا بشرط ألا تكون ثلاثة منازل مشتركة الفاصل مؤجرة إلى أشخاص غير يهود... 3 ـ لا يسمح لليهود في كل مكان يملكون فيه سلطة على غير اليهود ـ لهؤلاء الأخيرين بالعيش على أرض إسرائيل، إلا بشروط سياسية ودينية قسرية إلى حد بالغ...». ويقول شاحاك: «بين الإسرائيليين المعارضين للترانسفير ـ الذين يتمتع بعضهم بالنفوذ ـ كثيرون لا يستندون إلا إلى أسباب براجماتية، فهم يتجنبون الرجوع للمبادىء أو القيم الأخلاقية، وهم يمتنعون ـ بعناية ـ عن القول بأن طرد الفلسطينيين من وطنهم هو عمل قبيح، ويكتفون بملاحظة أن المشروع قليل الواقعية أو أنه صعب التنفيذ، وبذلك يعودون الناس على الفكرة».

وتعدد الدراسات الإسرائيلية التي تحكي عمق فكرة الترحيل ويبرزون أساسها الصهيوني على أساس البعد الديني. فإذا تصورنا أن هذا يطرح قضية التعامل مع الغير، فهل بعد ذلك تحوي الصهيونية الدينية فهما للعلاقات الطبيعية، كما يفهمها البشر الحاليون الموجودون في أي مجتمع. إن إيديولوجية التطهير العنصري، ترى العلاقات الطبيعية باعتبارها فقط

قتل الآخرين، ونفي مصالح الغير، وتأكيد مصالح الذات العنصرية لليهود فحسب.

ب ـ الصهيونية العلمانية والملحدة أي الصهيونية السياسية والتعامل مع الغير:

تنطلق الصهيونية السياسية من فكرة أن إسرائيل هي دولة غربية في محيط شرقي، ومن هذا المنطلق فإنها تخاطب العالم المعاصر بلغاته السائدة، فهي ليبرالية في التوجه للغرب الرأسمالي، وهي حصن الديمقراطية، ومرتكز الحضارة الغربية في الشرق، وهي اشتراكية في مواجهة الاشتراكية، وهي دولة تسعى للتحرر الوطني، وإنشاء الوطن القومي لليهود في تعاملها مع دول التحرر الوطني، ولكن رغم هذه التعبيرات المختلفة تظل الصهيونية كحركة سياسية، حركة عنصرية تتبنى فكرة القومية اليهودية، وجمعية يهود كل العالم فيها، ومن ثم ترى في الآخر أو الغير دائماً عدواً، أو سنداً لها على مواجهة عدو. وفي هذا الصدد بنت إسرائيل منطقها الصهيوني على عدة عناصر، نسجت منها صورة معينة قدمتها للرأي العام العالمي عموماً والغربي خصوصاً. يتساءل د. حامد ربيع[1] ويقول: «فما هي الحجج التي اختلقتها الدعاية الإسرائيلية أو تلاعبت بها لتستطيع أن تقدم وجهات النظر المرتبطة بهذه الصورة التي قامت ببنائها فكرياً، وجعلت الأذهان تتقبلها لتنساب في الوعاء اللاشعوري من الرأي العام الغربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة؟» ويجيب: «فلنعد إلى المنطوق الذي قدمناه عن صورة إسرائيل كما قدمت إلى الوعي الجماعي العالمي: أ ـ إسرائيل هي حقيقة تاريخية. ب ـ ترتبط إسرائيل حضارياً بالوجود الغربي. ج ـ تعبر إسرائيل إيديولوجياً

(1) هلدا شعبان صايغ ـ التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث ـ بيروت سنة 1971.

عن العقائد السياسية المعاصرة. د ـ وتؤمن تبعاً لذلك بمبدأ العالمية. هـ ـ وتدافع عن مبدأ المسؤولية التاريخية بمعنى أنها مرشحة لوظيفة تاريخية تكمن في التوفيق بين الشرق والغرب. و ـ وإسرائيل دولة عصرية تمثل أقصى مراحل التقدم. ز ـ على أن إسرائيل تنتمي إلى منطقة وإقليم الشرق الأوسط جغرافياً وتاريخياً وحضارياً. ح ـ تلك المنطقة التي لا يوجد فيها سوى جماعات وعقائد تعبر عن أقصى مظاهر التخلف الحضاري والنظامي والثقافي».

وإذا كانت هذه العناصر الثابتة للإيديولوجية الصهيونية، والتي تسعى لإقناع الآخرين بها. إلا أن هذه الإيديولوجية تحوي في داخلها عناصر متعددة للتفرقة العنصرية ـ والطبقية، بل وكل أنواع التفرقة الاجتماعية. فمن ناحية التفرقة العنصرية ما زال المجتمع الإسرائيلي يقسم اليهود فيه إلى[1]: الاشكناز أي اليهود من أصل أوروبي، وتعني الكلمة وهي عبرية، اليهودي الألماني، ثم حورت وصارت تعني كل يهودي يأتي من أوروبا الغربية، والاشكناز يتمتعون بوضع الصفوة السياسية والعسكرية، وبوضع الطبقات المسيطرة اقتصادياً. كما يوجد السفارديم وهم اليهود من أصل شرقي، والكلمة في الأصل عبرية وتعني اليهودي المنحدر من أسبانيا ثم حورت لتعبر عن اليهود الشرقيين، والسفرديم هم الطبقات الأدنى اجتماعياً وسياسياً. ولا شك أن عوامل التفرقة العنصرية تتصاعد داخل إسرائيل بعد استجلاب يهود الفلاشا من أفريقيا السوداء، وبخاصة من الحبشة، وبعد تزايد موجات الهجرة من يهود روسيا لإسرائيل، إن هذه التغيرات الديمجرافية المتوالية في بنية السكان اليهود داخل إسرائيل تستوعب في نطاق إيديولوجية طائفية مما يجعل عوامل الانسجام العنصري والاجتماعي أمراً صعباً فإذا تطرقنا للجانب الطبقي وجدنا أن الإيديولوجية الصهيونية عرفت منذ بدايتها باعتبارها ايدلوجية البرجوازية اليهودية

(1) محمد فرج ـ الصهيونية مشروع استعماري ـ مطبوعات موقف ـ القاهرة سنة 1983.

للاستغلال والمتاجرة بالآم السكان اليهود في أوروبا، في إطار نشوء الإمبريالية، ولعبت البورجوازية اليهودية دوراً مؤثراً في بنيتها، يرى محمد فرج[1]. في دراسته عن الصهيونية كمشروع استعماري، أننا لسنا بصدد مجتمع يهودي صرف منقسم إلى طبقات، ولكن بصدد يهود موزعين على أقطار العالم، وفي ذات الوقت بصدد بروز للإيديولوجية الصهيونية مرتبط ببروز الإيديولوجية الاستعمارية، وحتى يدلل على فكرته، يقتبس من علماء سوفييت قولهم «إن انقسام الطوائف اليهودية وتقويض تأثير الديانة اليهودية وتسارع عمليات التجنس والاندماج في ظروف الإمبريالية. كل ذلك أثار قلق الأوساط اليهودية العليا المستغلة، على الصعيدين المادي والاجتماعي، اللذين يعكسان مستوى سيطرة الأغنياء اليهود على الكادحين منهم، فقادة البورجوازية اليهودية الباحثون عن وسائل جديدة لإعادة وسائل مواقعهم السابقة المعتادة، وجدوا ضالتهم المنشودة في المذهب الصهيوني». ويعلق فرج ويقول: هذا لا غبار عليه، إلا أنه يعكس جانباً واحداً فقط من جوانب الصورة ولكنه لا يحيط بكل أجزائها الأخرى، التي دفعت إلى استخدام البورجوازية الأوروبية ككل الحركة الصهيونية، ووجهها الآخر معاداة السامية، كأداة لحرف مجرى الصراع الطبقي داخل المجتمعات الأوروبية، ثم تأسيس دولة إسرائيل كمشروع استعماري يحمي المصالح الأمبريالية في السيطرة على الشعوب العربية».

وإذا كان هذا هو تاريخ الإيديولوجية الصهيونية وثوابتها، إلا أنها تنشط الآن لتطور من دورها وأدائها، وتربط بين دور جديد لها وبين شعار التطبيع مع الدول العربية، فرغم بنيتها الطائفية والعنصرية، إلا أنها توهم الآخرين، بأنها هي التي تقدم الحل لمعالجة المد الأصولي الإسلامي في المنطقة العربية، وتستند في هذا الصدد على تصوير دورها باعتبارها قاعدة

(1) د. إياد البرغوثي ـ الإسلام بين السلطة والمعارضة في الأردن ـ دراسة منشورة في الكتاب الثامن «قضايا فكرية» عن الإسلام السياسي ـ القاهرة ـ اكتوبر سنة 1988.

للفكر الغربي الحديث، غير أن هذا الدور المتصور، هو مجرد استمرار للكذب الإسرائيلي، فما زالت العقيدة الصيهونية، حتى في شكلها السياسي، أسيرة للأصولية اليهودية بعنصريتها، بل إن دور إسرائيل في تشجيع وتربية جماعات إسلامية متطرفة ليس بخافٍ، وهي دولة الاحتلال عندما كانت تلك السياسية وهذا التشجيع يصبان في تقويض نفوذ وبنيان منظمة التحرير الفلسطينية، ورغم أن السلاح الذي أطلقته ارتد إلى صدرها، عندما تصدت الحركة الإسلامية لها، إلا أن دور إسرائيل في التصدي للأصوليات الإسلامية هو مجرد دور عاجز، ولن يعتمد إلا على أساليب المواجهة القسرية والعنصرية، بما يزيد الأصوليات الإسلامية تطرفاً من مواقع رد الفعل. أن فاقد الشيء لا يعطيه، ولا يمكن لكيان عنصري أصولي أن يقدم أي خدمة في مواجهة أو الحد من بروز كيان على شاكلته من الجانب الآخر، بل الصحيح أن إسرائيل بإيديولوجيتها العنصرية، هي الدافع الأساسي لنمو الحركات، والنزعات المتطرفة على الجانب العربي الإسلامي.

وعليه فإن استناد دعوة التطبيع على الإيديولوجية الصهيونية سواء في شكلها الديني أو السياسي سوف ينتج صورة معممة لقيام فكر متطرف عربي إسلامي. فإذا تذكرنا أن إسرائيل تستمد هويتها وحجية وجودها من كونها دولة دينية، فالتطبيع معها يفترض تعميم نموذجها الديني والعنصري والطائفي.

وعندئذٍ يرى البعض أن فتح المجتمع الإسرائيلي على المجتمعات المجاورة، سيجعل النزعة العنصرية والطائفية، ونزعة الأصولية اليهودية تتجه للتردي والانحلال، غير أن هذا الأمر لن يتم بصورة تلقائية أو هادئة ولكنه يحتاج لجهد خارق لضرب النزعة العنصرية، وذلك بمحاصرة النزعة التوسعية، بتحديد معنى واضح للشعب في إسرائيل يماثل المعنى السائد في الدول، وبمحاصرة النزعة العدوانية بتحديد حدود دولة إسرائيل في إطار عودة اللاجئين العرب والشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة، إلى

أراضيهم. وهذا يمكن أن يوفر مقدمة معقولة للتفكير في تطبيع العلاقات آنذاك.

2 ـ جماعات الضغط من العرب المؤيدة للتطبيع مع إسرائيل، إيديولوجيتها وفكرها السياسي:

لا تقدر جماعات الضغط من العرب الداعية للتطبيع مع إسرائيل، أن تتبنى الإيديولوجية الصهيونية صراحة، بل إن موقفها الأساسي ينطلق من رفض الإيديولوجيات عموماً، رغم ما في هذا الرفض من زيف، لأنه بذاته يعتمد على إيديولوجية هي خليط من إيديولوجيات متعددة رأسمالية ـ ليبرالية، غربية ـ استعمارية، إيديولوجية التبعية ونفى إيديولوجية التحرر الوطني والإيديولوجية الاشتراكية، وتدعي هذه الجماعات أنها تنطلق من موقف سياسي براجماتي أي عملي يتبنى، مفهوم السلام الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ الرسمي العربي، السائد، ويدعي الحرص على المصالح المباشرة للمنطقة، الشرق أوسطية، مع العلم أنهم لا يستخدمون التعبيرات الجغرافية الأصلية كالقول بالمنطقة العربية، أي المنطقة التي سكنها العرب، أو منطقة شمال أفريقيا، أو جنوب غرب آسيا. الخ وتسطر جماعات الضغط العربية الموالية لسياسة التطبيع مع إسرائيل مفهومها السياسي على المحاور التالية:

أ ـ يحل السلام بالمنطقة الآن، وما دام السلام قد حل فيجب التعامل مع إسرائيل على أساس مبادلة مبدأ الأرض مقابل السلام. ولو سألتهم ولكن ما ماهية هذا السلام؟.

ستجدهم يقفون فقط عند حدود الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين إسرائيل والدول العربية. أما ما هو مضمون هذه الاتفاقيات والمعاهدات، فهم لا يعيرون أي وزن. وحتى إذا تجاسرت وسألت، وهل إسرائيل قدمت الأرض حتى تعطوها السلام؟ فستجد مراوغات لا أول لها ولا

نهاية. ولكن أشجعهم يقول نعم فلقد استردت مصر كل سيناء، حتى طابا استردتها مصر بالتحكيم الدولي، وإسرائيل التزمت بنتائج هذا التحكيم، فإذا قلت فعلاً استردت مصر حدودها الجغرافية، ولكنها تخضع لقيود فعلية على حقها الطبيعي في ممارسة سيادتها عليها، تحت حجة أنها مناطق منزوعة السلاح تارة، ومناطق للقوات الدولية تارة ثانية، ومناطق مخفضة القوات تارة ثالثة، ولا توجد على الإطلاق في سيناء كلها والتي يصل عمقها لما يقرب من 300 كلم منطقة ولو شريطاً ضيقاً يحق لمصر أن تركز فيه قواتها، أو توزعها طبقاً لمقتضيات أمنها الوطن. وأن هناك إجباراً والتزامات توجبها المعاهدة على مصر كأن تبيع مصر بترول سيناء لإسرائيل. وعليه فعملية استرداد الأرض تمت في إطار مبادلة تخضع لاتفاقية إذعان، وليس لتنظيم علاقات طبيعية تترك لمصر حق ممارستها لسيادتها على إقليمها. فأين إذن استرداد الأرض؟ وما هي طبيعة هذا الاسترداد؟

ويزداد الأمر تأزماً إذا تعاملت مع اتفاقيات أوسلو (غزة ـ أريحا). فإذا قلت لهم أليست الهرولة بتقديم السلام قبل استلام الأرض والإقرار بحق السيادة الوطنية عليها عملاً يعقد عملية السلام ذاتها ويحولها لسلام من طرف واحد؟ وجدتهم يجيبون ألا ضرورة للاستناد إلى المذاهب والشعارات والإيديولوجيات فلقد انتهى عصرها. والمصالح فقط هي التي توجب علينا ممارسة السلام حتى نضمن التقدم لبلادنا.

فإذا قلت لهم وهل المصالح تتحقق بالتسليم بمصالح الآخرين وإنكار مصالحنا نحن؟ وجدتهم يماحكون حول مفهوم العدو، وأنه مفهوم عفا عليه الزمن، ويدعونك أن تنظر فقط في نمط مشروعات كالتي طرحتها أوراق إسرائيلية ـ أمريكية، وأهمها مشروع شيمون بيريز بالقول بإنشاء محطات لتحلية مياه البحر، وإنشاء ريفييرا سياحية مشتركة في منطقة البحر الأحمر. فإذا قلت لهم وهل لا نستطيع نحن العرب أن ننشىء محطات تحلية مياه ونقيم مناطق سياحية بإمكانيات محلية مثل المناطق السياحية في شرم

الشيخ ودهب ونويبع والغردقة، تجدهم يصمتون غالباً، ولكن بعضهم يواصل مماحكاته فيقول، ولكنهم يمتلكون التكنولوجيا لبناء محطات التحلية، ولهم القدرة على تحريك أسواق السياحة الأجنبية، فإذا رددت عليهم وما هو المعجز في امتلاك تكنوولوجيا إنشاء محطات تحلية مياه البحر؟ وما هو المعجز في تسويق منشآتنا السياحية؟ لاذوا بالصمت أحياناً، وبالكلام المسهب والمطنب عن عصر سقوط الشعارات والإيديولوجيات. وهكذا نجد أن قوى الضغط العربية الموالية للتطبيع مع إسرائيل تنتقل بخفة ورشاقة من رفض الإيديولوجية في ذات الوقت الذي تتبنى فيه إيديولوجية على أساس أن الإيديولوجية هي نسق فكري عام يحكم السلوك والمواقف ووجهات النظر في اتجاه عام موحد، ولكنه يسمح بوجود خلافات ثانوية لمعتنقيها بما لا يمس هذا النسق العام في أساسياته. وتنتقل إلى المواقف العملية أو المصلحية فإذا تابعتهم في تقصي المصالح وتحديد أي مصالح، هل هي المصالح الوطنية أو المصالح المعادية، عادوا لكي يلوذوا بالإيديولوجية.. ودواليك.

وإذا أجرينا تحليلاً لمضمون هذا الموقف لدعاة التطبيع مع إسرائيل من العرب، سنجد أنهم أبعد الناس عن الالتزام بالموقف البراجماتي، ذلك أن الموقف البراجماتي هو بطبيعته موقف عملي يتحدد على ضوء تحقيق أقصى حد ممكن من مصالح من يطرحه، ولا شك أن المصالح الوطنية أو القومية العربية لا تحظى بأي فرصة للتحقيق في ظل سياسة التطبيع مع دولة لم تعترف بعد بمستلزمات السلام لا إيديولوجياً ولا واقعياً ولا سياسياً. وغاية موقف جماعات الضغط العربية الموالية لقيام التطبيع مع إسرائيل هو استبدال المصالح العامة الوطنية والقومية بمجرد مصالح ذاتية لأشخاصهم أو جماعاتهم تحت مظلة من إيديولوجية مختلطة تعبر عن التبعية للاستعمار والارتباط بالذيلية للإيديولوجية الأمبريالية والصهيونية. وبالتالي فنحن معهم بصدد طرح سياسي فاقد الرؤية، وفاقد القدرة على تحديد معنى

السياسة ذاتها، باعتبارها أهدافاً محددة تعبر عن مصالح معينة، لجماعة وطنية أو قومية معينة تدور على فن تحقيق الممكن منها، وأن ما يطروحونه هو مجرد حلم مشوه، يعبر عن مصالح معطلة بفعل فاعل يعتدي ويمارس العدوان، لإيقاف هذه المصالح وتحقيق مصالحه هو فقط على أساس قسري يتطلب الإذعان له، والتسليم بتفوقه الذي ينفي أي إمكانية للمساواة به من قبل الطرف المعادي له. وإن ما يطرحونه مجرد استسلام لقوة الأمر الواقع، وقوة التسلط الموجه لهم، أو إن ما يطرحونه في أحسن الحالات مجرد بحث عن مصالح ذاتية فردية أو جماعية لقلة في مواجهة وعلى حساب المصالح الوطنية والقومية العامة لبلادهم وقوميتهم.

ثانياً: دعاة مقاومة التطبيع واختلافاتهم السياسية والإيديولوجية:

قد تتوحد المواقف السياسية بشأن مسائل معينة، أو قد تتقارب الرؤية في هذه المسائل، غير أن هذا التوحد، وهذا التقارب لا يعنيان توحداً في الموقف الإيديولوجي أي العقيدي أو الفكري العام، وتنتج هذه الحالة من تداخل مصالح الطبقات والفئات في مصلحة عامة موحدة، هي المصلحة الوطنية، أو المصلحة القومية، رغم ما لا يمكن أن يخفيه هذا التوحد من فروق واختلافات في موقع وموضع كل طبقة وكل فئة من هذه المصلحة الوطنية العامة ذاتها، فهناك من يكون موقفهم في قلب المصلحة، وهناك من يقعون على أطرافها.. إلخ. والفكر ليس شيئاً معلقاً في الهواء، ولكنه ترجمة للوعي بالمصالح الخاصة والعامة للجماعة، ومن هنا تختلف الأفكار وتتباين، ولكنها تظل قادرة على التنسيق والتجمع بل والتوحد إزاء مواقف ضيقة أو متسعة، حسب درجة التطور، ومدى تعبير المصالح الوطنية العامة، عن أوسع قدر من الجماهير. وهنا نميز بين المصالح العامة، التي غالباً ومؤكداً هي نتاج مصالح مشتركة لفئات وطبقات عريضة من

الجماهير، وبين المصالح الخاصة التي لا تعبر إلا عن مصالح أفراد أو جماعات فقط، غالباً ما تتعارض مع مصالح أغلبية الجماهير.

وإذا كنا قد عرضنا بصورة سريعة لفكر أنصار التطبيع، باعتباره، يمثل في أقصى حالات حسن النية في التعامل معه، بأنه فكر يعكس مصالح فردية، أو مصالح الأقلية المهيمنة والمسيطرة على الواقع العربي، والتي غالباً ما تتعارض مصالحها مع مصالح أغلبية الجماهير العربية، فلن نفاجأ إذا وجدنا أن معظم مدارس الفكر السياسي العربية، والتي تعبر عن مصالح غالبية الفئات والطبقات الاجتماعية للجماهير العربية، هي رافضة للتطبيع مع إسرائيل، ومن يسانده، ومقاومة له.

ولا شك أن المدرسة الرأسمالية التابعة، أو ما يقال عنها المدرسة الليبرالية، هي التي تقدم الزاد الأساسي لأنصار التطبيع، وتبقى شريحة منها، ما زالت مترددة، تعبر عن الرأسمالية الوطنية، التي تدرك عمق تناقضاتها مع رأس المال الاحتكاري الأمبرالي العالمي عموماً، والصهيوني خصوصاً، باعتبار هذا الأخير الجزء الأكثر فاعلية في هذا الكل، ولكنها ورغم إدراكها لهذا التناقض مع الرأسمالية الاحتكارية العالمية، تبالغ في إبراز تناقضاتها مع قطاعات جمهورها، وهذا الأمر يجسد مدى ترددها، بل مدى الخطر الذي يجرها ويسحبها لتسكين نفسها مع دعاة التطبيع، إن هذا الخطر يتجسد عملياً، لعدم وجود منظرين في صفوف البورجوازيات الوطنية العربية، يمكنهم من إدراك حقيقة أن تناقضهم الرئيسي هو ضد الرأسمالية الاحتكارية العالمية والصهيونية، وأن تناقضاتهم مع طبقات مجتمعاتهم، ما هي إلا تناقضات ما زالت ثانوية، ذلك أن مستوى التطور، واختلاط الأسواق واختلافها ووجودها، بما يعكس وجود البنى الاقتصادية، الاجتماعية مختلطة داخل الواقع العربي، يقدم للبورجوازية الوطنية الأفق المتسع، الذي يجسد وطنيتها، ذلك أن مصالحها ما زالت

تتحقق في السعي للتأثير والهيمنة على هذه الأسواق المحلية، وإخراج القوى الاحتكارية الدولية منها. والبورجوازية الوطنية بهذا الأفق، تتحدد مصالحها مع مصالح باقي طبقات الأمة، وتتمايز وتختلف بل وتتضاد مع مصالح الرأسمالية التابعة، المرتبطة بالرأسمالية الاحتكارية العالمية كشريك لها، وسمسار لعملياتها.

وبصرف النظر عن هذه الإشكالية الفكرية والواقعية، فإن ما تخلص إليه، هو أن الإيديولوجية الرأسمالية في البلاد العربية، هي الإيديولوجية الغالبة، في تأييد ومساندة مسائل التطبيع مع إسرائيل. وتبقى المدارس الفكرية والسياسية الأخرى مقاومة للتطبيع. وذلك على النحو التالي:

أولاً: مدارس الرفض العدمي والمطلق:

يمكن التمييز في مجال مقاومة التطبيع مع إسرائيل فكراً وعملاً بين نوعين من المدارس السياسية والإيديولوجية: **الأولى**: هي مدارس الرفض العدمي والمطلق، تلك المدارس التي تنطلق من إيديولوجية مقابلة للإيديولوجية الصهيونية، ولكنها تمثل نقيضها المتوحد معها. فكما كانت إيديولوجية معاداة السامية في الغرب هي نقيض الإيديولوجية الصهيونية، إلا أنها كانت الوجه الآخر لهذه الأخيرة، التي استفادت من وجوده، بل لا يخفى على دارس التاريخ السياسي والفكري أن مدرسة معاداة السامية، هي أكثر المدارس السياسية التي خدمت الإيديولوجية الصهيونية في بنائها واكتساب نفوذها السياسي والعملي. وسوف نفصل هذا الأمر عربياً على التو.

الثانية: هي مدارس الرفض الإيجابي المتحرك: وهي مدارس تمثل النقيض المتصاعد الذي ينفي الظاهرة، لأنه نقيض لا يقف معها عند مستواها الأفقي، بل يتجاوزها، ويمثل حلقة متصاعدة ومتطورة، فهو

يقدم رفضاً إيجابياً وديناميا متحركاً، ويولد ظاهرة جديدة تتجاوز مستوى الظاهرة السابقة أو الأولى التي يجب نفيها. وحتى لا نسبق التحليل سنرجع لمدارس الرفض العدمي أولاً، وسوف نبرز أهمها.

كما سبق وأشرنا تنطلق إيديولوجيات الرفض العدمي من ذات أرضية الظاهرة، أو الإيديولوجية التي تعارضها. وبما أن الإيديولوجية الصهيونية في جوهرها هي إيديولوجية عنصرية، ورجعية، ومتسلطة نجد أن هناك مدارس إيديولوجية عربية تأخذ نفس المنحني مثل مدرسة توظيف الدين في السياسة والمدرسة القومية المتطرفة أو العنصرية، وسوف نعالج المدرسة الأولى لكبر ثقلها السياسي في الواقع الراهن بخاصة أن المدرسة القومية المتطرفة لا تمثل اتجاهاً أساسياً في المدرسة القومية التي تدخل ضمن النوع الثاني أي مدارس الرفض الإيجابي المتحرك.

المدرسة الأصولية الدينية، أو المدرسة السلفية، أو مدرسة الإسلام السياسي السلفي أو مد توظيف الدين في السياسة:

عندما نشأت الحركات الدينية السلفية أو الأصولية، والتي سعت لتوظيف الدين في السياسة، ارتبطت في بداية نشأتها بالقوى والطبقات الإقطاعية، واعتمدت في بنيتها الجماهيرية، على جماهير البورجوازية الصغيرة في الريف من صغار الفلاحين والمعدمين وأبنائهم، وفي المدينة من الحرفين وصغار الموظفين والتجار، وفي ظل هذه التركيبة أخذت موقفاً من قضية الصراع العربي ـ الصهيوني، يعكس موقف الطبقات الموجه لها، فقد عنيت منذ قيام إسرائيل بإثارة الصراعات مع فصائل القوى الوطنية، متعايشة بل ومنفذة لمخططات القوى الإقطاعية والملكية في ضرب قوى الحركة الوطنية في فلسطين ودول الجوار العربي، وظلت ترى الصراع باعتباره صراعاً دينياً شمولياً، ينفي أحد طرفيه الطرف الآخر، وإن طغى

على ممارساتها، العزوف عن التصدي للقوى الصهيونية والإسرائيلية، ومنذ انبعاث حركة المقاومة الفلسطينية بطريقة مستقلة نسبياً، ورغم تعدد الفصائل من حيث الاتجاهات السياسية، لم يبرز فصيل محدد ينتمي للمدرسة الأصولية أو بمعنى أدق لمدرسة توظيف الدين في السياسة. ومنذ أول كانون الثاني/ يناير سنة 1965 وحتى قيام الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1987 لم يوجد بين لفيف منظمات المقاومة، تنظيم أصولي واحد يعلن عن دوره في المقاومة المسلحة لإسرائيل ولقوات الاحتلال الصهيونية لفلسطين وللأراضي العربية. يقول د. إياد البرغوثي[1] استاذ علم الاجتماع بجامعة النجاح الوطنية بنابلس بفلسطين: «وعلى الرغم من اشتراك الإخوان في المظاهرات الوطنية سنة 1956، إلا أنهم في الفترات التي كان النظام يشن فيها حملته على الأحزاب السياسية والقومية واليسارية في الأردن، كما حدث في أواسط الخمسينيات وبداية الستينيات كان الأخوان المسلمون يساهمون بنشاط وافر في هذه الحملات، ليس فقط من ناحية إيديولوجية، وهذا جانب مهم في مجتمع شرقي محافظ، بل ومن ناحية جسدية في كثير من الحالات. فالإخوان المسلمون بالإضافة إلى تماثل أهدافهم بصورة شبه تامة مع أهداف النظام الأردني، وبالإضافة للكثير المشترك بينهم، داخلياً على مستوى استهداف بعض الأنظمة العربية ـ مصر عبد الناصر وسوريا ـ من جهة، والتقرب من الأنظمة الخليجية النفطية وخاصة نظام السعودية من جهة أخرى، فهم أيضاً يستعملون كمبرر على أن ذلك النظام هو نظام مسلم. . . وكما أكد لي أحد قادتهم «لم يفكروا في يوم من الأيام أن يصلوا للسلطة في الأردن ولن يفكروا في ذلك، بل لن يأخذوا الأردن حتى لو قدمه الملك لهم هدية، فالأردن بلد فقير في موارده وقريب من إسرائيل، وبالتالي سيكون عبئاً عليهم ولن يستطيعوا تحمله». فهم يأملون بأن يصل

(1) ماجد عمل ـ موقف اليسار الفلسطيني من التيار الأصولي ـ المرجع السابق.

الإخوان المسلمون إلى السلطة في بلد قوي يستطيع الاعتماد على نفسه مثل «مصر أو العراق» كما قال، وحينها سيتبع الأردن لهم تلقائياً. . .». ويستطرد د. إياد البرغوثي ويتكلم عن حزب التحرير وصراعه مع السلطة الأردنية ويصل إلى القول: «إن النضال من أجل القضية الفلسطينية مسألة غير واردة حالياً عند حزب التحرير لا في الأردن ولا في الأرض المحتلة حيث إنهم يعتبرون أنفسهم واقتداء برسول الله في المرحلة المكية التي تتطلب منهم نشر الدعوة فقط، أما إزالة الاحتلال والتحرير فلا يأتيان إلا في المرحلة «المدنية» أي أنها مهمات الدولة الإسلامية فقط».

وتقوم إيديولوجية مدارس الإسلام السياسي، أو مدارس توظيف الدين في السياسة، على تقسيم العالم إلى ديار الكفر وديار الإسلام، ويشك الكثير منها في أن المجتمعات العربية تنتمي لديار الإسلام، بل يصمها البعض أنها من ديار الكفر، لأنها لا تأخذ بمبدأ حاكمية الله، ومن ثم وجب الانقلاب عليها وإعادة فتحها، وفهم هذه المدارس لغير المسلمين على أنهم كفار وجبت حرابتهم، وفرض الجزية على أهل الكتاب منهم. ورغم تطور البنية الطبقية لهذه الحركات في أواخر الثمانينيات والتسعينيات وارتباطها بعناصر الرأسمالية الطفيلية في كثير من البلاد العربية كجزء فعال في قيادتها، مما دفع بأنشطتها المالية والاقتصادية للهروب إلى المشاركة في بنية رأس المال العالمي، واعتماد المضاربات في البورصات العالمية كأسلوب أمثل لها، وليس أدل على ذلك من أن البنوك التي ترتبط بها تتخذ من جزر الباهاما والأراضي السويسرية مقاراً لها، إلا أن اعتماد بنيتها التحتية وجسد عضويتها، على قوى الفئات الوسطى والمهيمنة اجتماعياً قد دفعها أن تغير من تكتيكاتها السياسية لحد ما، وتعلن تبني بعض الأنشطة التي تجلب الجماهيرية لها مثل مقاومة التطبيع والصهيونية وإسرائيل. وليس صدفة أن حركة حماس كبرى منظمات المقاومة الأصولية ولدت بعد انفجار الانتفاضة الفلسطينية في 8/ 12/ 1987 وأن ميثاقها أعلن فقط يوم 18/ 8/ 1988 وبين

القيام وبين إعلان الميثاق، بل وبعد ذلك، اتسم نشاطها وسلوكها بما يلي[1]: «إصدار بيانات مغايرة لنداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بدون أن تتضمن هذه البيانات برامج نضالية وأيام فعاليات ضد الاحتلال ـ تهديد الجماهير من جانب حماس ورشق الحجارة على السيارات والناس الذين يتحركون في أيام إضراباتها، وإحراق المحال التجارية لمن لا يلتزمون بإضراباتها ـ القيام بمسيرات وتحركات وكتابة شعارات ضد «المؤتمر الدولي» وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية وتنازلات قياداتها، وإحراق العلمين السوفييتي والأمريكي معاً وإطلاق هتافات ضد الشيوعية والولايات المتحدة سواء بسواء. . .وقد ارتبطت هذه الشعارات المزايدة بالسعي نحو عقد مساومات مع قوات الاحتلال من وراء الكواليس. .».

وما يهمنا بشأن المنطلقات الفكرية حول التطبيع كجزء خاص من قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، أنه تعرض لبعض الأفكار العامة التي تبين عناصر الإيديولوجية الأصولية الإسلامية على النحو التالي:

1 ـ [2] من أهداف حركة حماس كما أعلن في ميثاقها الباب الثاني، مادة «9»: أما الأهداف فهي منازلة الباطل وقهره ودحره ليسود الحق وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان، معلناً قيام دولة الإسلام، يعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح والله المستعان». وتقول المادة «11» من الباب الثالث من ميثاق حماس: «تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو تجزئتها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا يملك ذلك دولة عربية، أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس،

---

(1) د. هاشم عبد الجواد ـ فلسطين لمحات عن الحركة الإسلامية الجذور ـ الحاضر ـ سلسلة كتاب «قضايا فكرية» الكتاب الثالث والرابع عشر ـ القاهرة ـ اكتوبر سنة 1993.

(2) راشد الغنوشي ـ الإسلام والنظام الدولي ـ دراسة ـ مجلة منبر الإسلام، العدد (1) يوليو سنة 1994 ـ القاهرة.

أو كل الملوك والرؤساء، لأن فلسطين وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، ومن يملك النيابة الحقة عن الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة؟».

وتحدثت المادة «13» عن الحلول السلمية بقولها: «يتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية، والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية. فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها..ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد. أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات فمضيعة للوقت وعبث من العبث...».

2 ـ يقول راشد الغنوشي[1]، رئيس حركة النهضة التونسية: «إن ما يسمى بالتسوية بين العرب واليهود ليس إلا تعبير عن ميزان القوة الجديد الذي أثمر سقوط الاتحاد والسوفييتي من جهة ونتائج حرب الخليج من جهة أخرى، وهو ميزان مال بشكل سافر إلى جهة الغرب وأمريكا بالذات... وبسبب التحالف بين المصالح الغربية واليهودية منذ قرن على الأقل ضد العرب والمسلمين، فإن التسوية التي يراد فرضها على المنطقة هي جزء من السيطرة الدولية على المنطقة يتولى فيها اليهود في الظاهر دور الحارس على المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة استمراراً لدورهم السابق. ولكن هذه المرة ليس ضد الخطر الشيوعي وإنما ضد الخطر الإسلامي المزعوم. .ذلك ظاهر الأمر. أما حقيقة الأمر فاليهود يطمحون ـ وطموحهم جنوني بلا حدود ـ إلى تجاوز دور الحارس للمصالح الغربية في المنطقة وحتى دور الشريك إلى وراثة الغرب في المنطقة واتخاذه قاعدة لسيطرتهم الدولية، وتزعمهم لنظام دولي تتحول فيه السيطرة من الغرب

(1) تامار جوزانسكي: تطور الرأسمالية في فلسطين ـ مترجم للعربية بواسطة حنا إبراهيم ـ المكتبة الشعبية ـ الناصرة ـ سنة 1987.

المسيحي إلى الغرب الصهيوني فتولد المرحلة اليهودية، كما تحول النظام الدولي سابقاً من الإسلام إلى الغرب.

إن الإسلام في هذه المرحلة الانتقالية من السيطرة الغربية اليهودية المشتركة على العالم إلى السيطرة اليهودية المنفردة يبدو العقبة الأساسية أمام هذه المصالح والمطامح وذلك لسبب ما يبديه من مقاومة متزايدة لهذه الطموحات، ولسبب ما يختزنه مما هو معروف عنه من قوة إصلاح وتقويم ومعافاة وتأليف وتوحيد وتعبئة وإغراء بالمثل العليا والجهاد والاستشهاد من أجل تحقيقها، لا سيما في زمن استسلم فيه للنفوذ الغربي اليهودي الجميع تقريباً، وظهرت علامات الشيخوخة بارزة، والعجز والوهن على الإيديولوجيات العلمانية الوطنية والقومية والشيوعية وما قام عليها من أنظمة وأحزاب ونخب...». «إن التطبيع وليس مجرد التسوية والصلح مع إسرائيل قد غدا هدفاً أساسياً للنظام الدولي في منطقتنا، ومعناه الحقيقي رفع كل الحواجز في وجه اليهود وإتاحة الفرصة أمامهم لاقتلاع كل ما أسس التاريخ والدين من عناصر المقاومة في وجه قوى الإفساد والتفسيخ. إن التطبيع معناه دمج المنطقة في مشروع الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة كمرحلة ضرورية لهيمنة إسرائيلية على العالم بدأت ملامحها تلوح وتنقل الكيان الصهيوني من مجرد عملاق عسكري مسلح بترسانة نووية إلى عملاق اقتصادي عن طريق الإمبراطورية اليهودية العالمية، وذلك يعني تحويل شعوب المنطقة ليد عاملة رخيصة لدى الرأسمالية اليهودية وتحويل النخب والحكام إلى عملاء تحت لافتة الشراكة والمصلحة المشتركة للتفرغ لاستئصال عناصر المقاومة ويمثل الإسلام وصحوته بؤرة تجمعها. والملاحظ هنا أن الفرق بين ما يسمى بالمتطرفين والمعتدلين في إسرائيل هو فقط في منهاج تفسير نصوص التلمود والتوراة المحرفة المبشرة بالسيطرة اليهودية على المنطقة. فالمتشددون نصوصيون لا يرون سبيلاً للسيطرة إلا بتفريغ المنطقة من سكانها عن طريق حملات الإبادة، والمعتدلون عقلانيون يعتمدون على

التفسير المقاصدي للنصوص، فيرفضون وسيلة السيطرة لأنها غير ممكلنة ومكلفة ويستعيضون بالسيطرة على الموارد والأفكار وتصفية عناصر المقاومة واحتواء ما تبقى وتسخيره كأدوات في تحقيق المشروع».

ورغم دقة التشخيص، وبصرف النظر عن اختلاط المفاهيم، إلا أن الشيخ راشد الغنوشي عندما يضع تصوره الإيديولوجي تأتي أفكاره مشوشة لا رابط بينها. فبينما يقول أن سنن الله في خلقه توجب الصراع، «وإذا كانت أمريكا تبدو وكأنها انفردت بالسلطة في الكون ومن تحت جناحها تسرب اليهود وانتعشوا ويتعملقون يوماً بعد يوم في اتجاه دفع الكيان المسيحي الغربي إلى الانهيار والحلول محله»، يرى أن الكيان الغربي منهار لا محالة ولكن: «لا يزال متماسكاً بسبب ما يتوفر فيه من احترام لعدد من سنن الله في المجتمعات مثل الحرية وسلطة القانون والتنظيم الإداري والعقلاني واعتماد مناهج البحث العلمي». والانهيار قادم بسبب «الفكرة الفلسفية الخاطئة التي قامت عليها النهضة الغربية ونشرت سمومها في العالم ألا وهي الاعتقاد بإمكان تنظيم شؤون الأفراد والجماعات باستقلال كامل عن الله ـ سبحانه وتعالى ـ بل حتى بالتمرد على سلطاته. وهو ما أنهك ـ ولا يزال ـ حضارة الغرب وليس البناء اليهودي الذي يطمح أن يرث الحضارة الغربية سوى نسخة غربية مكثفة، وعبادة العجل الذهبي ليست إلا صورة مجسدة عن اليهودية في أبشع صورها».

ويستطرد الغنوشي فيقول: «. . .من المنتظر أن تتسع جبهة المقاومة ضد المشروع الهيمني الذي هو اليوم أمريكي غربي صهوني، وفي طريقه إلى أن يتبدى على حقيقته مشروعاً صهيونياً هيمنياً مدمراً للعالم والحضارة والدين، وربما يكون امتياز الإسلام سيشكل البؤرة التي تتجمع حولها كل عناصر المقاومة الوطنية والقومية في اليمين واليسار، في الشرق والغرب، مسلمين ومسيحيين وحتى يهود، لأن المشروع الصهيوني هو في جوهره مشروع علماني الحادي أباحي حاقد على كل صاحب دين ومبدأ وأخلاق مقابل

المشروع الإسلامي الإنساني المفتوح لكل قيم الحق والعدل والديمقراطية، إنه خطر على اليهودية ذاتها». وتتسع دائرة التشتت والانفلات الإيديولوجي في فكر الغنوشي فيقول: «ألم تحكم فلسطين قرناً أو يزيد محتلة من طرف الصليبيين، ثم استيقظت الأمة وطردتهم إلا من رضي البقاء مواطناً مسالماً. . . لماذا يربط الغرب القائم على النظام الدولي وأمريكا بالذات ملف علاقته بالعرب والمسلمين، وهو ملف ضخم يشمل ما يزيد عن خمس البشرية، فضلاً عن حجم المصالح الغربية الأمريكية في بلاد المسلمين، لماذا يربط ذلك بالملف الصهيوني. . نحن المسلمين ندعو للفصل بين هذين الملفين لأن الربط فاسد مضر بالعلاقات الإسلامية الغربية. . .».

3 ـ إذا كنا قد أسهبنا في الاقتباسات في الفقرتين الماضيتين فذلك حتى نضع أمام القارىء مادة يمكن الاستناد لها في تحليل المضمون لطبيعة الإيديولوجية المرتبطة بجماعات توظيف الدين في السياسة، ويمكن أن نكشف طابعها في الرفض العدمي الذي يصب في مجرى بروز الإيديولوجية الصهيونية المعادية ويقويها، وللصهيونية تجربة هامة عندما تلقفت فكرة معاداة السامية، وجعلت منها ـ وهي الفكرة التي تبدو أشد عداءً وأكثر تطرفاً في رفض اليهود ـ مادة خصبة تبني منها نسيج قوتها وتصاعدها وحتى ندع الأمور للعلم نرى ما يلي:

أ ـ أن الإيديولوجية الأصولية تخلط عن عمد الدين والمفاهيم السياسية، فبينما ترى في الصهيونية إيديولوجية ملحدة، ترى في الدين اليهودي أنه مجرد دين، ولا تدرك التفرقة بين الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية، وأنهما سوياً يرتبطان بنزعة عدوانية واضحة، لا تستند على مبادىء الدين ولا على مبادىء السياسة، ولكن على مصالح قوى عدوانية، تهيمن على حركة المجتمع اليهودي في إسرائيل، وأن الصهيونية كإيديولوجية استعمارية تلعب دوراً محدداً ومرسوماً في تأمين مصالح القوى الاحتكارية العالمية وفصل العالم العربي وتقسيمه، وضرب دور القوى المؤهلة فعلياً

لقيادته كمصر. إن حرف الفهم إلى أن الصراع مجرد صراع بين الإيمان والإلحاد، يسوق إلى الاعتراف بل والدفاع عن المصالح الغربية في البلاد العربية، ولا شك أنه سيمتد ليدافع عن المصالح الصهيونية أيضاً في الدول العربية.

إن ادعاء إسرائيل بأنها دولة توراتية أو دينية يلقى تأييداً لدى من يرون الصراع على أنه مجرد صراع بين الإلحاد والإيمان. بخاصة أن الذي انتصر في رأيهم في الغرب هم من المؤمنين الرأسماليين ضد الشيوعيين الملحدين.

ب ـ إن القول بأن فلسطين مجرد وقف إسلامي، يخرج من باب التحاج المسيحيين واليهود غير الصهيونيين، ويعطي الصهيونية مادة خصبة تروجها لأن المعاداة هي معاداة دينية وعنصرية. بينما الحقيقة أننا نعادي العدوان، نعادي الاغتصاب للحقوق، نعادي الاعتداء على القوانين الدولية، نعادي نزعة التوسع والسيطرة. . . إلخ.

ج ـ إن تذبذب الإيديولوجية الأصولية بين الفكرة ونقيضها، تدفعها حتماً للمواقف السياسية الانتهازية، ولا شك أن تراث المساومات يستند على نزعة الاستضعاف والشعور به، وأن نزعة التطرف والشعور بالاستقواء تؤدي إلى عنصرية وتعال يفقدان المواجهة طابعها الرشيد.

د ـ حقاً تبدو الأفكار العامة لجماعات توظيف الدين في السياسة معارضة للتطبيع، ولكن الخطأ في حساب الصراعات وفرز أيها الرئيسي، وأيها الثانوي، تقود عملياً إما إلى حالة من الرفض العدمي الذي لن ينتج غير موقف سلبي يصب في جعبة العدو، أو حالة من الرفض المتطرف العنصري الذي سيفيد العدو، وإما إلى ارتباط عضوي مصلحي كما هو الحال في مجال رأس المال المالي الاحتكاري العالمي، والاكتفاء فقط بمجرد الضجيج الكلامي أو بعض الفرقعات بطلقة رصاص أو زخة مدفع رشاش.

هـ ـ إن الأمة العربية أمة سياسية تتحدد أركانها باللغة والتراث الواحد، وبالحياة الاقتصادية المتشابكة، والحياة الاجتماعية والثقافية الواحدة لوحداتها، ولا تفرق بين أبنائها على اختلاف أديانهم أو طوائفهم أو أصولهم العنصرية. وإسرائيل كيان يعتسف ويلوي ذراع الحقيقة حينما يريد أن يجعل من جماعات وأسر من قوميات متعددة مجرد قومية، لا يربطها إلا دين واحد، وهذا الادعاء الديني ليس مقوماً قومياً، وكل الدراسات العلمية في قضايا القومية لا تجعل من الدين أحد مقومات القومية ولكن تجعله في أقصى الحالات جزء من كل يرتبط بالمقوم الثقافي والحياة الروحية المشتركة للشعب، وهذا جوهر خواء ما يدعى بالقومية اليهودية، وإذا كان الحال كذلك ونأتي لقومية مكتملة تمتلك كل المقومات الفعلية، ونريد أن نجمعها كلها في مقوم واحد مشكوك في علميته أو كليته كمقوم قومي مثل الدين، فأي خدمة نسديها لمن يريدون أن يكونوا ما يسمى بالقومية اليهودية أو الصهيونية.

و ـ أما عن قضايا التطبيع فهناك من يستند إلى أن الصراع كان مجرد حالة نفسية.عارضة بين أبناء العمومة، التي تتحدد عمومتهم تلك على مجرد الموروث الديني، غير الدقيق تاريخياً، ويتشدق بعض المطبعين بل ويتشدق أئمتهم بأنهم خلفاء للمؤمنين ومن نسل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلماذا لا نكف عن التشويش حول القضايا الواضحة.

ز ـ تشارك قوى التيار السلفي في تكوين رأس المال العالمي بأنشطته الاحتكارية، وبتداخلاته الرأسمالية الصهيونية، ويندمجون فيه اندماجاً، وإذا أرادوا الموقف الحاسم فليرجعوا بأموالهم لأوطانهم ولا يخشوا تأميماً أو يخشوا من المحاسبة الضريبية، فلا شك أن مقاومة التطبيع سلوك وموقف عملي وليس مجرد شعارات وبيانات ومحسنات بديعية. وليكفوا عن أن يكونوا جزءاً من النسيج العضوي للرأس المال الاحتكاري الدولي المتعدي للقوميات، والذي تلعب القوى الصهيونية دوراً أكيداً في امتلاكه والسيطرة

عليه وتوجيهه. لقد أكدت حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين «حماس» هويتها في المادة الثانية من الباب الأول حيث تقول: «حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين، وحركة الإخوان المسلمين، تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث..». ومع ذلك فالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين أسس بنكه المعروف «ببنك التقوى» في جزر الباهاما، والمؤسسون له قيادات إخوانية من كل الدول العربية والإسلامية. أليس هذا سبقاً إلى الارتباط العضوي بالرأسمالية العالمية وبحركة رأس المال الاحتكاري الدولي؟ هل بعد هذا نصدق المقاومة للتطبيع رغم القول بها من قبل هؤلاء؟ والأمثلة كثيرة.

ح - يقاس الفكر والسلوك السّياسي بأثره الفعلي، ولا يمكن لفكر يقسم العالم طولياً إلى ديار الكفر وديار الإسلام، إلا أن يخدم، الإيديولوجية الصهيونية، فصراعات العالم كثيرة سياسية واقتصادية وقومية وإيديولوجيّة وجغرافية، ولكن يندر بها الصراع الديني، وإذا وجد في منطقة مثل البلقان أو يوغوسلافيا السابقة، فهو صراع قومي أساساً، تبعث نيرانه قوى الاستعمار لإنهاك المنطقة التي كانت قد توحدت واستقرت وخرجت من النفوذ الاستعماري لتعيد إليها صراعاتها الشهيرة لإحياء منهج الصراع والتنافس الاستعماري المعروف. وصراعنا مع عدونا صراع قومي تحرري ديمقراطي. ويجب أن تكف مدرسة توظيف الدين في السياسة عن تشويشها على هذا المعنى العلمي والعملي، فإن لم تكف عن هذا، فلتعلم أنه رغم إعلانها على أنها تقف على طرف النقيض الصهيوني، إلا أنها تقدم مادة هامة للإيديولوجية الصهيونية، فالصهيونية تعتبر أرض فلسطين أرض الميعاد لليهود، وهذه الحجة لا يقوم سنداً عليها غير الدين اليهودي كما تصوره وتستغله وتوظفه في السياسة، الحركة الصهيونية، والقول بأن فلسطين وقف إسلامي هو ترديد لنفس القول الصهيوني، ولكن بالعكس، ففلسطين وطن عربي لأبنائه من ديانات مختلفة، كان كذلك وظل كذلك

طوال التاريخ، ولا شك أنه منذ التاريخ الحديث الذي ارتبط بنشوء نمط الدولة القومية، كانت فلسطين إقليماً من دولة عربية كبرى هي سوريا، وألحقت وكما بيّنا من قبل بالانتداب تحت اسم فلسطين. ولكن فلسطين تعرضت لموجات هجرة استيطانية استعمارية، وبمخالفة صريحة للقانون الدولي، ادعت الجماعات المهاجرة، أنها أبناء قومية واحدة، ولم تبرز ما يستدل على قوميتها غير الدين اليهودي، وعلماء السياسة يعرفون جيداً أن القومية لها مقومات أربعة أساسية هي: اللغة ـ الحياة الثقافية والاجتماعية الواحدة ـ الحياة الاقتصادية المتواصلة والمشتركة ـ الأهداف والآمال المشتركة والمستقبل المشترك. والدين يتحدد كعنصر واحد من مكونات مقوم الحياة الثقافية والاجتماعية الواحدة، وهذا في أحسن الأحوال. هل يريد دعاة توظيف الدين في السياسة، بادعائهم أن الصراع بين الإيمان والإلحاد، وبين سلطة الله وسلطة البشر، أن يقدموا للإيديولوجية الصهيونية، ما ينقذها من كذبها وتلفيقها لما يسمى بالقومية اليهودية والصهيونية؟؟ وهل يريدون لهذا الكيان الممزق طائفياً واجتماعياً وقومياً أن يتوحد في مواجهة خطر يمكن تجسيمه بما يلائم ويستجيب لبنيته الشاذة، بادعاء أن الصراع هو بين اليهودية والإسلام؟ أو بين المؤمنين والملحدين فيأخذوا جانب الأعداء ضد بني جلدتهم، لكونهم يرفضون مبدأ حاكمية الله، ويرفضون دمج الدين في الدولة، وضرورة التمييز بين الدين كمقوم اجتماعي، وبعده عن أن يكون عنصراً سياسياً سواء بالمصدر أو بالنتيجة؟

أسئلة تحتاج تحكيم الضمير قبل تحكيم العقل. وقبل أن نختم هذا المبحث لا بد أن ننوه، أن هناك من يغالون في الطرح القومي ويتشددن بالبناء القومي ويدفعون به لمجرد كونه بناءاً عنصرياً، وعليه يقدمون للعدو تبريراً لعنصريته التي لا تحتاج لشواهد. إن القومية رابطة سياسية اجتماعية للمجتمعات تتحدد طبقاً لمقومات لا تخطئها الدراسة الجادة، والواقع المعاش، فيجب أن نحفظ لقوميتنا العربية دروها التحرري والديمقراطي

والتقدمي والإنساني، الذي يجعل منا أمة تعيش مع أمم العالم من أجل تكوين المجتمع العالمي العادل، والقادر على تقدم البشرية وازدهارها.

ثانياً: مدارس المقاومة الديمقراطية للتطبيع، والرفض الإيجابي المتحرك:

تتحدد المدارس السياسية التي تقاوم التطبيع، وتبرز أكثر من إيديولوجية، وتصور فكري عام وتعدد السياسات، وتعتمد كل المدارس الفكرية والسياسية في هذا المجال ملامح فكرية واحدة تدور على ما يلي:

1 ـ تعتبر إيديولوجيات مقاومة إسرائيل والصهيونية والأمبريالية من ورائها، إيديولوجيات مرتبطة بالتحرر الوطني، فرغم الاتفاق على أن الصراع الصهيوني ـ العربي هو صراع وجود وليس صراع حدود، إلا أن المعنى لا ينصرف لإبادة طرف لصالح طرف، ولكن لتحرر طرف من استعمار وهيمنة وعنصرية الطرف الصهيوني، ذي المنحى العدواني الدائم. وبالتالي فهو صراع ثقافي حضاري بين قوى ديمقراطية البنية والمقومات أي قوى الجانب العربي، وبين قوى هيمنة وديكتاتورية وعنصرية أي القوى الصهيونية، وإن محور الصراع يدور حول نزع الصفة العدوانية والعنصرية للصهيونية، والتعامل مع اليهود كمواطنين ضمن كيان علماني ديمقراطي عام هو كيان دولة فلسطين.

2 ـ تعتمد هذه الإيديولوجيات المرحلية في الفهم والتعامل السياسي، وتعلم أن الوصول للهدف السياسي النهائي لقيام الدولة العلمانية الديمقراطية لفلسطين، يمر عبر أكثر من استراتيجية تحقق الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين، وبحقوق اللاجئين في العودة، وحقوق السكان من مختلف الأديان في الوجود والحكم الذاتي ضمن الدولة العلمانية الديمقراطية، والاعتراف بالقومية الفلسطينية كجزء من القومية العربية الشاملة، واعتراف بحق الأقليات في العيش ضمن أطر القومية العربية... إلخ.

3 ـ تطمح كل هذه المدارس الفكرية لاستكمال بنائها للمشروع القومي العام الذي يحقق وحدة الأمة، وتقدمها وازدهارها.

4 ـ ترى هذه المدارس في مقاومة التطبيع مع إسرائيل، مقاومة لمرحلة جديدة ومتطورة للمخطط الصهيوني العام، الذي يريد تشتيت وتفريق الأمة عن طريق الهيمنة الاقتصادية، بعد أن عجزت سياسة الاحتلال العسكري عن تحقيق مخطط الصهيونية، وكما يعلن «بيريز» وزير خارجية إسرائيل في مشروعه، أن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمتد عبر الحدود كعلاقات طبيعية.

وأهم هذه المدارس الفكرية والسياسية هي: المدرسة القومية الديمقراطية التقدمية بتياراتها المختلفة: الناصرية ـ القوميين الاشتراكيين ـ القوميين الديمقراطيين ـ القوميين التقدميين ـ التيار الجماهيري وفكر النظرية العالمية الثالثة كما سطرها الكتاب الأخضر ـ مدرسة البعث بأحزابها. ثم المدرسة الاشتراكية والماركسية بتياراتها المختلفة، وأحزابها المتعددة. ثم المدرسة الوطنية الرأسمالية ومدرسة الاستنارة الدينية.

وفي هذا الصدد يجب أن لا نتصور أن الأفكار العامة لهذه المدارس متطابقة، حتى في مجال التعامل مع قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، أو حتى مع مجرد موقف سياسي عملي، كالتعامل مع موضوع التطبيع. ولكن يمكن لهذه المدارس رغم اختلافاتها الصغيرة أو حتى الكبيرة أن تجتمع وتتفق على سياسات عامة، وعلى خطوات كفاحية وسياسات عملية، وهذا يحدث بالفعل.

ولا شك أنه رغم اتفاق كل هذه المدارس على مرحلية حل قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، إلا أن اختلافاتهم واضحة وكبيرة حول طرق الحل، وتحديد المراحل الاستراتيجية، من أين تبدأ وإلى أين تنتهي. ولكن ما يجدر الانتباه له، أن التنسيق العملي في المجال السياسي، والاتفاق على

ممارسة معارك تكتيكية سياسية محددة، يمكن أن تكون ذات أثر فعال في التقارب السياسي والفكري بين هذه المدارس، بخاصة أنها تعتمد معظمها على ذات الوعاء الاجتماعي والطبقي المشترك أو الواحد.

إن الممارسة العملية تقرب بينها أكثر من جلسات النقاش الفكري. وتسطير الأفكار والتصورات النظرية. وتبرز موضوعة مقاومة التطبيع باعتبارها قضية عملية يمكن أن تجمع جهودها، بخاصة أنها تستند على تصور فكري واحد في هذا الصدد يقوم على ضرورة إفشال المخطط الصهيوني في تطوره، أو مرحلته الجديدة، فلا بد أن نعلم أن تصور شيمون بيريز، حول قيام نظام شرق أوسطي، هو أول تعديل للمخطط الصيهوني وتطوير له منذ أن وضعه «هارتزل» في نهاية القرن الماضي. وأن هذا التطور للمخطط الصهيوني يلزمه تطور عربي عام يزاوج بين الإيديولوجية والتوجهات الفكرية العامة، وبين الممارسات السياسية العملية والممكنة. حقاً تعتبر إيديولوجيات التحرر الوطني، والإيديولوجيات الوطنية الديمقراطية هي الإيديولوجيات السائدة للاتجاه الغالب في المدارس الفكرية والسياسية المقاومة للتطبيع، لكن هذا التوحد يتطلب تطوير صيغ التحرر الوطني على المستوى الفكري والعملي بما يلائم تطور المرحلة الحالية، بكل مقوماتها المرتبطة بالأوضاع الدولية والمحلية العربية.

وتطمح هذه الدراسة في نهايتها أن تفرد معالجة خاصة لبناء هذه السياسة العملية بفكرياتها المحددة لمقاومة التطبيع. وهذا ما سنواجهه فيما بعد.

* * *

وبعد لقد حاولت في هذا المبحث أن أبين صراع الأفكار والسياسات العملية لدعاة التطبيع، ودعاة مقاومة التطبيع، وقد استهدفت من ذلك أن أبين:

1 ـ أن دعاة التطبيع لا ينتمون لفكر واحد، ولكن لمدارس فكرية

وسياسية متعددة، ولا بد من التمييز بينها، حتى يسهل مواجهة حزمة السياسات التي تمرر أفكار وسياسات التطبيع.

2 ـ كذلك ينتمي دعاة مقاومة التطبيع لأفكار عامة مختلفة ولإيديولوجيات أحياناً متعارضة مثل الإيديولوجيات العنصرية الدينية والقومية من جانب، والإيديولوجيات الديمقراطية المرتبطة بإيديولوجيات التحرر الوطني على الجانب الآخر من قومية واشتراكية ورأسمالية وطنية. . . إلخ.

3 ـ رغم عدم اكتمال موقف سياسي وفكري متكامل لدعاة مقاومة التطبيع، إلا أن هذا الطموح يظل من مهام هذه الدراسة، سواء استطاعت أن تسهم في إنجاز جزء منه، أو ظفرت بإثارة الاهتمام نحوه حتى يكون محل بحث ومتابعة لجهود أخرى كبيرة فردية وجماعية.

4 ـ يعتبر التطبيع موضوعاً سياسياً وثقافياً واقتصادياً وفكرياً محدداً بذاته، ومتميزاً عن باقي قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، وإن محاولة فض الاشتباك بينه وبين الموضوعات الأخرى، وتحديد بنيته المستقلة عملاً فكرياً وسياسياً نضالياً، يكفل له قاعدة أوسع للمشاركة في المقاومة سواء على مستوى الجماهير، أو على مستوى الطلائع والنخب والقوى الحاكمة. وإن الاستمرار في خلطه وتشبيكه مع قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني لا ينتج غير العجز، فقضية مقاومة التطبيع قضية مباشرة وواضحة، وترتبط بمصالح واسعة وطنية وقومية، ويمكن أن تستند على قاعدة اجتماعية شديدة الاتساع، وتنتج حزمة متكاملة من سياسات المقاومة تقابل حزمة سياسات الترويج والدعوة له.

* * *

الفصل الثالث

التطبيع ومقاومته
على الصعيد الاقتصادي والمصلحي

تقدم دعوة التطبيع من باب الاقتصاد، وتحقيق مصالح اقتصادية لدول المنطقة بما فيها إسرائيل، وبينما تضعف حجج أنصار تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل استناداً إلى القانون الدولي، وإلى الموقف الإيديولوجي والسياسي، وإلى مفاهيم الأمن الوطني والاستراتيجية التي سنتناولها فيما بعد ـ يجد أنصار التطبيع في الاقتصاد والمصالح الاقتصادية مجالاً يمكن أن يصيب بعض النجاح، فعلى صعيد الاقتصاد يمكن إمالة بعض المنتفعين بتحقيق بعض مصالحهم ويمكن أن تصور هذه المصالح الضيقة على أنها مصالح وطنية اقتصادية عامة. فاللعب في منطقة المصالح لبعض الفئات، وإسالة اللعاب بالكسب المنتظر، وتدفئة الجيوب ببعض الأموال يخلق ركائز مادية حقيقية، تجعل من يحوزها داعية نشط لسياسة التطبيع، هذا على المستوى العملي ـ وهذا ما سنتبينه في القسم الثاني من هذه الدراسة.

غير أن الأمر لا يقف عند الشخشخة بالمال، بل إن المتابعين الجادين لقضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، يرون أن ثمة فكراً جديداً وتطوراً حقيقياً في الأطروحات الصهيونية، يرتبط بقضايا التطبيع، قدمته دراسات كثيرة ترجع لحوالي 20 سنة مضت ولكن بلوره وقدمه كبداية حياتية جديدة

سياسي إسرائيلي بارز هو «شيمون بيريز» في كتابه حول علاقات جديدة في الشرق الأوسط، وقد نشره في إسرائيل في تشرين الأول/اكتوبر سنة 1993، وتمت ترجمته إلى العربية. ويرى البعض بمسؤولية ـ أن هذا الكتاب يعد مرحلة متطورة في الفكر الصهيوني التقليدي الذي استمر منذ أيام «هارتزل». وتستند هذه المرحلة الجديدة على نظرية معروفة روج لها وصاغها «هنري كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وهي «نظرية الروابط الاقتصادية والسياسية كمحول للاهتمامات السياسية»، وتعني هذه النظرية، أنه يمكن تحويل ثوابت، الفكر السياسي والاستراتيجي للأطراف المرتبطة بالصراع، من خلال خلق علاقات اقتصادية اجتماعية تغير من القناعات المستقرة لأطراف الصراع، حيث سيتولد آنذاك مصالح اقتصادية مشتركة، تنهي سطوة الأفكار العامة والقناعات الإيديولوجية والسياسية والأمنية السائدة.

لهذا يطرح «شيمون بيريز»: «يجب أن نجدّ ونخطو سريعاً في إقامة العلاقات الاقتصادية ـ والاجتماعية وباقي العلاقات الطبيعية، وندع الخلافات السياسية والإيديولوجية والجغرافية والأمنية للمفاوضين كي يحلوها على المهل». أي أن الرجل في عجلة من أمره، فالتطبيع يسبق كل شيء، حتى السلام ذاته، وهنا نجد تراجع «مبدأ الأرض مقابل السلام» الذي رفع، ليمتد بظله على عمليات التفاوض الحالية والدائرة منذ مؤتمر مدريد الذي عقد في 30 تشرين الأول/أكتوبر سنة 1991.

وقبل أن نستطرد في عرض الأفكار الرئيسية لشيمون بيريز، وأنصار التطبيع على الصعيد الاقتصادي، علينا أن نسأل سؤالاً محدداً: هل هذا الجديد الذي يأتي به «بيريز» مبلوراً لدراسات عديدة يعد تطوراً طفرياً، أو نقطة تحول في مجرى الحركة الصهيونية؟ أم أنه مجرد تجديد لها بأساليب ومفاهيم أخرى؟ وهل هذا التطور سيغير من بنيتها العدوانية، ونزعتها التسلطية والمهيمنة؟ أم أنه فقط مجرد تعديل في المسار للوصول لذات

الهدف؟ وهل هو تعديل يستهدف تحجيمها، أم إدارة التوسع بوسائل أخرى؟ سندع إجابة هذا السؤال لمؤلف يهودي تقدمي، كتب بالعبرية كتاباً هاماً باسم «تطور الرأسمالية في فلسطين»، وهذا اليهودي هو مواطن إسرائيلي اسمه «تامار جوزانسكي»[1]. وقد ترجم هذا الكتاب من العبرية للعربية، وطبع في حيفا وصدر عن ناشر في الناصرة سنة 1987. وقد استعرض الكتاب بالتفصيل وبدأب شديد، تخلق البورجوازية داخل فلسطين منذ العهد العثماني، وميلادها بملامح شبه إقطاعية، وتتبع عمليات التسرب الاستعماري اليهودي الصهيوني، ثم تابع هذا التطور في فترة الحكم البريطاني، ولم يغفل شاردة أو واردة إلا وأتى بها في طيات صفحات كتابه، الذي اختتمه بتنبؤ هام، جاء شيمون بيريز، وحققه. لذلك رأيت أن أورد كل هذه الخاتمة كي أرد على الأسئلة المطروحة. يقول «تامار جوزانسكي».

«إن الرأسمالية الإسرائيلية المشرفة على عامها الأربعين هي امتداد للرأسمالية الفلسطينية. وهي رأسمالية متطورة على مستوى تكنولوجي وتنظيمي أعلى، لكن تتآكلها تناقضات أشد عمقاً. لقد منح قيام دولة إسرائيل، البورجوازية التي تطورت في فلسطين السلطة المطلقة بكل وسائل القمع «القانون والقضاء والجيش والشرطة والسجون» التي كانت فيما مضى بيد الحكم الاستعماري البريطاني، وقد استغلت هذه السلطة لتسريع تطور الرأسمالية بذات المسار الذي شرعت تتطور فيه منذ عهد الانتداب البريطاني.

في المرحلة الأولى أتمت الرأسمالية الإسرائيلية الاستعمار الداخلي أي السيطرة على معظم الأراضي التي كانت بملكية العرب أو تحت تصرفهم

(1) مصطفى بكري ـ مخاطر السوق الشرق أوسطية ـ سلسلة تحديات وآفاق عربية ـ الشركة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ يناير سنة 1994.

وكذلك الاستيلاء على أملاك العرب الذين طردوا أو هربوا من البلاد خلال الحرب (1948 ـ 1949)، وبعدها مباشرة. واشتملت الأملاك المتروكة على قرى بأكملها وبساتين وحقول وبيوت كثيرة ومؤسسات عامة في المدن، وكذلك ممتلكات خصوصية تركها اللاجئون وراءهم وفي المرحلة الثانية راحت الرأسمالية الإسرائيلية تبحث عن فرصة مؤاتية لتوسيع نطاق سيطرتها بالطرق العسكرية، طرق الاحتلال العسكري، وفي سبيل هذه الغايات الاستعمارية تشاركت السلطات الإسرائيلية مع الدولتين الأمبرياليتين بريطانيا وفرنسا، اللتين كانتا معنيتين باستعادة السيطرة على قناة السويس التي أممها عام 1956 النظام المصري الجديد برئاسة عبد الناصر. وأدت المؤامرة البريطانية ـ الفرنسية ـ الإسرائيلية إلى حرب سيناء عام 1956 التي استولى الجيش الإسرائيلي خلالها على شبه جزيرة سيناء.

ولم يخفف اضطرار الجيش الإسرائيلي إلى الانسحاب من سيناء عام 1957، من حدة أطماع الأوساط المقررة في إسرائيل في المكاسب الإقليمية وتوسيع السوق المحلية. وبعد تحضيرات استمرت عشر سنوات شنت حكومة إسرائيل في حزيران/ يونيو سنة 1967 حرباً استولت خلالها على شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، والضفة الغربية (بما فيها القدس العربية)، و هضبة الجولان، وكانت هذه هي الحرب الأولى التي تخوضها إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل مركز الصدارة بين الدول الإمبريالية الكبرى، والتي تحظى بنفوذ كبير في الشرق الأوسط وعلى إسرائيل نفسها. كذلك فإن حرب تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1973، التي أثبتت محدودية سياسة القوة إزاء الشعوب العربية، لم تقنع الأوساط الاقتصادية والسياسية الحاكمة في إسرائيل بالكف عن سياستها الاستعمارية الموالية لأمريكا. وحظيت إسرائيل في أعقاب هذه الحرب، بمساعدة أميركية عسكرية ومالية لم يسبق لها مثيل. استغلتها للتحضير للحرب القادمة ـ حرب لبنان عام 1982. ومرة أخرى فإن اضطرار حكومة إسرائيل

إلى سحب جيشها من معظم الأراضي التي احتلتها في لبنان دون تحقيق أهداف الحرب السياسية ـ لم يؤد إلى إعادة النظر في المفهوم الاستعماري «الكولونيالي» المالي لأمريكا لدى أوساط «الإجماع الوطني» المتمثلة في حكومة «التكتل الوطني» حكومة «شيمون بيريز ـ وإسحق شامير».

إن تاريخ دولة إسرائيل يدل على أن التمسك بسياسة الاحتلال والضم ليس نزوة هذا الحاكم أو ذاك، أو نزوة حزب ما. إن تلك السياسة ما هي إلا تعبير عن ارتكاز الرأسمالية الإسرائيلية على: عسكرة الاقتصاد، والميزانية، وعلى توسيع الخدمات التي تقدمها للحكومة الأمريكية في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى من العالم. وقد كانت العسكرة والانخراط في السياسة الأمريكية، على مدى فترة طويلة، مجزيين تماماً للأوساط الاقتصادية الحاكمة في إسرائيل، وضمنا لها أرباحاً طائلة، ومركزاً أقوى في نطاق النظام الرأسمالي العالمي. وقد سرعت العسكرة: تطوير الصناعة العسكرية، والصناعات ذات النزعة العسكرية «الالكترونيكا والصناعات الجوية»، ووفرت طلبيات حكومية سخية للشركات الصناعية وتجار السلاح وشركات البناء. وقوّت المجموعات المالية الرئيسية التي كانت المصارف الكبرى في مركزها.

وأعطى الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء، أرباحاً استعمارية سريعة: من استخراج النفط في سيناء ومن فتح أسواق جديدة للمنتجات الإسرائيلية ـ ومن استجلاب قوى عاملة رخيصة ـ ومن تزايد الطلبيات الحكومية للقواعد العسكرية والاستيطانية. وليس صدفة أنه في الأعوام ما بين حرب حزيران/ يونيو 1967 وحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 عم إسرائيل انتعاش اقتصادي. فقد آتت السياسة الاستعمارية ثمارها وجرّفت الرأسمالية الإسرائيلية أرباحاً وعززت قوتها الاقتصادية الاجتماعية. بيد أنه بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وخاصة في أوائل الثمانينات أخذ ينكشف الثمن الذي يدفعه الاقتصاد

والمجتمع في إسرائيل لقاء سياسة العسكرة والاستعمار ولقاء المساعدات الأمريكية: تضخماً بلغ عام 1984 نسبة 445%، وعجزاً كبيراً في الميزان التجاري، وعجزاً عضالاً في ميزانية الدولة، وتوقف النمو الاقتصادي اعتباراً من سنة 1979، وبطالة مستشرية، وأزمة حادة في الخدمات العامة، وتناقضات اجتماعية ـ طبقية متعمقة، وتعاظم النزعات المعادية للديمقراطية ـ البورجوازية بمجملها، والمعادية للمؤسسات الاجتماعية كالنقابات المهنية والهستدروت، وقبل كل شيء ـ وبشكل خاص ـ ضد الأقلية العربية في إسرائيل.

وكانت إقامة حكومة «المعراخ ـ الليكود» التي تشارك فيها معظم الأحزاب الصهيونية على خلفية الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية المتعاظمة، تجربة للرأسمالية الإسرائيلية، على اختلاف أوساطها «رأس المال الخاص ـ ورأس مال حفرات هو فديم ورؤوس الأموال الحكومية بتعزيز مواقعها أو موقفها المتكتل على أساس سياستها العسكرية الاستعمارية التقليدية الموالية لأمريكا، وأقيمت حكومة «الوحدة الوطنية» كيما تضمن لرأس المال الإسرائيلي والشركات والمجموعات الاحتكارية المسيطرة أرباحاً طائلة. وبما أن حرب لبنان كشفت المصاعب المتزايدة التي تجابهها كل محاولة لاستعمار جديد، وبما أن أزمة أسهم البنوك كشفت محدودية رأس المال ـ اشتد الضغط في الاستغلال الفظيع، بل والوحشي لجمهور العاملين في إسرائيل نفسها. وذلك عن طريق تآكل الأجور الحقيقية حتى، 70% من قيمتها عشية الانتخابات في حزيران/يونيو سنة 1984، وإلغاء حقوق اجتماعية، وتقليص الخدمات الحكومية والبلدية وتوسيع البطالة ووضع قيود إدارية ـ قانونية على نضال العاملين، بفرض أنظمة طوارىء وقوانين طوارىء، وهكذا انتقلت سياسة العسكرة والاستعمار التي مورست في الخارج، وإزاء الشعوب المجاورة، على الشعب وجماهير العاملين في إسرائيل نفسها. وهكذا عاد الواقع الإسرائيلي في أواسط الثمانينيات وأكد

مقولة «فريدرك انجلز» المشهورة: «إن شعباً يضطهد شعباً لا يستطيع أن يكون حراً» واتخذ خطر الفاشية أبعاداً ملموسة خطيرة. وبلغت ذروة جديدة، أزمة الرأسمالية الإسرائيلية منذ أواسط الثمانينيات حيث دخلت مرحلة الأزمة البنيوية العميقة والشاملة، واحتدمت التناقضات التي كانت تعتمل فيها منذ بداية تطورها، ومنذ فترة تبلورها كرأسمالية فلسطينية في ظل حكم الانتداب البريطاني، كما نشأت وتطورت تناقضات جديدة تميز المرحلة الراهنة من احتكار الدولة».

وعلى الفور يطرح «تامار جوزانسكي» السؤال: «وماذا بعد؟» ويجيب على الفور: «بدون تورط في التنبؤات بالنسبة لتطور إسرائيل المستقبلي في الواقع الشرق ـ أوسطي، والواقع الداخلي الراهن المعقد يمكن الإشارة إلى الخيار بين طريقين يقف أمامهما المجتمع الإسرائيلي:

1 ـ الطريق الأول هي الاستمرار بكل ثمن، في خط التطور العدواني الاستعماري للرأسمالية، وهذا يعني، معارضة كل حل سلمي عادل قائم على الانسحاب من المناطق المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية في تلك المناطق إلى جانب إسرائيل، وزيادة التبعية العسكرية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة، غير أن المضي في هذا الطريق يزيد من التناقضات والأمراض التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي، ويسبب معاناة لجماهير العاملين الواسعة.

2 ـ أما الطريق الثاني فهو، تغيير السياسة الإسرائيلية الرسمية الذي ينجم عن عمليات اقتصادية ـ اجتماعية وعن تغيرات سياسية جوهرية، وهذا الطريق يمكن أن يتحقق كنتيجة لازدياد وعي شرائح معينة في أوساط البورجوازية الإسرائيلية تصل إلى الاستنتاج: أن استمرار العسكرة والاحتفاظ بالمناطق المحتلة مرتبطان بأخطار متزايدة، بينما يفتح السلام مع الجيران أسواقاً جديدة لمنتوجاتهم واستثماراتهم. وفي وسع هذه الشريحة

البورجوازية أن تستعين، في ظروف معينة، بشرائح البورجوازية الصغيرة، أو أن تعتمد على الاحتجاج المتزايد لجمهور العاملين الذي يرفض الاستمرار في دفع ثمن سياسة القوة. وإن لم يطرأ وعي كهذا في أوساط الطبقة الحاكمة في حين تتعاظم المشاعر المعادية للأمبريالية والمعادية للرأسمالية في أوساط العاملين، فعندها قد يتحقق التغيير بقيادة الطبقة العاملة وشرائح الأجراء الأخرى، وسكان مدن التطوير والأحياء والمواطنين العرب».

وهكذا وبالمتابعة والرصد العلمي الدؤوب يمكن التنبؤ الصحيح بمجرى الأحداث، ويمكن تفهم لماذا طرح «شيمون بيريز» نهجه الجديد، الذي يقوم على الدعوة لإقامة التطبيع ومشروعه للشرق الأوسط الجديد على عدة مراحل كما يعلن في هذا الكتاب كما يتضح من باقي الدراسات الإسرائيلية السابقة واللاحقة لكتاب «بيريز» عدة مراحل:

الأولى: تستهدف تفعيل العلاقات القائمة بين إسرائيل والدول العربية على أساس ثنائي. وإقامة منطقة حرة بين إسرائيل والأردن وغزة ـ أريحا.

الثانية: فكرة بناء ما يسمى بالمثلث الذهبي إسرائيل ـ الأردن، فلسطين.

الثالثة: إقامة العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار على أساس جماعي ضمن مشروعات، تجميع شبكات البنى التحتية، وإقامة مشروعات تصدير الخدمات بما فيها السياحية.

الرابعة: يعمل على ربط محاور منطقة الجوار، أو بلدان الجوار ببلدان شمال أفريقيا وتحديداً المغرب وتونس.

الخامسة: إقامة علاقات وطيدة ومحور متين بين إسرائيل ودول الخليج.

السادسة: مد التعاون الإسرائيلي لدول الجوار العربية مثل تركيا وإيران ودول الكومنولث الروسي.

السابعة: العمل على لعب دور كبير في أفريقيا وأسواقها الكبيرة.

وهذه المراحل ستتم بعد مرحلة تمهيدية تستهدف إلغاء المقاطعة العربية إن لم يكن دفعة واحدة، فيكون ذلك على مراحل تبدأ بإلغاء المقاطعة للشركات المتعاونة من بندي (ب، ج) من قوائم المقاطعة. إن هذا المشروع يتعزز بمجموعة من الدراسات تقدم خطوات عملية ملموسة[1]. تقوم على تصور لإعادة تقسيم العمل الدولي في المنطقة بحيث تكون إسرائيل هي المعنية بالتقدم التكنولوجي، وتقديم الصناعات ذات التقنية العالية، وتحقيق الميزة النسبة التي تنتج وتخلق مبررات التجارة الخارجية في كل السلع، بحيث تتفوق حتى على أي ميزة نسبية تملكها أي دولة عربية، كي تتمتع بكل الميزات النسبية، وتجعل كل دولة عربية تتخصص في امتلاك ميزة نسبية بسلعة واحدة في أحسن الأحوال. وكما هو معروف فإن امتلاك الميزة النسبية يكون الأساس في التبادل التجاري على مبدأ النفع المتبادل، فمنتج السلعة ومصدرها سينتفع بها، بقدر ما ينتفع بها مستوردها، هنا يمكن ترتيب أسس تقسيم العمل الدولي.

وترغب إسرائيل بأطروحاتها الجديدة، أن تطور اقتصادها لاستيعاب رؤوس الأموال العربية، والأيدي العربية العاملة الرخيصة، والأسواق العربية، وتتفرغ هي فقط للسيطرة بامتلاكها للتكنولوجيا العالية. وبصرف النظر عن تفصيلات الدراسات والبحوث الإسرائيلية، وحتى لا نتحول إلى مجرد جالسين أمام الناقوس لكي نظل نقرعه صائحين: الخطر، الخطر!!.

إلا أننا نود فقط أن نقف على المبادىء العامة للتفكير الإسرائيلي الجديد، باعتباره يمثل توجهاً صهيونياً متطوراً، يريد أن يستمر في فرض هيمنته، ولكن بوسائل أخرى، فكما استبدل الاستعمار القديم أساليبه بأساليب الاستعمار الحديث، واستبدلت قوات الاحتلال بأساليب التبعية الاقتصادية

(1) د. محمود وهبة ـ إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية ـ المكتبة الأكاديمية ـ القاهرة ـ 1994.

والعسكرية والتقنية، تريد إسرائيل أن تحدث هذا التغيير وتستبدل سياسة العسكرة والاحتلال بسياسات الهيمنة الاقتصادية. يقول «شيمون بيريز»[1] «إن مشكلتنا الأساسية في الفترة القادمة هي في كيفية التجاوز عن عامل الحد الجغرافي أو الفواصل الحدودية، فهذه الفواصل وهذا الحد لم يعد قائماً في العديد من مجموعات دول العالم، وإنما هو قائم فقط وبوضوح في منطقة الشرق الأوسط. ولا بد أن نعترف بأن كلامنا أسهم في بقاء هذه الفواصل الحدودية» ويقول: «إن المشكلات السياسية الكبرى لم تعد تشغل بال المواطنين كما كان ذلك في الماضي. بل إن المشكلات الاقتصادية، أصبحت هي الأساس، ليس للمواطنين فقط، وإنما للحكومات أيضاً». ويقول أيضاً: «إن إسرائيل على استعداد لأن تسير في طريق لا نهائي لحل مشكلاتها السياسية مع دول المنطقة، بشرط أن يتوفر في هذا الحل الأمن المشترك وللجميع. إن رغبتنا في حل المشكلات السياسية تنبع من الرغبة في تخطي العديد من العوائق الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي». حيث «يرى أن هذه العوائق الاقتصادية ليست خاصة بإسرائيل فقط، وإنما هي سمة مشتركة لكل دول المنطقة، ولذا فإن إلحاح إسرائيل في السلام والاستقرار يجب أن يقابله إلحاح على الطرف الآخر من الدول العربية».

ويقول «بيريز»: «إذا كان الاقتصاد القادم سيعتمد على العلم والتكنولوجيا فإن اقتصادياتنا في كل دول المنطقة يجب أن تخطو إلى العلم والتكنولوجيا، أن التكنولوجيا قد تكون متوافرة في إحدى دول المنطقة مثل إسرائيل، ولكن الخبرة قد تتوفر في دول أخرى، والخبرة والتكنولوجيا قد تلتحمان مع العنصر البشري الذي يتوافر في دولة ثالثة، والعوامل الثلاثة قد تلتحم بالموارد الطبيعية التي تتوافر في دولة رابعة، والعوامل الأربعة قد تلتحم مع العقول الناهضة التي تتوافر في دولة

(1) د. سعيد النجار ـ نحو استراتيجية عربية للسلام ـ سلسلة مقالات في الأهرام ـ القاهرة ـ نوفمبر سنة 1993.

خامسة، والعوامل الخمسة قد تلتحم مع رأس المال الذي يتوافر في دولة سادسة. . . وهكذا فإننا جميعاً مشدودون إلى الآخر، ولا يمكن لدولة أن تنهض بمفردها فالنهوض الاقتصادي المشترك هو سمة الاقتصاد الدولي في المرحلة الراهنة والمرحلة القادمة. . . إن العلاقات الخارجية بين دول المنطقة وبعضها البعض يجب أن تكون لخدمة الاقتصاد. فإذا كانت العسكرة والسياسة ستحولان دون بناء علاقات خارجية طيبة بين دول المنطقة، فلنعزل العسكرة والسياسة ونخصص منا من يحاول حل مسائل الخلاف السياسي والعسكري، لتستمر العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين دول منطقة الشرق الأوسط». ويضيف «شيمون بيريز» «إن استمرار العلاقات الاقتصادية تفرضه بحتمية الزيادة المتوقعة في أعداد السكان في المنطقة، فعدد سكان المنطقة في تزايد مستمر وأرقام التسعينيات تتضاعف عن أرقام الستينيات، ومع زيادة جديدة في عدد السكان تتولد مسؤوليات جديدة للحكام والسياسيين في هذه المنطقة. فزيادة السكان تفرض زيادة سعة الاستيعاب الاقتصادي. والاقتصاد الذي كان يكفي 4 ملايين نسمة لا يمكن أن يكون بذات الكفاءة من تحمل أعباء 14 مليون نسمة. لكن هذه الكفاءة يمكن أن تتولد من خلال التعاون الاقتصادي المشترك، واستغلال المساحات الشاسعة غير المستغلة، سواء تم استغلالها للزراعة أو للصناعة».

ويؤكد: «أن ثمرات التعاون الاقتصادي والاجتماعي المشترك بين دول منطقة الشرق الأوسط لا تعني غلق هذه المنطقة على دولها، فنحن جميعاً في حاجة للتعاون مع دول المجموعة الأوروبية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان وكل الدول الصناعية الكبرى، إلا أن هذا التعاون يجب أن يأتي في مرحلة لاحقة للأسس التي نبنيها معاً لتحقيق التعاون الإقليمي !! . . إن التعاون الشرق أوسطي، ثم التعاون مع الدول الصناعية الكبرى حلقتان مترابطتان، إلا أنهما سيوفران الكثير من المصاريف والأموال، التي تذهب سدى في غياب التعاون الشرق أوسطي. . فدول الشرق الأوسط

تستورد مواردها الغذائية، وتستورد حاجياتها الصناعية، ولوازمها الأساسية من دول بعيدة عنها جغرافياً. . . على الرغم من أن بعض هذه الموارد قد تتوافر في دول قريبة جغرافياً. وفي حين تتسابق دولة المنطقة لتصدر فائضها إلى الدول البعيدة جغرافياً، فإن حجم التجارة بينها وبين بعضها البعض يعد ضعيفاً إن لم يكن مفقوداً. وكل ذلك يتطلب معالجة عاجلة».

واقترح «بيريز»: «إنشاء مجلس للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وبعضها البعض. ففي مجال الزراعة يتم مجلس يضم وزراء الزراعة والري في كل دول المنطقة لإعداد استراتيجية الأمن الغذائي خلال السنوات القادمة، ومجلس آخر يضم وزراء الصناعة لإعداد الاستراتيجية الصناعية، ومجلس ثالث يضم وزراء الاقتصاد لبحث استراتيجية التعاون الاقتصادي. . . وهكذا». كما طالب «بإنشاء صندوق يخصص عائدة لتطوير المنطقة اقتصادياً، واقترح أن تساهم كل دول المنطقة في هذا الصندوق بالقدر الذي يتناسب مع عائدها القومي».

وحتى نصل لنتيجة علمية ممحصة، سوف أسلم مبدئياً بفصل السياسة والأمن والإيديولوجيا والثقافة عن الاقتصاد، ونسقط كل هذه الجوانب، ونتتبع فقط المصلحة الاقتصادية المجردة، فقد يظهر بيننا من يقول إن المصلحة الاقتصادية هي أساس كل المصالح، ولو عاملناها بالجدة المطلوبة، قد نغير فعلاً العلاقات الأخرى. وقد يغالي البعض ويتهمنا بأننا من هواة الفرص الضائعة، فلماذا لا نجري وراء هذه الفرصة، وأنا أعلم علم اليقين أن هناك بعض المثقفين ممن انجذبوا لمعارك الوطن في مرحلة سابقة، يرون الآن: أن الطريق الصحيح هو السعي وراء المصالح المادية الملموسة، ويأخذون من تجربة النمور الآسيوية الدرس، والحجة لمتابعة السير في طريق المصالح المادية الملموسة، وإن دوافع هؤلاء المثقفين دوافع عامة حتى هذه اللحظة، وتنبع من تغير القناعات، لا من تغير المصالح الشخصية لهم.

وحتى يكتمل التجريد المعملي أو التحليلي، سوف نستبعد المعلومات التي تتحدث بصيغة المؤامرة، أو التخويف من الخطر القادم. وسنلجأ فقط للمعلومات ذات المصادر الموثوقة علمياً. وأيضاً لمقابلة المصالح بالمصالح. فيجب أن لا تلهينا دعوة الأخذ بالمصلحة عن تغافل مصالحنا. لذلك يلزم منذ البداية تحديد مصالحنا وطنياً وقومياً، ثم متابعة احتياجات هذه المصالح للخارج، وتحديد موقع إسرائيل من التخديم على مصالحنا واحتياجاتنا. أو مدى تناقضها مع تلك المصالح والاحتياجات.

وتتأكد أهم المصالح بالنسبة لنا سواء على مستوى الوطن مصر، أو على مستوى البلاد العربية كلها، بلداً بلداً في التنمية الشاملة في إطار من المواءمة بين حشد الإمكانيات الداخلية، وتعبئتها، واستغلالها بأحسن الطرق للوصول لأعلى النتائج، وبين الاستفادة بالعلاقات الخارجية سواء إقليمية أو دولية، لإحداث التنمية على أسس دينامية أي حية ومتحركة. ولا يهمنا في هذا الصدد الوقوف على نوع التنمية المرجو، بل التزاماً بالسير في الطريق إلى آخره، واعتبار أن الاختيار المعلن من قبل كل الحكومات العربية أي اختيار التنمية التي تسير على نهج اقتصاديات السوق، هو الأمر المقبول، حتى لا نتهم بطرح أي مماحكات أو معوقات في تقصي الحقيقة على الواقع المعاش فعلاً. وبما يدخل إنتاج الخدمات الدولية وتصديرها، تماماً مثل إنتاج البضائع والسلع المادية، سواء كانت هذه الخدمات مالية أو سياحية أو خدمات تجارة العبور والنقل أي خدمات الموقع بكل ما تعنيه الكلمة من اتساع. ويقودنا تعبير خدمات الموقع لتحديد نقطة البداية، فإذا كنا ارتضينا فصل السياسية والإيديولوجية والثقافة والأمن عن الاقتصاد، فلا يمكن فصل الاقتصاد عن الجغرافيا، ذلك أن الجغرافيا الاقتصادية، والتاريخ الاقتصادي يشكلان مؤشرات صادقة لتحديد حقيقة المصالح. وكما يقول رجل الأعمال الأمريكي من أصل مصري الدكتور محمود وهبة وهو الأستاذ الجامعي، ورئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين،

وأحد أكبر الرأسماليين المتوجهين للسوق المصرية إنتاجاً وتجارة يقول: «إن التعاون الإقليمي يلزم بأن يتبع الواقع الجغرافي، وتاريخياً هناك محوران للتجارة العالمية خلال العالم العربي. المحور الشرقي عن طريق الشام ـ فالعراق ـ فالخليج العربي «الهلال الخصيب». والمحور الغربي عن طريق مصر ـ فعدن باليمن. وكان الشام دائماً هو همزة الوصل بين المحورين حتى جاءت إسرائيل وقسمت العالم العربي قسراً وعنوة، وعمل الشام وحده رغم أن طريقه بري ومتعرج، وعمل محور مصر وحده مع أن طريقه بحري ومستقيم». وللأمانة يضيف الرجل قولة تبدو مبهمة سوف نوردها، وسوف نورد تفسيره لها في ذات الموضع وفي مواضع أخرى. يقول: «والآن فإن السلام سيربط بين المحورين من جديد، ويفتح الشام ويمكن التعاون الإقليمي لتسهيل المواصلات والاتصالات بين المحورين، وسيعود ذلك بالخير على مشرق العرب ومغربهم». ثم يلحم كلامه بالقول: «في تقديري أن أي تعاون بين مصر وبقية بلاد المنطقة لا بد أن يبدأ بالمحور الغربي لحركة التجارة العالمية، فهذه دعوة للتعاون أو التكامل بين مصر وعدن باليمن، فمصر على فم البحر الأبيض المتوسط، وعدن على فم البحر الأحمر وكلاهما يمكن أن يكون منطقة جذب وارتكاز، وأحث القارىء أن ينظر للخريطة. ولقد ثبت نجاح هذا المحور على مر التاريخ، وإن تم بالطبيعة وتلقائياً، وما ندعو له هنا هو أن يتم كجزء من استراتيجية التعاون الإقليمي. وبين مصر وعدن يصبح هذا المحور كفك كفارة فرس، تشجع العالم وترغمه ـ في نفس الوقت على مشاركة المنطقة في تجارته». وفي مكان آخر في كتابه يرى محمود وهبة نفس المعنى، ويوضح أفكاره ويقول: «وعندما تم الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بدأ موضوع التعاون الإقليمي أو السوق الشرق أوسطية يأخذ دوراً هاماً في فكر العرب وإسرائيل ـ وخاصة بين المفكرين المصريين، وبهذا الكتاب أرجو أن أكون أبلغت الرسالة، إن التعاون بين العرب ـ وخاصة مصر وعدن ـ إذا تم على

أرض الجغرافيا الاقتصادية، وحافز الربح، وبناء على استراتيجية واضحة، هو في تقديري الجدير بالدراسة أولاً، وإن لم يمنع ذلك من أن يكون هناك تعاون شرق أوسطي، ولكن لنبدأ بالمحتمل أولاً، أو لنبدأ من حيث انتهينا في الماضي قبل أن نهمل التاريخ ونطرق الأرض الوعرة في المستقبل».

وهكذا يتضح لنا أن رجلاً لا يرفض التعامل النهائي مع إسرائيل، يرى أن من السذاجة، أن يقوم هذا التعامل قبل التعامل العربي ـ العربي، بل يكون هذا التعامل العربي ـ العربي المدخل في حد ذاته، أو البداية التي يدخل منها أي طرف عربي، أو حتى كل العرب في علاقات تعاون إقليمي أو دولي. والرجل بواقعيته الأمريكية كرجل أعمال وكأستاذ إدارة أعمال جامعي، لا يخفي المعاني، ويطرح سؤالاً فظاً ولكنه واقعي، يقول: «لقد نجحت إسرائيل في تقسيم العالم العربي جغرافياً وقومياً، والآن هل تنجح إسرائيل في توحيد العالم العربي اقتصادياً؟ إن ذلك يتوقف على العرب أنفسهم، والمحاولات العديدة للتعاون أو التكامل أو حتى الوحدة العربية، ونجح بعضها وفشل معظمها بسبب الحروب مع إسرائيل. أو لأنها قامت على معايير سياسية، ولم تأخذ الجغرافيا العربية في الاعتبار، وشمل ذلك السوق العربية المشتركة سنة 1964، ومحاولات التكامل الجزئي مثل تكامل وادي النيل، وتكامل المغرب العربي، وتكامل الجمهورية العربية المتحدة، ومجلس التعاون لبلدان الخليج العربية، ومحاولات التكامل القطاعية مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ الأوابك، ومحاولات الاستثمار في مشروعات عربية مشتركة. أما ما نجح من هذه المشروعات فيبدو أنه بعض أشكال التعاون القطاعية مثل الأوابك، أو المشروعات التكاملية الإقليمية مثل بلدان الخليج، وبعض الاستثمارات، غير الحكومية التي هدفت إلى الربح على أسس اقتصادية. ولا يعقل أن نبحث عن صيغة للتعاون الإقليمي أو الشرق أوسطي دون أن نحدد الدروس المستفادة من تجارب التعاون العربي، فإن السلام سيغير الخريطة الجغرافية الاقتصادية.

ولحسن الحظ بدأت معظم الدول العربية التحول إلى نظام السوق الحر بما يفصل بين السياسة والاقتصاد نسبياً. والمفروض أن يكون لدراسة التعاون العربي الأولوية قبل أن ننظر إلى التعاون الإقليمي المشترك».

وحتى تكون هذه الدعوة صحيحة، فالذي يحددها أن ندرس الاقتصاديات العربية، والاقتصاد الإسرائيلي، وندرس من الذي ينفع الآخر، هل هي العلاقات العربية ـ العربية. أم العلاقات العربية ـ الإسرائيلية؟؟ علينا أن نتفق منذ البداية، أن الاقتصاديات العربية، ربما فيها الاقتصاد المصري، تنتمي إلى مجموعة اقتصاديات الدول غير المتقدمة، أو ما يسمى النامية، وتدخل إسرائيل أيضاً في هذه المجموعة، إذ إن اقتصادها يعتبر ضمن اقتصاديات الدول غير المتقدمة. وفي هذا الصدد، لو قسنا القوة الاقتصادية للدول بناء على الناتج الإجمالي المحلي حسب إحصاءات سنة 1992 سنجد أن إسرائيل تحتل المركز رقم 38 يستبقها في هذا المركز من الاقتصاديات العربية: السعودية حيث تحتل المركز رقم 27، والعراق حيث يحتل المركز رقم 36، والجزائر حيث تحتل المركز رقم 37. ولنعلم أن جدول الترتيب هذا حسب الأرقام الرسمية المعلنة عن الدخل القومي في الدول المختلفة ولا يحسب فيه الاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل ظواهر هامة في حياة بعض الاقتصاديات مثل الاقتصاد المصري الذي يقدر فيها، ما بين 35% إلى 50% من الناتج القومي الإجمالي.

وهنا نجد بعض الاقتصاديين المرموقين بيننا، وأهم دعاة فكرة السوق الحرة، ورسملة الاقتصاد وفصله عن السياسة وعن الأبعاد الأخرى مثل د. سعيد النجار(1). الذي يرى «هناك أسباباً عديدة لفشل مشروعات التكامل الاقتصادي بين البلاد النامية. ولعل أهم هذه الأسباب أن كل بلد عضو يريد الاستفادة على حساب الآخرين وفي نفس الوقت يحاول الهرب من الأعباء التي ترتبط بقيامها. . .أضف إلى ذلك أن هذه الترتيبات تفترض أن

مجرد إزالة الحواجز الجمركية أو تخفيفها سوف يؤدي إلى تدفق التجارة بين البلاد الأعضاء، وهذا وهم كبير فالقيود الجمركية ليست هي العائق الوحيد في وجه قيام التجارة بين البلاد النامية... فهناك قيود أخرى كثيرة... ومن بينها الهيكل الإنتاجي... أما ما يقوله البعض من أن السوق الشرق أوسطية تتمتع بمزايا لا نظير لها في التجارب السابقة حيث توجد درجة عالية من التكامل لا نظير لها في التجارب السابقة حيث توجد درجة عالية من التكامل بين التكنولوجيا من إسرائيل ورأس المال العربي من بلاد الخليج والعمالة من البلاد العربية الأخرى. مثل هذه الحجة لا تخلو من سذاجة فإن التكامل بهذا المعنى لا وجود له فيما بين الدول، ليست هناك دولة عندها مجرد تكنولوجيا وأخرى مجرد رأس مال وثالثة مجرد عمالة، بل إن هذه العناصر الثلاثة موجودة في كل بلد بدرجات متفاوتة من الندرة والوفرة، وحتى إذا غاب أحد هذه العناصر مثل التكنولوجيا، فإن مصادر التكنولوجيا متعددة وليست حكراً على إسرائيل، ومن المعروف أن النسبة الساحقة من تكنولوجيا إسرائيل مستوردة من البلاد الصناعية المتقدمة، وإذا كان في استطاعة إسرائيل أن تستورد التكنولوجيا، فإننا نستطيع ذلك أيضاً دون حاجة لإنشاء سوق مشتركة».

إن هذا القول يفجر سؤالاً محورياً، هل إسرائيل دولة منتجة للتكنولوجيا، أم مستوردة لها؟ وإذا كانت مستوردة لها فهل دخول وسيط في استيراد التكنولوجيا سيكون من المصلحة الاقتصادية، أم أن التعامل المباشر أكثر مصلحة؟ للإجابة على السؤال لا بد من الوقوف قليلاً عند واقع الاقتصاد الإسرائيلي الراهن.

كما تابعنا من قبل فقد بدأ الربع الأخير لعقد الثمانينات، والاقتصاد الإسرائيلي يقع فريسة أزمة بنيوية شاملة، أو أزمة هيكلية كاملة، وإن إمكانيات نموه الذاتي صارت مهددة بالتوقف، بل إن الإمكانيات الخاصة التي يتمتع بها باعتباره اقتصاداً شاذ التكوين لأسباب سياسية، حيث إنه يقع

ضمن نطاق المصلحة الاستراتيجية للاقتصاد الأمبريالي عموماً والأمريكي خصوصاً، هي الأخرى مهددة بأن لا تسير في نفس اتجاهاتها المدعمة السابقة. وحتى نتبين هذه الحقيقة نتابع أهم الدراسات في هذا الصدد في دراسة لواحد يعد وبلا أي تحفظ عميد الاقتصاديين الوطنيين والاشتراكيين العرب المرحوم د. فؤاد مرسي الذي يقول: «والحاصل أن الاقتصاد الإسرائيلي ـ على خلاف أي اقتصاد قومي لأي بلد من بلاد العالم ـ قام منذ البداية على مجموعة من الظواهر المتناقضة التي لا يمكن تفسيرها من غير الكشف عن حقيقة أن هذا الاقتصاد ليس سوى امتداد للاقتصاد الرأسمالي العالمي مزروع في الأرض العربية. إننا في واقع الأمر ـ إن صح هذا التعبير نفسه ـ بصدد اقتصاد قومي هو في حقيقته موقع أمامي للاقتصاد الرأسمالي العالمي ومن هنا كانت طبيعته الشاذة. في تحليل الاقتصاد الإسرائيلي نتبين أننا نواجه من جانب اقتصاداً يقوم على أساس استغراق الاستهلاك القومي للدخل القومي، أي أننا نواجه اقتصاداً قومياً بلا ادخار قومي بالمرة أو تقريباً، ومع ذلك فإننا نجد الاستثمار القومي يصل في بعض السنين إلى حوالي نصف الدخل القومي، بينما يصل التكوين الرأسمالي إلى أعلى معدل له في العالم ونحن نواجه من جانب آخر اقتصاداً قومياً يقوم على أساس زيادة سنوية في الاستيراد عن التصدير أي أنه يقوم على عجز دائم في الميزان التجاري مع ارتفاع الأسعار ومع تزايد في المديونية الخارجية ومع زيادة في الطلب الداخلي. وفي الوقت نفسه ـ وفيما عدا حالة اللجوء إلى الحرب وبغض النظر عن التضخم الذي أصبح سمة طبيعية من سمات الاقتصاد الإسرائيلي، فإن العجز الشديد والدائم في الحساب الجاري لميزان المدفوعات يقابل سنوياً بانسياب رؤوس الأموال من الخارج انسياباً عظيماً لتغطية هذا العجز المزمن، الذي صار هو الآخر سمة طبيعية من سمات الاقتصاد الإسرائيلي. . . ويمكن توسيع الدورة التي تواجهها إسرائيل على النحو التالي: تخفيض العملة ـ زيادة المديونية الخارجية ـ زيادة العجز

التجاري ـ زيادة العجز في ميزان المدفوعات ـ ازدياد حدة التضخم ـ تخفيض قيمة العملة مرة أخرى وهكذا. ومع ذلك يستمر الاقتصاد الإسرائيلي في دورته، وكأن شيئاً لم يكن. . . وهذا الاقتصاد الذي تموله الرأسمالية العالمية وتديره من أعلى الاحتكارات النفطية الدولية، توجد مفاتيحه الأخيرة في أيدي جهاز الدولة الإسرائيلية ـ هذه الدولة التي هي جهاز للحكم باسم الصهيونية العالمية. . . فالاقتصاد الإسرائيلي الذي بدأ من قبل في صورة الهجرة والاستيطان والزراعة تتولى تنظيمة مباشرة ثلاث مؤسسات هي: الوكالة اليهودية، واتحاد نقابات العمال اليهود «الهستدروت» والدولة، لكن هذه المؤسسات متداخلة فيما بينها إلى الحد الذي يجعل للدولة بأجهزتها الدور الغالب بينها. وهو الدور الذي يسهل بدوره إخضاع الاقتصاد الإسرائيلي بأكمله للاعتبارات الصهيونية للرأسمالية اليهودية العالمية، وهي بدورها جزء لا يتجزأ من الرأسمالية الاحتكارية الدولية»(1). إن هذه الملاحظات جعلت تحليل د. فؤاد مرسي يخلص إلى أن هذا الاقتصاد موجه في خدمة الصراع ضد الأمة العربية. ولذلك فقد تمت عسكرة هذا الاقتصاد. وكما يقول: «ومنذ سنة 1954 طور الإسرائيليون ما يسمى اقتصاد الحرب، حين وجهوا استيطان المهاجرين للحدود وفي الصحراء ليحولوا مستعمراتهم إلى قلاع حربية». ويشرح آليات عسكرة هذا الاقتصاد ليرصد دورته في «رخاء ـ فأزمة ـ فحرب ـ فتوسع ـ فرخاء من جديد. . . إلخ» وتستغرق الدورة كما يبدو سبع سنوات.

من هذا نخلص إلى أننا إزاء اقتصاد يتمتع بثلاث خصائص أساسية هي:

1 ـ أنه اقتصاد يعيش على حساب الغير وعلى المعونات من الخارج، وأن هذه المعونات أصبحت مهددة، ومن ثم فهو يبحث عن آليات أخرى. يقول د. محمود وهبة: «هناك احتمالات بأن المعونة الأمريكية للعالم الخارجي لن تستمر في المستقبل بشكلها الحالي لأسباب سياسية واقتصادية

نابعة من أمريكا نفسها، وفي استقصاء تم منذ شهر (أي في سنة 1993) اعترض أكثر من 60% من الأمريكيين على أية معونة خارجية، واعترض 46% منهم على أية معونة لإسرائيل نفسها. وإسرائيل تعلم ذلك وتستعد له، ولذلك فإن شعار إسرائيل الآن هو التعاون وليس المعونة».

2 ـ الاقتصاد الإسرائيلي يجسد نمطاً للاقتصاد الموجه الذي يعكس تركيبة اقتصاد الدولة الاحتكارية، ومن ثم فهو اقتصاد لا يسير نحو علاقات السوق، كما تسير كل الاقتصاديات العربية، وهذا يعني أن الانسجام التلقائي لن يكون موجوداً. وإن آليات التعامل ستتم من قبل إسرائيل بإدارة جهاز الدولة الاحتكارية لاقتصاد تمت عكسرته، وبالتالي لسنا بصدد علاقات طبيعية اقتصادية تنساب بآليات المنفعة الحرة. إن هذا الأمر وفي ظل توجه اقتصادي عربي يفتقد القدرة والتوجيه المركزي سواء الإداري، أو حتى التخطيط التأشيري الذي يوافق البنية الرأسمالية، سيكون التعامل فيه لصالح الإدارة ذات الأهداف المعلومة والمبلورة والحركة المرنة والفعالة، ولا شك أن متابعة الأحداث والأبحاث تقول بذلك، فإسرائيل تعد عدتها للتوسع في علاقاتها الاقتصادية مع العرب منذ سنة 1956، وتضع خططاً بديلة لاقتصاديات السلم، والآن انتقل مجرى الأحداث من مجرد دراسات واحتمالات نظرية بديلة، إلى سياسة نشطة تدار وفق نموذج مفصل، ويهتم بأدق التفاصيل. يقول الرأسمالي، ورجل الأعمال الأمريكي من أصل مصري د. محمود وهبة في هذا الصدد: «. . ومن هنا تبدأ أهمية أن نعيد تقييم محاولات التعاون بين العالم العربي قبل أن نخطط للتعاون الشرق أوسطي. وليس هذا موقفاً عقائدياً فقط، ولكنه حقيقة جغرافية نتيجة إعادة الترابط بين المحور الغربي والمحور الشرقي للعالم العربي كما ذكرنا. ويمكن الآن تحقيقها لتماثل طبيعة معظم اقتصاديات العالم العربي. فإما أن تتحول، أو تحولت فعلاً إلى نظام السوق الحر بدلاً من نظام التخطيط المركزي والملكية الحكومية. بعكس الحال في إسرائيل إذ إن

الحكومة أو الأجهزة شبه الحكومية، لا زالت تتحكم في الاقتصاد الإسرائيلي فالدولة في إسرائيل تمتلك شركات تضيف أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويقوم اتحاد النقابات «الهستدروت» بإضافة 25% أخرى، ثم يضاف إلى ذلك ما يسمى بالكيمونات والمستوطنات الإسرائيلية وهي لا تعتمد على الاقتصاد الحر في هيكلها الاقتصادي، وما تبقى من القطاع الخاص تتحكم فيه 14 شركة احتكارية. ومحاولات التحول إلى اقتصاد حر في إسرائيل لم تفلح حتى الآن، وليست في أولويات دولة يتحكم بها الآن «حزب العمل». وهذا وحده يحتاج إلى شبه ثورة اقتصادية في إسرائيل لا يدعى الإسرائيليون أنها بدأت حتى الآن. فلماذا إذن نبحث عن محاولة للتعاون بين اقتصاديات سوق حرة أو تهدف إلى ذلك مثل مصر، واقتصاد شمولي يعتمد على احتكارات الدولة أو ما شابهها مثل إسرائيل؟ إن تجربة العالم العربي نفسه تؤكد أن هذه روشتة تضمن الفشل لمثل هذا النوع من التعاون الإقليمي».

3 ـ يعتبر الاقتصاد الإسرائيلي ضمن اقتصاديات البلدان النامية، ومن ثم فأي ادعاء لامتلاكه ميزات نسبية في التجارة الخارجية لسلع غير تقليدية، مثل التكنولوجيا هو ادعاء باطل، ذلك أن إسرائيل دولة مستوردة للتكنولوجيا وليست منتجة لها، وهي تستوردها من الدول الغربية، والسوق العالمية لا يحتاج واسطة في الاستيراد في ظل تنوع مصادر الانتاج وتنافس كيانات اقتصادية كبرى بعضها تقليدي وثابت وبعضها بازغ ومتقدم.

وإزاء هذه الخصائص والسمات للاقتصاد الإسرائيلي، وعلى ضوء سيل المعلومات المتاحة، والتي أردنا أن نحشد موجزاً عنها، نخلص وعلى أساس عملي محض، يفصل الاقتصاد عن كل الأبعاد السياسية والإيديولوجية والثقافية والاستراتيجية، إلى بلورة السؤال التالي:

هل هناك مصلحة مصرية عامة أو عربية عامة، للتعامل الاقتصادي مع إسرائيل في المدى القريب أو المتوسط؟ وهل دعوة التطبيع الفورية والعاجلة مع إسرائيل تحقق منفعة عامة مصرية أو عربية؟

وقبل أن نجيب على هذا السؤال، نود أن نؤكد أن طرح السؤال في المدى الزمني القريب والمتوسط، طرح ضروري لهذا التحليل، فقد وعدنا في هذا المبحث أن نرمي بأي إطار معرفي خارج دائرة النفع الاقتصادي المباشر. ولا شك أن الإطار الزمني البعيد لا يمكن التنبؤ به، أو بنفعه، ذلك أن حركة الحياة مستمرة، وعمليات التطور جارية، وقد يكون التعاون الاقتصادي الإقليمي، بعد إنجاز التكامل العربي، ضرورة تمليها حركة الحياة لتفكيك النزعة الشمولية والعدوانية والتوسعية للفكرة الصهيونية. وأضيف إلى الملاحظة السابقة، ملاحظة ثانية، وهي أننا استخدمنا في صياغة السؤال تعبير المصلحة العامة سواء كانت وطنية أو قومية، حتى تكون حجة علينا، فلا أعتقد، ولا يعتقد أي عاقل أن مصلحة فرد، أو عدة أفراد، أو مجموعة، أو حتى عدة مجموعات قليلة حجة علينا. فنضال الشعوب، وحركتها لا تقاس على خيانة بعض أفرادها واشتغالهم بأعمال التجسس عليها. فلا شك أن ملاحم حرب الاستنزاق وحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1943، لا تتأثر في اتجاهها الشعبي والوطني ببروز الجواسيس من المصريين الذين باعوا الوطن لقاء حفنة من الدولارات، وباعوا أسرار حائط الصواريخ وبعض وحداته، كما أن نضال الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لا تقلل من أهميته وقيمته الوطنية والشعبية خيانة بعض الأفراد وبروز بعض المتعاملين مع قوات الاحتلال. وهذا حال كل الشعوب. وعليه لا تكون حجة علينا أن فلاناً، أو الشركة الفلانية سوف تحقق أو حتى حققت أرباحاً ومنافع بالتعامل مع إسرائيل.

إذن كيف يكون الجواب؟ سوف ندخل مباشرة في تحديد عدة نقاط نركز أهمها فيما يلي:

أولاً: يزعم دعاة التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، أن التعامل مع إسرائيل سيعجل بعصرنة الاقتصاديات العربية، ودخولها مرحلة استخدام أساليب التكنولوجيا العالية، مما سيطور عمليات التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة. غير أن المتابع لحالة الاقتصاد الإسرائيلي سيجده اقتصاداً مزودج الطابع مثل باقي الاقتصاديات العربية بشأن قضية التكنولوجيا. فالاقتصاد الإسرائيلي يشهد قطاعات تستخدم التكونولوجيا العالية مثل قطاع إنتاج السلع الحربية، بينما معظم قطاعاته لا تستخدم أي تكنولوجيا عالية، أو حتى من الدرجة المتوسطة وهذا يماثل حال الاقتصاديات العربية فنجد أن قطاع النفط في أكثر من دولة عربية يستخدم أرقى صور التكنولوجيا العصرية، بينما توجد قطاعات أخرى غير مستخدمة للتكنولوجيا. ومصر تعرف قطاعات تم فيها استخدام تكنولوجيا عالية واكتسبت فيها مهارات قائمة، بل وأبدعت وأضافت الجديد كقطاع بناء الأنفاق والسدود، وبعض الصناعات الالكترونية حربية ومدنية. وتدعي إسرائيل أنها قامت بخلق وإنتاج تكنولوجيا متطورة في بعض القطاعات مثل زراعة الأراضي الصحراوية، وقد يكون هذا الادعاء صحيحاً لحد ما غير أن إسرائيل لم تكن سباقة في هذا المجال في المنطقة العربية. فمصر عبد الناصر طورت بما يلائم الواقع المصري عمليات الخروج من الوادي وغزو الصحراء، وليس استصلاح الأراضي في الوادي الجديد ومنطقة التحرير وغربي النوبارية إلا مشروعات تجسد السبق المصري في هذا الصدد بما لا يقل عن أكثر من عشر سنوات. وتواجه الزراعة المصرية معضلات تتميز في طبيعتها عما يواجه الزراعة في البلاد العربية الأخرى وفي إسرائيل، مثل معضلة ارتفاع منسوب المياه الجوفية في مناطق دلتا النيل وقضايا الصرف المغطى... الخ. وهذه مشاكل تتقدم في أولويتها عن التوسع في الصحراء. ولا يدعى عاقل أن مجرد خلق شبكات من المواسير والمحابس للري بالرش أو التنقيط تكنولوجيا معجزة، أما عمليات تحسين السلالات، وعمليات الهندسية

الوراثية في الزراعة والإنتاج الحيواني، فلا شك أن الخبرة المصرية كانت تمتلك فيها بدايات، بل كانت تمتلك مراحل متطورة وبخاصة في مجال القطن، وأن هذه الأمور تراجعت وأصيبت بنكسة خطيرة، في الفترة الأخيرة بفعل التعاون مع إسرائيل أساساً. ومما لا شك فيه أن إسرائيل مثلت وتمثل أحد الأسباب الرئيسية لتدهور حالة الزراعة في مصر مؤخراً، وكل الدراسات الجادة تؤكد هذه الحقيقة. تقول صحيفة «العربي» في عددها بتاريخ 17/ 10/ 1994: «تحت مسمى المشروع لنقل التكنولوجيا أرغمت الحكومة الأمريكية مصر على الدخول في علاقة ثلاثية مع الكيان الصهيوني في مجال الزراعة. وقد أحيط هذا المشروع بسرية بالغة في بدايته حيث جاء إلى وزارة الزراعة رأساً دون المرور على مجلس الشعب كغيره من الاتفاقات الدولية وتم تنفيذ المشروع على مرحلتين: الأول من عام 1984 إلى أيلول/ سبتمبر سنة 1987.. والثانية من أول تشرين الأول/ اكتوبر سنة 1987 إلى نهاية أيلول/ سبتمبر سنة 1990». وأن هذا المشروع هو الذي غير استراتيجية الإنتاج الزراعي المصري من إنتاج المحاصيل الحقلية مثل الحبوب والقطن إلى المحاصيل البستانية مثل الفراولة والطماطم. وهو ما حمل تدهوراً حاداً في مجال الإنتاج الزراعي. ولقد شرح لي د. فؤاد مرسي قبل وفاته في سنة 1990 أسرار هذا المشروع ومضاره التي صارت شواهد فعلية سوف نتابعها في الجزء العملي لهذه الدراسة فيما بعد.

ثانياً: يزعم دعاة التطبيع مع إسرائيل أن التعامل الاقتصادي معها سوف يفتح لمصر بوابات إنتاج وتقديم الخدمات الدولية المتطورة، مثل خدمات تجارة المرور، والمراكز المالية والبورصات.. إلخ. ويعتمدون في ذلك على أن إسرائيل ذات نفوذ على دوائر رأس المال العالمي، وعلى الاحتكارات الرأسمالية الغربية عموماً، بما لليهود فيها من نفوذ، بما سيسمح بفتح الأسواق وزيادة الاستثمارات. غير أن الحقيقة تبين ما يلي:

1 ـ تحاول إسرائيل ضرب الدور التاريخي لمصر في الانتفاع بالموقع،

وتخلق البدائل له، وليس تحمسها لفكرة المثلث الذهبي الأردن ـ فلسطين ـ إسرائيل إلا بديلاً لدور مصر أو لمحور مصر ـ عدن كما بينه د. محمود وهبة وأشرنا إلى ذلك سابقاً. كما أن الدعوة الإسرائيلية لوصل البحر الميت بالبحر الأحمر هي التي تجسد فكرة البديل لقناة السويس، ودعوتها لإنشاء خطوط لنقل النفط هي أيضاً دعوة لإنشاء البديل للخطوط العربية القائمة. إذن إسرائيل تفكر في خلق البدائل لصالحها، أو إدارة المنافع العربية بالتهديد بخلق البدائل حتى تسهل السيطرة على هذه المجالات المرجوة للنمو الاقتصادي، وضرب الدور المصري القيادي اقتصادياً أو عزله هو هدف إسرائيل الذي تود تحقيقه والنجاح فيه كما نجحت قبل ذلك سياسياً وعسكرياً عندما عزلت مصر وحجمت دورها القيادي للمنطقة باتفاقيات كامب ديفيد.

2 ـ إن إسرائيل تحاول ضرب الأطراف العربية ببعضها، وتطبق سياسة «فرق تسد»، أو سياسة التجزئة حتى يسهل عملية القيادة لها، وفكرة المثلث الذهبي موجهة ضد كل من مصر وسوريا والعراق والسعودية كقوى إقليمية لها أدوار مشهودة في النظام الإقليمي العربي. وهذه عملية سياسية وليست عملية اقتصادية. وتستخدمها للضغط ـ في حدها الأدنى ـ لفرض شروط على شكل العلاقات الاقتصادية في المنطقة لصالحها، أو لتنفيذها كشق فعلي لأي إمكانية للتكامل والتوحد الاقتصادي العربي والقومي.

3 ـ الادعاء بأن إسرائيل ذات نفوذ دولي في الأوساط المالية، ادعاء قد يكون صحيحاً، لكن ما أبعاد هذا النفوذ؟ أنه يتراوح بين دور السمسار الجالب الذي يستوفي حصته، والمشارك الذي يحول المنافع الرئيسية لصالحه، بخاصة أن المصالح لا تقسم حسب الأخلاق، ولكن حسب المنافع. ولكن إذا فحصنا هذه الحجة سنجد أن الأموال العربية المستثمرة خارجياً تتفوق على 800 مليار دولار وهي تمثل حصة بالغة من قوة رأس المال الدولي، وقواه الاحتكارية في المجالات الانتاجية، ويفترض أن تأثير

العرب على أموالهم أقوى من تأثير إسرائيل عليها، فإذا كان هذا الفرض خاطئاً، وأظنه كذلك، فلم لا يكون الجهد الرئيسي في تحسين هذا التأثير، والاستغناء عن إسرائيل في هذا الصدد؟

4 ـ إن مصر تملك التاريخ في الانتفاع بتجارة الموقع، واستفادت بهذا على مر التاريخ حتى عهد محمد علي وإسماعيل، وفي هذا تمتلك وسطية الزمان عبر وسطية المكان، فهي في منتصف اليوم حيث ينام الناس في اليابان وهي تصحو، وعندما تنام هي يصحو الأمريكان، وهذا سيرشحها لدور تقديم الخدمات المالية الدولية ولا علاقة لإسرائيل، ولا فضل لها في هذا، بل إن سير مصر نحو حرية السوق يكفل لها نقطاً تتفوق بها على إسرائيل، ذات الاقتصاد الشمولي الاحتكاري الموجه في هذا الصدد.

ثالثاً: يزعم دعاة التطبيع أن التعامل الاقتصادي مع إسرائيل سيساعد على خلق مجالات اقتصادية جديدة أو التوسع فيها كمجالات السياحة وتحلية مياه البحر. . . إلخ.

ويقدم التفكير الاقتصادي الاستراتيجي الإسرائيلي فكرة إنشاء منطقة «ريفييرا البحر الأحمر» للسواحل العربية المطلة عليه في كل من مصر والسعودية والأردن وإسرائيل. والفكرة لا تقدم جديداً، بل فيها شبهة ضرب توجه مصري فعلي في هذا المجال، فمصر طورت مناطقها السياحية على البحر الأحمر: سواء على شواطىء خليجي السويس والعقبة، أو على البحر الأحمر ذاته في الغردقة حتى القصير وسفاجا وأنشأت المطارات الواسعة، وامتلكت قدرة تسويقية معقولة نسبياً في هذا الصدد. وما تطرحه إسرائيل الآن هو محاولة لإجهاض المشروع المصري. فعلى الرغم من أن حصة إسرائيل السياحية أعلى من حصة مصر من حجم السياحة العالمية إلا أن السياحة المصرية تشكل بديلاً ضاغطاً على السياحة الإسرائيلية، وذلك لاعتبارات جمالية واقتصادية واجتماعية، وتريد إسرائيل أن تضمن عدم

تهديدها الفعلي فتريد أن تكون المقاول السياحي العام للبحر الأحمر. وتأخذ إلى جواره مقاولة سياحة عموم مصر بما تمتلكه مصر من مجالات جذب سياحية عالية، وبالذات في مجال سياحة الآثار والسياحة الثقافية... وتشير الأرقام الفعلية أن أقل حصيلة لإنفاق السائح في مصر تكون من نصيب السائح الإسرائيلي، فهي لا تزيد عن سبعين دولاراً في الليلة خارج سيناء ـ أما في داخل سيناء تدور حول 20 دولاراً فقط ـ بينما السائح العربي يدفع حوالي 85 دولاراً لليلة والسائح الأجنبي متوسط إنفاقه أكثر من 120 دولاراً لليلة. وتقل حصة السائح الأجنبي القادم عبر إسرائيل لما يعادل إنفاق السائح الإسرائيلي. ولا شك أن مستوى الخدمة السياحية في مصر ـ رغم تحسنه ـ يحتاج تطويراً أساسياً في مجال التسويق السياحي، ولا يشترط وجود إسرائيل في هذا الصدد بل يستحسن عدم وجودها. أما عن تحلية مياه البحر فهذا الأمر لا يخضع لتكنولوجيا منتجة داخل إسرائيل، ومن ثم لدور إسرائيل في هذا المجال، ويمكن دخوله مباشرة بالإمكانيات المحلية والتعامل الدولي المباشر، أن وسائل الطاقة العربية كثيرة ومتعددة بدءاً من الطاقة الشمسية تأثراً بالطاقة النفطية.

رابعاً: يزعم دعاة التطبيع أن إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل سيعمل على توحيد وتواصل البنية التحتية للمنطقة. وتقوم هذه المقولة على أن إسرائيل كانت بالحرب والاحتلال عامل تفريق وتمزيق للوطن العربي، مما عطل توحيد شبكات الطرق والكهرباء والمياه... إلخ. وأن إسرائيل في حالة السلام يمكن أن تعيد الجسور التي انقطعت، وهذه حجة متهافتة، لأن من مزق بالحرب يريد التمزيق بالسلام، أو إخضاع ما يدعي بتوحيده لمصالحه. غير أن قيام الدولة الفلسطينية ذات الحدود المشتركة مع مصر والأردن تستطيع أن تقوم بهذا التواصل لصالح التكامل العربي، بصورة منزهة عن الغرض، وللصالح الذاتي والمشترك العربي.

* * *

وبعد مع إقرارنا بفصل الاقتصاد عن كل الأبعاد، تتبعنا أن لا مصلحة لنا البتة في التعامل مع إسرائيل على الصعيد الاقتصادي، ولكن المصلحة كل المصلحة في التعاون العربي ـ العربي. الذي نرى أن تأخيره لا يعد جريمة قومية فحسب، ولكن يعد إهداراً لمنافع ومصالح مؤكدة، تستند للجغرافيا الاقتصادية وللتاريخ الاقتصادي، وتعد تنكباً لطريق ذي نفع واضح، لا نفهم لماذا لا يتمسك به دعاة تحقيق المصالح الاقتصادية البحتة، حتى بعيداً عن الإيديولوجية والفكر القومي والسياسي. إن الدعوة للتطبيع الاقتصادي مع إسرائيل دعوة مشبوهة، فهي لا تطرح غير قبض ريح في مقابل التخلي عن مصالح حقيقية، والتغافل عن واقع ملموس له أبعاد سياسية وإيديولوجية وقانونية دولية، وأبعاد ترتبط بالأمن القومي والاستراتيجية. كما تخالف وتضاد أبسط وأكثر المفاهيم انتشاراً، بل وأوسعها من حيث القاعدة المشتركة للمصالح الوطنية والقومية العامة، كذلك تخالف النهج البراجماتي ذاته، الذي يحترم حقائق الجغرافيا والتاريخ الاقتصادي.

الفصل الرابع

التطبيع ومقاومته
في مجالات الأمن والاستراتيجية

يعبر مفهوم الأمن الوطني الحديث، عن حزمة سياسات تدور وفق توجهات متعددة في أكثر من مجال، فلم يعد التعبير ينصرف على الجانب العسكري فقط، بل يمتد الآن ليشمل الأمن الاقتصادي. . .إلخ، هذا بالطبع غير الأمن العسكري، وكذلك أصبح مفهوم الاستراتيجية مفهوماً متكاملاً، امتد توظيفه لأكثر من مجال وميدان، فلم يعد قاصراً فقط على المفاهيم العسكرية، بل أصبح مفهوماً أساسياً ومشتركاً لكل مجال على حدة، بشرط أن يطرح التصور العام له، والخطوط العريضة لتحقيق هذا التصور في أي مجال يحدد. ويمكن جمع كل هذه الأبعاد في محيط استراتيجية عامة. وبهذا الفهم المتطور لأبعاد مفاهيم الاستراتيجية والأمن، تقدمت الحركة الصهيونية عبر تطور مراحلها، بأبنية متكاملة في هذا الصدد، وإذا كنا قد أشرنا في الصفحات السابقة، بأن الحركة الصهيونية، تحاول أن تدخل مرحلة جديدة في تطورها، تستبدل فيها التوسع الجغرافي، والامتداد بالحدود كمجالات لإحراز السيطرة والهيمنة، وتحقيق ذلك بوسائل القوة العسكرية، فإنها الآن تعمل على إرساء تحقيق أهدافها في السيطرة والهيمنة وكسب النفوذ، بوسائل الاختراق الاقتصادي والاجتماعي، والدعوة للتطبيع، وإقامة ما تسميه العلاقات الطبيعية في المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. . . إلخ.

وفي المراحل الأولى للصهيونية، اعتمدت أكثر من مرحلة استراتيجية:

الأولى: تحقيق الاعتراف الدولي بأحقية مشروعها، واعتماد طرق التسلل والهجرة إلى فلسطين، وتحقيق الوجود الفعلي.

الثانية: إقامة الكيان الصهيوني مجسداً في دولة لإسرائيل تكتسب شروط الدولة على أسس فرض سياسات الأمر الواقع.

الثالثة: مباشرة هذا الكيان لسياسة العدوان والتوسع لإقامة دولة الحكم الصهيوني، وتوسيع قاعدة الفرقة للمنطقة العربية. وبناء مشروعية دولية تستمد من فرض سياسة الأمر الواقع المتواترة والمستديمة، والتي تخلق جديداً كل يوم. وفي المرحلة الجديدة تعتمد الحركة الصهيونية استراتيجية متكاملة الأوجه لا تلغي بها استراتيجياتها السابقة، ولكن تقدمها جنباً إلى جنب معها. وهذه الاستراتيجية تعتمد المفهوم العلمي الحديث للأمن والاستراتيجية كمفهوم مركب، ومتعدد الأوجه والأبعاد.

وقبل التعريف بمحاور هذه الاستراتيجية الصهيونية الجديدة وعناصرها نود أن نوضح أن الحركة الصهيونية تتفوق بصورة واضحة عن حركة التحرر القومي العربية، في أنها تمتلك أبنية متكاملة للاستراتيجية والأمن، انشغلت ببنائها منذ وقت طويل. وصاغتها صياغة احتمالية في البداية، ثم صاغتها صياغة تقريرية في النهاية، ملمة فيها بأطراف المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية لها. بينما وبصدق تخلو ساحة، بل ساحات حركة التحرر القومي العربي، سواء على الصعيد القومي أو على الأصعدة الوطنية أو المحلية من مثل هذه الأبنية الاستراتيجية والأبنية المتكاملة. إلى حد أن أي تقابل عربي مع إسرائيل في أي مباحثات يفتقد جداول الأعمال المتكاملة، وأحياناً كثيرة يكتفي الجانب العربي بتلقي أوراق عمل إسرائيلية، ويتولى فقط الرد عليها، بل إذا انتقلنا من اللقاءات على الصعيد الرسمي، ودخلنا

ساحات العمل الأهلي أو النضالي، لهالنا وراعنا مدى وضوح هذه الحقيقة المؤلمة. إن إسرائيل تمتلك تصورات حركة، وسياسات فعلية متكاملة ومترابطة، بينما نحن العرب لا نمتلك غير شعارات فضفاضة تصلح أن تكون عباءة للإقطاع العربي، كما تصلح أن تكون بزة للبورجوازي العربي، وقفطاناً للشيخ العربي، أكثر من كونها أدوات مجسمة تركب على جسد محدد المعالم.

وحتى لا نضع أنفسنا تحت أسواط نجلد بها ذواتنا، نقول إن هذه الحالة العربية حالة عارضة، فقد امتلكنا يوماً ما مشروعاً قومياً استند إلى استراتيجية واضحة المعالم، ولكنه اعتمد في انتشاره على الضمير الجمعي للأمة، أكثر من العقل الجمعي للأمة، ولأن الضمير والوجدان يخضع لعمليات تشويه الوعي في غياب بناء العقل، انفرط مشروعنا وظل في دائرة الحس العام، أكثر من دائرة العقل والسلوك العام. ولكن قوى كثيرة من قوى التحرر القومي، والقوى الديمقراطية العربية تدرك مدى أهمية بناء استراتيجية ومفاهيم متكاملة للأمن القومي، وتنتقل من الإدراك لها للسعي والعمل لإقامة البناء، وتلك حقيقة واضحة. هذا من جانب، هو في الأساس جانب نظري عام، غير أنه على الجانب العملي ما زالت بقايا الأبنية الاستراتيجية للمشروع القومي العربي موجودة، وبخاصة في مجال رفض عدوانية وتوسعية الكيان الصهيوني، سواء على المستوى العسكري، أو الاقتصادي، أو السياسي. . . إلخ.

فكلنا يعلم أن أفكار المقاطعة العربية للمنتجات الصهيونية[1]. قد تولدت من خلال جامعة الدول العربية، حيث أوصت الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية في نوفمبر سنة 1945 بتنظيم مقاطعة المنتجات

---

(1) د. فؤاد مرسي: مصير مظلم لاقتصاد شاذ في أزمة دائمة ـ سلسلة «قضايا فكرية» ـ الكتاب السادس الصراع العربي ـ الصهيوني ـ القاهرة ـ أبريل سنة 1988.

الصهيونية، وتقوية الصناعات المحلية العربية في فلسطين، لكن تشريعات المقاطعة في الدول العربية تأخرت بعد ذلك بحوالي عشر سنين، حيث تقرر قيام جهاز عربي من خلال الجامعة العربية يشرف على تطبيق قوانين المقاطعة العربية لإسرائيل، التي أخذت تصدر تباعاً في الدول العربية، وكان من أولها قانون تنظيم أحكام المقاطعة في مصر الذي صدر في عام 1955.

ووجود مثل هذه الأمور لم يعد كافياً، بخاصة أنها ذاتها تتعرض للهدم والنسف على كل الأصعدة، لذلك نظل نكرر ما أحوجنا لبناء فكر استراتيجي وأمني متكامل على المستويين: القومي والوطني له سياسات عملية واضحة، وحتى نستنهض هذا فإننا نطرح مقاومة التطبيع كمجال لبناء محدد المعالم، ولكن قبل أن نشرع فيه، لا بد أن نعلم الأبعاد الاستراتيجية والأمنية لسياسات التطبيع.

أولاً: استراتيجية التطبيع: نظرة تاريخية:

إذا كنا قد توصلنا إلى أن كتاب «شيمون بيريز» تحت عنوان «الشرق الأوسط الجديد» هو البلورة العامة لتطور الاستراتيجية الصهيونية، في مرحلة استبدال التوسع الجغرافي باختراق المجتمعات العربية، وإقامة علاقات متنوعة بها، إلا أن هذا الكتاب مثل المرحلة الأخيرة من مسيرة طويلة بدأتها إسرائيل حتى قبل عدوانها الذي باشرته في سنة 1967. ففي عام 1965[1]، طلبت وزيرة خارجية إسرائيل «جولدا مائير» من محافظ البنك المركزي «دافيد هورفيتز» إعداد دراسة عن الفائدة الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها إسرائيل من إقامة علاقات سلمية في المنطقة، وقد تم تكليف «اليعازر شيفر» بإنجاز هذه الدراسة، حيث استند لفرضية أساسية

(1) إبراهيم نوار: دراسة: التصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب: مجلة السياسة الدولية ـ القاهرة ـ يناير سنة 1984.

«هي أن ميزانيات الدفاع تمثل المشكلة الرئيسية التي تثقل كاهل اقتصاد دول المنطقة بما فيها إسرائيل»، وضرب مثالاً بمصر وإسرائيل ذكر فيه أن تخفيض ثلث النفقات الدفاعية سيزيد الاستثمارات بنسبة 50% في كل من الدولتين، وذكر أن موقع إسرائيل الجغرافي يمنحها مكانة خاصة كبلد عبور للتجارة العربية، وقال أنه يمكن استخدام ميناءي حيفا وأشدود منفدين إلى البحر الأبيض المتوسط لدولة مثل الأردن، ويمكن تأدية خدمات الاتصالات البرية لسوريا والعراق، ثم تحدث «شيفر» عن السياحة والتعاون في مجالاتها، وتقديم الخبرة الفنية خصوصاً في مجال الزراعة، وخلص للقول: «من شأن الجمع بين العلم الإسرائيلي والثروات الطبيعية المتوافرة في المنطقة، أن يحدث ثورة صناعية عظمى ربما تغير وجه الاقتصاد العالمي».

وفي عام 1970، أصدرت رابطة السلام في تل أبيب كتيباً بعنوان «الشرق الأوسط عام 2000» وضع فيه مجموعة من الأكاديميين والمفكرين الإسرائيليين تصورهم للحياة في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل في نهاية هذا القرن. وقامت هذه التصورات انطلاقاً من فرضية أساسية هي إحلال السلام الاقتصادي بما يتضمنه ذلك من إزالة للعوائق السياسية والاقتصادية، وإنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل. وهذا السلام في تصورهم يتضمن حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج دون عوائق سواء في إطار سوق مشتركة مؤسسة لدول البحر الأبيض المتوسط. تتكون من الدول الأوروبية المطلة عليه والسوق الأوروبية المشتركة والدول العربية المطلة عليه وإسرائيل. وتتنبأ هذه الدراسة بأن دول المنطقة سوف تتخصص في المستقبل على ضوء المزايا الإنتاجية النسبية والفنون الإنتاجية السائدة، فتتخصص مصر في إنتاج الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الهندسية، وصناعة السيارات والمحركات والصناعات المعدنية الأساسية بوجه عام. أما سوريا فإنها سوف تتخصص في صناعة

المنسوجات والصناعات الغذائية وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية الأخرى. وسوف يتخصص العراق ودول الخليج في الصناعات البتروكيماوية. أما لبنان فيركز نشاطه في مجال الخدمات. وبالنسبة لإسرائيل ينصب تخصصها على الصناعات الالكترونية الدقيقة، والصناعات الميكرواليكترونية المتطورة، والآلات الدقيقة والأجهزة الطبية، والكيماويات المتطورة، والآلات الهندسية والكهربائية والصناعات الحديثة المعتمدة على التحكم المركزي والتسيير الذاتي. وتقترح الدراسة إقامة مجمعات صناعية مشتركة ضخمة على الحدود بين إسرائيل والدول العربية المجاورة كخطوة أولى نحو التخفيف من حدة العداء، وهذه المجمعات بالإضافة لوظيفتها الإنتاجية تمثل حزام أمن متبادل، ويمتد مجال التعاون حتى إقامة محطات ذرية مشتركة لتوليد الطاقة وتحلية مياه البحر وزراعة الصحراء.

وبالقراءة المتأنية لهذه الدراسة، الكتاب، نجد إسرائيل تركز على أنها ستكون مركزاً لطرق المواصلات ولشبكات البنية الأساسية، ومركزاً للسياحة في المنطقة، ومركز التطور التكنولوجي، لمواجهة الكم العربي بكيف إسرائيلي. وتؤكد هذه الوثيقة أن الثقافة ستصبح الحقل الرئيسي للتعاون والتنافس بين دول الشرق الأوسط، لهذا ستهتم إسرائيل بأن تضم أكبر الجامعات في المنطقة وأكثرها تقدماً، وستعمل على رفع متوسط عمر المواطن وإعداده فنياً، وجعل التعليم الجامعي مستوى عاماً لكل سكانها من اليهود.

وهكذا نجد أنفسنا ومنذ سنة 1970 إزاء تصور شامل وتفصيلي، لا يخرج في مفرداته عن ما هو متداول الآن سنة 1994.

وفي سنة 1972 نشر معهد «هورفيتز» للسلام دراسة عن الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل والعالم العربي. واستندت هذه الدراسة على فرضيتين:

1 ـ استمرار التوتر والحرب المحدودة بين دول المواجهة وإسرائيل.

2 ـ عقد اتفاقية سلام بين إسرائيل والدول المجاورة.

وفي حالة الفرضية الأولى ترى الدراسة، أن قوة إسرائيل الاقتصادية قد تزايدت بالمقارنة مع القوة الاقتصادية لكل من مصر وسوريا والعراق والأردن، وأنه مع تزايد نسبة الإنفاق على الأمن من 7% من الناتج الوطني في إسرائيل سنة 1954 إلى نسبة 27% عام 1970، فعلى إسرائيل أن تظل لمدة عشر سنوات تماثل قوة دول المواجهة العربية الاقتصادية مكتملة.

أما في حالة الفرضية الثانية فإن خوف الدراسة أن تفقد إسرائيل جزءاً من المعونات الخارجية نظراً لعلميات السلام، سواء كانت من الدول الصديقة لإسرائيل أو من الجاليات اليهودية في الخارج، غير أن الإنفاق على الأمن سيتناقص. وتفترض الدراسة أن ما يقرب من نصف مجموع الموارد التي ستحرر من الأعباء الأمنية لن تبقى في حقيقة الأمر رهن تصرف الاقتصاد الإسرائيلي، أي سوف تحرم إسرائيل منها.

وتتعدد دراسات إسرائيل العامة والنوعية، وتقوم كل وزارات إسرائيل بتقديم تصوراتها للمستقبل، في حالة السلام كما تراه، ولا شك أن هذه الدراسات تعد ترسانة ضخمة من الأفكار تمد صانعي القرار في إسرائيل بكل التفاصيل، سواء في مجال تقرير الأمور على صعيد المفاوضات، أو على صعيد خلق حزمة السياسات العملية التي تعكف على تنفيذها.

ثانياً: العناصر المكونة لاتجاهات استراتيجية التطبيع في إسرائيل:

يقول الباحث المصري إبراهيم نوار. في دراسته التي نشرها في مجلة السياسة الدولية في يناير سنة 1984: «إن العقل الإسرائيلي حينما يفكر في المستقبل فإنه يبدأ من مقدمة رئيسية هي إخضاع موارد المنطقة للاستغلال الإسرائيلي. ويجد الإسرائيليون المبرر الرئيسي لهذه المقدمة في التفوق

النوعي الإسرائيلي الهائل في مواجهة عجز الكم العربي، إنهم يطمحون في وقت واحد أن يكونوا عقل المنطقة، ومصنعها، ومركزها الحضاري. فالإدراك الإسرائيلي لمستقبل العلاقات مع الدول العربية يجد جذوره في المشروع الصهيوني نفسه، وليس خارجه فهذه العلاقات ليست عادية، وليست علاقات مشاركة وإنما علاقات سيطرة. لقد تمكنت إسرائيل عبر سلسلة من الحروب أن تثبت جدارتها بعنصر التفوق، ولكنها الآن وعن طريق «السلام الاقتصادي» تسعى لتحقيق السيطرة من خلال رؤية استراتيجية مسبقة شديدة الوضوح في معالمها وأهدافها. وبرامج تفصيلية جاهزة تمثل شبكة من البدائل لا بد أن يقع بداخلها الخصم العاجز غير المتسلح بأية رؤية مستقبلية، أو أي وعي حقيقي بالمصالح الاستراتيجية على المدى البعيد».

ونذكر أن عناصر الإدراك الإسرائيلية المستمدة من دراساتها تقوم على ما يلي:

1 ـ السلام ضرورة أمنية إسرائيلية:

ما دامت الحرب استمراراً للسياسة بوسائل أخرى، فلماذا لا تعود إسرائيل للأصل وتمارس هيمنتها بوسائل أقل تكلفة، بخاصة أن سياستها الأمنية أوصلت اقتصادها لطريق مسدود، كذلك فإنها أوصلت المجتمع ككل للأزمة الشاملة.

2 ـ السلام مجلب للمنافع الاقتصادية لإسرائيل:

فالسلام سيمكن إسرائيل من:

أ ـ زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة وجذب موارد جديدة وإضافية

من المحيط الغني لإسرائيل.

ب ـ زيادة الاعتماد على النفس، وبناء نظام إقليمي اقتصادي تحت قيادة إسرائيل، يجعلها تستغني عن طابع اقتصادها المعتمد على الخارج دائماً.

ج ـ بناء قوة إقليمية اقتصادية كبرى تمثل مجالاً حيوياً لقوة إسرائيل.

د ـ إعادة توظيف التفوق الإسرائيلي في بيئة متخلفة تسهل قيادتها، وبذلك تنتقل سيطرة إسرائيل من السيطرة المفروضة بالقوة، إلى السيطرة المطلوبة طوعياً، نتيجة إحساس المحيط المتخلف بالتفوق الإسرائيلي. أي تنتقل من فرض الأمر الواقع إلى شرعية الوجود.

هـ ـ أهمية خلق قاعدة مصالح مشتركة، يمكن إسرائيل من الانتقال من مرحلة الأمر الواقع المفروض، إلى الأمر العادي المقبول.

و ـ استغلال أهمية عنصر الزمن في نسج وتشكيل هذه الصورة الجديدة.

3 ـ السلام ينقل إسرائيل من وضع الوكيل الدولي والسمسار الرأسمالي للشريك الدولي:

لقد تقابلت استراتيجية الحركة الصهيونية، مع الاستراتيجية الاستعمارية في منطقة مشتركة، هي منطقة إنشاء الكيان الصهيوني كعامل فصل وتفتيت للقوة العربية، ومنعها من التوحد، وقد رضيت الصهيونية بأن يظل كيانها وكيلاً للأمبريالية، غير أن الوجود الفعلي للرأسمال اليهودي في بنية الاقتصاد الإمبريالي لمرحلة ما بعد القومية، جعل الكيان الصهيوني يطمح في الانتقال من دور الوكيل إلى دور الشريك، وذلك بأن يركب إمكانيات منطقة إقليمية غنية، تمكنه في تجسيد القوة الدولية التي تمكنه من أن يكون شريكاً عضوياً في عولمة الاقتصاد، أو مرحلة الاقتصاد ما بعد القومي. لهذا تنطلق دعاوى التطبيع من القوى الصهيونية من حلم تحقيق الوطن

القومي، إلى حلم تجسيد القوة الدولية الكبيرة والمشاركة في إدارة العالم. وحتى يتحقق هذا الهدف تعمل إسرائيل لخلق حزمة من السياسات المتكاملة للتطبيع وإلغاء المقاطعة العربية، ثم بناء علاقات ثنائية، ثم بناء هيكل إقليمي قوي تحت قيادتها، ولا غرابة أن سعي إسرائيل يركز فقط على الدول العربية وإسرائيل لإقامة الكيان الإقليمي المسمى «الشرق الأوسط الجديد» ولا مكان فيه لقوى أو دول أخرى غير عربية، مثل إيران وتركيا، إلا بعد قيامه واكتماله.

إن هذه الرؤية الاستراتيجية تعتمد عدة وسائل هامة لتحقيقها:

أ ـ ربط الاقتصاد بالسياسة، وربطهما بكل أبعاد الحياة الاجتماعية، سواء البعد الثقافي أو البعد الإيديولوجي، وتقديم بناء استراتيجي متكامل، لا يفترض ذلك الافتراض الساذج، وغير العلمي، الذي يدعو له بعض أبناء العروبة من دعاة ما يسمى بالمصلحة وفصل الاقتصاد عن السياسة.

ب ـ حساب أثر الظروف الدولية والإقليمية والمحلية على بنية إسرائيل. والعمل على خلق استراتيجية تتلاءم مع هذا، فعلى الرغم من كل سلبيات الواقع الدولي والإقليمي، إلا أن هذا بذاته لم يعد يرضى باستمرار وجود الصور القديمة، سواء للاحتلال العسكري، أو لفرض الهيمنة بالقوة، وحتى عندما يتقدم البعض ويحاول إحياء مثل هذه الصور، يتخذ من القوانين الدولية والمنظمات الدولية سياجاً يحتمي به، وإطاراً ينطلق منه، ليباشر تحقيق مهامه. ولا شك أن هذا التطور الجديد، الذي عبر عنه البعض بأن جدليات العصر الجديد، لا تخدم استمرار إسرائيل في التوسع بالاحتلال والهيمنة العسكرية، ولا تسمح لها بالاستمرار في الهروب من تنفيذ القرارات الدولية، مما يجبرها عملياً، على طلب البديل والتغيير، حتى تتكيف مع جدليات أو فرضيات العصر الراهن، ومع آليات المستقبل. وما

يعنينا في هذا الصدد أن نجدد القول إن التوجه الاستراتيجي الجديد لإسرائيل تمليه الظروف الموضوعية، ومن ثم نحن إزاء استراتيجية متكيفة مع الجديد، ولكن غير متناقضة مع بنيتها السابقة، استراتيجية تغير الوسائل ولكن تحافظ على أهدافها، تأخذ بسياسة جديدة، ولكن وفق أسس ثابتة ومنطلقات مؤكدة، مستمدة من طبيعتها العدوانية والعنصرية، ومن توجهها نحو السيطرة على المنطقة العربية، وعدم تمكن هذه المنطقة من وحدتها التي تكتسب أطراً دولية جديدة، تضغط عليها، حتى تتم، كذلك تعمل إسرائيل على القضاء على الزعامة المهيأة بفرضيات الجغرافيا والتاريخ وبالقدرة الاحتمالية والمستقبلية لقيادة الأمة نحو وحدتها وهي تحديداً مصر.
وفي هذا السبيل لا تتورع إسرائيل عن استخدام كل المتناقضات للوصول إلى هدفها، فتارة تحاول استئناس مصر بالتغريب، فإذا عصت عليها تضغط عليها بالترهيب، وتارة تداعب دورها الجماعي بوحدات جزئية تتم تحت الإبط الإسرائيلي، وتارة تلوح لها بالمثلث الذهبي المنافس، والعلاقات الإسرائيلية ـ الخليجية الأكثر أهمية، والأسرع تقدماً، أو بالعلاقات الإسرائيلية ـ المغاربية «المغرب ـ تونس» التي تدفع بالقافلة حتى تسير رغم نباح الكلاب!! وتتسلل خفية لبناء قصور العلاقات الوطيدة بليل، حتى يطلع الصباح فتكون بنياناً يصعب تقويضه.

ج ـ استمرار إسرائيل في الاستفادة من المخطط الإمبريالي للمنطقة العربية، وتطوير تعاملها معه بوسائل جديدة سواء على مستوى ثبات الأهداف التي تدور حول التفريق والتجزئة للأمة العربية، التخلف سابقاً، والتقدم الكسيح حالياً الذي يعلي نموذج التبعية، والمجتمع الاستهلاكي، والمحيط الخدمي للبنية الاقتصادية الاحتكارية للأمبريالية العالمية، أو سواء على مستوى الوسائل بالغزو الثقافي، وتصدير قيم المجتمع الاستهلاكي، وتفكيك عمليات التنمية المستقلة بعد ضربها، وإفقاد الدولة الوطنية دورها في حشد وتعبئة الفائض الاجتماعي تحت شعارات الخصخصة، والسيطرة

الاقتصادية، والاختراق الاجتماعي والسياسي والعلمي والتكنولوجي. . . إلخ.

ولا غرو أن نجد أن الدعوة للنظام الشرق أوسطي ككل والسوق الشرق أوسطية كجزء، والدعوة للتطبيع كآلية لكل هذا، والدعوة لإنهاء المقاطعة كمقدمة لكل ذلك، إنما هي صناعة إمبريالية، وتحديداً أمريكية ـ أوروبية. ومن ينظر على مستوى الأبحاث والدراسات سيجد سيلاً لا ينقطع من الدراسات في هذا الصدد، تمت بإشراف الكونجرس الأمريكي أحياناً، والخارجية الأمريكية أحياناً، وهيئة أو مجلس الأمن القومي الأمريكي أحياناً، والوزارات والهيئات المتنفذة في المجتمع الأمريكي في أحيان أخرى، وكذلك الحال في أوروبا. إن مؤتمر الدار البيضاء الذي سيعقد في 30 أكتوبر سنة 1994، والذي سيعد وكأنه السفينة التي ستمخر عباب التطبيع والنظام الشرق أوسطي، وأن افتتاحه سيعد تدشيناً لهذه المسيرة، يتم برعاية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، تلك المؤسسة التي تعرف بالمؤسسة الشرقية ويصدر أهم دورية خارجية هي مجلة الشؤون الدولية الخارجية «فورن أفيرز»، والذي يعد مركزاً مسموع الكلمة، ومعبراً عن التوجه الأمريكي، بل خالقاً لذلك التوجه أحياناً والمثال الشهير في هذا الصدد، أن هذا المركز هو الذي غير التوجه الأمريكي في منتصف الخمسينيات من تبني استراتيجية الردع النووي الشامل إلى استراتيجية الردع النووي المتدرج. وبتعاون هذا المجلس مع المنتدى الاقتصادي الدولي، وهي هيئة أوروبية مقرها جنيف وتعرف باسم «ديفوس»، وبهذا التعاون يتم التحضير لأعمال مؤتمر الدار البيضاء، الذي خطط له أن يكون مؤتمر قمة عالمياً يحضره الرئيس الأمريكي والرئيس الروسي ورؤساء دول المنطقة، ولكن إزاء صعوبة ذلك يشاع تحوله إلى مؤتمر يحضره الساسة ورجال الأعمال من 52 دولة. ويستقبل رئيس وزراء إسرائيل على رأس وفد يضم نصف عدد الوزارة الإسرائيلية مجتمعة.

إن ترابط التوجه، بل والبنيان الاستراتيجي الإسرائيلي، مع توجه البنيان الاستراتيجي الإمبريالي عموماً والأمريكي خصوصاً، بشأن المنطقة العربية هو حقيقة واقعة، لا تنبع من تصور إيديولوجي، أو حتى من خلفية تاريخية، ولكن تنبع من وقائع حاضرة ومستمرة سواء عبرت عنها الأبحاث والدراسات المنشورة لهما أو قالت بها وأكدتها العلاقات والاتصالات بينهما، أو في مجالات الضغوط والمداعبات على الأطراف العربية لصالح إسرائيل، ولبناء ما يسمى بالسلام على طريقتهم.

ثالثاً: استراتيجية التطبيع الإسرائيلي لا تلغي الاستراتيجيات السابقة لإسرائيل ولكن تعتمد عليها وتمارس في ظلها وبمساندتها:

كما سبق وأشرنا لا تعتمد المرحلة المتطورة في الحركة الصهيونية، بخلق استراتيجية للتطبيع مع الدول العربية، على مجرد الاستخدام العلمي للفكر الاستراتيجي، ونظريات الأمن القومي الحديثة فقط، والتي تربط بين السياسة والاقتصاد في إطار الإيديولوجية، وعلى الصعيد العملي، وتربط بينهما وبين الثقافة أو الاجتماع وكل أبعاد الحياة الاجتماعية الحديثة. ولكن نضيف إلى ذلك أنها لا تبرز الاستراتيجية الجديدة باعتبارها استراتيجية نافية لما قبلها من استراتيجيات، بل على العكس تقدم هذه الاستراتيجية الجديدة في محيط من تواصل فكرها وسلوكها الاستراتيجي العام، وتجعل من الاستراتيجيات القديمة المحيط المساند والمدعم للاستراتيجية الجديدة، بل تجعل من الاستراتيجيات القديمة وسيلة ضغط وابتزاز حتى يهرول الجميع للقبول باستراتيجيتها الجديدة، وكأنها أحسن الخيارت المطروحة، أو كأنها تمثل استجابة متطورة للتغيرات العالمية يحسن بنا أن نتلقاها، ونتفاعل معها إيجابياً.

وتتفوق إسرائيل في هذا العرض معتمدة على الإيهام بمواكبة ثورة

المعلومات الحديثة، وتستغل هذا الأمر في ظروف ذات بعدين:

الأول: تواصلها مع قاعدة معلوماتية حديثة ومتطورة، تخضع لسيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة، وتدخل إسرائيل في علاقات عضوية مع هذه القاعدة، ولا شك أن علاقاتها المتميزة بالسوق الأوروبية المشتركة، وعلاقتها في نطاق الاتفاق الاستراتيجي مع أمريكا، تجعلها طرفاً أصيلاً في هذا النظام الذي يحلو لها التلويح به، بكل ما ينسب إليه من بريق يخطف ألباب النخبة العربية في مستوى التكنوقراط والبيروقراط، إن قدرة إسرائيل على الاستفادة بالعالم الأمريكي من أصل مصري الدكتور أحمد زويل رائد علوم قياس أزمة التفكيك الكيميائي للذرات، والذي استطاع أن يصل لوحدة قياس تصل إلى جزء من الألف من الثانية، ويطمح للوصول إلى وحدة تصل لجزء من سبع آلاف من الثانية حتى نهاية القرن، تصلح لأحداث عمليات كيميائية وكونية، أي أنها زمن أصيل لهذه العمليات تعتبر مثلاً هاماً. لقد لمعت إسرائيل هذا العالم ورشحته لجوائز عندها، وعرضت عمليات كثيرة لمغازلته، في وقت لم يلتفت أحد في مصر أو في العالم العربي إلى هذا العالم، الذي يسمى وبحق انشتاين نهاية القرن العشرين. إن هذه المتابعة المعلوماتية لإسرائيل تجعلها تقدم نفسها باعتبارها أساس قاعدة المعلومات ومن ثم التكنولوجيا، والإدارة المتطورة في منطقة الشرق الأوسط ببيئته المتخلفة بعد، والغارقة في مناقشة دور الجن في أمراض الإنسان، ومناقشة قضايا عذاب القبر والثعبان الأقرع وحجاب المرأة... إلخ.

الثاني: رصدها لاتجاهات التطور الموضوعي للواقع محلياً وإقليمياً ودولياً. وتقديم بدائل تمكنها من الاستفادة من حركة التطور الموضوعي وركوبها وتحويلها لصالحها، ونضرب مثالاً على ما نريد توضيحه، بأن هناك اتجاهاً موضوعياً يسير بالمجتمع البشري من مرحلة الأمة إلى مرحلة المجتمع

الدولي العام، مروراً على مرحلة التجمعات الإقليمية، أو المجتمع فوق الأمة، أو متعدد القوميات، وفي هذا يطرح الفكر الإمبريالي عموماً، والأمريكي خصوصاً الذي تتمسك به إسرائيل، فكرة: التجمع فوق الأمة ـ والدولة الصغيرة «Multi Natiom & Mini State» وهي صيغة تفكك فكرة السيادة القومية للدول الفتية، لصالح تكريس السيادة الدولية أو الإقليمية للدول المهيمنة عالمياً أو إقليمياً، أو تطوير الفكر الإمبراطوري التقليدي بما لا يلائم العصر الراهن وفرضياته، إن هذا الطرح الخبيث يقوم على الإيحاء باحترام التطور الموضوعي للتوحد أو العالمية، ولكنه يستبدل هذه الظاهرة بما يسمى عملية «العولمة Glabrulism» وهي عملية قسرية وتعسفية للتوحيد، تستغل مجرى التطور لتحوله لصالح سيطرة القوى المهيمنة، وإضعاف الكيانات المُشكلة للتجمع الموحد، وإسقاط حقها الطبيعي، في ممارستها لسيادتها القومية.

إن إسرائيل تحاول أن تفرض هذا النظام من خلال ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي، الذي يقوم على بناء كيان موحد تكون إسرائيل فيه العقل أو المخ، والأمة العربية الجسم، أو العضلات «على حد تعبير ممثل كوميدي مصري في إحدى المسرحيات». وإن كانت حتى الآن تبخل بدور العضلات للبلاد العربية، وهذا ما تجسده بالمحافظة على استراتيجياتها القديمة التي ما زالت تقوم على ما سنقدمه فوراً، وتخدم به استراتيجيتها الجديدة على النحو التالي:

1 ـ تحت يدي مجموعة كبيرة من الوثائق الرسمية الإسرائيلية من وزارة الخارجية سواء على هيئة تقارير، أو كلمات الوفود في المباحثات المتعددة الأطراف، وتتحدث كلها بإفاضة وإطناب عن أحلام السلام، وكيف أنه سيضمن الأمن بصورة أكثر فاعلية من القوة العسكرية، وفاعلية الجيوش، وتعدد مظاهر الرخاء التي تنتظر دول وشعوب المنطقة، لو أن استراتيجية السلام حلت، بدلاً من استراتيجيات الحروب، وتحريك وتطوير الجيوش،

واستبدال زحف السلام، بزحف القوات المسلحة، والحروب المتكررة، وتورد أرقام تكلفة هذه الحروب التي فاقت 800 مليار دولار على مدى العقود الخمسة الأخيرة، ولكن كل هذه التقارير تعجز عن تحديد من الذي ساق المنطقة لهذه الحروب، ولا تذكر من الذي مارس ويمارس، وما زال سادراً في ممارساته العسكرية، حتى بعد تدبيج هذه التقارير. إن إسرائيل ما زالت تضرب جنوب لبنان بصورة شبه دورية، وتخترق أجواءه بطيرانها، وما زالت تنسف بيوت أسر أعضاء المقاومة، وما زالت تحتل الأراضي، ولا تعترف بحق إنشاء الدولة الوطنية للشعب الفلسطيني، وما زالت تطلب مساحات الأرض الخالية، منزوعة السلاح، كشرط لسلامها، وما زالت تفرض وسائل العقاب الجماعي على شعب بأسره. وعلى الرغم من تغني هذه التقارير، وكلمات كبار الرسميين في إسرائيل، في لجان المباحثات المتعددة الأطراف، وفقاً لصيغة مدريد، حول الحلم بمنطقة الشرق الأوسط المنزوعة السلاح، والخالية من الخطر النووي، إلا أن إسرائيل ما زالت منطلقة في بناء ترسانتها النووية الوحيدة في المنطقة، وما زالت تهدد بضرب إيران أو أي بقعة على تخوم المنطقة لمجرد الشك في محاولتها إنشاء أنشطة عسكرية متطورة، ولا أقول نووية، بل أحياناً يمتد التهديد لضرب ما يسمى بقواعد الإرهابيين. إن سياسة الذراع الطويلة، والقوة الغاشمة هي سياسة مطبقة يومياً ومسموعة الصوت، ومسيلة للدماء، ومفرطة في تفتيت أجساد البشر باستخدام أسلحة محرمة دولياً، ما زالت إسرائيل تمارسها حتى يوم 20/10/1994 في لبنان، إن قعقعة السلاح، ورائحة القتل والدمار، وبركات الدماء، سياسة دولة حتى هذه اللحظة في منطقة الشرق الأوسط!! هي إسرائيل. وقد يدعي البعض أنها تفعل ذلك لمواجهة الإرهاب! وحتى لا ندخل في جدال نظري حول حق مقاومة المحتل الشرعي، وفقاً لقواعد وتشريعات القانون الدولي، أو الإرهاب، فحتى لو سلمنا بالإرهاب، فهو ما زال إرهاب أفراد وجماعات على الجانب

الفلسطيني أو اللبناني، بينما ما يمارس هو إرهاب دولة على الجانب الإسرائيلي، إرهاب قوات مسلحة تفخر بأنها القوة العسكرية رقم 3 على مستوى العالم أجمع لدولة كل سكانها يشكلون أقل من نصف سكان مدينة القاهرة وحدها، فهي لا تضم في أعلى التقديرات أكثر من 5،5 مليون نسمة، رغم استقبالها لموجات الهجرة المتوالية.

وتخفت كل أصوات ونداءات إسرائيل حول التعاون الاقتصادي، ولا تعني غير ثرثرة في حدها الأدنى، أو خلفيات مؤامرة، تحضر لعدوان جديد، وهيمنة وتسلط آخر، ما لم تقترن بإجراءات فعلية تحاصر البنية العسكرية لكل المجتمع الإسرائيلي. إن التعاون الاقتصادي المنشود والذي يبشرون به، يتم مع اقتصاد معسكر حتى الآن، ولا يوجد أي أمل عملي في فك طابعه العسكري حتى بعد حين، فإذا كان هذا حال الاقتصاد، فما بالنا بقوة مسلحة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل تمارس العدوان بصورة يومية ولا تنقطع، ألم تشن إسرائيل حرباً واسعة، بل شاملة على لبنان، وتدخل ولأول مرة في التاريخ، عاصمة عربية هي بيروت في سنة 1982 بعد توقيعها لما يسمى بمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية سنة 1979؟ أليست قوات إسرائيل تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعيد توزيع قواتها، أحياناً خارج المناطق المأهولة، وفي كل الأحيان داخل المناطق المأهولة بالفلسطينيين بعد اتفاق غزة ـ أريحا، الذي تدعي أنه أطلق شرارة استراتيجية السلام، والشرق الأوسط الجديد! إن إجراءً عملياً واحداً، يخدم تهدئة النزعة العدوانية الإسرائيلية، ويحاصرها، ولن نقول يفكك الطابع العسكري المستمر لدولة إسرائيل، خير ألف مرة، من ألف مؤلف يدعو للسلام والتعاون، فالكلام والنداءات لا معنى لها وسط أزيز الطائرات والمدافع وتطاير أشلاء الضحايا، وبرك الدماء حتى داخل دور العبادة. لقد عرضت مجلة المصور المصرية ـ بتاريخ21/ 10/ 1994 عرضاً وتلخيصاً، لأحدث كتاب صدر في إسرائيل للصحفي الإسرائيلي «أمنون

كابليوك» باسم «الخليل مجزرة معلنة» وبعنوان للمجلة يقول «الكتاب الوثيقة الذي يكشف أسرار المذبحة». وحتى لا نفيض فلن نقف عند تفاصيل المذبحة ولا منفذها ولكن فقط سنعرض لعلاقة إسرائيل كدولة، وكسياسة عامة بها، حتى يرد علينا من يستطيع: هل السلام كلام أم سلوك وفعل؟

أ ـ الكتاب الإسرائيلي يستعرض مسيرة «جولد شتاين» «مرتكب المذبحة» وهو من أتباع الحاخام المتعصب مائير كاهانا الذي يكن للعرب كراهية واحتقاراً وحقداً واضحاً ويعتبرهم باختصار ـ وفقاً لتعبيره ـ «وباء مثل الطاعون لا بد من التخلص منهم». وكان «جولد شتاين» يدرك تماماً أنه مهما فعل فهو بمنأى عن أي عقاب، فمعظم اليهود الذين يقتلون الفلسطينيين يحصلون على البراءة «لعدم كفاية الأدلة»، وإذا كانت الجريمة واضحة فاضحة والإدانة لا يمكن الهروب منها، فإنهم لايستكملون عقوباتهم التي لا تتعدى في الأساس بضعة شهور تعد دائماً على أصابع اليد الواحدة. ويقول الكاتب أن هذا المناخ من شأنه تشجيع القتلة بما لا يقبل مجالاً للشك. و «جولد شتاين» كان يعرف كذلك أن أوامر الجيش تقضي بعدم التعرض لأي مستوطن حتى لو كان يطلق النار على الفلسطينيين، وأنه لا بد من الانتظار حتى ينتهي من مهمته قبل سؤاله، وهذا ما قيل بوضوح أمام لجنة التحقيق «الأوامر صريحة، لا يمكن إطلاق النار على يهودي مهما فعل، حتى لو كان يرتكب مجزرة».

ب ـ يقول «كابليوك» في كتابه: «إن سياسة الاستيطان بدأها حزب العمل بدعوى الدواعي الأمنية واستخدام هذه الذريعة لخلق أمر واقع يصعب تجاهله لدى أية مفاوضات، وقادة إسرائيل من حزب العمل قرنوا القول بالفعل، باعتبار أن الأراضي المحتلة هي أراضي إسرائيل الكبرى، يحق لكل يهودي الإقامة في أية بقعة منها، لا يختلف في ذلك «موشى دايان» عن «جولد مائير»، ولا «ليفي أشكول» عن «أبا ايبان» أو «شيمون بيريز»، الذي قدم للمستوطنين دعماً ثميناً، أما اليمين الإسرائيلي الذي جاء

للحكم عام 1977 بزعامة «مناحيم بيجن» فقد كان أكثر صراحة بإعلان «كل فلسطين ملكاً لليهود» وكان «أريل شارون» يقول من ناحيته أن الليكود يريد أن يخلق واقعاً يقيد أيدي أية حكومة إسرائيلية في المستقبل، ومن هنا كان القمع الوحشي من جانب حكومتي «بيجين» و «شامير» للفلسطينيين المحتجين على عمليات سلب أراضيهم، أو المعبرين عن أمانيهم الوطنية في التحرر، وفي هذا الإطار تندرج عمليات طرد زعماء الأراضي المحتلة، وعمليات اليهود الإرهابية ضد عدد من رؤساء بلديات هذه الأراضي. . ويورد الكتاب ممارسات الحكومات الإسرائيلية لبلوغ هذا الهدف ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، أن الحكومات العمالية كانت تثبت أن الأراضي لا مالك لها قبل إقامة مستوطنات عليها، أما حكومات الليكود فكانت تطالب الفلسطينيين بإثبات ملكيتهم للأرض، ومعروف استحالة تلبية هذا الشرط بسبب عدم وجود السجلات. . . ويسوق الكتاب العديد من الأمثلة على خطة الحكومات الإسرائيلية لتدمير البنية الفلسطينية في مختلف المجالات وهو ما ظهر عندما عاد الفلسطينيون لغزة بموجب اتفاقات أوسلو فقد وجدوها خراباً، ولم يستعيدوا سوى السجون وغرف التحقيق ومعسكرات الاعتقال التي أقيمت في المباني القديمة التي تركها البريطانيون سنة 1948».

2 ـ تحت يدي مجموعة كبيرة من الكتب والمجلات الاستراتيجية، بعضها قديم وبعضها حديث[1]. وكلها تظهر عناصر وقضايا الأمن والاستراتيجية

---

(1) كتب ودراسات تتحدث عن أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية:

أ ـ أسامة الغزالي حرب: الاستراتيجية الإسرائيلية والمقاومة في الأرض المحتلة ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ القاهرة نوفمبر سنة 1977.

ب ـ صلاح زكي ـ نظرية الأمن الإسرائيلي ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة سنة 1978.

ج ـ أحمد بهاء الدين شعبان ـ الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000 ـ دار سيناء ـ القاهرة ـ 1993.

د ـ أحمد بهاء شعبان، نادية رفعت ـ اتفاق غزة ـ أريحا ـ مركز الفسطاط للدراسات ـ القاهرة ـ 1994.

الإسرائيلية. وتشير آخر دراسة ظهرت في أكتوبر سنة 1994 عن الرؤوس النووية الإسرائيلية، ونشرت في مجلة السياسة الدولية للخبير بالوحدة العسكرية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: محمد عبد السلام إلى ما يلي: «إن ما كانت تفرضه مقتضيات إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي قبل عام 1991، لا تزال تفرضه بدرجة ربما تكون أكثر إلحاحاً مقتضيات تسوية الصراع في مرحلة ما بعد سنة 1991، خاصة فيما يتصل بقضايا الأمن، فبالنسبة لقوة إسرائيل النووية، كإحدى أهم تلك القضايا، كان تحديد عناصر وخصائص تلك القوة يعتبر شرطاً أساسياً لتحليل استراتيجية استخدامها في إدارة الصراع من جانب إسرائيل، وصياغة استراتيجية مضادة للتعامل مع أنماط الاستخدام ذات المصداقية والتأثير المحتمل على السلوك السياسي أو العسكري العربي. ولا يزال تحديد عناصر وخصائص تلك القوة مسألة أساسية رغم انتقال «الملف النووي» من إطار إلى إطار آخر لاعتبارات مختلفة منها: أنه على الرغم من أن التسوية السلمية قد أصبحت الخيار الاستراتيجي الممكن الوحيد تقريباً لكل أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنها لا تزال ـ على مستوى قضايا الأمن ـ جزءاً من عملية إدارة الصراع، فلا يزال تطوير التسلح وليس ضبط التسلح، هو التفاعل السائد في دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بما يعني أنه لا يزال يتم النظر عملياً لعناصر القوة العسكرية في إطار «استخدامها» وليس في إطار «ضبط استخداماتها» وإن كانت الأنماط السياسية للاستخدام قد طغت إلى حد كبير على أنماط الاستخدام العسكرية، تبعاً لمؤشرات مختلفة».

وهذا يعني أن استخدام السلاح يتفوق على عدم استخدامه أو ضبطه،

هـ ـ عميد د. هيثم الكيلاني: نظرية الأمن الإسرائيلي بين حربي 1973، 1991 ـ مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ـ أبريل سنة 1992.

و ـ التقرير الاستراتيجي العربي لسنوات 88 ـ 1993 ـ الأهرام ـ القاهرة.

ز ـ محمد عبد السلام ـ الرؤوس النووية الإسرائيلية... الخصائص والمقومات» دراسة ـ مجلة السياسة الدولية ـ الأهرام ـ القاهرة ـ أكتوبر سنة 1994.

ونجد نفس المعنى، في التقرير الاستراتيجي العربي الأخير، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام سنة 1994، يقول: «ظلت التطورات والتفاعلات المرتبطة بامتلاك واستخدام القوة العسكرية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي تمثل أحد المظاهر الأساسية للصراع رغم مرور أكثر من عامين على بداية عملية التسوية الشاملة له في مدريد في أواخر سنة 1991. فلم تتأثر التفاعلات المسلحة التقليدية ـ بشكلها السائد على مساحة الصراع منذ منتصف الثمانينيات ـ بتحويل الأطراف الرئيسية المباشرة للصراع إلى استخدام الأدوات السلمية كوسيلة أساسية لتسويته، بل إنها تصاعدت في بعض الفترات إلى درجات لم يشهدها الصراع في الفترة السابقة (منذ عام 1985) لبدء التسوية، كما لم تتأثر توجهات أطراف الصراع فيما يتصل بامتلاك وتطوير عناصر القوة العسكرية ببدء واستمرار عملية التفاوض، والتوصل إلى اتفاقيات على بعض المسارات، بل إن تلك التوجهات قد شهدت كذلك تغيرات كيفية هامة باتجاه تطوير تسليح الجيوش، وامتلاك بعض عناصر التسلح الاستراتيجية، لا سيما بالنسبة لكل من إسرائيل وسوريا بفارق واسع لصالح إسرائيل».

وتشير الأنباء أنه في يوم 25/10/1994 أقرّ البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية. وفي ذات اليوم أقر الميزانية العسكرية لإسرائيل لعام 1995 بزيادة 600 مليون دولار عن عام 1994، وبمبلغ إجمالي يزيد كثيراً عن ثلاثة مليارات من الدولارات، وذلك حسب الأرقام الرسمية. وإذا كان ما يسمى بفريق الحمائم داخل المؤسسة القيادية ذات الطابع العسكري لإسرائيل أمثال «شيمون بيريز»، و «يوشي بيلين» يدبجون ترانيم السلام والتعاون الشرق أوسطي، ويدعون بحماس للتطبيع العربي مع إسرائيل، فإن الصقور وعلى رأسهم رئيس الوزراء الإسرائيلي «إسحق رابين» الذي يقول، منذ أقل من سنتين[1]: «على جيش الدفاع

---

(1) أحمد بهاء الدين شعبان ـ الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 200 ـ مرجع سابق.

الإسرائيلي أن يكون متأهباً للاحتفاظ بقوة عسكرية، تتيح له إقناع السوريين وحلفائهم بأنهم لن يحققوا شيئاً عن طريق الحرب، وإذا فرضت الحرب على إسرائيل فيجب أن يتلقى السوريون ضربة ساحقة. . .وقوة جيش الدفاع هي العامل الأساسي لردع مصر عن خرق الاتفاق مع إسرائيل، ولضمان المحافظة على معاهدة السلام، وعلى أية معاهدة قد توقع مع دول عربية أخرى. .» وهكذا يصوغها «رابين» بصراحة: «السلام المفروض بالقوة العسكرية» وعليه يمكن فهم كل الإجراءات، التي تجعل إسرائيل تنادي بالسلام بالكلام، بينما كل الإجراءات الفعلية تدعم القوة العسكرية الإسرائيلية، واستخداماتها في لبنان والأراضي المحتلة حتى الآن. ومن المفيد التذكير بأسس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، ونقارنها باستراتيجيتها السلامية ونستبين مدى التطابق في الأسس والمبادىء[1]

أ ـ الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، تعتمد على عدة ثوابت هي:

1 ـ الحرب المفاجئة التي تأخذ العدو العربي على حين غرة، وتعتمد على المفاجأة.

2 ـ الحرب الخاطفة التي تفرض وقائعها على الجميع قبل أن يفيقوا من زلزالها.

3 ـ الحرب الوقائية التي تسبق وتجهض أية استعدادات عربية للمواجهة.

4 ـ الحرب في أرض العدو للتخلص من مأزق ضيق الأرض وضيق العمق الإسرائيلي.

5 ـ الحرب الساحقة التي تعني هجوماً ساحقاً متوفقاً، كثيفاً مركزاً وكاسحاً.

---

(1) د. رضوى عاشور ـ كتاب المواجهة الثاني ـ لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ـ القاهرة ـ فبراير سنة 1984: عرض كتاب «غزو العقول ـ الجهاز الأمريكي لتصدير الثقافة» للكاتب الفرنسي «إيف أود».

ويقتضي تحقيق عناصر الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية أن يرتكز على عدد من الركائز أهمها:

1 ـ التجهيز الدقيق والتدريب المسبق قبل اجتياز مرحلة التنفيذ.

2 ـ اللامركزية المنضبطة والتي توفر سرعة التحرك.

3 ـ حشد وتعبئة كل القدرات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية لحسم الصراع العسكري بتفوق على الخصم.

4 ـ إرهاق العدو ما أمكن، وتشتيت قواه، وتدمير عناصر سيطرته، ومنعه من توحيد قواه، وتقليص المدى المتاح لحركته، وحرمانه من فرصة البناء المتأني لمراكزه.

وحتى تنجح هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها تقوم إسرائيل باتباع الآتي:

1 ـ التمهيد الداخلي بتعبئة مجتمعها لخوض الصراع.

2 ـ تهيئة الرأي العام العالمي والظهور أمامه بمظهر الضعيف المهدد والمعتدى عليه، والمحاط بمجتمعات من الأجلاف الغلاظ.

3 ـ الدقة الملحوظة في جمع وتبويب وتحليل المعلومات عن العدو.

4 ـ الاعتماد الأساسي على الارتباط بدولة عظمى.

5 ـ السرية المطلقة في التجهيز للحرب.

6 ـ الاهتمام بالكيف دون إغفال حسابات الكم.

ويتم ذلك: بعسكرة المجتمع، وتطهير أراضيها من العدو حتى من المواطنين العرب منذ سنة 1948 ـ عرقلة كل مساعي السلام وزيادة الشروط الإسرائيلية المتعنتة ـ دفع المنطقة لسباق التسلح.

ب ـ لا تختلف الاستراتيجية الجديدة لإسرائيل في عناصرها ومرتكزاتها وخطواتها عن الاستراتيجيات السابقة، حتى لو ادعت إسرائيل أنها استراتيجية سلامية وغير عسكرية.

فهي تصر على:

1 ـ التفاوض الثنائي بعيداً عن إطار التنظيم الدولي الرسمي «الأمم المتحدة».

2 ـ الإنجاز من خلال التفاوض الثنائي السري، وتعطيل أي إنجاز من خلال حتى التفاوض الثنائي العلني.

3 ـ إظهار أن السلام لا يحميها حيث تطالب بالمناطق المنزوعة السلاح على الجوانب العربية، والانسحاب على مراحل.

4 ـ إقران توقيع الاتفاقيات بالتزامات على الجانب العربي مثل التطبيع، والعلاقات الكاملة، دون أى التزام من جانبها.

5 ـ الإبقاء على كل ظواهر وبواطن المجتمع العسكري في إسرائيل، وتقييد العسكرية العربية التي تتفق معها إلى درجة تقييد السلطة السيادية للدولة على أراضيها، وداخل حدودها، حتى دون أن يقترن هذا بأي تهديد لإسرائيل. وإسرائيل تجهز لمفاوضاتها جيداً، وتوهم مفاوضيها بانقسام الرأي العام فيها، وتقسيم وتوزيع الأطراف والأدوار على وفدها المفاوض، وحشد كل إمكانياتها التفاوضية، وإرهاق المفاوض المقابل لها وتشتيت قواه، وتدمير عناصر سطوته، ومنعه من توحيد قواه، وتقليص المدى المتاح له في الحركة التفاوضية، وملاحقته بالمطالب في حدودها القصوى حتى لا تضمن له التحصن بالحد الأدنى من إبراز مصالحه. وهي في ذلك تجند مجتمعها والرأي العام الدولي لصالحها، وتعتمد على قوة أمريكا وسطوتها على البلاد العربية لتلبية مطالبها، وتجمع كل المعلومات وتستخدمها جيداً

وتناور وتداور وتفاجىء، وتلعب بكل الأوراق التي في يدها، وحتى التي في يد عدوها.

وتعد عملية دعوتها للتطبيع، والنظام الشرق أوسطي وسوقه، عملية مدرسية لتنفيذ هذه القواعد، فهي تفرضها بالمعاهدات، وتتحرك وتقدم المشروعات والمعلومات، وتفاجىء الحكومات والأطراف العربية، وتتعامل مع كل بلغته، وتقدم لكل حسب مزاجه، وتضرب المصالح بعضها ببعض، وفي كل هذا تكتسب أرضاً جديدة كل يوم. وما مؤتمر الدار البيضاء إلا مجسد لمعركة منفصلة داخل إطار حرب التطبيع وإقرار وفرض نظام الشرق أوسطية، والكل يهرول في اتجاه ما تريده إسرائيل!!.

أما عن استراتيجية متكاملة للمقاومة فهذا ما لا ندعي وجوده مصرياً أو عربياً.

* * *

الفصل الخامس

التطبيع ومقاومته
ثقافياً وإعلامياً

تتميز الثقافة عن الإيديولوجية والسياسة، وبالطبع عن الاقتصاد والاستراتيجية. والثقافة هي مجموعة المعارف التي تكتسبها البشرية في صراعها مع الطبيعة لإخضاعها والسيطرة عليها. والبشرية تكتسب هذه المعارف في إطار اجتماعي بطريق الفنون والآداب والعلوم، وتتراكم هذه المعارف عبر مسيرة تطور المجتمعات، لذلك تكون الثقافة وعاءً عاماً لاتجاهات متعددة، وأفكار متلاطمة، ومراحل مختلفة. وفي هذا الصدد يكمن تمايز الثقافة عن المفاهيم الأخرى ويتضح ذلك في النقاط الآتية:

1 ـ **الثقافة والحضارة**: إذا كانت الحضارة هي كل ما ينتجه الإنسان مادياً وثقافياً، ويتحدد طبقاً لعملية الإنتاج السائدة في المجتمعات والتي تتكون: من أساليب الإنتاج التي هي نتاج تطور القوى المنتجة، وعلاقات الإنتاج المرتبطة بمرحلة التطور هذه ومن آثار المحيط الجغرافي على المجتمعات وعلى درجات تطورها ـ ومن تطور نمو العلاقة المجتمعية ذاتها، إذا كانت هذه هي الحضارة، فنحن نعلم إذن عن مجموعة من الحضارات المختلفة فهناك حضارة عملية الإنتاج البدائية التي ظلت فترات طويلة من عمر الإنسان والمجتمعات، وكانت الطبيعة لها السيادة على المجتمعات وعلى الإنسان، وكان الإنسان متلقياً، مقلداً لها، متكيفاً معها. ثم حضارة الإنتاج البسيط

والتبادل المحدود وهي الحضارة العبودية والإقطاعية ترتسم كلها بخصائص واحدة من حيث سيادة الفن الإنتاجي وتطور قوى الإنتاج، ومن حيث الثقافات السائدة دينياً وسياسياً وفنياً وأدبياً. . إلخ. ثم حضارة الإنتاج الكبير والتبادل الواسع أي الحضارة الرأسمالية والاشتراكية والتحررية وهي حضارة تتوافق في اتجاهاتها العامة المادية والثقافية بالصورة التي نراها الآن في مختلف أصقاع العالم، ولا بد أن ننتظر أنواعاً أخرى من حضارات جديدة لعمليات إنتاج جديدة وعلاقات بيئية ومجتمعية جديدة.

إذن فالحضارة مفهوم متطور، والثقافة هي مفهوم يتميز في هذا الصدد عن الحضارة بما يلي:

أ ـ أنها مفهوم جزئي، بمعنى أن الثقافة هي التي تشكل الجوانب غير المادية في الحضارة، ولكن هذه الجوانب الفكرية والمعرفية لها أساس مادي فكلمة ثقافة عربياً تعني التقريم للرمح وتعني لاتينياً اشتقاقها من الطبيعة.

ب ـ رغم جزئيتها إلا أنها مفهوم تراكمي ومختلط، فإذا تعذر علينا ملاحظة فنون إنتاجية سابقة في إطار عملية إنتاجية متطورة، إلا أنه بسهولة يمكن وجود آثار واضحة وأحياناً كبيرة لثقافة سابقة تخص حضارة سابقة، في الثقافة الحالية والحضارة الحالية، ذلك أن المعارف تستطيع العيش لمدد أطول بكثير من القوى المادية، فالأفكار أكثر خلوداً من الآثار.

ج ـ إن الثقافة لها سرعة انتشار أكثر، وطبيعة مقاومة أكبر من الشق المادي للحضارة، أي أنها تحتوي النقيضين سرعة الانتشار، وصعوبة الاندماج، ويتحدد هذا الأمر على مستويين طبقاً لقوة الثقافة السائدة والثقافة الواردة:

الأول: من حضارة أقل تقدماً لحضارة أكثر تقدماً.

الثاني: من مجتمع سادت فيه خصائص الحضارة الحديثة لمجتمع تحظى فيه الحضارة القديمة بنفوذ معين. ويمكن القول تبعاً لذلك أن هناك حضارة أرقى من حضارة، بينما لا يمكن القول بسهولة أن هناك ثقافة أرقى من

ثقافة أخرى، فالحضارة الجديدة يسهل عليها بشقها المادي إزالة الحضارة السابقة في شقها المادي، بينما الثقافة الجديدة يصعب عليها إزالة الثقافة التليدة، وذلك لأن الشق المادي المتقدم ينفي الشق المتخلف، بينما الثقافة لا تقوم على هذا النمط أي لا تنفي بعضها البعض، ولكن تتداخل وتتعايش، وغالباً إذا انصهرت تكون نافية للظاهرة ونقيضها، ومخلقة لظاهرة جديدة مركبة وأكثر رقياً، ولأن هذه العملية بطيئة جداً نقول بعدم نفيها لبعضها.

2 ـ **الثقافة والإيديولوجية**: قلنا إن الإيديولوجية هي عبارة عن نسق فكري متكامل يعبر عن مصالح واحدة لمجموعة من الناس لها نفس الموقع في عملية الإنتاج وتقسيم العمل السائد. ومن ثم فهي نسيج عضوي متجانس يتحدد ويتميز عن أي نسيج عضوي متجانس آخر. في المجتمع الرأسمالي يمكن أن نجد الإيديولوجية الرأسمالية وهي إيديولوجية أصحاب رؤوس الأموال والمالكين لأدوات الإنتاج عموماً أي الطبقة البورجوازية «الرأسمالية». ونجد الإيديولوجية الاشتراكية التي تعبر عن الطبقة العاملة «البروليتاريا»... إلخ. وكذلك نجد في نطاق تقسيم العمل الدولي الإيديولوجية الاستعمارية أو الإمبريالية ثم نجد إيديولوجية التحرر الوطني، أو الوطنية الديمقراطية ذات البعد الاشتراكي غالباً. وتتميز الإيديولوجية الصهيونية كجزء مكون من الإيديولوجية الإمبريالية باعتبارها معبرة عن مصالح البورجوازية اليهودية ضمن نطاق كونها جزءاً من البورجوازية الدولية التي نعبر عنها بالإمبريالية.

وإذا كانت الإيديولوجية نسيجاً عضوياً متجانساً من الأفكار والمسالك الواقعية، فإن الثقافة لا تحمل هذا التجانس. ففي المجتمع الواحد توجد إيديولوجيتان أو أكثر متضادتان ولا وفاق بينهما. ولكن المجتمع الواحد له ثقافة واحدة، وغاية الأمر أن هذه الثقافة الواحدة بها تيارات مختلفة أو متعارضة ولكن متعايشة مع بعضها البعض، وقد تكون متصارعة، ولكن لا تنفي بعضها البعض، على عكس الإيديولوجيات،

فواحدة تنفي الأخرى. وإذا كانت ثقافة مجتمع معين تتمايز عن ثقافة مجتمع آخر بحكم اختلاف اللغة والمواريث الاجتماعية والقيمية والأخلاقية والفنون والآداب والعلوم، إلا أن هذا التمايز لا يمنع تداخل الثقافات واختلاطها، فهو تمايز يقوم على التكامل والتوحد في اتجاه عام مسيطر، واتجاهات جانبية فرعية. وعليه نستطيع أن نميز ثقافة قومية عن أخرى، باختلاف الأمم وذلك في عصر سيادة القومية كرابطة مجتمعية وبروز الدولة القومية أو الدولة الأمة، فيمكن القول بوجود ثقافة عربية ملك للأمة العربية، وثقافة انجليزية ملك للأمة البريطانية، وثقافة أمريكية، ولكن لا يمكن القول بوجود ثقافة يهودية، ذلك أن اليهود لا يشكلون أمة متميزة، والدين في حد ذاته غير كاف كعامل لتكوين ثقافة أمة، ففي ظل الإسلام تتمايز الثقافة العربية عن الثقافة التركية عن الثقافة الإيرانية عن الثقافة الهندية والباكستانية. . . إلخ وذلك باختلاف الأمم. كذلك لا يمكن القول بوجود ثقافة صهيونية مستقلة بقدر عدم وجود قومية صهيونية، ولكن يمكن القول بوجود اتجاهات ثقافية صهيونية وأمبريالية ضمن ثقافات الأمم التي تسيطر عليها الأمبريالية بطريقة مباشرة لا يمكن القول بأن ثقافتها هي ثقافة إمبريالية خالصة، ولكن نقول أن هناك اتجاهاً ثقافياً إمبريالياً ذا أهمية أو ذو ثقل قد يكون مسيطراً ولكن إلى جواره اتجاهات ثقافية أخرى في ثقافة هذه الأمم بعضها يصل لكونه اتجاهاً ثقافياً معادياً للإمبريالية.

3 ـ **الثقافة والإعلام**: يعتبر الإعلام أهم وسائل نقل الثقافة وتعميمها، وإذا كانت وسائل الإعلام تشهد تطوراً واسعاً، فلا شك أن هذا التطور الواسع والشامل يترك آثاراً خطيرة على الثقافة الحديثة، حتى يمكن القول، إن وظيفة الإعلام تتسع وتتشعب وتكتسب أبعاداً خطيرة، فبعد أن كان الإعلام مجرد ناقل للثقافة، أصبح الإعلام يلعب دوراً كبيراً في إنتاج الثقافة، أي مكوناً لها. والاتجاهات المتباينة والمتضاربة داخل الثقافة كانت تظهر بوضوح أكثر في أزمان مضت، غير أن بروز الدور الضخم للإعلام

الحديثِ، جعل هذه الفروق والتمايزات تصير أكثر اختلاطاً والتباساً وأكثر تداخلاً وبالتالي أقل وضوحاً واختلافاً.

والثقافة عموماً تكتسب بطريقين:

الأول: عن طريق الانتقال بالاحتكاك الشخصي سواء من فرد لفرد، أو من جيل لجيل أو من شعب لشعب. وهنا تكون الثقافة التقليدية أي التي يدخل المكون التراثي بحصة ملحوظة في بنيانها، أكبر في حجمها ووجودها. وعملية الاحتكاك الشخصي لا تتطلب قدرات خاصة، ولكن تتم في مجرى الحياة العادية، وتتم ببطء شديد، وتتم كعملية تراكمية، وجزئية غالباً.

الثاني: عن طريق الانتقال المكثف من خلال التعليم، أو الفنون أو الآداب أو الإعلام. وهي طريقة تتطلب مهارات محددة، وقدرات معينة، وتتم كعملية تجميعية ومركبة. غير أن تطور وسائل الإعلام وبالذات الإذاعة المرئية، قد هيأت الظروف حتى تتم هذه العملية دون قدرات خاصة، ولكن بقدرات تقل حتى عن أوضاع الطريق الأول المبني على الاحتكاك الشخصي، أي أن الإذاعة المرئية جعلت عملية نقل الثقافة عملية جماهيرية واسعة.

ومما لا شك فيه أن دور الإعلام صار دوراً فعالاً إلى أبعد الحدود على الثقافة، إلى درجة القول بأنه يستطيع ترجيح وزن اتجاه ثقافي على الآخر. وهنا تتغير الخريطة الثقافية، إلى حد يجعل الثقافة بنياناً يتجه ليقترب من بنيان الإيديولوجية. ورغم أن هذه الحقيقة لم تبنَ بعد، ولم يحدث التطابق بين الثقافة والإيديولوجية، إلا إن هذه المخاطر ماثلة أمام العين بصورة ملموسة وواقعية. وتنمو هذه المخاطر وتستفحل نظراً لأن الإعلام أصبح صناعة تحتاج لتقنية عالية، وقاعدة معلوماتية متسعة، ورؤوس أموال ضخمة، ولا شك أن قدرة الإمبريالية والصهيونية كجزء متميز منها،

شديدة القوة في هذا الصدد، ولا تقارن بأي قوة عالمية أو إقليمية أو محلية في أي مكان في العالم المعاصر، من حيث درجة السيطرة على وسائل إعلامية ذات اتساع لن نقول مماثل، وإنما نقول يقترب من قوة إعلامهما.

تعرض د. رضوى عاشور لكتاب فرنسي اسمه «الجهاز الأمريكي لتصدير الثقافة ـ غزو العقول» للكاتب الفرنسي «إيف أود» تقول فيه: «يرى المؤلف أن بتركيزه على ذلك البعد الثقافي، إنما يركز على مجال حيوي درجت الإدارة الأمريكية على اعتباره بعداً رابعاً يضاف إلى الأبعاد الثلاثة التقليدية في العمل الدولي وهي الدبلوماسية ـ الاقتصادية ـ العسكرية». ويؤكد المؤلف «أن المشروع الأمريكي للتغلغل الثقافي مشروع طموح جداً وأنه لم يكن بالإمكان الشروع في تنفيذه لولا قوة الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وقدرتها على تجنيد طاقات هائلة في خدمة المشروع، ولقد بدأ التنفيذ بعمل مزدوج يتمثل أولهما في الحصول على المساندة المادية للنشر الثقافي والإعلامي بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص، ويتمثل ثانيهما في خلق جهاز مسؤول عن إنتاج وتصدير المواد الثقافية والإعلامية والتعليمية التي تناسب الهدف الموضوع وهو غزو العقول» ولم تتحقق سيطرة الولايات المتحدة على كافة أجهزة الاتصال الدولية إلا بتضافر جهود مختلف أجهزة الدولة الأمريكية الصناعية والتجارية والمالية والعسكرية والدبلوماسية، بمعنى آخر أوقفت المجالات الثلاثة التقليدية المختصة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، نفسها على خدمة ذلك المجال الرابع الذي لم يكن قد شب عن الطوق بعد وأعطته السند والحماية اللذين يمكناه من القيام بدوره.

ويعدد الكتاب البنود التي تجسد هذه الأمور من إنشاء شبكة معلومات شديدة الاتساع والحركية تستطيع أن تغذي أي جزء في العالم بما تريد إلى حد قوله «وكأن أمريكا تبني ذاكرة العالم على هواها». ثم يعدد مجالات الصحافة والإذاعة والتلفزيون وأفواج السلام ووكالات الأنباء... إلخ،

التي توحي كلها بأننا إزاء بناء شديد الضخامة، وشديد التأثير، ويتمتع بمرونة مذهلة في التحرك مستنداً على قاعدة معلومات مبنية على أكبر حيز من الاتساع. وإن كانت تدار بانتقائية واضحة. ومن استعراض فصول الكتاب، نتعرف على آليات هذه العملية الواسعة، التي تريد حقاً إعطاء الثقافة مفهوماً ضيقاً يطابق الإيديولوجية الإمبريالية، وبالتالي يريد استبدال ثقافات الشعوب التي تتسم بالتنوع والثراء، إلى ثقافة مقولبة في قالب إيديولوجي إمبريالي وتنحو إسرائيل نفس المنحى، فلقد أصبحت أكبر مركز لبناء قاعدة معلومات واسعة عن العرب، لا يتوافر مثيل لها خارج البلاد العربية ذاتها، حتى في أمريكا المعنية ببناء ذاكرة العالم. وتسعى أن تستخدم هذه القاعدة المعلوماتية فيما ينفع توجهها الجديد للبروز الدولي كقائدة إقليم غني يقول الاستاذ د. محسن عوض[1] في هذا المجال ما يلي: «وإذا كان الهدف عند الإسرائيليين هو فرض «السلام الإسرائيلي» فقد أعدوا لهذا الهدف عدته، وعندما قدر لهم أن يتفاوضوا مع أول حاكم عربي بشكل معلن وهو الرئيس المصري السابق، في وضع يسمح لهم بطرح مشروع متكامل يعبر عن أهداف إسرائيل والحركة الصهيونية تجاه الشعب المصري.

كان هذا المشروع:

أولاً: نتاج قاعدة معرفة عريضة تمت عبر سنوات طويلة من الدراسة المتأنية، أخضعت خلالها مصر وأيضاً باقي الوطن العربي، لسلسلة من الدراسات المستفيضة في ميادين الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع. فضلاً عن الدراسات العسكرية بالطبع، وتأسست من أجلها مراكز

(1) محسن عوض: الإيديولوجية الصهيونية تجاه مصر، بحث منشور في كتاب «ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية» «أعمال ندوة عقدت بالقاهرة بين لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بمصر والمجلس الثقافي للبنان الجنوبي ـ مركز البحوث العربية ـ القاهرة ـ سنة 1990.

البحوث، والأقسام المتخصصة في الجامعات، حتى غدت إسرائيل طبقاً لأحد الباحثين أكبر مركز للدراسات العربية خارج الوطن العربي حتى بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى، ففي إطار الجامعات الإسرائيلية الست، طورت إسرائيل مركز أو أكثر لدراسة الوطن العربي بأبعاده المختلفة. . .

ثانياً: نتاج حركة تعاون كثيفة شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بجهد ريادي ومشترك سواء في بحث مناهج الاقتراب، أو تهيئة قاعدة أولية من الاتصالات الثقافية بين باحثين إسرائيليين ومصريين. وقد كشف د. فؤاد المغربي في دراسة نقدية هامة له، بعض الجوانب الهامة عن توجه الأبحاث الأمريكية ـ الإسرائيلية المشتركة في خدمة السلام الإسرائيلي ـ الأمريكي في المنطقة. ويرصد الكاتب أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد تسبب أكثر من أي مشكلة أخرى في العلاقات الدولية في بروز قدر هائل من الأدبيات التي تعتمد على علم النفس الاجتماعي كأداة أساسية لها في التحليل وبخاصة المنهج الذي يعرف باسم تحليل الشخصية القومية، وقد تضمنت موضوعاته عدداً كبيراً من المجالات: الإسلام والعقل الإسلامي، العرب والعقل العربي، تاريخ العرب، الثقافة، الحضارة، أنماط تنشئة الأطفال، الموقف إزاء السلطة. والنتيجة التي أسفرت عنها تلك الأبحاث تمثلت في صورة سلبية للعرب. وقد تأسس على هذا الكم من الأدبيات تشخيصات وتنبؤات وحسابات استراتيجية وظفت تلك الأدبيات من أجل مصالح شركات البترول، والهيئات التي تدير أعمالاً مع العالم العربي، ومن أجل الحكومات وأجهزة المخابرات، والموفدين والأكاديميين، ويشكل هذا كله جزءاً مما يسميه أدوارد سعيد «الاستشراق» ويعني جبهة مشتركة للتعامل مع الشرق: التعامل معه، وعمل تصريحات بشأنه، إقرار رؤى حوله، صنعه، وتعليمه، وترتيبه والسيطرة عليه، ولا توجد منطقة حضارية ظهرت الحاجة إلى إعادة تشكيلها بهدف السيطرة عليها، وربطها

بمقتضيات السياسة كما ظهرت جلية واضحة في مجال الدراسات الخاصة بالشرق الأدنى».

وإذا كنا قد وقفنا على مدى ضخامة آلة الإعلام الموجهة لنا لتغيير العقول العربية، فلا بد أن نحاول الوقوف على الأثر الفعلي لهذه الآلة الرهيبة، والتي غيرت كثيراً مما يبدو ثابتاً في التركيبة الثقافية العربية.

في بحث هام قام به ثلاثة[1] من أكبر باحثينا في مقاومة الغزو الثقافي والدفاع عن الثقافة الوطنية في خضم عملية التطبيع، نجدهم يرون ما يلي: «إن من يتابع تاريخ مواجهة الشعوب العربية للمشروع الصهيوني لا بد أن يسجل غربته منذ حل بالمنطقة على المكون الاجتماعي الثقافي الوطني لشعوبنا، سواء كان ذلك في ثقافة البورجوازية في النصف الأول من هذا القرن ـ حتى مع تغربها. .أو الثقافة الشعبية وثقافة التحرر الوطني، خاصة في فترة إقامة مشروعات الدولة الوطنية في الخمسينيات والستينيات. فالبورجوازية وهي تحاول في المرحلة الأولى تنمية التشكيلة الاجتماعية المحلية لصالحها ولو في الإطار الرأسمالي العالمي كانت تستدعي نظام القيم التقليدي القديم، وتقيم نظاماً قومياً من القيم المضادة لليهودية والمشروع الصهيوني بالطبع، فورثت الرفض العثماني لمشروع هرتزل، بل تحالفت مع البورجوازية البريطانية لرفض مشروعه أيضاً لمد المياه إلى العريش من قلب مصر ورفضت تمليك الصهاينة للأرض في فلسطين، وكانت في كل ذلك مدركة لارتباط المشروع الصهيوني بمصالح إمبريالية أكبر، تهدد نفوذها السياسي والاجتماعي على السواء وكان الموروث الثقافي القائم مهيأً للرفض بطبعه، وهو الملغوم بالمشاعر المعادية للصليبية والتوسعات

(1) د. أمينة رشيد، أ. حلمي شعراوي، د. رضوى عاشور: الثقافة الوطنية والصراع العربي الصهيوني: بحث منشور في كتاب «ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية» ـ مرجع سابق.

الأوروبية في بلدان البحر الأبيض ومن حول حوض النيل، مطمح البورجوازية المصرية لفترات طويلة.

وفي عصر الدولة الوطنية لم يكن الشعور الوطني بأقل من ذلك بالطبع، بل اكتسب قاعدة أكبر باتساع التطلعات الشعبية إلى الاستقلال والعدل الاجتماعي، واتسع نطاق الشعور القومي بين أوسع قاعدة جماهيرية وتلاحم المطلب السياسي بالاجتماعي في مشروع للنهضة الوطنية والتحرر والتغيير. لن نخفي هنا المثالب التي انتابت هذا المشروع من الداخل، ولا أثر تغييب دور الجماهير صاحبة المصلحة في رعاية بنائه. ولكننا لا يمكن أن نغفل أن الضربات المتتالية التي حرصت الصهيونية والإمبريالية على توجيهها لهذا المشروع الوطني قطرياً وقومياً بحاجة للحديث مفصلاً عن التلاحم العضوي بين هذه القوى الإمبريالية وبين إسرائيل والمشروع الصهيوني.

وتصبح الحقيقة هنا صارخة وهي أن التناقض الرئيسي في الوطن العربي صار بين مشروع التحرر الوطني والاجتماعي العربي ـ قومياً وقطرياً ـ من جهة وبين التحالف العضوي الصهيوني الإمبريالي، تشهد بذلك الوقائع، والقراءة السياسية الصحيحة لها، بل الكثير من الأدبيات السياسية. والحقيقة تربط بين البعد الاقتصادي الاجتماعي لهذه الصيغة والبعد السياسي لها كما تشهد بتميز دور الثقافة في كل هذا الإطار السياسي الذي نتحدث عنه، ولن يكون أكثر دلالة في كل ذلك من أن نستدعي الموقف الراهن نفسه ليؤكد ما توصلنا إليه، فقط في فترة يتأكد فيها عجز الرأسمالية المحلية أن تكون مشروعاً وطنياً وتتهرأ بنية البورجوازية المحلية لتلهث بودائعها في سياق رأسمالي احتكاري طاغ، فقط في عصر يطلق عليه خطأ عصر الانفتاح، وهو عصر انسداد آفاق التقدم في رحاب الإمبريالية العالمية وترسخها في بؤر رأسمالية محلية تابعة وعاجزة، تتقيح من تخمة الاستهلاك

والمديونية التي تزيدها تبعية كل يوم، في هذه الفترة الحديثة جداً في تاريخنا وثقافتنا يتحقق معنى أن رأس المال لا وطن له، ليس وطنه فلسطين أو مصر أو لبنان أو الجزيرة العربية أو غيرها، ما دامت عينه على مواطن الربح وبنوك الإيداعات وتجارة السلاح وثقافة الفيديو وشبكات التلفزيون العالمية ومحلات الدعارة الفكرية والجنسية والثقافة السهلة، وكلها جزء من تجارة الشارع المالي الأوروبي، ونتاج الشرائح الرخيصة والمبتذلة والمستغلة لملاك المال والسلطة في منطقتنا العربية».

ويستطرد الباحثون الثلاثة د. أمينة رشيد والاستاذ حلمي شعراوي ودكتورة رضوى عاشور، فيقولون: «إننا لا نتحدث أدباً سياسياً ولا ننطق لغواً، ولكننا نرى ونشعر الملموس الذي داهم هذه المنطقة مع فترة حكم النفط والتبعية البنيوية، وخاصة في أعقاب هزيمة المشروع الوطني ذي الآفاق الاجتماعية. عند هذا التحول الطبقي الصارخ، سقط التحدي مع واقع السياسات العربية، وزحف هذا السقوط إلى كثير من القيم الثقافية النبيلة التي شكلت إطار هذا الوطن الروحي والاجتماعي بل انطلقت على جماهيرنا موجات الثقافة الغازية غزواً داخلياً وخارجياً من أجهزة مسلحة بكافة تقنيات العصر لتدمر قوة التحدي القائمة، وكما صار رأسمالنا لا وطن له، أو لا حرص عنده على الوطن.. صار لا شرف له ولا حرص منه على ثقافة أو قيم يحفظ بها وحدة مجتمعنا التاريخية، وحقائق الإندماج الوطني الراسخة، مهاجماً طول الوقت لتطلعات شعوبنا بثقافة الإحباط، ومحاولات نفي الهوية. أصبح تحدي حركة التحرر الوطني العربية للمشروع الصهيوني الإمبريالي «مجرد حواجز نفسية في عالم لا يعرف الحدود»، وأصبح المشروع القومي ذو الآفاق الاجتماعية «مجرد نزوع انفعالي في عالم القضايا العالمية والحلول الدولية والترتيبات الإقليمية السلمية»... وأصبح الكفاح المسلح الذي عرفته جميع حركات التحرير الوطني «إرهاباً» يدان ويستنكر. وأصبحت كل أوراق الموقف في يد أمريكا، وأصبحت

حكوماتنا مشغولة بقهر شعوبنا وتفتيت وحدتنا الوطنية بالفتن الطائفية وقهر الأغلبية والأقليات على السواء!!!

وبينما يحاصر مفهوم التحرر الوطني كمفهوم قومي لشعوب هذه المنطقة في ظل الاستكانة داخل الحدود القطرية والبنية الإيديولوجية التي تبررها أو تبرر لها لم تستكن الصهيونية داخل حدودها. . حدود معلومة كما يتوهم البعض أو يتوقع، لقد وفرت عالمية الإمبريالية زخماً متزايداً «للأممية» الصهيونية، وطولاً متزايداً لذراعها على المستوى الإقليمي والدولي. . .».

ويتولى الاستاذ محمد حسنين هيكل، تشخيص عملية الاختراق الثقافي فيقول: «. . . وهناك اختراق خارجي للعالم العربي لا أظن أن له سابقة في حجمه طوال التاريخ العربي. وهو اختراق من كل الاتجاهات من داخل كل دولة وأخرى في الداخل العربي، ومن دول كثيرة وعديدة من الخارج. وهذا الاختراق متعدد في أشكاله وألوانه، فهو اختراق مالي، واقتصادي، وسياسي، وأمني، وإعلامي، وثقافي. وفيما يتعلق بهذا النوع الأخير من الاختراق وهو الاختراق الثقافي، فإنه من المحزن أن نلاحظ أن زمام المبادرة الإعلامية والثقافية في العالم العربي انتقل من أكثر المراكز استنارة وتقدماً إلى أكثرها تخلفاً بالذات في مجال حرية تداول المعلومات وأهلية الريادة الثقافية. وقيادات العالم العربي تقع في محذور أنها تمارس السياسة دون أن تقرأ التاريخ. ومن ذلك مثلاً المشروع الذي اتفقت إسرائيل والأردن ـ برعاية الرئيس كلينتون ـ على دراسته والإعداد لتنفيذه، وهو شق قناة بين خليج العقبة والبحر الميت. إن أحداً لم يتذكر أن هذا المشروع مطروح من قبل «وعد بلفور» وأن له تكملة أخرى لا تحتاج إلى اتفاق بين الأردن وإسرائيل، وهي ممر مائي من خليج العقبة إلى البحر الأبيض المتوسط. وكان هذا المشروع ضمن المغريات التي قدمها «وايزمان» للحكومة البريطانية في تزيين إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كانت حجته «أنكم تريدون مصر لقناة السويس، وفي وسعنا أن نعطيكم قناة

بديلة لا تحمل أثقال متاعبكم مع مصر». . والمشروع البديل بدأت خرائطه ورسومه تحت رعاية «كلينتون»: قناة من خليج العقبة تجتاز وادي عربة إلى شماله، وفي منتصف الطريق محطة نووية تقوم بتحلية الماء وضخه في أنابيب تتفرع في كل اتجاه. لكن القناة تستمر بعد ذلك إلى البحر الميت لتعيد منسوبه إلى ارتفاع 207 أمتار، وتستغل مساقط المياه فيه. غير ذلك فإن هذه القناة المالحة يكون فرع واصل إلى بقعة ما على البحر الأبيض، والمرجح أنها أسدود. والعالم العربي يعيش حالة تعتيم في المعلومات يصعب قبولها في عصر قنوات الفضاء. ومن المفارقات أن هذه القنوات تعرض عليه كثيراً عما يجري في الدنيا، لكن لا أحد يعطيه شيئاً عما يجري على أرضه، وأغلبه مخفي وأقله ظاهر، بل إن من المفارقات أن أحداً لا يعرف بالضبط حقيقة التأثيرات على عملية صنع القرار العربي، ولا من الذي يؤثر، وربما زعمت أن معظم الرجال الأقوياء في العالم العربي ليسوا من الظاهرين على المسرح ولا ممن تنشر صورهم. وذلك غموض يثير القلق ويوقظ الشك!!»[1].

ولكن رغم هذه الصورة الواقعية، فإن الاختراق الإعلامي والثقافي في هذه المرحلة المتطورة من الاستراتيجية الإسرائيلية، التي تعتمد على أسلوب التطبيع، يقابل بصعوبات فعلية تجعل أثره ما زال محدوداً، ذلك أننا أشرنا في البداية أن الثقافة تتسم بالعمومية، فصورتها الأكثر اكتمالاً هي الثقافة العالمية، ولكن هذه الصورة ما زالت بعيدة عن الوجود الفعلي، والتحقق الملموس، لذلك تسلم هذه الأمنية المنشودة نفسها لمفهوم واقعي سائد هو مفهوم الثقافة القومية، والثقافة القومية العربية ثقافة تليدة وضاربة بجذورها في الأعماق، فهي تستند على موروثات ثقافية شديدة الغنى والتنوع، بدءاً من قيم وثقافات الحضارات الكبيرة الأولى، مروراً بالأديان السماوية وصولاً إلى واقع ثقافي معاصر، اكتسب قوته وصلابته من خلال معارك

---

(1) محمد حسنين هيكل: محاضرة في ندوة مصر والقرن الواحد والعشرون ـ جريدة الأحرار عدد 31/10/1994.

التحرير والتحديث في مراكز الثقل السكاني في المجتمعات العربية الفاعلة. لقد انصهرت هذه الأبعاد، واكتسبت مصداقية لا أحد حتى الآن يجرؤ في العالم العربي للتنكر لها، حقاً تحدث عليها إلتفافات كثيرة، أوجدتها حقبة النفط، وصعود الرأسمالية الطفيلية، والقوى العقارية، والكمبرا دورية إلى سدة الحكم في كثير من البلاد العربية، غير أن هذه القوى بكل ما تملكه من سطوة السلطة والثروة، والهيمنة الإعلامية، لا تستطيع أن تمتلك توازنها إزاء عمل أدبي أو فني جيد واحد.

في حوار لي مع صديق انتقل إلى صفوف الدفاع عن الرأسمالية والخصخصة شكا لي متذمراً ذات مرة من أثر المسلسل التلفزيوني «أرابيسك» على تعبئة الرأي العام على أسس «الشعارات القديمة»، وأخذ يسرد كيف أن مبادئه الجديدة لا تحظى بالدعم الإعلامي، وحتى تنجح سياسة الخصخصة فلا بد من تعبئة الرأي العام. فقلت له: المشكلة يا صديقي أنك تستطيع مداعبة أحلام طبقة أو جزء من طبقة بمسائل الملكية الخاصة، غير أنك لا تستطيع إقناع الطبقات التي لا تملك غير قوة عملها بهذا، وأنت تعلم يا صديقي أن طبقتك التي ستداعب بأحلامها مجموعة من الأفراد المتفرقين، بينما طبقات غير الملاك كتل بشرية بحكم نمط الإنتاج السائد ذاته.

ولا يعني ما أنبه إليه، أنني أقلل من أثر سياسات الاختراق الثقافي بواسطة وسائل الإعلام المحلية أو العالمية. ولكن أرى أن ما لا ينسجم مع ثقافة الأمة لا يمر بسهولة، فعلى الرغم من اتساع إذاعة المسلسل التلفزيوني الأمريكي «الجريء والجميلة» في أكثر من تلفزيون عربي، ومن محطات الأقمار الصناعية المنتشرة في الدول العربية من الخارج، إلا أن هذا المسلسل جوبه برفض جماهيري، وأثار استياء معظم الأسر أو أجزاء كبيرة منها، بينما حظي المسلسل الياباني «أوشين» بقبول مما أجبر التلفزيون المصري أن يزيح «الجريء والجميلة» لصالح «أوشين».

وعندما استخدم تعبير ثقافة الأمة، لا أغض الطرف، عن الاختلافات، والتيارات المتنوعة في الثقافة القومية، ولكن أشير إلى التيار الغالب، والتيار الغالب رغم صعوبة إدماجه في الثقافة الاستهلاكية والطفيلية، إلا أنه يتأثر بها ولن يتحصن منها تلقائياً، ولكنه يلزم جهد مكثف ومقاوم ليدير إمكانياته الواسعة حتى تتدفق، وإلا سنسقط في المحذورين:

الأول: بروز قوى الرفض الرجعية سواء استندت على توظيف الدين في السياسة، أو سواء استندت على مفاهيم قومية متطرفة، وهذه القوى يبدو منها ظاهرياً أنها تقاوم، ولكن في الحقيقة هي تغرس مرتكزات استقبال الفكر العنصري الاستهلاكي من الجهة المقابلة، وذلك عندما تشوه الثقافة والعلم وتضع الدين أساساً للتكوين القومي، أو عنصر مكون للقومية، وللأمة بالمعنى الحديث، مما يعطي أحقية لأصحاب الدين الآخر باعتبار أنفسهم أمة كذلك. مع العلم أن الدين هو أحد مكونات البعد الثقافي الذي يعد أحد عناصر أربعة من تكوين الأمة. أو تعتبر العنصر أو الجنس هو مقوم للأمة وهو أمر شديد الخطر، ورفضه العلم الحديث، كذلك تنشط قوى توظيف الدين في السياسة للتغني بالملكية الخاصة، وبالمناداة باتباع الحرفة، ويتطرف البعض إلى رفض الأسس العامة للاقتصاد الحديث مثل الإنتاج الكبير، وحرية المرأة وحقها في العمل، والاستثمار الإنتاجي الصناعي والسياحي، ويدعون فقط للمرابحة والمضاربة وللتملك العقاري، وهي أشكال ريعية تفتح الباب واسعاً لتكوين مرتكزات طبقية للغزو الثقافي الإمبريالي ـ الصهيوني، ويشيعون قيماً متخلفة تنسب إلى الدين زوراً وبهتاناً: أليست المدواة بالقرآن للمرضى الذين «مسهم الجن!». مرتكزاً تجهيلياً يخلق فراغاً ثقافياً يهيىء للغزو الثقافي، وللأسف ما نشير له هي قضية مطروحة على الرأي العام في الثلث الأخير من سنة 1994. وكما قال الأستاذ محمد حسنين هيكل أن انتقال مراكز الثقافة والإسلام من مواقع الاستنارة إلى مواقع الرجعية والتخلف مسؤول إلى حد بعيد عن تشويه

الوعي، وضرب التيار الأساسي للثقافة القومية في مكان موجع وحساس، أنتج كل المخاطر القائمة.

الثاني: بروز قوىً التغريب، التي ترى في الثقافة الاستهلاكية السائدة في الغرب، الثقافة المثلى، التي تمثل مطمحنا الثقافي، والأمل المنشود، الذي يجب أن نتحرك عليه، ابتداء بمن يتخلون عن لغتهم طوعياً في التعامل الرسمي مع الأجانب، ومحترفي الفنون الهابطة والرخيصة التي تعتمد أسلوب الحركة «الأكشن» والتشويق «الصصبنس» ومروراً بدعاة الوجبات السريعة على النمط الأمريكي والأوروبي «الومبي ـ الكنتاكي ـ المكدونالد. . . إلخ، وصولاً إلى دعاة فصل الاقتصاد عن السياسة، وضرب دور الدولة الوطنية في حشد الفائض الاقتصادي للمجتمع واستثماره، والدعوة للخصخصة، واقتصاديات الخدمات وتجارة النقل المجردة والدعوة للتخلي عن الإيديولوجيات وبالذات الثورية، والدعوة لفصل الحاضر عن الماضي، وفصل التراث عن المعاصرة، والدعوة لتقليد نماذج النمور الآسيوية. . . إلخ.

إن هذه القوى تريد تغليب اتجاهات ثانوية في الثقافة القومية على اتجاهاتها الأساسية والغالبة، وهي تدير ذلك تعتمد على وسائل تقنية متقدمة في الإنتاج الثقافي والإعلامي، ومن ثم يبدو ما تثيره من ضجة أكبر من الحجم الواقعي لما يحدث فعلاً.

غير أن طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة التي تشهد نشوء الروابط المجتمعية المتعدية للدولة ـ الأمة، أو الدولة القومية، تمهد لإسرائيل الظروف التي تنقلها من كونها وكيلاً إمبريالياً، إلى شريك إمبريالي يقود إقليماً غنياً وذا موقع هام في حياة العالم المعاصر والقديم، لذلك توهم الدعاية الإسرائيلية والإعلام الإسرائيلي الحكومات العربية، والنخب الحاكمة، بأن الرابطة الشرق أوسطية هي استجابة لمنطق التطور العالمي، وتستخدم «استراتيجية

الاستباقية» كدعاية للتجمع الإقليمي، في مواجهة تجمع الأمة العربية الذي تأخر مراحل زمنية كاملة. بيد أن «الاستباقية» ينكشف طابعها العدواني، عندما تطرح صيغة للسلام الأمريكي ـ الإسرائيلي تقوم على توازان القوة، وتخاصم وتتغاضى عن توازن المصالح، حتى ولو لم تسندها أية قوة، فتوازن المصالح يتسم ويعبر عن هذه المرحلة الانتقالية من المجتمع الدولي الذي يقوم على صراع الأمم، وصراع الإيديولوجيات، إلى المجتمع الدولي الموحد الذي يقوم على وحدة المجتمع العالمي بصراعاته الاقتصادية ـ الاجتماعية، وصولاً للمجتمع العالمي الذي يبنى على اقتصاديات الوفرة وحل الصراعات الطبقية لهذا المجتمع.

إن هذه الفترة الانتقالية لا بد أن تؤمن حل الخلافات والصراعات الدولية على أساس توازن المصالح. وهذا ما تبتعد إسرائيل عنه فعلياً، وهذا ما يجعل التيار الغالب في الثقافة الوطنية في المجتمعات العربية، يطرح مفهوم التكامل العربي وصولاً للوحدة العربية كمفهوم يعتمد على الدافعية المصلحية، أكثر من اعتماده على مجرد الدوافع القومية، رغم أهميتها، إلا أن هذا التطور لن يتم بصورة تلقائية، ولكن دونه نضال ثقافي وسياسي فعال وعميق. إن هذا النضال لا بد وأن يعتمد صيغة تطوير الاتجاه الثقافي الغالب في الثقافة القومية العربية، وتحديده لأسس المشروع القومي بثوابته المعروفة ومتغيراته المرتبطة بتطورات الحياة نفسها، وقدرته على استيعاب مرحلة التطور الراهن في تطوير الرابطة واتجاه المجتمع القومي إلى المجتمع فوق القومي. وسوف يتضح الفارق عندها بين الثقافة والإعلام المزيف للوعي، والذي يستند على حقائق متخلفة عن الواقع، كحقائق توازنات القوى، وهو الإعلام والثقافة الإمبريالية ـ والصهيونية، وبين الثقافة والإعلام الذي يستند على مفاهيم وأشكال ثقافية تتواءم مع تطور قواعد الثقافة الفعلية.

إن الثقافة الرجعية والعنصرية في منطلقاتها لن يكون لها الكسب مهما اعتمدت على أحدث وسائل التقنية الإعلامية الحديثة، أو قاعدة المعلومات المتسعة. كذلك فإن الثقافة المتطورة لن تنفعها منطلقاتها المتطورة والمنسجمة مع سنن التطور والتقدم، إذا لم تأخذ بوسائل التقنية الإعلامية، وإنشاء قواعد معلومات هامة. وهذه قضية سوف نسلط عليها مزيداً من الأضواء في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

❊ ❊ ❊

وهكذا فرغنا من دراسة الجوانب الفكرية أو النظرية لدعوة التطبيع والدعوة المقاومة له في أبعادها القانونية الدولية، والإيديولوجية والسياسية، والاقتصادية والمصلحية، والاستراتيجية والأمنية، والثقافية والإعلامية. وسننتقل الآن لدراسة هذه الأبعاد على أسس التنفيذ الواقعي، والسياسات المطبقة.

القسم الثاني

التطبيع ومقاومته عملياً

في القسم الأول من هذا البحث الكبير، سلطنا الأضواء على دعوة تطبيع العلاقات بين إسرائيل والعرب، وتبينا أبعاد هذه الدعوة على محاور متعددة، وكان دافعنا لاتباع هذا المنهج الذي أخذنا به، يقوم على المشاهدة والملامسة لدعوة التطبيع، فقد اكتشفنا أن دعوة التطبيع مع إسرائيل تقوم باتباع حزمة كاملة من السياسات تتصف بالتكامل وتوزيع الأدوار، فلسنا بصدد دعوة تنشط في المجال السياسي وحده، أو في المجال الاقتصادي ولكننا بصدد دعوة تغطي كل هذه المجالات، وتفرز مجموعة من السياسات والمعالجات المتعددة والمتكاملة، تستهدف محاصرة الواقع العربي سياسياً واقتصادياً، واستراتيجياً، وإيديولوجياً، وثقافياً، وإعلامياً. غير أننا ما كنا نرضى بغير رصد هذه الأبعاد فكرياً ولا نرصد التحركات والفاعليات الفكرية المقاومة لها أيضاً، فيحلو للكثيرين القول بأن «العرب» يحملون تركيبة بسيطة، وأحادية الجانب، وأن الشخص العربي ضيق الأفق ويمكن حصاره في درب واحد، فيجد نفسه مشلولاً مكبلاً بمعارفه التقليدية التي تتسم بالمحافظة، غير أن هذه نظرة شديدة الخبث والظلم، فما من أمة على ظهر الأرض عاشت الثراء الفكري الحضاري الذي يعتمد على النوع، مثل ما عاشته الأمة العربية، فالمنطقة العربية هي مهد الحضارات التليدة الشامخة التي خلقت «فجر الضمير» و «فجر التقدم» وفجر سيطرة الإنسان على الطبيعة، كما أن هذه المنطقة هي مهبط الديانات السماوية جميعاً، كما أنها

مهد أعظم حضارات القرون الوسطى، ثم إنها أكثر بقاع العالم التي شهدت احتكاكاً إنسانياً سواء من جحافل الغزو المتتالية والمتتابعة منذ آلاف السنين، أو من قوافل التجارة الدولية عبر أراضيها. لذلك كله سلطنا الأضواء على تصديات الفكر العربي لأبعاد دعوة التطبيع، والآن تنتقل دعوة التطبيع لمرحلة جديدة. فقد أحرزت وأصابت بعض النجاح على الصعيد الرسمي العربي، وتنشط الدوائر الحكومية العربية المستجيبة لهذه الدعوة، أن تجر لها قوى حلفها الطبقي المساند والمسيطر على مقاليد السلطة والثروة في المجتمعات العربية، بل وتطمح أن تجعل من هذه الدعوة، دعوة جماهيرية تكتسب أرضاً جديدة في صفوف القوى الشعبية للحلف الطبقي المحكوم والمسيطر عليه من الجماهير العربية. وهذا هو مربط الفرس، في تطور دعوة التطبيع.

وعند هذا المستوى من التحليل لن تجدي الأفكار النظرية وحدها، ولكن لا بد من الاستناد إلى الواقع بملابساته، وبغنى مفرداته، حتى نكتشف أبعاد هذه القضية. لذلك سوف ينصب منهجنا البحثي في هذا القسم من هذه الدراسة على تتبع مسار التطبيع، وفرزه، واكتشاف مجرياته، حتى نتبين من هو الذي يستجيب له، هل هي الحكومات، والقوى والأحلاف المسيطرة، والتي تحوز السلطة والثروة، أم هي الجماهير والشعوب والتي تعيش تحت سيطرة وقهر هذه القوى غير راضية وغير مستسلمة؟ ولن نسبق الأحداث والوقائع، ولكن فقط نريد أن نردد تلك الصيحة الواجبة: أن السياسة سياستان، وأن الإيديولوجية إيديولوجيتان، وأن الاستراتيجية استراتيجيتان، وأن الثقافة ثقافتان أو اتجاهان في ثقافة عامة... وأنه بقدر بروز واحدة تتنحى الأخرى ولو لحين، إما لاستجماع قوتها وإعادة الكرة، وإما لانسحابها وتفضيل الغير. واعتقد جازماً عندما يصير الشعب منقسماً لشعبين أو لفريقين على أسس موضوعية، فستظل المواجهة قائمة، بخاصة أن هناك فريقاً لا يمتلك الحاسة التي تجعله يفضل الانحياز لمجمل الشعب،

عن الارتباط بذيل العمالقة خارج بابه، أو التعلق بذيل الوهم لما يتصورون أنهم عمالقة، والواقع يقول إنهم مردة جن في ليل دامس الإظلام، ما أن يطلع النور حتى تجدهم مجرد ظلال وهم، تبخر وانقشع. ولن يمكث إلا الإنسان البسيط المتشبث بأرضه وبوطنه وبعرضه، والفاعل دوماً في تطوير واقعه ليلحق بركب التقدم، ويأمل في أن يرجع لموقعه السابق، في قيادة هذا الركب العالمي، مرة أخرى، لمسيرة تقدم العالم أو البشرية.

وإذا كنا سنحصر مسيرة التطبيع، ومسيرة مقاومته لاستيضاح الفروق بين فريقين: (1) الحلف الاجتماعي السياسي المسيطر سواء على صعيده الحكومي أو غير الحكومي. (1) الحلف الاجتماعي السياسي المحكوم سواء بقاعدته الأهلية وغير الحكومية أو من خلال أفراد من ينتمون للأجهزة الوظيفية في الدولة، إلا أننا أيضاً، سوف نستبين ذلك، ونستبين نقاطاً أخرى من خلال الرصد التاريخي لمسيرة التطبيع، حتى يمكن تبين مراحله، ومدى خطورة تطوراته الأخيرة، وفي ذات الوقت نستبين مدى عمق المقاومة للتطبيع وهل تتطور إلى الإمام، أم تتراجع إلى الخلف، حتى نحصل على صورة واقعية، ولكن تتصف في ذات الوقت بالوضوح، الذي يسهل القراءة النضالية، أو الحركية الكفاحية، حتى يعرف كل فريق مساره. ويحدد إمكانيات تواصله، وبالتأكيد تعنى هذه الدراسة بقوى مقاومة التطبيع، ذلك أن انحيازها لا ينبع فقط من موقف الالتزام بالمجرى العام للثقافة القومية، ولا من مجرد الرؤية الإيديولوجية لفصيل لعب وما زال يلعب الدور الرئيسي في مقاومة التطبيع، ولكن يتأكد هذا الانحياز بإدراك المصالح الوطنية والقومية، ومدى التهديد الذي يلحق بها نتيجة لهذا التطبيع الجامح، الذي لا يرتبط بشروط ولا بقيود، وينطلق محطماً للأسس الضرورية التي يجب أن تراعى لإقامة علاقات تهدف أن تكون طبيعية حقاً. وتتحدد هذه الشروط في مجموعتين لا غنى عنهما، كحد أدنى مقبول بفتح الباب لهضم الأمر الواقع في صورة لا مناص منها، وترك هذا الأمر الواقع

للقوانين الاجتماعية الداخلية التي تحكمه، حتى تحرره من كل صور العدوانية والعنصرية، وهاتان المجموعتان هما:

1 ـ الشروط المرتبطة بتحقيق الحد المقبول من السلام العادل، والذي يتحقق بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة في 5/6/1967. والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة، والتزام إسرائيل بحدود معلنة حيث تدخل في مفاوضات عربية دولية بشأنها على ضوء قوانين وقرارات الأمم المتحدة، والهيئات التي تمثل الشرعية القانونية الدولية، والتي لا يمكن لها أن تتهم بغير محاباة إسرائيل، والتزام إسرائيل بالتخلص من ترسانتها النووية، وقبول تفتيش هيئة الطاقة النووية الدولية على ذلك، والتزامها بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية والتزامها بمفاهيم السلام العالمي، ونزع يد وصايتها من على يهود العالم، وإعادة تقييم هذا الأمر على أسس رفض العنصرية وفق المفاهيم الدولية. . . . إلخ.

2 ـ مباشرة سياسات تكاملية عربية ـ عربية، واعتبار أن الأولوية المفروضة بحكم حقائق الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، وحقائق التاريخ، ترتب جميعها أولوية هذه الخطوة على أي تعامل عربي ـ إقليمي، أو عربي ـ دولي، ذلك أن التنسيق ثم التكامل العربي ـ العربي هو الشرط ـ «البداية»، أي الذي يشكل نقطة الانطلاق لمباشرة أي علاقات عربية ـ خارجية، حتى ولو في المحيط الإقليمي. ولا شك أن تعليق هذا الأمر الآن تحت أي حجة لم يعد مقبولاً وليس فقط على المستوى الفكري أو النظري، ولكن، وهذا هو الأهم، على مستوى وقائع الحياة والجوانب المصلحية المباشرة لكل العرب.

لقد بكرت بطرح هذين الشرطين، حتى نتمكن من رصد مسيرة التطبيع مع إسرائيل، في تخليها عن كل الضوابط وكل الالتزامات. فلقد بدأت

مسيرة التطبيع خطواتها الأولى، والأرض المصرية لم تستعد بعد، ناهيك عن شكل وطبيعة عودتها، وهي منقوصة السيادة. وتطور التطبيع في دوائر ليس مفروضاً عليها، كما فرض على مصر بنص المعاهدة، والأراضي العربية في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ما زالت تحت الاحتلال، ونجد دعاوى التطبيع الآن، والصورة على حالها.

وللأسف تنشط دعاوى التطبيع مع إسرائيل من المغرب، أي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، ولم يكلف أحد من العرب نفسه أن يعمل على التنسيق ولن نقول التكامل الاقتصادي العربي، وهناك عدة صيغ عاجزة، وباهتة، يهرب الجميع من محاولة إحيائها أو تطويرها. وتضرب بالجغرافيا والتاريخ وحقائق الواقع عرض الحائط، ولا من مستجيب، وتبدو أمامنا فئة شديدة البؤس، وفقيرة العقل والروح، تستبدل الحلول المتاحة والمجربة تاريخياً، بالأوهام التي تستر تاريخاً يفضح إسنادها في كل واقعة. فلقد كانت منطقتنا مطمعاً خارجياً منذ آلاف السنين، فهل يمكن أن تتغير سنن الحياة، بهذه البساطة؟ هل انحدر بنا الحال إلى أن يوجد بيننا مثل هذه الفئة، التي تدعي أنها حاملة لواء التقدم والعلم بما تدعو له من تغريب؟! ينحصر مفهومه في معادلة العروبة، وليس تطويرها. إن حركة الواقع بقدر ما تظهر هذه الفئة البائسة الحال، تظهر قوى مجتمعية عريضة واعية بمصالحها مدافعة عنها، وإن كانت حركتها تتطلب مزيداً من التنظيم لإدارة عمليات تكثيف الوعي، وتنظيم الصفوف، والانتقال بالحركة من ذوبان الجزر إلى بدايات المد ثم إلى تعاظم المد، ثم إلى الانتفاضة الكاملة لتأمين مصالح الشعب العربي في كل المجتمعات والبلدان العربية.

وحتى نعرف الثقل لكل فريق علينا أن نسلم الصفحات القادمة للوقائع، ولحيويتها الواضحة حتى نستبين الطريق، وفي هذا الصدد سنقسم مسيرة التطبيع إلى مراحل تاريخية محددة بحدود واضحة وعلمية، وسوف نستخدم مسيرة مقاومة التطبيع داخل هذا الإطار الزمني والمرحلي.

وفي نطاق هذا التقسيم سنكون حريصين على إبراز الفواصل والحدود بين مسيرات القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، وبين المسيرة الحكومية والرسمية وغير الرسمية لقوى الحلف الحاكم، ومسيرة القوى الأهلية وحتى المشتركة في وظائف حكومية، وهي قوى الحلف الجماهيري المحكوم، وسوف نركز على ثلاث مراحل لكل مرحلة خصائصها وحدودها.

الفصل السادس

التطبيع ومقاومته على الصعيد العملي
من سنة 1977 حتى سنة 1983

تتحدد ملامح هذه المرحلة بفواصل واضحة، فهناك وقائع وأحداث ارتبطت بمواعيد ومواقيت دقيقة. فلقد بدأت هذه المرحلة مرتبطة بزيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل، وبتحضيرات هذه الزيارة التي أتمها وهندسها ملك المغرب الحسن الثاني، وذلك في سنة 1977، وربما وقف الجميع عند زيارة السادات، لكن لم يقف أحد عند تحضيرات هذه الزيارة، التي تشير بمعان أوضح لعلاقات طبيعية حقاً بين المغرب وإسرائيل. فملك المغرب يتحدث عن جاليته داخل إسرائيل، والتي تضم ما يقرب من 600 ألف إسرائيلي «يهود من أصول مغربية»، وعن مدى نفوذه في هذه الجالية، وكيف أن ولائها لجلالته، لا يقل عن ولاءها لدولة المهجر إسرائيل، وعلى الرغم من أن اليهود من أصل مغربي يشكلون نسبة كبيرة من اليهود الشرقيين، والذين تعرضوا لكل صنوف التفرقة والامتهان، فقد دفعت بهم سوء أحوالهم للاصطفاف في تكوينات المعارضة، التي ظلت يمينية منذ قيام إسرائيل حتى هذه السنة سنة 1977، وذلك عندما تمكنت كتلة الليكود من تشكيل حكومة برئاسة الإرهابي الشهير مناحيم بيجن، وتحققت ذاتية اليهود من أصل مغربي في صفوف المعارضة، رغم ما يبدو من تناقض بين منتهى الظلم والالتجاء إلى اليمين، لأمر يتعلق بالتركيبة العنصرية والشاذة

لإسرائيل اجتماعياً وعقائدياً، فقوى قاع المجتمع مثلت الزاد الحقيقي، للدعوات العنصرية الأعلى نبرة، وهذه تجربة معتادة في الكيانات ذات الطبيعة الشاذة، فقد اعتمدت دعوات الفاشية والنازية على قوى قاع المجتمع من أشباه العمال والبورجوازية الصغيرة، وشكلت هذه القوى الرثة اجتماعياً السند الرئيسي للدعوات العنصرية هذه.

وقد عكست تحضيرات زيارة السادات لإسرائيل، والتي تمت في المغرب، مدى حميمية وعمق العلاقات بين إسرائيل وملك المغرب، فالشخصيات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تعرف طريقها جيداً للرباط والدار البيضاء وفاس ومكناس، ولأماكن مغربية كثيرة، والود الظاهر بين شخصيات إسرائيلية رسمية وبين شخصيات رسمية مغربية، يعكس عمق الود الحقيقي، أو الخفي، أو المستتر بين الجانبين بعضهم البعض. ويشير إلى ظاهرة لم يلتفت إليها دعاة مقاومة التطبيع سابقاً، وهي وجوب التفرقة بين نوعين من التطبيع:

الأول: وهو الأسبق والأخطر وهو **التطبيع الأسود**، والذي يعني إقامة علاقات «طبيعية» ولكن بصورة خفية ومستترة، وإن كان يحق لنا أن نضع كلمة «طبيعية» هنا في مكان يظهرها باعتبارها مجرد لفظة لا تعكس مفهوماً حقيقاً. والتطبيع الأسود، أشبه بظاهرة الاقتصاد الأسود، أي هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي الذي يقوم خارج أطر القانون بمعنيين:

أ ـ المعنى الأول للقانون بالمفهوم البسيط على شاكلة التشريع والعرف أي القاعدة القانونية الاحتكامية. وهذا الاقتصاد الأسود، شأنه شأن التطبيع الأسود، ينأى بحركته عن أطر المحاسبة القانونية، والاحتكام للقاعدة القانونية، فهو مجرد مفرز لظاهرة موجودة، ولكن خارج إطار الشرعية المقننة أو غير المقننة. فهو تطبيع لا يقوم بموجب اتفاق علني، ولكنه خارج أطر القواعد القانونية الدولية.

ب ـ المعنى الثاني للقانون على اعتبار أنه منظم لعلاقات ظواهر متشابكة علمية أو عملية، أي القانون بمعنى كونه سنة من سنن الحياة، أو القانون العلمي الذي يكون في مجموعه «النظرية» بالمعنى الفلسفي للكلمة. فالاقتصاد الأسود أيضاً يتكون خارج العلاقات المعتادة بين الظواهر، فالأساس في الإنتاج أن يقوم على توازن محسوب بين عوائد العملية الإنتاجية مثل العمل والأرض ورأس المال ـ هذا التوازن لا يتعارض حتى مع من يفهم الإنتاج باعتباره عائداً خالصاً لعنصر العمل، وأن الريع والربح ما هو إلا فائض قيمة مقتص من حصة العمل منتج القيم وحده ـ وهذا التوازن يخضع لمتوسط حسابي واحد، يكون الأساس العملي لتوزيع الإنتاج على مجالات النشاط المختلفة، بما لا يميز فرعاً انتاجياً على آخر، وبما يجعل الإنتاج يتم في كافة فروع الاقتصاد الحديث من زراعة وصناعة وتجارة، كل بفروعه. غير أن الاقتصاد الأسود يقوم على إحداث خلل في هذا التوازن، وذلك عندما يجعل المتوسط الحسابي للعوائد مضاعفاً في هذا الفرع عن ذلك، في لغة أخرى يضاعف فائض القيمة المتوسط، أي يجعل ربح فرع ما أكبر بكثير من الربح المعتاد، فيدفع بالعجلة إليه، لذلك نجد أن الاقتصاد الأسود، وبالذات في الاقتصاديات الضعيفة، يمتلك قدرة عالية على التضخيم، ومن يدرس الآن الاقتصاديات المتخلفة، يجد أن نسبته تصل في بعض الحالات كمصر إلى أكثر من 50% من الناتج القومي بما يعني أنه يكون دخلاً يكافىء وقد يتفوق على الدخل القومي الرسمي.

ولا شك أن التطبيع الأسود يشكل إطاراً تفاضلياً أعظم، يدفع العلاقات إليه بصورة كبيرة، فعلى الرغم من أن ظاهر الأمور لم يكن يقول بوجود علاقات إسرائيلية ـ مغربية حميمة من قبل، غير أن تحضيرات زيارة السادات للقدس أثبتت أننا بصدد ظاهرة عميقة ومستفحلة بين المغرب وإسرائيل.

إن هذه الظاهرة، ليست من قبيل ذكريات الماضي، ولكنها انبعثت بأشد مما كانت، وكان انعقاد «مؤتمر الدار البيضاء في 30/ 10/ 1994 للتعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» مؤشراً آخر لتحضير أوسع ليس لمجرد تطبيع علاقات بين العرب وإسرائيل، ولكن لإقامة نظام شرق أوسطي بديل للنظام الإقليمي السائد، أي النظام العربي، يمكن إسرائيل من الدخول إليه، بل من قيادته، والهيمنة عليه. كما أن ظاهرة التطبيع الأسود لم تعد ظاهرة مغربية ـ إسرائيلية فحسب. فقد أثبتت الأحداث والوقائع، أنها ظاهرة أردنية ـ إسرائيلية، وخليجية ـ إسرائيلية، وتونسية ـ إسرائيلية ـ وهلم جرا.

الثاني: النوع الثاني هو التطبيع العلني أو الرسمي وهذا الذي يمكن رصده وتحديد مسيرته بالوقائع الواضحة.

وإذا كانت المرحلة الأولى للتطبيع، أظهرت أن التطبيع الأسود أسبق وأخطر من التطبيع الرسمي، إلا إننا سوف نتناول فقط التطبيع الرسمي، ولن نألو جهداً كلما سنحت لنا الفرصة للتنبيه لمخاطر التطبيع الأسود.

وتتحدد الفترة الأولى للتطبيع من حيث نهايتها بأمرين:

1 ـ موت السادات، واسترداد كل سيناء عدا طابا التي خضعت للتحكيم الدولي، بما يعني وجود قيادة جديدة، فوجئت بظروف جديدة، نبعت من اغتيال السادات نفسه، ومن مراوغة ومماطلة إسرائيل في تسليم الأرض حسب نصوص المعاهدة الموقعة «السادات ـ بيجن».

2 ـ دخول إسرائيل لبنان، وإدارة حرب عدوانية ضروس، احتلت فيها ولأول مرة عاصمة عربية، خارج فلسطين، وذلك بعد ضربها المفاعل النووي العراقي، بما أنهى ادعاءات السادات فعلياً، والتي قال فيها إن حرب اكتوبر سنة 1973 هي آخر الحروب مع إسرائيل، وبما أثبت أن اتفاقية السادات ـ بيجن ليست اتفاقية سلام بقدر ما كانت اتفاقية لإخراج مصر من الحروب التي تخوضها إسرائيل ضد العرب.

وبين سنة 1977 وحتى آخر سنة 1983 دارت وقائع المرحلة الأولى للتطبيع على النحو التالي:

هناك إجماع بين المثقفين المصريين، والمتابعين لقضية التطبيع مع إسرائيل، على أن وقائع التطبيع لم تبدأ إلا بعد توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية «معاهدة السادات ـ بيجن ـ كارتر في مارس سنة 1979». غير أن التحضير لهذه المسيرة بدأ منذ زيارة السادات للقدس في نوفمبر سنة 1977. ويذهب البعض إلى القول بأن مسيرة التطبيع والتحضير لها، سبقتها مسيرة أخرى وتحضيرات أخرى تمتد إلى السنوات الأولى من عقد السبعينيات. تقول لجنة الدفاع عن الثقافة القومية في مصر في العدد الأول من كتابها «المواجهة» والذي صدر في يونيو سنة 1983»[1]، ما يلي: «لا نعتقد أننا نبالغ حين نقول إن ما شهدته مصر في السنوات العشر الأخيرة من عمل إيديولوجي وإعلامي مسخر لخدمة الثورة المضادة، يفوق كل ما عرفته في تاريخها الحديث. كان الهدف هو إخراج مصر من معسكر التحرر الوطني، ونزعها من سياقها العربي، وفصلها عن حلفائها الاشتراكيين لإلحاقها بالحظيرة الإمبريالية. وكان المطلوب تحديداً هو تبعية مصر، اقتصادياً وسياسياً، أما الأداة فكانت ثقافة التبعية، إشاعة القيم والأفكار وأنماط السلوك والرموز التي تجعل ذلك التحول في هوية مصر الرسمية وولاءاتها يتم بهدوء ويسر وبلا مقاومة تذكر. ولم تكن زيارة السادات إلى الدولة الصهيونية في ذلك اليوم من خريف 1977، بالرغم من وقعها المفاجىء، بداية لذلك التحول فلقد سبقها كما تلاها جهد كبير من قبل النظام والناطقين باسمه والمدافعين عنه من أجل التشكيك في كل المسلمات الوطنية كخطوة ضرورية على طريق إسقاط هذه المسلمات ذاتها واستبدال سواها بها. بل إن الزيارة نفسها، بالشكل العلني الذي تمت به «مصافحة السادات لرموز الدولة

---

(1) المواجهة: كتاب دوري ـ العدد الأول ـ تصدرها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ـ مصر ـ يونيو سنة 1983.

الصهيونية، وزيارته لقبر الجندي المجهول، وإلقاء خطابه من على منبر الكنيست وعزف «والله زمان يا سلاحي» مع «الهاتكفاه» كانت تقدم نموذجاً على أسلوب العمل المتبع في إنجاز برنامج الردة في مصر. إن ما أسماه السادات بسياسة الصدمات الكهربائية هي أيضاً عمل إيديولوجي فعال يتمثل في مواجهة المواطن بصور غير متوقعة ولا مسبوقة تصدم مسلماته وتتناقض معها فيجد نفسه أمام اختيارين: إما إنكار الذاكرة، أو رفض الصورة الوافدة وتكذيبها».

ويقول المخرج المسرحي الكبير سعد أردش[1]: «على مدى طويل من الزمان في مصر الحديثة لم تكن الأجيال المتتالية تتلقى أو تلقن كلمة «التطبيع»، ولكنها كانت تتلقى وتلقن كلمة «المقاومة» ومعنى المقاومة، وتتدرب على وسائل المقاومة: مقاومة الاحتلال والأطماع الإمبريالية والصهيونية، ومقاومة الظلم الاجتماعي والفوارق الطبقية والإقطاع والاحتكار الرأسمالي، والأمية والتخلف، والسلفية، وكل الندوات التي تقف في وجه التطور. ولكننا فيما بعد سنة 1973 قد كففنا عن تلقين الأجيال الصاعدة كلمة «المقاومة» ومعنى المقاومة وكرامة المقاومة واستبدلناها بكلمة «التطبيع» وهي كلمة جديدة في قاموس الشعب المصري، فرضتها معاهدة كامب ديفيد مع العدو الصهيوني تحت إشراف ومباركة الصديقة الإمبريالية أمريكا...».

وإذا كان تمهيد الثورة المضادة بدأ مع بدايات حكم السادات، فإن التمهيد للتطبيع بدأ مع زيارة السادات للقدس في نوفمبر سنة 1977. يقول الباحث إبراهيم نوار[2]: «بدأت عملية بناء علاقات جديدة بين مصر

---

(1) سعد أردش: المثقف المصري ومقاومة التطبيع ـ دراسة في كتاب «ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية» ـ مرجع سابق.

(2) إبراهيم نوار: العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ـ الإطار والنتائج بعد عام من التطبيع ـ دراسة ـ السياسة الدولية ـ الأهرام ـ يوليو سنة 1981.

وإسرائيل، بزيارة الرئيس السادات لإسرائيل في نوفمبر سنة 1977، حيث طرح الرئيس وقتها برنامجاً لبناء سلام في المنطقة على أساس قرار مجلس الأمن 242 بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، مقابل حصولها على الاعتراف العربي، وحل المشكلة الفلسطينية بمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وضمانة وضع متميز للأماكن المقدسة في القدس. وكان الرد الإسرائيلي على تلك النقاط. هو إثارة الحق التاريخي الأسطوري لليهود في أرض الميعاد، والتمسك بالانسحاب على مراحل، ومبدأ عدم الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة، وعدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني، والإصرار على بقاء القدس بكاملها عاصمة أبدية لإسرائيل. على أن ما يستلفت الانتباه في كل الكلمات التي ألقاها رئيس الوزراء وكبار المسؤولين الإسرائيليين في جلسة الكنيست خلال زيارة السادات للقدس، هو الحديث عن «ماهية السلام» الذي تريده إسرائيل، وما يتضمنه وحدود ومظاهر العلاقات الطبيعية من: اعتراف دبلوماسي، وعلاقات اقتصادية، وحدود مفتوحة. إن الحديث عن ماهية السلام في تلك الكلمات كان يتجاوز كل الأحلام الإسرائيلية السابقة التي كانت تبحث فقط عن اعتراف عربي بشرعيتها داخل المنطقة. ويضع هذا الحديث عن ماهية السلام شرطاً جديداً لقبول إسرائيل بالاعتراف المصري، فليس السلام هو إنهاء حالة الحرب والاعتراف العربي بإسرائيل، ولكن السلام يعني علاقات ترسم حدودها إسرائيل، حتى لو كانت هذه الحدود المرسومة، تتجاوز تلك المعايير الدولية للعلاقات الطبيعية أو العادية داخل المجتمع العالمي».

وانتصر المفهوم الإسرائيلي للسلام، وجاءت معاهدة السادات ـ بيجن لتقربه. لقد أبرزت المعاهدة:

1 ـ عناصر العلاقات الطبيعية وحددتها بالنص.

2 ـ ربط أحكام المعاهدة بالتقدم في إجراءات بناء العلاقات الطبيعية.

3 ـ إفراد بروتوكول خاص يعالج تفصيلات إقامة العلاقات الطبيعية.

وقد جاء هذا البروتوكول في الملحق الثالث للمعاهدة، وقد تضمن ثماني مواد تنظم جميعها الأحكام العامة لتنفيذ الفقرة 3 من المادة 3 للمعاهدة «والتي سبق وأوردناه في المعالجة القانونية الدولية». وقد حددت هذه المواد فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بعد الانسحاب من محور العريش/رأس محمد، لكي يدخل الطرفان في مفاوضات من أجل تطبيع العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والنقل والمواصلات. كما تضمنت ملاحق المعاهدة أيضاً ملحقاً عبارة عن «محضر متفق عليه وموقع من الرؤساء» جاء به: «إن العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين البلدين سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل، وأن يكون من حق إسرائيل الكامل، التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الأصل».

ولم ينتظر الأمر ما اتفق عليه من انتظار انسحاب إسرائيل من محور العريش ـ رأس محمد، والانتظار لفترة ستة أشهر تالية، بل بمجرد الشروع في الانسحاب الإسرائيلي بدأت المفاوضات الإسرائيلية المصرية ـ بشأن التطبيع الذي أسفر عن توقيع معاهدة تجارية سنة 1980. ورغم أن أجواء العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية تلبدت بالغيوم نظراً لتقاعس إسرائيل عن الوفاء بوعودها في تسليم دير السلطان، والإفراج عن بقية المعتقلين المصريين من أبناء سيناء في السجون الإسرائيلية، وإصرار إسرائيل على تعليق إتمام انسحابها بالتفاوض على تكوين قوة دولية متعددة الجنسيات للمرابطة في سيناء، وضرورة بناء قاعدتين جويتين متطورتين على الخطوط الجنوبية لها، أي داخل إسرائيل على حدودها مع مصر، بالرغم من كل ذلك، وتبادل الاتهامات بين المسؤولين في البلدين، إلا أن اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب المصري لم تعلق موافقتها على الاتفاقية التجارية إلا لمدة أسبوع واحد، بعده وافقت عليها، ثم وافقت لجنة النقل والمواصلات على الاتفاق الخاص بها مع إسرائيل بسرعة مذهلة، وكذلك كافة اللجان المتخصصة حذت حذوها.

معنى ذلك، وبالرغم من الاحتجاجات الصحفية والبيانات الرسمية، لم تحدث إجراءات لعرقلة التطبيع من جانب الحكومة المصرية، يقول إبراهيم نوار: «بل إن حصاد التطبيع خلال عام 1980 يفوق كل ما كان يمكن تصوره في مجال بناء علاقات جديدة بين دولتين كانتا في حالة حرب لمدة تزيد على الثلاثين عاماً». حيث أصبحت لإسرائيل سفارة ترفع العلم الإسرائيلي في القاهرة. وتمكن السفير الإسرائيلي السابق خلال العام الذي أمضاه في القاهرة من مقابلة الرئيس السادات ثماني مرات، وتمكنت شركات إسرائيلية عديدة من فتح مكاتب لها في القاهرة. وصدرت إسرائيل سلعاً إلى مصر تصل قيمتها إلى أكثر من مليون دولار خلال العام الأول للتطبيع، كما أن الصادرات الإسرائيلية التي تصل إلى مصر عبر طرف ثالث تصل قيمتها إلى نحو 20 مليون دولار. وحصلت إسرائيل على البترول من مصر «2 مليون طن» وبلغت قيمة الواردات البترولية لإسرائيل من مصر ما يقرب من 490 مليون دولار في نفس السنة الأولى للتطبيع. وقبل أن ينتهي العام الأول للتطبيع وصل إلى مصر من إسرائيل أكثر من 20 ألف إسرائيلي كسياح ولأغراض أخرى، وانتظمت خطوط المواصلات الجوية والبحرية والبرية بين إسرائيل ومصر، بما فيها خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية.

والغريب في الأمر أن علاقات مصر بإسرائيل في سنة 1980 تفوقت في حصيلتها الرسمية عن مجمل علاقات مصر بالبلاد العربية بأجمعها.

وفي سنة 1981 تواصلت هجمة إسرائيل لفرض التطبيع على مصر، فانتقلت إلى مجالات أخرى، وطورت مجالاتها السابقة. ففي المجال الاقتصادي والتجاري تواصلت مجهودات إسرائيل، وإن ظلت الأرقام تدور حول معدلاتها السابقة أو أكثر بقليل، وفي المجال الاجتماعي نشطت حملات السياح الإسرائيليين، وتوافدت عناصر يهودية من أصول مصرية لتظهر سمات الحنين لمصر ولأحيائها الشعبية. وركزت إسرائيل على

المجالات العلمية والثقافية، لاختراق مصر من خط آخر. ففي 25 فبراير سنة 1981[1]. وقع ممثلي وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية مع ممثلي المجلس الأعلى للشباب والرياضة المصري أول اتفاق عملي بين مصر وإسرائيل بشأن تبادل وفود الشبيبة. وينص الاتفاق على زيارة ثلاثة وفود من الشباب المصري لإسرائيل في 16/17/ أغسطس سنة 1981، على أن يحضر في الوقت ذاته إلى مصر وفد من الشباب الإسرائيلي. وقد تم تجديد هذا الاتفاق في مارس سنة 1982.

وفي بداية سنة 1982 وقع كل من مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية المصرية، والسفير الإسرائيلي بالقاهرة «موشيه ساسون» بروتوكول إنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة، وقد اعتبر هذا المركز «قناة للاتصالات مع المؤسسات التربوية والعلمية الإسرائيلية» وحدد واجباته في الآتي:

1 ـ رعاية الدراسة والبحث في حقول التربية والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والآثار والتاريخ.

2 ـ استضافة ومساعدة المواطنين الإسرائيليين الذين يحصلون على منح دراسية والعلماء الزائرين الذين يقيمون في مصر لأغراض الدراسة والبحث.

3 ـ اتخاذ الترتيبات اللازمة مع السلطات المصرية ذات الشأن لتمكين العلماء والباحثين من الزوار الإسرائيليين لمتابعة دراستهم وبحوثهم في المؤسسات الأكاديمية الملائمة والأرشيفات والمكتبات والمتاحف. . . إلخ.

4 ـ عقد دورات للعلماء والباحثين الزوار وإتاحة الفرصة لهم لمقابلة علماء وباحثين مصريين والتعاون معهم.

---

(1) سيد البحراوي ـ محسن عوض ـ كتاب المواجهة الأول ـ القاهرة ـ يونيو سنة 1983 ـ مرجع سابق.

وتنفيذاً لهذا الاتفاق، بل سابقاً عليه، عقدت عدة مؤتمرات مشتركة[1]. من أولى هذه المؤتمرات مؤتمر طب الأسنان بجامعة الإسكندرية الذي عقد تحت إشراف الجمعية العلمية لطلبة طب الأسنان في أغسطس سنة 1981 وشارك فيه إسرائيليون، كذلك مؤتمر الكيمياء الضوئية الذي عقد في جامعة الإسكندرية في يناير سنة 1983 والذي نظمه مركز الدراسات العليا والبحوث بالجامعة والذي يرأسه د. عبد الرحمن الصدر وقد رأس المؤتمر من الجانب المصري د. صلاح مرسي، ومن الجانب الأمريكي د. أحمد زويل من معهد كاليفورنيا التكنولوجي كما شارك في تنظيم المؤتمر من الجانب الأمريكي د. مصطفى السيد من جامعة لوس أنجلوس والذي زار إسرائيل في يونيو سنة 1980، وقد اشترك في المؤتمر علميون من إسرائيل وكان لهم خمسة بحوث من مجموع بحوث المؤتمر وعددها حوالي 145 بحثاً.

وفي سنة 1979[2] تأسست منظمة نسائية بترتيب من جميعة أمريكية تحمل نفس الاسم، وهو «منظمة النساء المقدسيات» وهدفها المعلن «توثيق السلام بين مصر وإسرائيل من خلال الحوار الثقافي بين المسيحيين واليهود والمسلمين في الدولتين وممثلي هذه الأديان في أمريكا الشمالية». وقد عقدت هذه المنظمة منذ إنشائها وحتى نهاية سنة 1983 سبع ندوات منها اثنتان في القاهرة، استضافت أولاهما السيدة جيهان السادات في فندق مينا هاوس سنة 1981. وعقدت الثانية في فندق «ماريوت» القاهرة في يوليو سنة 1983. وشاركت في الندوة الأخيرة خمسون سيدة من مصر وإسرائيل وكندا والولايات المتحدة. وحضرت من الجانب المصري د. فرخندة حسن عضو مجلس الشعب والسيدة ليلى شكري، وافتتحت الندوة د. آمال عثمان

(1) د. محمد أشرف بيومي ـ التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل ـ سلسلة كتاب المواجهة ـ الكتاب السادس ـ القاهرة مايو سنة 1986. «تصدر عن لجنة الدفاع عن الثقافة القومية».

(2) شهريات التطبيع ـ الكتاب الثاني من سلسلة كتاب المواجهة ـ يوليو سنة 1983 ـ مرجع سابق.

وزيرة الشؤون الاجتماعية، وبعد انتهاء المؤتمر قامت المشتركات بزيارة خاصة للسيدة جيهان السادات.

● وشاركت إسرائيل في بطولة العالم التاسعة لرفع الأثقال للناشئين في الفترة من 23 ـ 31 يوليو سنة 1983 التي أقيمت في جامعة القاهرة.

● وشارك وفد إسرائيلي في «مؤتمر السلام من خلال القانون» الذي عقد في القاهرة من 26 ـ 30 سبتمبر سنة 1983، وحضره مئات من القانونيين من أنحاء متفرقة من العالم بتنظيم من «مركز السلام العالمي من خلال القانون»، وهو مركز مقره واشنطن انبثق عن اتحاد المحامين الأمريكيين سنة 1957 في صورة لجنة خاصة متفرعة عن الاتحاد ثم انتقل سنة 1963، وتحول إلى مؤسسة ذات طابع عالمي.

● وشارك الإسرائيليون في المؤتمر الدولي الخامس للجيولوجيا الذي عقد في الفترة من 15 ـ 18 أكتوبر سنة 1983، في معهد التنمية والتطور والتكنولوجيا بجامعة القاهرة، وهو مؤتمر دولي تنظمه هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية، وإدارة الفضاء الأمريكية، والاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية، ويعقد سنوياً وقد عقد هذا العام لأول مرة في القاهرة.

● اشترك مصدرون مصريون في توفير الكتب لمعرض الكتاب في الأسبوع الثقافي العربي السابع، الذي افتتح في مدينة حيفا في 16/10/1983. ينظم هذا الأسبوع الثقافي المركز العربي ـ اليهودي للنشاطات الثقافية الاجتماعية في بيت الكرمة في حيفا. وهو مركز تدعمه الحكومة الإسرائيلية مادياً وأدبياً، ويتضمن الأسبوع الثقافي معرضا للكتب ومهرجاناً خطابياً، وينظم لقاء للأدباء العرب واليهود. وكان موضوع لقاء هذه السنة «دور الأديب المحلي على ضوء الواقع الجديد». وقد شاركت السفارة المصرية في افتتاح الأسبوع الثقافي، والتقى القائم بالأعمال المصري ورئيس إسرائيل «حاييم هرتزوج» الذي افتتح الأسبوع الثقافي.

● عقدت عدة مؤتمرات للطب النفسي[1]، ابتداء من يناير سنة 1980 وأحيطت بسرية كاملة حتى تسربت أنباء مؤتمر الإسكندرية الذي عقد في إبريل سنة 1982. وقد عقدت الدورة الأولى لهذه المؤتمرات، التي تعنى بدراسة المعوقات النفسية في المفاوضات الخاصة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي، وبالتسوية بمختلف جوانبها وبالتطبيع، في فندق ووتر جيت بواشنطن في الفترة من 20 ـ 25 يناير سنة 1980. وقد حضر المؤتمر من الجانب المصري د. محمود محفوظ وزير الصحة السابق ورئيس مركز الأورام بالقصر العيني، ود. عصام الدين جلال مستشار وزارة الصحة ورئيس الجمعية المصرية للغدد الصماء، د. محمد شعلان رئيس قسم الطب النفسي في جامعة القاهرة، د. عادل صادق استاذ الطب النفسي المساعد بجامعة عين شمس، د. عبد العظيم رمضان الاستاذ المساعد للتاريخ الحديث بجامعة المنوفية والكاتب السياسي، والاستاذ تحسين بشير في الجامعة العربية. وطبقاً لما نشره د. عبد العظيم رمضان حول ما دار في المؤتمر بعد نحو عام ونصف من انعقاده، تناول المؤتمر أربعة موضوعات رئيسية هي: المدخل النفسي للنزاع الدولي ـ العوامل النفسية الداخلية المعوقة للمفاوضات ـ مفهوم الأمن في المفاوضات الدولية ـ العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية وقد حضره عدة زعماء وأكاديميين إسرائيليين من أبرزهم «الوف هارايفين» و «أهارون ياريف».

وعقدت الدورة الثانية في لوزان خلال صيف سنة 1981 وكان موضوعها «الاعتداء على الإنسان والقسوة عليه.. وكيف يكون الصلح في النهاية». ولم يحضر من مصر غير تحسين بشير، محمد شعلان، عادل صادق. وقد سجل الوفد المصري استنكاره لموقف إسرائيل من الضفة الغربية، ومن ضرب المفاعل النووي العراقي، ومن التراخي الأمريكي في عملية السلام.

---

(1) محسن عوض ـ سلسلة كتاب المواجهة، الكتاب الثاني ـ فبراير سنة 1984 ـ مرجع سابق.

وعقدت الدورة الثالثة في الإسكندرية، وحضر من إسرائيل وفد يضم خمسة أعضاء من بينهم «شلومو جازيت» الرئيس السابق للمخابرات الإسرائيلية ورئيس جامعة بن جوريون حينها، و «روفائيل موزيس» محلل نفسي، و «جبريل كوهين» استاذ التاريخ بجامعة تل أبيب. وقد تناولت هذه الدورة: معنى الانسحاب من سيناء وما صاحبه من مشكلات وأمزجة إسرائيلية في مستعمرتي «أوفيرا» و «ياميت» وما ارتبط من مواقف رسمية للحكومة الإسرائيلية في مشاكل الحدود في طابا، ومستقبل القضية الفلسطينية.

ولم يقتصر أمر التعاون في مجال الطب النفسي على المؤتمرات، بل امتد للبحوث والدراسات المشتركة الميدانية، التي كان أهمها تلك الدراسة بعنوان «البحث عن مسؤولية التعليم من أجل السلام» التي أشرف عليها «حاييم جوردون» وهو استاذ في جامعة بن جوريون، وقد خضعت عينات من الطلبة في مصر وإسرائيل للدراسة، ونظراً لرفض سفر الطلبة المصريين لإسرائيل، جيء بالطلبة الإسرائيليين إلى القاهرة، ونزلوا بفندق «الكونتيننتال»، وتم تكوين أربع مجموعات مشتركة للنقاش حضرها من الجانب المصري 16 من الأساتذة والمعيدين والطلاب من جامعتي القاهرة والأزهر، وقد رفض الأستاذان المصريان طارق علي حسن، ونبيل يونس الاستمرار في مثل هذه اللقاءات على أساس عدم إمكانية تحقيق أي مكاسب سياسية أو علمية للجانب المصري، بينما يستفيد الجانب الإسرائيلي على طول الخط.

ولم تقتصر مسيرة التطبيع على الوقائع السابق ذكرها، ذلك أن السياحة شكلت بذاتها وقائع حركة يومية، كذلك التجارة والزراعة، وإن كان التطبيع في الزراعة لم يكن أخذ اتجاهه الأخطر، بعد في هذه المرحلة.

ويلاحظ عموماً على مسيرة التطبيع في هذه المرحلة تميزها بالخصائص الآتية:

1 ـ سخونة عمليات التطبيع، واندفاع إسرائيل فيها وفي كل الاتجاهات.

2 ـ اقتصار التطبيع من الجانب المصري على الجانب الحكومي أساساً، وبعض الكوادر التكنوقراطية العلمية المرتبطة بالحكومة ارتباطاً وثيقاً.

3 ـ اعتماد إسرائيل على إحداث صدمات أساسية للوجدان المصري، كحضور المؤتمرات والأسواق الدولية، والتجمعات الجماهيرية.

على الجانب الآخر نشطت حركة مقاومة التطبيع في المجتمع المصري في هذه المرحلة، وانتقلت إلى صعيدين:

الأول: الصعيد الأهلي أو الشعبي غير المنظم، حيث قامت المظاهرات على اشتراك إسرائيل في معارض الكتاب والإنتاج، أو معارضة زيارات المسؤولين الإسرائيليين.

الثاني: الصعيد الديمقراطي والنقابي والحزبي، حيث عقدت كل نقابات مصر العمالية والمهنية جمعياتها العمومية، وفرضت مقاومة التطبيع بقراراتها. كما انتظمت اللجان المقاومة، وأهمها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، وهي لجنة جبهوية اتخذت من مقر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي مقراً لأعمالها وعنواناً لها، ثم اللجنة المصرية لمناصرة الشعبين اللبناني والفلسطيني، وهي لجنة من أحزاب المعارضة والقوى المستقلة، التي نظمت جمع المعونة لدعم مقاومة الشعبين اللبناني والفلسطيني، إبان اجتياح إسرائيل للبنان، وإرسال سفينتين محملتين بمواد المساعدة خلال العمليات وبعدها. وحتى نقف على أبعاد هذا الأمر نوضح ما يلي:

● يقول الاستاذ سعد أردش المخرج المسرحي: «يسلك المثقفون المصريون في مواجهة التطبيع سلوكاً رافضاً، أياً ما كانت مواقعهم وحتى في الأجهزة الحكومية حيث يشكل إحساس السلطة بالحرج أمام التزامها بتنفيذ التطبيع، ففي أجهزة النشر والمسرح والجامعات ومعارض الفنون

التشكيلية والمعارض الصناعية والتجارية، سلك المسؤولون سلوكاً رافضاً لمشاركة إسرائيل. وفي المسرح بالذات رفض الممثلون أن يرفعوا الستار قبل أن يغادر السياح الإسرائيليون صالة العرض. وعندما تأسست شركة خاصة للطيران المدني للقيام بالرحلات السياسية بين مصر وإسرائيل، كان هذا تعبيراً عن رفض شركة مصر للطيران القيام بهذه الرحلات».

وحتى نقف على أبعاد المقاومة في قطاع ذكرنا فيه وقائع كثيرة نسبياً للتطبيع في هذه المرحلة، وهو قطاع الجامعات، ننقل ما يلي عن نشرة غير دورية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية وهي «صامدون». ففي نوفمبر سنة 1982 كتبت: «منذ بداية العلاقات الشاذة مع إسرائيل والتي سميت «التطبيع» اتخذ أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية موقفاً مشرفاً في مواجهة هذا التغلغل الصهيوني الاستعماري لبلادنا، فرفضوا التعامل مع الصهاينة رغم مختلف المحاولات والإغراءات. وكتب الكثيرون منهم في جريدة «الشعب» (جريدة المعارضة الوحيدة آنذاك) ضد الصهيونية وضد التطبيع للعلاقات مع الغدو الصهيوني. لقد تبلورت هذه المواقف بشكل واضح في قرارات المؤتمر الأول لنوادي أعضاء هيئات التدريس الذي انعقد بالمنصورة في 26/ 4/ 1981 والذي اتخذ قراراً واضحاً بمقاطعة أي تعامل مع العدو الصهيوني. ولقد مثل هذا المؤتمر موقفاً جماعياً لجميع مجالس إدارات نوادي أعضاء هيئات التدريس بالقطر، ولم يتخلف عن حضور المؤتمر إلا مجلس إدارة نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، إلا أن موقف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة كان أقوى من حضور مجلس الإدارة للمؤتمر، فقد أرسل 600 (ستمائة) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ببرقية تأييد لقرارات المؤتمر، كما حذا حذوهم حوالى خمسين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القناة «قناة السويس» التي لم يحصل أعضاء هيئة التدريس بها على حق إنشاء نادي لهم بعد.

وفي أول يوليو 1981 انعقد بالإسكندرية المؤتمر الثاني لنوادي أعضاء

هيئات التدريس بالجامعات المصرية، وأكد على قراراته السابقة، واستنكر ضرب المفاعل النووي العراقي وطالب الحكومة باتخاذ موقف حاسم ضد هذا العدوان الصهيوني الجديد، كما طالب بنبذ الخلافات الطائفية ووحدة كل طوائف الشعب في مواجهة الأعداء الحقيقيين. وقد تم توزيع هذه القرارات في جميع الجامعات المصرية ولاقت تأييداً واسعاً.

ولم يمض على هذا المؤتمر شهران حتى كانت هجمة سبتمبر الشهيرة التي تم خلالها اعتقال أكثر من 1500 من القيادات الوطنية والديمقراطية من الأحزاب المعارضة والمستقلين وأساتذة الجامعات ورجال الدين وأغلقت الصحف المعارضة ودور النشر الوطنية، كما تم نقل 67 عضو هيئة تدريس من مواقعهم الجامعية إلى الوزارات المختلفة، وكان من الواضح أن العامل المشترك بين جميع المعتقلين أو المتحفظ عليهم أو المنقولين، هو موقفهم الواضح والمحدد ضد الصهيونية وضد التغلغل الصهيوني في بلادنا.

وفي مواجهة الاعتداء الصهيوني الأخير على لبنان بادر أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بإصدار بيان يشجب ويدين العدوان، ويطالب جميع المواطنين المصريين باتخاذ مواقف عملية حاسمة وواضحة لمساعدة الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما تكونت لجنة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني وأصدرت بياناً آخر تعلن فيه تأييدها لقرارات مؤتمر الأحزاب والقوى الشعبية المنعقد في مقر حزب العمل في 15/ 6/ 1982 ويعلنون تأييدهم للجنة القومية المصرية لمناصرة الشعبين اللبناني والفلسطيني. كما عقدوا المؤتمر الأول لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني يوم 9/ 7/ 1982 وأصدروا العدد الثاني من نشرة «صامدون». وفي نفس الوقت نشط أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الأخرى: عين شمس ـ قناة السويس ـ الإسكندرية ـ أسيوط ـ الزقازيق. . إلخ وأنشأوا لجان المناصرة، وشاركوا جميعاً في عمل اللجنة القومية للمناصرة وفروعها، واللجان العامة

للمناصرة في المحافظات والنقابات. ومن خلال عمل المناصرة هذا، في الاجتماعات والمؤتمرات والاعتصامات التقى - أعضاء هيئات التدريس من الجامعات المختلفة، وتبادلوا الرأي والمشورة وقاموا بتكوين اللجنة التحضيرية لمؤتمر أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني. . وتوالت اجتماعاتها للإعداد للمؤتمر، غير أن السلطات الجامعية رفضت عقده داخل الجامعة، مما ألجأ المؤتمر للانعقاد في مقر حزب العمل في 3/10/1982 بحضور أكثر من 150 من ممثلي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية».

ولم تكن الحركة جماعية فقط بل أحياناً كانت حركة المقاومة فردية، فلقد تضمنت كشوف المتحفظ عليهم في 3/9/1981 اسم الدكتور كمال الإبراشي وهو طبيب أسنان مقتدر ومشهور، ولم يعرف عنه انغماسه في العمل السياسي أو النقابي، إلا أنه قام بالواقعة التالية: حضر لعيادته القائم بالأعمال الإسرائيلي في القاهرة وطلب علاج أسنانه من آلام مبرحة، فرد د. الإبراشي وأكد له أنه لا يستطيع الامتناع عن علاجه، ولكن علاجه باهظ الثمن، فوافق الإسرائيلي على دفع أي مبلغ يراه الدكتور. فأكمل د. الإبراشي وقال: أنا لن أتقاضى المبلغ نقداً. ولكن فقط أريد «شيكاً» باسم منظمة التحرير الفلسطينية، فخرج القائم بالأعمال الإسرائيلي ملتوياً من الغيظ والألم وأبلغ الأمر للسادات نفسه.

● وفي حركة مقاومة مكثفة أفقدت السادات صوابه، ومرغت به، وبشعاراته بأنه كبير العائلة، الأرض، أقدم عمال الحديد والصلب على رفض استقبال «نافون» رئيس إسرائيل في زيارة مجمعهم الصناعي بحلوان. لقد كانت زيارة «إسحاق نافون» رئيس دولة العدو مطروحة في البداية كزيارة لمنطقة حلوان الصناعية جنوب القاهرة. وتحاشياً لمصنع نسيج حلوان المعروف كمعقل لحركة اليسار تم الاستقرار على أن تتم الزيارة لمجمع الحديد والصلب 26 ألف عامل»، وتحركت قوى اليسار في المجمع، ووزع

في سرية تامة منشور صادر من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بعنوان «لا لنافون» في داخل المصانع، ثم انتقلت حركة توزيع المنشور بشكل علني في مناطق تجمع عمال المجمع لركوب سيارات الورادي «نوبات العمل»، وتم إلقاء القبض على قيادات عمالية من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. ولقد أثار خبر الزيارة استياء أعضاء اللجنة النقابية وعلى الأخص من الأعضاء اليساريين مصطفى سلطان ومحمد الديب، فانعقد مجلس النقابة وتأسس موقفها على قرار الجمعية العمومية لاتحاد نقابات عمال مصر التي انعقدت في فبراير سنة 1980 الذي قرر رفض أي أشكال لتطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل. ولقد عقدت اللجنة النقابية اجتماعها هذا بتاريخ 26/10/1980 وبحثت أمر الزيارة، وأكدت وجود ثلاثة اتجاهات:

الأول: يؤيد إتمام الزيارة باعتبار أن القادم ضيف على الدولة، وأن يتم حوار معه تعلن فيه اللجنة استياء العاملين من التصرفات الاستفزازية تجاه مسيرة السلام، ووضع العقبات في سبيلها، وعلى رأسها «تمييع وإنكار حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم، وقرارهم باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، واعتداءاتهم المتكررة على جنوب لبنان والفلسطينيين الموجودين بهذه المناطق، ثم محاولتهم الأخيرة باعتبار الجولان جزءاً من إسرائيل».

الاتجاه الثاني: «عدم الموافقة على عقد اللقاء ورفض الزيارة كلية من حيث المبدأ وإعلان ذلك على العاملين كموقف للجنة النقابية، وذلك تأسيساً على أن العدو الإسرائيلي ما زال مغتصباً للأرض العربية وما زال مهدراً لحقوق الشعب الفلسطيني».

الاتجاه الثالث: «التزاماً بقرار الجمعية العمومية للاتحاد العام للعمال في شهر فبراير 1980 وقرار مجلس إدارة النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية والكهربية بتاريخ 10/2/1980. وحيث إن لقاء لجنتنا مع أي

مسؤول إسرائيلي يعتبر جزءاً من تطبيع العلاقات بين الحركة النقابية العمالية المصرية وإسرائيل، الأمر الذي يتعارض مع قراري الاتحاد العام للعمال والنقابة العامة في هذا الشأن. لذلك فمن الواجب عدم إتمام هذا اللقاء». وجاء قرار المجلس بالنص الآتي: «قرر المجلس بالإجماع الأخذ بالاتجاه الثالث على أن يقوم الزميل رئيس اللجنة النقابية بإحاطة السيد رئيس مجلس إدارة الشركة علماً بذلك ـ كما قرر المجلس ضرورة تواجد جميع أعضاء المجلس بالمصانع خلال الأيام القادمة، وذلك حتى يتسنى سرعة دعوتهم لبحث أي تطورات أخرى في هذا الاجتماع».

وعندما أصرت السلطات على ضرورة الحضور، اعتصم العمال، وهددوا بقطع الطريق. وتضامن معهم عمال المصانع المجاورة والتي تضم مئات الألوف من العمال، مما أجبر السادات على إلغاء الزيارة قبل إتمامها بساعات فقط. وليس بخاف أن العناصر اليسارية التي تحركت في ذلك شملتها قضية شيوعية دبجت في شهر مارس سنة 1986، ورغم إفراج النيابة عنهم، فقد أعيدت أسماؤهم لكشوف المتحفظ عليهم في حملة سبتمبر سنة 1981 التي سبقت اغتيال السادات، وخرجوا ضمن آخر فوج من المعتقلين السياسيين بعد انتهاء حرب لبنان في أواخر صيف سنة 1982.

● وانفجرت المظاهرات الطلابية والعمالية، وصدرت بيانات المثقفين، في اتجاه منع إسرائيل من المشاركة في سوق القاهرة الدولي «مارس سنة 1983»، بعد أن تمكنت في السنة الماضية من منعها في معرض الكتاب الدولي الذي يعقد عادة في يناير في القاهرة. مما دفع السلطات لإجراء حملات قبض وتفتيش وتوترت الأجواء السياسية من جديد، بعد الهدوء النسبي الذي لازمها أثر إفراج الرئيس حسني مبارك عن معتقلي حملات السادات، وحملات نظامه التي بوشرت بمجرد اغتياله.

● وحتى المؤتمرات والندوات العلمية التي انعقدت تعرضت لمقاومة

عنيفة، ففي مواجهة مؤتمر طب الأسنان الذي عقد في أغسطس سنة1981. بجامعة الإسكندرية، تحول غالبية أعضاء هيئات التدريس بالجامعة، وقاوموا هذا المؤتمر، وفي بيان لهم قالوا: «إن اشتراك الإسرائيليين يتناقض مع قرارات المؤتمرات لنوادي هيئات التدريس بالجامعات المصرية بحظر التعامل مع الجامعات الإسرائيلية، وضرورة الالتزام بمقاطعتها في كافة المجالات. فكيف أن إسرائيل تسعى جاهدة لكسب الجولة في المجال الثقافي والاقتصادي، وكيف أنها توجه الجهد لاختراق الجامعات المصرية بصفتها منارات للفكر والثقافة، وإن هذا الاختراق يجيء تحت مسميات عديدة كالأبحاث المشتركة والمؤتمرات والندوات والزيارات». كما أوضح البيان «خطورة تبادل الزيارات بين الطلبة مما يؤدي إلى تقبل ثقافتها وفكرها العنصري». ثم انتقد البيان برنامج المؤتمر «الذي اشتمل على زيارات لمصانع الخمور بجانكليس وتضمن حفلات ديسكو صاخبة وحفلات ترفيه وسباحة، وحفلة راقصة بفندق فلسطين. وإن هذا الأمر لا يليق بجمعية علمية تنشر الثقافة والارتقاء بالمستوى العلمي». كذلك تحركت لجان المقاطعة لدى عقد مؤتمر المعلومات بالقاهرة في 13/12/1982 وكثفت ضغوطها على مدير التربية والتعليم، وذهب أعضاء لجان المقاطعة ولجان المناصرة بالاتصال المباشر بمن سيحضر المؤتمر، مما أسفر عن منع اشتراك الإسرائيليين فيه، بالرغم من اعتراض بعض الأمريكيين.

وأثمر الضغط والمقاومة أيضاً في مواجهة مؤتمر الكيمياء الضوئية فكانت المقاطعة من جانب الأساتذة العرب شاملة، ونظم قسم الكيمياء بجامعة الإسكندرية حفلاً تم فيه تبادل الكلمات للوفود العربية، ورفض استقبال الأمريكيين من أصل مصري د. مصطفى السيد وأحمد زويل. وصدرت بيانات بأكثر من لغة توضح للمشتركين لماذا ندعو للمقاطعة. وحتى المقرىء الذي جاء يتلو آيات الذكر الحكيم في افتتاح المؤتمر انسحب ولم يتلو عندما علم بوجود إسرائيليين.

وفي تقييم شامل لآليات المقاومة لعملية التطبيع، أكد كتاب «المواجهة» الأول في يونيو سنة 1983 ما يلي: «وإذا كان الحكم المصري قد استطاع أن يستغل عواطف الجماهير المضللة، ويوهمها بالرخاء وبانتهاء الحروب، وإذا كان عدد كبير من الجماهير قد استجاب لهذه الدعاوى، فإن الممارسات الإسرائيلية العدوانية المستمرة حتى مع الحكومة المصرية، وتزايد الأوضاع الاقتصادية في الداخل تدهوراً، وعدم انتهاء الحروب وفقط تحولها من أن تكون حرباً ضد إسرائيل، إلى أن تكون حرباً ضد ليبيا أو ضد إيران أو ضد بعض البلاد الأفريقية. . كل هذا جعل الرضا الذي ظهر كبيراً في بداية التطبيع يتقلص شيئاً فشيئاً. . . ليصبح في النهاية مقاطعة شاملة، ولعلنا نستطيع أن نذكر بعض الحقائق الملموسة في هذا الإطار، ولكنها حقائق تتصل بالقوى المتحركة في المجتمع، ونقصد القوى المنظمة: الأحزاب والنقابات والهيئات. . . إلخ. أما الشعب نفسه فقد كانت له طريقته الدائمة وهي المقاطعة السلبية، وهي طريقة لن تتغير حتى تستطيع القوى المتحركة أن تلتحم فعلاً بهذه الجماهير. لقد كانت الأحزاب السياسية المعارضة «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. . حزب العمل الاشتراكي» ونقابات المحامين والصحفيين والأطباء والصيادلة والبيطريين وشعبة الهندسة الكيماوية والنووية بنقابة المهندسين، والاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة «22» نقابة عامة مثل نقابة عمال الغزل والنسيج، وعمال الصناعات الهندسية والمعدنية، ونقابة عمال الطباعة. . إلخ» واتحاد طلاب الجمهورية (قبل أن يتم حله) واتحاد نقابات المهن الفنية «السينمائيين ـ الممثلين ـ الموسيقيين» ومؤتمرات نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، وجمعية المؤلفين والملحنين، ولجنة مقاطعة السينما الصهيونية بجمعية النقاد، ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بالدقهلية «المنصورة»، وجمعية أنصار حقوق الإنسان بالإسكندرية. كل هذه القوى على رأس الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل والإسرائيليين والذين يتعاملون معها. واعتادت كثير من هذه

القوى أن تحرق العلم الإسرائيلي في كل ذكرى للتطبيع، ووقفت بحزم في مواقفها السياسية ضد العلاقة بإسرائيل في المؤتمرات والمجالس. . . إلخ.

غير أن الاتفاقية قد أفرزت أشكالاً جديداً من النضال ضدها. فتكونت لجان تجمع العديد من الوطنيين من كافة الاتجاهات في لجان خاصة لمقاومة الغزو الإسرائيلي، وأهم هذه اللجان هي لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، واللجنة القومية لمناصرة شعبي فلسطين ولبنان التي تكونت مع بدء الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف سنة 1982، ولجنة الدفاع عن الاقتصاد القومي. . . إلخ».

خلاصة:

أهم ما يلاحظ على هذه الفترة أن التطبيع بدأ بقوة دفع عالية، غذتها الهجمة الإسرائيلية الشرسة لاختراق المجتمع المصري، والسخونة الرسمية التي عكفت حكومة السادات على إظهارها، وهول المفاجأة، وأثر الصدمة الذي صاحبته فترات شلل في الجسد الجماهيري المصري، إما انتظاراً للنتائج، وطلباً للآمال العريضة في السلام والرخاء، وإما انتظاراً لرصد مسار العملية الجديدة والمفاجئة التي صدمت كيانه ووجدانه. غير أن توالي الأحداث، غير طبيعة المناخ، ففي بداية قيام السادات بزيارة إسرائيل لم يقاوم غير حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحزب الشيوعي المصري، والناصريين، وبعض الرموز الوطنية وفي مقدمتهم أعضاء من مجلس قيادة ثورة 1952 (خالد محيي الدين وزكريا محي الدين ـ عبد اللطيف البغدادي ـ كمال الدين حسين ـ حسين الشافعي). وحمل اليسار المصري أساساً عبء المواجهة الأولى في الشهور الأولى والسنة الأولى، غير أن توالي الأحداث، غير الاتجاهات، فقد ائتلف 16 نائباً برلمانياً وصوتوا ضد معاهدة «السادات ـ بيجن». مثلوا معظم التيارات السياسية اليسارية والقومية

والوفدية والدينية ـ وشيئاً فشيئاً انتقل حزب العمل الاشتراكي من موقف المؤيد بتحفظ للمعاهدة إلى موقف المعارض. وشهدت مصر سنة 1980 ما يسمى بميلاد ائتلاف زعماء المعارضة، وقد شكلت ثلاثة أحداث كبيرة دوافع التغيير حتى انقلبت الصورة إلى المعارضة الشاملة، هي:

1 ـ التحرش بليبيا ومباشرة عمليات عسكرية ضدها، ومحاولة تغيير العقيدة القتالية للقوات المسلحة المصرية، بتغيير اتجاه الخطر من الجبهة الشرقية حيث إسرائيل إلى الجبهة الغربية حيث ليبيا. ولا شك أن هذا الضغط الحكومي أظهر تململ القوات المسلحة المصرية.

2 ـ مباشرة إسرائيل عدوانها بضرب المفاعل النووي العراقي في اليوم التالي لاجتماع السادات ـ بيجن في مدينة الإسماعيلية بمصر. لقد كان لهذا الحدث وقع التراكم الجدي الذي يقلب الأمور من مرحلة التراكم الكمي إلى التغير الكيفي. ولقد لمس السادات ذلك، مما دفع بأجهزته لافتعال موضوع الفتنة الطائفية في حي الزاوية الحمراء بالقاهرة، وجعل من ذلك متكأ لبداية حملته المجنونة على كل مصر في 3 سبتمبر سنة 1981، والتي وصفها البعض «أن السادات حينما وقع قرارات سبتمبر هذه، لم يعلم أنه كان يوقع على شهادة وفاته عملياً».

3 ـ مباشرة إسرائيل لعدوانها على لبنان واجتياحه ودخولها لأول مرة ـ بعد فلسطين ـ عاصمة عربية هي بيروت، لقد كان لهذا الحدث الأثر الفعال في تأكيد قناعات المجتمع المصري بالمقاومة والمقاطعة، بخاصة وأن إسرائيل بعد مقتل السادات وتسليمها لمناطق محتلة في سيناء، أعادت قوة الدفع لمسيرة التطبيع، وهنا لعبت اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني وفروعها دوراً أساسياً. في إحباط هذه الخطة. وبنهاية سنة 1983 دخلت العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية فيما يسمى بمرحلة السلام البارد، أو السلام الفاتر، وانتهت مرحلة وبدأت أخرى لمسيرة التطبيع ومسيرة مقاومته.

الفصل السابع

التطبيع ومقاومته عملياً من بداية سنة 1984 حتى أواخر سنة 1991

بالرغم من طول الفترة بين بداية سنة 1984، وحتى أواخر سنة 1991، إلا أننا نجد أنفسنا بصدد مرحلة متجانسة، عن ما قبلها، وعن ما بعدها في إطار مسيرة التطبيع العملية، وفي إطار مسيرة مقاومة التطبيع العملية أيضاً.

ففي المرحلة الأولى دارت عملية التطبيع بين إسرائيل ومصر على محورين متجانسين:

المحور الأول: ضغط إسرائيلي، واندفاعة إسرائيلية، تتم في نطاق سياسة تتخذ أسلوب الدفعات القوية، وتهجم في كل الاتجاهات، فتذهب لكل الميادين.

المحور الثاني: موقف رسمي مصري ساخن يفصل بين الرغبة الملحة لديه في التطبيع، وعملية تنفيذ بنود المعاهدة المصرية - الإسرائيلية «السادات - بيجن سنة 1979» حتى لو تعثرت، إن هذا الموقف المتهافت خص فقط المستوى السياسي الأعلى، وانعزل عن الجميع حتى المستويات الإدارية الحكومية، مما فعّل حركة المقاومة المنظمة للقوى السياسية والنقابية في مصر، وشكل دافعاً للموقف الجماهيري والشعبي أن يتراوح بين المقاومة السلبية وصور هادئة من المقاومة الايجابية. وفي نهاية هذه الفترة،

أو بمعنى أدق منذ منتصف نصفها الأخير، أخذت الأحداث تتوالي وتكشف أوهام السلام على النمط الإسرائيلي ـ الأمريكي ـ الساداتي، وحوصرت عملية التطبيع وصارت المقاومة عملية ذات أبعاد متكاملة، مقاطعة شعبية سائدة، ومقاومة سياسية ونقابية وديمقراطية نشطة.

وكانت عملية اغتيال السادات درساً لا يمكن لأحد أن يتغاضى عن معانيه، وجاءت عملية غزو إسرائيل للبنان، لتسقط أي دعوى تتجاسر حتى على مجرد الكلام عن التطبيع. ومن ثم تشكلت ملامح المرحلة الجديدة على النحو التالي:

أولاً: عودة الحكومة المصرية إلى صوابها وإصرارها على ربط التطبيع بشروط سياسية ووطنية محددة.

ثانياً: إصرار إسرائيل على مواصلة ضغوطها من أجل التطبيع.

ثالثاً: صيغة توفيقية من السلام البارد، الذي يحافظ على الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية، ويسعى لعودة العلاقات العربية. لقد انتجت هذه الصيغة بروز قوى حكومية تمارس التطبيع على سياسة الخطوة خطوة، التي أجادتها حكومات ما بعد 18/19 يناير سنة 1977 في مصر في كافة الاتجاهات الداخلية والخارجية. لقد أخذت هذه القوى المطبّعة صورة المراكز الضاغطة على القرار العام أي «لوبي» إسرائيلي هذا من جانب. ومن جانب آخر وفي محيط اختصاصاتها فتحت مجاري واسعة لنهر التطبيع. غير أن أهم شيء ميز هذه المعالجات هي أنها أصبحت تتم في هدوء وفي الخفاء إلى حد كبير، وأبرز الميادين هذه يجسده قطاع الزراعة تحت قيادة يوسف والي.

في كتاب قامت بترجمته هيئة الاستعلامات المصرية، يقول مؤلفه جودران كرامر[1]: «منذ اجتياح إسرائيل للبنان أدخلت مصر السلام بينها

(1) جودران كرامر ـ مصر في عهد مبارك ـ مترجم ـ وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات كتاب رقم 776 ـ القاهرة.

وبين إسرائيل لمرحلة السلام السلبي والذي يقوم فقط على الاحتفاظ بالمعاهدة دون إلغائها، واشترطت مصر حتى يصير سلامها سلاماً إيجابياً مع إسرائيل، أن تربط بين التطبيع وبين البعد العربي والفلسطيني لعملية السلام، لذلك رغم أنها سمحت لسفيرها بالعودة لإسرائيل، بعد أن كانت سحبته إبان حرب لبنان، إلا أنها اشترطت ما يلي:

1 ـ تسوية النزاع حول منطقة طابا، التي تعتبرها القوى الوطنية المصرية رمزاً للسيادة المصرية رغم صغر مساحتها (800م^2).

2 ـ تحرك إسرائيلي في مشكلة المناطق المحتلة لبناء الثقة يتحدد كحد أدنى بإيقاف بناء المستوطنات، وتحسين ظروف الحياة بالنسبة للفلسطينيين، وإدارة عملية سلام طبقاً لمبدأ «الأرض مقابل السلام». وقد أكدت الحكومة المصرية أن ذلك يتمشى مع اتفاقيات كامب ديفيد ذات الرؤية المتكاملة بين اتفاقاتها «أ، ب، ج».

3 ـ دعوة الحكومة المصرية إسرائيل للانسحاب من لبنان طبقاً لما تشترطه الجامعة العربية لعودة مصر إليها.

... ويلاحظ أنه رغم إقرار اتفاقيات إسرائيلية ـ مصرية في مجالات التجارة والسياحة والنقل منذ فبراير سنة 1980، إلا أنها بدت وكأنها اتفاقيات من جانب واحد، فعلى الرغم من نشاط حركة السياح الإسرائيليين لمصر والتي بلغت 25 ألف سائح سنة 1980 إلا أن المقابل كان 1500، شخص من مصر لإسرائيل أغلبهم من عائلات فلسطينية لزيارة أقاربهم، ووصل عدد السياح الأجانب عبر إسرائيل سنة 1982 ـ 100 ألف زائر لمصر منهم 7% إسرائيليون، كما وصل عدد الزائرين من إسرائيل لمصر سنة 1983 حوالى 29 ألف زائر مقابل 4 آلاف شخص من مصر لإسرائيل. وأنشأ الجانب الإسرائيلي في عام 1982 مكتباً سياحياً في قلب القاهرة غير أنه أغلق في سنة 1984 لقلة اكتراث الجانب المصري به.

كان التبادل التجاري ضعيفاً بعد عقد اتفاقية تجارية لمدة عام في إبريل سنة 1980 بالرغم من النص فيها على الأخذ بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وكان الضعف واضحاً بصورة ظاهرة بالنسبة للقطاع الخاص، وحتى القطاع العام لم يلحظ له نشاط إلا في عام 1981. واستطاعت البيروقراطية المصرية، بذكاء على المستويين المتوسط والأدنى تجميد الاتفاقيات التي كانت قد أبرمت على أعلى مستوى بين الوزراء من الجانبين الإسرائيلي والمصري، وعلى الرغم من استمرار تدفق البترول المصري وصادراته لإسرائيل خلال غزوها للبنان، إلا أن حجم التبادل التجاري ظل ضئيلاً. أما عن التعاون في مجال البحوث الزراعية والصناعية والتنمية فقد كان أقل من التوقعات الإسرائيلية. . .وكان الجانب المصري يشير باستمرار إلى عدم وجود نصوص في المعاهدة تفرض على مصر إقامة علاقات خاصة مع إسرائيل».

ومن تحليل هذا الاقتباس يتضح لنا وجود ثلاثة مستويات للتطبيع:

- المستوى الأول نشط وهو التطبيع في مجال البترول.

- المستوى الثاني يتم العمل فيه، ولكن بمستوى دون رغبة إسرائيل وبالذات في قطاع الزراعة التي يترأسها في مصر «يوسف والي» الرجل الأساس في اللو بي الصهيوني في مصر.

- المستوى الثالث وهو المستوى الذي تتعثر فيه مسيرة التطبيع ويشمل معظم قطاعات الاقتصاد والحياة.

لذلك سوف نتناول هذه المستويات الثلاثة بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولاً: قطاع البترول يمثل صورة للتطبيع النشط:

اشترطت الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية «اتفاقية: السادات ـ بيجن ـ كارتر والمعروفة باسم اتفاقيات كامب ديفيد» على مصر أن تبيع نفطها إلى

إسرائيل. وقدرت الاتفاقية الكمية السنوية لما تصدره مصر لإسرائيل بمقدار مليوني طن. وقد ألحت إسرائيل على طلبها، وقبل السادات، وضمن كارتر للطرفين هذا، تحت دعوى أن إسرائيل كانت تعتمد منذ حرب يونيو سنة 1967 على تغطية 60% من احتياجاتها من آبار النفط في سيناء، التي احتلتها وبدلاً من أن يطالب السادات، مسنوداً في ذلك بالقانون الدولي، بأثمان هذه الكميات المستنزفة، بطريقة غير شرعية لظروف الاحتلال رضخ للتطاول الإسرائيلي، بل قبل بأن يكون البيع شرطاً من شروط استمرار السلام وقيام المعاهدة، أي أنه بيع بالإكراه، أي ابتزاز، ولقد استندت إسرائيل في ممارستها لهذا الابتزاز على أمرين:

1 ـ ضمان مصدر ثابت لتغطية الجزء الأكبر من احتياجاتها البترولية، وهي احتياجات ذات أولوية حياتية واستراتيجية، وبالذات بعد سقوط نظام الشاه في إيران سنة 1979، وهو النظام الذي كان يمد إسرائيل باحتياجاتها من النفط ، وبالتالي كان هذا الضمان شرط حياة لإسرائيل وليس للسلام على طريقتها فقط، لذلك أدخلته في صلب الاتفاقية التي عقدتها مع السادات.

2 ـ ضمان الحصول على نفط بسعر معقول بدلاً من الشراء الفوري من سوق النفط العالمي، بخاصة أن النفط المصري يباع لها بسعر نقل ضئيل نظراً لقرب المسافة، وبطريقة علنية أي في نطاق السوق الرسمية، وهي ما كانت لتحصل عليه، إلا عن طريق السوق السوداء بأسعارها الباهظة، وبنولون شحن شديد الارتفاع نظراً لسرية خط سيره في إطار نظام المقاطعة العربية المفروض على إسرائيل.

يقول الاستاذ شوقي المصري[1]: «ولكن اتفاقية كامب ديفيد أو على

(1) شوقي المصري ـ صفقات المنتجات البترولية تدخل في إطار التطبيع بين مصر وإسرائيل ـ كتاب المواجهة السادس ـ القاهرة ـ مايو سنة 1986 [يصدر عن لجنة الثقافة القومية ـ أسن كريم الدولة ـ القاهرة ـ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي].

الأصح الجزء الخاص بالتموين البترولي أعطى إسرائيل إمكانية الحصول على أي نوع من الأنواع الستة التي تنتجها مصر من الخامات البترولية المختلفة بعد أن كانت تحصل على نوع أو نوعين أثناء فترة احتلالها لشبه جزيرة سيناء، وتمثل كمية الست المليوني طن التي تحصل عليها إسرائيل سنوياً مقدار 25 ـ 30% من حجم صادرات مصر البترولية، وبالتالي أصبحت إسرائيل العميل الأول للهيئة المصرية العامة للبترول عن طريق شركاتها الثلاث، التي تقوم برفع شحنات النفط كل شهر وهي «ديليك»، «باز» «سونول»، وتحظى هذه الشركات بمعاملة خاصة ورعاية من كافة المسؤولين عن عمليات وإجراءات التصدير في الهيئة المصرية العامة للبترول، بحيث يتم استقبال وشحن البترول المصري لإسرائيل دون أي عقبة أو إعاقة بيروقراطية.

إلا أن إسرائيل قد سعت إلى زيادة كميات البترول المصري خاصة مع ازدياد وجودها العسكري وعملياتها الحربية في لبنان، وتعمدت إسرائيل الحصول على كمية إضافية تمثل 1،5 مليون طن من طريق أطراف ثالثة، وهي مجموعة شركات معدودة على أصابع اليد لها اتفاقيات تجارية واسعة، وأحجام كبيرة في التعامل مع الشركات ومعامل التكرير البترولية الإسرائيلية، وفي نفس الوقت تعمل هذه المجموعة على نطاق واسع مع الهيئة المصرية العامة للبترول مثل «شركة جات أويل»، و «شركة آرب ـ أفريكان ميدل إيست»، وشركة «بلل أويل»، وشركات «بتروشيب»، «هافن»، و «نيومينكا» اليابانية. وتقوم هذه الشركات بالسحب من غقودها مع هيئة البترول المصرية الكميات التي تحتاجها إسرائيل ثم تقوم بشحنها على السفينة «هكساجرام» بصفة دورية... وبهذا المعنى فإن إسرائيل تكاد تحتكر ما يقرب من نصف إنتاج مصر من البترول المصدر، وهذا يتجاوز الالتزام الموقع على مصر بموجب المعاهدة.

ولم تتوقف المسألة عند هذا الحد الخطير.. بل تجاوزته إلى ما هو أخطر

نتيجة رغبة الحكومتين المصرية والإسرائيلية في إجراء المزيد من خطوات التطبيع في العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينهما، فمن المعروف أن الهيئة المصرية العامة تسيطر على عملية استيراد سولار الكهرباء اللازم لمحطات الكهرباء التي تعمل بالوقود، كذلك استيراد وقود النفاثات للاستخدام المدني والحربي وكلا المنتجين من السلع الاستراتيجية التي تخضع لاعتبارات الأمن القومي... وللأسف الشديد أن كافة العمليات التي تتم عن طريق الهيئة المصرية العامة للبترول سواء استيراداً أم تصديراً للمنتجات البترولية، لا تخضع لإشراف البرلمان أو المناقشة من جانب الرأي العام، أو حتى أعضاء النخبة السياسية التي تتقاسم سدة الحكم أو مقاعد المعارضة... وهناك اتجاه داخل الحكومة المصرية يرى إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل في إطار إجراءات التطبيع المتبادل عن طريق استخدام إمكانيات قطاع البترول على أساس ابتعاد هذا القطاع عن تناول أجهزة الرأي العام أو الصحافة المعارضة أو القوى الفاعلة.. وجدير بالذكر أن إسرائيل كانت تبيع السولار لمصر منذ السبعينيات ولكن عن طريق طرف ثالث فهناك شركة «بلل أويل» التي يمتلكها شخص يهودي مقيم في لندن ووكيلها في مصر السيد «عبد المحسن شتا» رئيس اتحاد المصدرين وعضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني الديمقراطي، هذه الشركة لديها عقد تكرير بترول منذ أكثر من عشر سنوات مع مصفاة تكرير حيفا، حيث تقدم إليها خام رأس غارب المصري ثم يعاد بيعه إلى مصر على هيئة سولار يسلم إلى معامل شركة النصر والإسكندرية للبترول عند العجمي والمكسي.

ولقد استوردت هيئة البترول المصرية كميات كبيرة خلال السنوات العشر الماضية من السولار الإسرائيلي عن طريق «بلل أويل» بالذات والتي استفادت من البيع لمصر بالأسعار العالمية مع خصم يقدر بحوالى ربع دولار حتى تحصل على العقود باستمرار، وإن كانت تستفيد من ناحية أخرى بسعر

النقل وقيامها بتأجير سفن مشارطة للقيام برحلات متتابعة ودورية بين موانىء السويس وبور سعيد والإسكندرية لتسليم السولار للجهات المصرية، ويشهد على ذلك فواتير البضاعة وسندات الشحن الموجودة لدى البنك الأهلي المصري وتحمل العلامات المميزة لمصفاة تكرير حيفا.

وخلال الزيارة القصيرة التي قام بها وزير الطاقة الإسرائيلي «موشى شحال» للقاهرة في ربيع سنة 1985 تم الاتفاق مع وزير البترول المصري عبد الهادي قنديل على دفع إجراءات التطبيع بين البلدين في مجال المنتجات البترولية والكيماوية. . . وتتناول الأخبار الصحفية صفقة ضخمة تدور بين فريقين فنيين من البلدين لاستيراد السولار الخاص بالمحطات الكهربائية. وتزامن مع أخبار الصحف نشر إخبار مناقصة شراء سولار في حدود 400 ألف طن، ويقال إن المطلوب فعلياً 700 ألف طن، ويقال: إن إسرائيل سوف تقوم بتوريد من 300 ـ 350 ألف طن تبلغ قيمتها 90 مليون دولار.

وفي الزيارة الخاطفة لعبد الهادي قنديل لإسرائيل في 28/ 5/ 1985 ذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية «أن الكيميائي عبد الهادي قنديل وزير البترول المصري يبحث في إسرائيل مع وزير البترول الإسرائيلي اتفاقات تجارية جديدة خاصة بمشتقات البترول «السولار» التي ستشتريها مصر من إسرائيل. . . وأن وفداً مصرياً مكوناً من بعض المهندسين قد زار إسرائيل بدعوة من وزارة الطاقة الإسرائيلية وجامعة بئر سبع لدراسة أساليب البناء في المناطق الصحراوية بهدف إقامة حي سكني ومكاتب حول معمل تكرير جديد في مصر العليا بمنطقة صحراوية «أسيوط على الأرجح». وعلق دافيد لنيون مراسل جريدة الفايننشال تايمز بتل أبيب على الزيارة «بأنها الأولى لوزير مسؤول منذ ثلاث سنوات وأن السيد عبد الهادي قنديل سوف يبحث في إسرائيل زيادة كمية البترول المصري في مقابل حصول مصر على كميات من المنتجات البترولية الإسرائيلية».

وخلال الزيارة نفسها تأجل الإعلان عن مناقصة شراء السولار إلى حين اتضاح الموقف السياسي في ظل التركيز الذي قامت به صحف المعارضة حول الزيارة وملاحقة أي أنباء قد تؤدي لإقامة أو عقد الصفقة مما أدى لعودة الوزير بالفعل بمفعول سلبي لزيارته. . وبسبب ضغوط المعارضة المصرية ومتابعة جريدتي «الأهالي» و«الشعب» لظروف وأوضاع المحادثات. . . فشل الوزير المصري مؤقتاً في إتمام أي اتفاقية بين البلدين. .

غير أن إسرائيل تسعى لتوثيق صلاتها البترولية مع مصر، وأن تزيد حجم صادراتها من المنتجات البترولية وبالذات السولار الخاص بتشغيل محطات الكهرباء لتصل بمبيعاتها إلى حجم 360 مليون دولار سنوياً، بما يغطي استيرادها من البترول الخام من مصر وبما يحسن ميزانها التجاري مع مصر، وبما يربط تجارة مصر بها في سلعة ذات طبيعة استراتيجية، بخاصة أن إسرائيل فشلت في تسويق منتجاتها هذه شرق البحر المتوسط نظراً للمنافسة الضارية لكل من إيطاليا واليونان في هذا الصدد. إن إسرائيل وهي ترغب في ربط مصر بالاستيراد تؤمن سوقها أولاً، وتفرض على مصر أن لا توسع طاقاتها التصنيعية للبترول الخام. وهذا في حد ذاته، يبين مدى الضرر الذي يعود على مصر من علاقاتها التجارية مع إسرائيل، فأولى بمصر أن تصدر بترولها مصنَّعاً فهو أكسب، ولكن تصديره خاماً أخسر بكل الطرق، سواء بإنقاص حصة التصنيع، بما تشغله من عمالة جديدة، وبما تكتسبه من فن متطور يساعد على تكوين الميزة النسبية في الإنتاج، وبما يضخم حصيلة العائد من المنتج المصنع أضعافاً مضاعفة لبيعه كمنتج خام، وبما يوفره من خروج سلعة اقتصادية مصرية من دائرة الاحتكار الخارجي الذي يولد بدوره التبعية للخارج، فإنتاج هذه السلعة داخلياً سيقيم أسس الاستقلال الاقتصادي بالنسبة لمثل هذه السلعة الاستراتيجية، بما يبيحه من استقلال سياسي بالتوالي.

وهكذا يمكن الوصول إلى عدة نتائج نستخلصها من المعلومات السابقة،

على النحو التالي:

1 ـ سار التطبيع بين مصر وإسرائيل في قطاع البترول بصورة نشطة ومتطورة ويرجع هذا الأمر لعدة أسباب أهمها:

أ ـ إن التطبيع في هذا القطاع قنن كشرط في المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية لصلاحية هذه المعاهدة ذاتها، ومن ثم لم يكن هناك بد من التحلل منه أو الفكاك عنه.

ب ـ إن البترول يمثل قطاعاً انتاجياً مغيباً في اخباره ومتابعته عن الأجهزة الرقابية الشعبية سواء في مستواها التشريعي الرسمي، أو في مستواها الإعلامي والشعبي، ومن ثم فإمكانية السير الآمن فيه لصالح كوادره سهلة.

ج ـ إن العناصر الرسمية القائمة على هذا القطاع ربطت بالمصلحة الذاتية، وبآليات فساد خاصة، جعلت حماسها لتواتر عملية التطبيع ينبع من مصلحة شخصية واسعة، وليس أدل على ذلك مما أشيع عن فساد وثراء فاق الحدود للوزير السابق عبد الهادي قنديل إلى حد ملكيته لجزر خاصة في البحار والمحيطات. وقد وفر جو التعامل مع إسرائيل عبر وسيط عمولات كبيرة للمسؤولين، ولا شك أن هذه آلية فعلية تعيها إسرائيل وتحرص عليها، فهي وأمريكا تحرصان على خلق قاعدة مصالح شخصية لقلة ممن يتعاملون معها، حتى تضمنا إخلاصاً واستمراراً لأغراضهما المشبوهة.

2 ـ كما بدأت مسيرة التطبيع بين مصر وإسرائيل في قطاع البترول بأحكام رتبتها المعاهدة الأصلية للسادات ـ بيجن، فإن تطوير هذه المسيرة خضع لضغوط إسرائيلية متنامية لأسباب استراتجية معقدة: سواء لخدمة أغراض إسرائيل الاستراتيجية في حربها ضد لبنان، أو لضمان استمرار عمل آلة الحرب فيها، أو لربط السلع الاستراتيجية المصرية بحزام تمسك هي بطرفه الآخر، وبهذا تتحكم في مصر على مستوى القرارات

الاستراتيجية.

3 ـ جمعت إسرائيل بين التطبيع الرسمي والتطبيع الأسود في علاقاتها البترولية مع مصر، وبقدر ما كان حرصها واضحاً على إخضاع هذه العمليات للتقنين الرسمي، بقدر ما كانت مرنة في الالتفاف وقبول صيغ التطبيع الأسود لتوسيع علاقاتها النفطية مع مصر. وفي هذا الصدد حرصت إسرائيل على خلق قاعدة مصالح شخصية لقلة من المسؤولين لدفع هذه العملية وتواصلها، بإمكانيات الدفع الذاتي من على الجانب المصري.

4 ـ تجسد مسيرة التطبيع بين إسرائيل ومصر في قطاع العلاقات البترولية، مثالاً حياً، يمكن من قراءته إصدار أحكام دقيقة على التطبيع، وتتصف هذه الأحكام بالمصداقية نظراً لأنها نتيجة بحث حالة فعلية. وقد ألقينا الضوء على مثل هذه الأحكام في الصفحات الماضية، غير أنه يمكن صياغتها صياغة عامة على النحو التالي:

أ ـ التطبيع مع إسرائيل أمر مفروض، وحالة قسرية، لا تتم بدافعية مصلحة الطرف الآخر الذي تسعى إسرائيل للتطبيع معه، ولكن تتم وفق دافعية المصلحة الإسرائيلية المعتمدة على تجسيدها بنصوص قانونية في المعاهدات التي تمليها على الأطراف المشاركة لها في التفاوض، والتي غالباً ما تتخلى عن المفهوم العلمي والعادل للسلام، وتأخذ بالمفهوم الإسرائيلي ـ الأمريكي للسلام على أساس أنه مفهوم براجماتي يمليه الأمر الواقع، الذي سبق أن شكلته إسرائيل وحلفاؤها.

ب ـ تتألف المصالح الإسرائيلية من حزمة مركبة من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية والسياسية والثقافية، وتقدم جميعها في مواجهة مصالح اقتصادية مبتورة ومحاصرة للطرف الآخر الذي تفرض التطبيع عليه، بل إن إسرائيل تسير بالمصالح الاقتصادية المعزولة والبسيطة للطرف الآخر إلى بؤرة نشطة من المصالح الفردية لقلة، تجعل منها قاعدة

حقيقة لتسيير مصالحها المركبة هي، أي أنها وهي تحقق مصالحها العامة المترابطة تفرغ المصالح الوطنية للطرف الآخر من إطارها المركب وتضيقها لتصير مصالح أفراد.

ح ـ إن المصلحة الاقتصادية بالمعنى الضيق للكلمة التي تتحقق للطرف الذي يدخل في علاقات مع إسرائيل، تعطل مصالح اقتصادية أكبر اتساعاً وأبعد أثراً، بما يبقي على ما يسمى باكتساب إسرائيل للميزات النسبية التي تستند للتصنيع والتكنولوجيا، والتي تكفل لها مصالح مكثفة في التجارة الخارجية، والتي تحرم اقتصاديات الطرف المتعامل مع إسرائيل من القدرة على اكتساب ميزة نسبية متطورة. فتقسيم العمل الذي تفرضه إسرائيل على المتعاملين معها أقرب إلى تقسيم العمل الذي تفرضه الإمبريالية على العالم النامي، حيث تكون الإمبريالية وإسرائيل من جانب ممتلكتين للاقتصاد الحديث المركب، بينما يفرض على الآخرين الاقتصاديات أحادية الجانب، التي تقوم على تصدير الحاجات والسلع غير المصنعة، التي تعد غالباً هبة من الهبات الطبيعية ليس إلا، أي تفرض عليهم نمط الاقتصاد التابع، ونمط اقتصاد المستعمرات.

د ـ بما أن إسرائيل ما زالت قوة اقتصادية ضعيفة نسبياً، في مقارنتها باقتصاديات الدول المتقدمة، تحرص على استغلال البعد الجغرافي، والمحيط القريب منها لتكتسب به ميزة في الصراع على الأسواق الدولية، وتعي إسرائيل بذكاء لاستغلال الميزة النسبية التي يكفلها لها موقعها في القرب من أسواق معينة حتى تصير بالنسبة لها الأسواق ذات الأولوية والتفضيل الفائق للحدود. وتبرز تجربة المنافسة الإيطالية واليونانية في مشتقات البترول لها، أنها، أي إسرائيل، فعّلت العامل الجغرافي في تحقيق ميزة نسبية، لا ترتبط بجودة الصنف، أو بانخفاض سعر التكلفة للمنتج. إن هذه الواقعة تجسد بوضوح عمق دافعية إسرائيل للتطبيع مع محيطها العربي، فلا شك أن

الأسواق العربية تكفل لها ميزات نسبية لا تتحقق على أسس وشروط الانتاج العلمية، بقدر ما تتحقق نتيجة قرب هذه الأسواق، غير أن هذه الدافعية الإسرائيلية حريصة أشد الحرص على تأمين هذه الأسواق لها بفرض ميزات نسبية ملفقة من جانبها، وبمحاربة بروز ميزات نسبية مكتسبة على أسس التحديث والتطور الإنتاجي، ذلك أن إسرائيل منافسة بالفرض، ومن ثم هي راغبة في الهيمنة ـ وليست متقدمة للتكامل وتبادل المنافع والميزات النسبية، إلا بمفهومها الذي علمنا به، في أنها المخ ونحن العضلات.

ثانياً: قطاعات التطبيع ذات النشاطية المتوسطة:

أشرنا في موضوع سابق، أن قطاع البترول، شكل صورة للتطبيع النشطة، وبينا أسباب هذه النشاطية، غير أن الفترة الثانية موضع البحث الجاري تتسم في محصلتها العامة بالسلام الفاتر، وبالتالي تعثرت محاولات التطبيع، ولقد أخذ هذا التعثر مستويين:

الأول: تطبيع من درجة متوسطة لا ترض عنها إسرائيل، ولكن يظل في نظر الرسميين المصريين التزاماً بالمعاهدة، ومحاولة للتوفيق بين هذا الالتزام وشروط تنفيذ السلام من الجانب الإسرائيلي. ومن جانب المعارضة للتطبيع يشكل هذا المستوى أمراً هاماً وخطيراً يصاغ على سياسة الخطوة خطوة بما يقوض المصالح الوطنية المصرية ويصيبها بالخسائر الفادحة. وأكبر مثال لذلك هو قطاع الزراعة في مصر تحت رئاسة «د. يوسف والي» رجل اللوبي الصهيوني البارز في مصر.

الثاني: تطبيع من درجة ضعيفة يتصف بالتعثر ويشمل معظم قطاعات الحياة في مصر، بدافعية حكومية تربط بين السلوك الإسرائيلي وذلك، وبدافعية مقاومة من المعارضة تتبع أي بصيص للتطبيع وتسلط عليه

الأضواء، وتفضحه في مناخ يتضح فيه عمق مأزق السلام المصري ـ الإسرائيلي، الذي ظهر كسلام منفرد، وكسلام على النهج الإسرائيلي، وكسلام يهدف لعزل مصر عن محيطها الطبيعي العربي.

وفي السطور القادمة سوف نسلط الأضواء على التطبيع من المستوى المتوسط، وذلك على النحو التالي:

أ ـ **قطاع الزراعة**، وقد ارتبط هذا القطاع بشخصية رئيسية من شخصيات اللوبي الصهيوني في مصر هو الدكتور يوسف والي، ولا شك أن قيادته لقطاع الزراعة في مصر، هيأ له مكاناً هاماً ولحد ما بعيداً عن الأعين نسبياً. كي يخطو فيه خطوة وراء الأخرى، إلى حد أن نتائج التطبيع في هذا القطاع هي بحث حالة، تشير إلى نتائج حاسمة في الضرر الذي يمكنه أن يصيب مصر من تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. فمصر أولى الدول المتحضرة في تاريخ العالم اكتشافاً وممارسة ونظرياً للزراعة، ومصر التي اشتهرت كمزرعة لإطعام العالم القديم، حيث كانت أكبر منتج للقمح والحبوب الغذائية. ومصر التي صاغت منها السياسة الاستعمارية الأوروبية وبالذات البريطانية أهم مزرعة للقطن طويل التيلة في العالم أجمع، مصر الزراعية هذه شهدت تدهوراً زراعياً فجاً وعميقاً لم تشهده في كل تاريخها المديد، وذلك على يد التعاون الأمريكي ـ المصري، والتعاون الإسرائيلي المصري، والتدمير الذاتي المصري بواسطة يوسف والي نفسه وجهازه المشبوه. إن هذا الثلاثي نقل الزراعة المصرية من أوضاع متطورة وواعدة إلى أوضاع التدهور إن لم نقل الانحطاط الذي أصابها، والذي هي عليه الآن.

في دراسة هامة للدكتورة سهير مرسي[1]، نشرت بكتاب «المواجهة»

---

(1) د. سهير مرسي ـ دراسة من جزءين ـ الجزء الثاني بعنوان المعونة الأمريكية لمصر حالة خاصة لسياسة عامة، كتاب المواجهة السادسة ـ القاهرة ـ مايو سنة 1986 ـ مرجع سابق.

السادس تقول: «ويحظى مجال التنمية الزراعية بأهمية خاصة في خطط الولايات المتحدة للتعجيل بالتطبيع ـ المصري الإسرائيلي. ففي عام 1982 أنشئت لجنة دولية للتعاون الزراعي بين الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل والهدف المعلن لهذه اللجنة هو: «تحديد وتقييم وتدبير التمويل لمشاريع محتملة، خصوصاً في مجالات البحث والتنمية في أي واحدة من البلدان الثلاث». ويشير البعض إلى «إنجازات» الزراعة الإسرائيلية كتبرير للتعاون المصري الإسرائيلي في مجالات التنمية الزراعية، وفي هذا الصدد نجد في مشروع قرية «الجميزة» بمحافظة الغربية ضرباً واضحاً لهذا التبرير الهزيل، ويشير المصريون بسخرية لهذا المشروع الذي جمع التكنولوجيا الأمريكية والإسرائيلية لتعليم المصريين، بعد سبعة آلاف سنة من الخبرة الزراعية كيف يزرعون الفجل والخس والخيار!!! وزراعة المناطق الجافة أيضاً لها أهمية في التعاون الأمريكي ـ المصري ـ الإسرائيلي. وقد مولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بحوثاً تقدم بها معهد هانسون للسلام العالمي بمبلغ 45 مليون دولار.

وقد كان للجامعات الأمريكية أيضاً دور مهم في تسهيل التعاون التقني بين مصر والدولة الصهيونية في مجال التنمية الزراعية إذ نظمت جامعة كاليفورنيا فرع دافيد اجتماعات ثلاثية حول موضوعات تحتمل التعاون بين المصريين والإسرائيليين» مثل تنمية المناطق الجافة. من الواضح أن الاهتمام الشديد الذي وجه إلى مجال التنمية الزراعية من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية له دافع سياسي، فالتعاون الثلاثي ما هو إلا تحضير لـ«تطبيع» العلاقات الزراعية المصرية ـ الإسرائيلية المباشرة، فكما شرحت الكاتبة الفرنسية «ماري كريستين الواز»: «لقد أعلن يوسف والي في سنة 1980، وزير زراعة مصر الآن: تتم الزراعة الآن في ثلاث حلقات: **الأولى**: مصر ـ الولايات المتحدة ـ **والثانية**: مصر ـ الولايات المتحدة ـ إسرائيل ـ **والثالثة**: مصر ـ إسرائيل ـ الدول العربية».

ويؤكد الباحث محمد محمود أحمد المهدلي[1]، في دراسة استقصائية مدى ارتباط الرأسمالية المصرية الكبيرة والطفيلية بالمجهودات الأمريكية ـ الإسرائيلية، وكيف أن الأرض تفرش منذ مجيء السادات للسلطة في سنة 1970 للعلاقات المصرية ـ الأمريكية ـ الإسرائيلية في الزراعة، يقول: «..رغم أن الدولة في الخمسينيات كانت تتحمل تكاليف دعم ملموس يتمثل في الفرق بين سعر الفائدة على القروض الزراعية وأسعار الفائدة التجارية التي كانت تقدمها بنوك التسليف الزراعي والتعاوني، أصبح الأمر مختلفاً منذ أوائل السبعينيات في ظل السلطة الجديدة حيث تعطى الأهمية لرأس المال الخاص والسماح له بإنشاء البنوك في الريف. وبما يؤكد عودة رأس المال المصرفي الخاص مرة أخرى إلى الريف، ليمارس استغلاله للفلاحين الصغار مثل المرابي، وتبلورت اتجاهات هذه السياسة في تقديم القروض للثروة الحيوانية، وقروض شراء الآلات الزراعية، واستصلاح واستزراع الأراضي مع الاستمرار في العجز الغذائي المتزايد، ومع انخفاض نصيب الفرد من الانتاج الزراعي والغذائي واتساع الفجوة الغذائية من عام 1970 إلى عام 1980 ما بين (984 مليون دولار ـ 9،1 مليار دولار) وهذا يعكس بطبيعة الحال التدهور، والذي يتضح أيضاً بانخفاض نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية، وعجز الصادرات الزراعية عن تمويل واردات الغذاء وعجز الميزان التجاري الزراعي. ورغم التوسع في المشروعات الداجنية إلا أن ذلك لم يحد من ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء وأسعار البيض، الأمر الذي لا يساعد في مواجهة المستورد من المنتجات المنافسة. ونشير إلى أن المقترضين من بنوك التنمية الزراعية والائتمان الزراعي الحائزين للأراضي الزراعية، غالباً ما يستخدمون هذه

(1) محمد مهدلي وآخرون [أحمد حسن ـ محمود عبد الفضيل...إلخ]، المسألة الفلاحية والزراعية في مصر ـ أبحاث ومناقشات ندوة مركز البحوث العربية ـ القاهرة ـ سنة 1992.

القروض في أغراض تجارية ربوية، ويستخدمونها في عمليات الشراء للأراضي والمضاربة، مع التهرب من تسديد أثمانها وحرمان فقراء الفلاحين منها. . . وفي سبيل تأكيد الهيمنة التي يفرضها رأس المال الأجنبي المسيطر في صوره المختلفة، استخدمت المساعدة الغذائية في تحديد أولويات التنمية الريفية، حيث ترفض الوكالات المانحة فكرة الإصلاح الزراعي على اعتبار أنه يمارس تأثيرات سلبية للإنتاج الزراعي وفيه إنكار للملكية الخاصة الكبيرة التي يدعمها النظام الغربي، وتقتصر المعالجة للمشكلات الريفية والزراعية على إزالة القيود التي تحكم ضبط الأسعار للسلع الزراعية والتحول للزراعة النقدية أي زراعات التصدير، والتشجيع للمشروعات الرأسمالية التي تحقق فائضاً اقتصادياً، ومشروعات الاستثمار الزراعي مثل تربية النحل وصناعة الجبن ومشروعات تربية الدواجن والماشية، التي من شأنها زيادة الفجوة الغذائية بالنسبة للمنتجات الغذائية مثل القمح، والتي تتولى القلة المحدودة من الريفيين التحكم فيها، وفي نفس الوقت يظل الاستيراد لتلك الماشية والدواجن مع خفض أسعار منتجاتها. وكأمر واقع حالي نجد أن مشروعات الثروة الحيوانية تتراوح ما بين 4،5 ـ 5 ملايين رأس» تتغذى على حوالي 3 ملايين فدان بينما يخصص لأكثر من 50 مليون نسمة حوالى مليون أو أكثر قليلاً تزرع قمحاً والتي تنتج 1/4 الاحتياجات الفعلية من القمح حيث انخفض إنتاج القمح من 37% من احتياجات الغذاء سنة 1970 إلى 22% سنة 1985، وأصبحت مصر تحصل على 75% من وارداتها من القمح الأمريكي المرتبط ببرنامج المساعدات الغذائية الخارجية الأمريكي، وفي الوقت نفسه ترفض الوكالة الأمريكية تمويل مشروعات استصلاح الأراضي الجديدة وتنميتها، وإنما تركز على رفع إنتاجية الأراضي القديمة، والترويج لما يسمى بإشباع الحاجات الأساسية للفقراء من خلال مشروعات المزرعة الصغيرة، وما يرتبط بهذا من تركيز لاستخدام التكنولوجيا الرأسمالية وبالاعتماد على العديد من الخبراء الزراعيين

الأمريكيين ويؤكد على ذلك بيانات المكتب الأمريكي للمحاسبات التابع للوكالة الأمريكية عن الحالة المصرية بأنه منذ عام 1975 خصصت الوكالة أكثر من 357 مليون لمشاريع مواجهة نقص الغذاء، والإنتاج الزراعي، ولكن لم ينفق منها غير 8، 61 مليون دولار، ذلك لعدم وجود خبرة أمريكية بواقع الحال في مصر، لقد كان أثر هذه المشروعات على الزراعة المصرية لا يذكر حيث يواجه التطبيق بالعديد من المشاكل، بجانب انعدام الخبرة لدى بعض المتعاقدين الأمريكيين بما في ذلك الجامعات الأمريكية، وقد تدهور الإنتاج ولم تعد مصر حتى إلى مستوى الستينيات. يقول أحد التقارير الأمريكية: «نقول لهم اعملوا قائمة بالمشروعات التي تودون تنفيذها ونحن سنقرر أي منها سنموله، وحينما يرجعون إلينا بقائمة الأولويات، من المحتمل أن نقول لهم أننا سنمول المشروع الثالث على القائمة، وفي الحقيقة نحن نتقدم ببرنامجهم».

وفي سبيل فرض مزيد من الهيمنة والإخضاع للريف المصري وتوجيهه وفقاً لمتغيرات يرسمها رأس المال الأجنبي المسيطر، ولتأكيد سيطرته في إنتاج، وإعادة إنتاج وتشكيل البنية السياسية الاجتماعية للمجتمع الريفي، خضع المجتمع الريفي لغزو منظم استراتيجي يتسق في أهدافه مع أهداف سيطرة رأس المال الأجنبي الاستغلالي، من خلال العديد من المشروعات ذات الأهداف المعلنة، وذات الخفايا الكبرى التي تستهدف التدمير للمجتمع الريفي المصري ـ ويقوم على تخطيط وتنفيذ وإدارة هذه المشروعات الرأسمالية العربية، الأمريكية/ الإسرائيلية. ومن أمثلة هذه المشروعات:

1 ـ مشروع إدارة واستخدام المياه وتنصب أنشطته على نظام الري والنمو الزراعي والمزرعة الصغيرة في إدارة المياه وإنتاج المحاصيل واختبار التربة وطرق توفير المياه (قيمة المساعدة 13 مليون دولار).

2 ـ مشروع نظم إدارة الري وتنصب أنشطته على نظام الري وعمليات

الصيانة ونظام قياسي منسوب النهر وتدفق القنوات (الرئيسية «قيمة المساعدة 62،5 مليون دولار»).

3 ـ مشروع نظم التنمية الزراعية وتنصب أنشطته على تشجيع الإنتاج المدر للربح في الزراعة والأنشطة البحثية في الاقتصاديات والإحصائيات الزراعية والبستانية، وتقديم المساعدة الفنية لوزارة الزراعة، وتقديم التوصيات لوزارة الزراعة (قيمة المساعدة 14،9 مليون دولار).

4 ـ مشروع تربية الإنتاج الحيواني من لحوم وبيض وألبان من خلال مخارج تجريبية، وتقديم توصيات التربية وتحصين الحيوانات والطيور (قيمة المساعدة 5،5 ملايين دولار).

5 ـ مشروع الثروة المائية لتنشيط مزارع الأسماك والتخطيط والتنسيق وإجراء البحوث التطبيقية الملائمة لذلك (قيمة المساعدة 27،6 مليون دولار).

6 ـ مشروع الحبوب الرئيسية تنصب أنشطته على التكنولوجيا الزراعية وإنتاج الحبوب والعلف والبقوليات والتوسع في استخدام هذه التكنولوجيا مع تقديم المساعدة الفنية من المتعاقدين الأمريكيين (قيمة المساعدة 47 مليون دولار).

7 ـ مشروع الأنشطة الزراعية ذات النطاق المحدود وتنصب أنشطته على التكنولوجيا الزراعية والتوسع في المشروعات الخاصة الزراعية وتشجيع عقد اتفاقيات وصفقات للتكنولوجيا.

8 ـ مشروع إنتاج المزارع الصغيرة وتنصب أنشطته على إقامة المزرعة الصغيرة، وتدعيم أنشطة بنك التنمية والائتمان الزراعي، وتوفير مدخلات الإنتاج وتوفير المساعدات الفنية والتدريب ورأس المال في صورة قروض (قيمة المساعدة 89 مليون دولار).

9 ـ مشروع التسويق التعاوني الزراعي وتستهدف أنشطته تقديم رأس المال لإنتاج الخضراوات محدودة النطاق المستندة للتوليد بالغاز الحيوي، وأنشطة المنسوجات الحريرية، وتنسيق زهور الزينة، وأنشطة نقل التكنولوجيا، وإدخال تكنولوجيات الغاز الحيوي في أعمال الطهي بالمنازل وتأسيس قسم التكنولوجيا الملائمة في معهد بحوث الميكنة الزراعية التابع لوزارة الزراعة عام 1984.

10 ـ مشروع المكننة الزراعية وتنصب أنشطته على توفير وتخطيط وتنفيذ برامج الميكنة الزراعية. وتقديم الدعم للمنظمات العامة والخاصة التي لها تجارب تستهدف تنفيذ برامج الميكنة الزراعية، وتمويل شراء الميكنة الزراعية من الولايات المتحدة والتدريب عليها بالولايات المتحدة مع الاستفادة من الخبرة الأمريكية.

11 ـ مشروع تدريب وبحوث الأرز وتنصب أنشطته على جمع وتحليل ونشر المعلومات عن إنتاج ومعالجة البذور والتخزين، وتأسيس معهد قومي يهتم بالتوسع في دراسات الأرز مع الاستفادة من المساعدة الفنية التي تقدمها جامعة كاليفورنيا الأمريكية (قيمة المساعدة 7،21 مليون دولار).

12 ـ مشروع تنمية الإدارة الزراعية وتنصب أنشطته على تأسيس مركز لتنمية الإدارة الزراعية مع توفير تدريب متخصص لموظفي وزارة الزراعة وتوفير المناهج والتدريب من خلال شركة مصرية خاصة للإدارة الزراعية والتدريب القصير تقوم به هيئة المعونة الأمريكية والتدريب الطويل الأجل توفره جامعة ميامي الأمريكية.

13 ـ مشروع جمع البيانات الزراعية وتحليلها وتنصب أنشطته على جمع البيانات الاقتصادية الزراعية وتحليلها وفي ضوئها يتم صياغة السياسة الزراعية مع تقديم المساعدة الفنية والإمدادات الأخرى، ويقوم بتمويل التخطيط على المدى القصير مع توفير التدريب المرتبط بتلك العمليات

لموظفي وزارة الزراعة، ومعهد بحوث الاقتصاديات الزراعية قسم الزراعة التابع للوكالة الأمريكية، كذلك إدارة خدمات التنمية الزراعية الدولية بتوفير المساعدات الفنية. . .».

ويمكن فهم هذا الكلام وربط العلاقات المصرية ـ الأمريكية بالحلقة الثالثة أي الإسرائيلية، إذا علمنا أنه تحت مسمى المشروع الثلاثي لنقل التكنولوجيا عملت أمريكا على دخول مصر في علاقات خاصة مع إسرائيل في مجال الزراعة، وهو مشروع أقر بالأمر المباشر وخارج دائرة الإقرار التشريعي لمجلس الشعب، وقد تكون من مرحلتين:

الأولى: من أول أكتوبر سنة 1984 حتى آخر سبتمبر سنة 1987 وتضمنت هذه الأنشطة:

1 ـ نشاط التركيب المحصولي واستخدام المياه بهدف تطبيق التكثيف الزراعي لاستخدام الموارد الزراعية المتاحة من مياه وأسمدة وأصناف البذور بغرض رفع الإنتاجية ومقارنة أساليب الري الحديثة بالتقليدية للتوصل إلى أنسب أسلوب لاستخدام مياه الري، وقد تولى معهد بحوث المحاصيل الحقلية قسم بحوث القمح تنفيذ هذا النشاط.

2 ـ نشاط الإنتاج الحيواني وتم إسناد هذا النشاط إلى معهد بحوث الإنتاج الحيواني.

3 ـ نشاط استخدام النباتات الصحراوية في الأغراض الطبية وضرورة التعرف على هذه النباتات وإجراء التجارب اللازمة في هذا الشأن للتوصل لأفضل النتائج، وأسند لمعهد بحوث الخضر قسم النباتات العطرية.

4 ـ نشاط الطاقة الشمسية ويهتم باستخدامها في تقييم التربة، وملاحظة تأثير ذلك على الفطريات والكائنات المسببة للأمراض في التربة. وقام بهذا النشاط معهد بحوث أمراض النباتات.

5 ـ نشاط التقييم الاقتصادي لنشاط التحميل الزراعي واستخدام المياه، ونشاط التقييم الاقتصادي، لوسائل التبادل التكنولوجي.

الثانية: من أول أكتوبر سنة 1987 وحتى نهاية سبتمبر سنة 1990 وشملت نفس الأنشطة السابقة باستثناء نشاط التقييم الاقتصادي لوسائل التبادل التكنولوجي. وقد فرضت أمريكا على مصر من خلال هذا المشروع العديد من الالتزامات الواجب تنفيذها منها حق إسرائيل في اختيار بعض المناطق الخصبة لإجراء التجارب الزراعية المشتركة فيها، وكذلك حقها في اختيار بعض المناطق غير الزراعية لاستصلاحها وتجريب زراعة بعض المحاصيل فيها، وعلى الحكومة المصرية توفير مياه الري اللازمة. وكذلك الأيدي العاملة، على أن تقوم إسرائيل بتقديم التكنولوجيا الزراعية في كافة مراحل الأبحاث المشتركة، وتعهدت أمريكا بتمويل هذه المشروعات.

ويعلق د. أحمد حسن المستشار بالمعهد القومي للتخطيط والخبير الكبير في الاقتصاد الزراعي، فيقول في جريدة «العربي» في 17/ 10/ 1994 تعليقاً على هذه المشروعات: «هل تحتاج مصر إلى تكنولوجيا زراعة الطماطم والخيار؟ إن مصر في حاجة إلى تكنولوجيا زيادة الحبوب وهو ما لا تملكه إسرائيل، بل إن مجال المقارنة بينها وبين مصر يؤكد التفوق المصري بمراحل» ولا يستبعد د. أحمد حسن «أن تدهور إنتاج القطن المصري ودخول إسرائيل نادي المصدرين للقطن، إنما له علاقة مباشرة بالتطبيع، والذي أدى إلى كشف أسراره لإسرائيل زمرة من الباحثين الزراعيين المصريين الذين قبلوا مبدأ التعاون مع عملاء الموساد على أرض مصر».

وعموماً يمكن تجسيد الاستنتاج التالي من متابعة التطبيع في مجال الزراعة في الفترة موضع البحث:

1 ـ إن هذا التطبيع تم في الحماية الأمريكية ومن تحت العباءة الأمريكية، وهو بذلك نوع من التطبيع الأسود.

2 ـ إنه تم خطوة خطوة وأخذ منهج التدرج ولكنه دخل لكل جوانب العملية الزراعية.

3 ـ إن حصاده كان وبالاً وكارثياً على الزراعة المصرية، فمصر في الستينيات كانت تحظى بالاكتفاء الذاتي من القمح، والآن لا تنتج إلا 20% من جملة استهلاكها. أي تحقق خمس اكتفائها الذاتي. وغابت عن مصر أنها مزرعة الأقطان طويلة التيلة، وتدهور محصول القطن إلى حد الكارثة، وازدادت الفجوة الغذائية، وعرفت الزراعة المصرية أمراضاً لا عهد لها بها من قبل على مدى تاريخها الزراعي الأطول في تاريخ البشرية ككل. إنه ببساطة حصاد الشوك والحنظل.

ب ـ **قطاع السياحة**: ويمثل هذا القطاع صورة صادقة للتطبيع من الدرجة الوسطى. فقد ظلت السياحة بين مصر وإسرائيل في اتجاه واحد، من إسرائيل لمصر وبذات المعدلات السابقة أي ما يقرب من 30 ألف سائح سنوياً، وتشهد مصر ثلاثة أصناف من السياحة الإسرائيلية:

1 ـ سياحة داخل سيناء وهي لا تدر عائداً يذكر، بل تحقق السياحة الداخلية المصرية في سيناء للفرد المصري أضعاف مضاعفة للفرد الإسرائيلي، الذي غالباً ما يكون شاباً، ويأتي ضمن مجموعة شباب بأدوات المعسكر الذاتي، وبالغذاء، ولا يلجأ للسوق المصري إلا هامشياً.

2 ـ سياحة إسرائيلية داخل مصر وخارج سيناء، وفي هذا الصدد السائح الإسرائيلي هو أقل السائحين عموماً في إنفاق الليلة الواحدة، وقد أشرنا في موضع سابق للأرقام، وهو لا يصرف إلا حوالي 50% من السائح الأجنبي من أوروبا وأمريكا، وأقل من 70% من إنفاق السائح العربي لمصر في الليلة.

3 ـ السياحة الأجنبية عبر إسرائيل وهو سائح أجنبي أوروبي أو أمريكي أو استرالي يذهب لإسرائيل أساساً، وينظم له فترة قصيرة للمرور في

مصر، وإنفاقه يعادل أقل أو ما يوازي إنفاق السائح الإسرائيلي لمصر.

ولقد حرصت إسرائيل طوال الفترة موضع الدراسة، أن تواصل إرسال وفودها السياحية، وإن كان بطريقة غير صدامية مثل المرحلة الأولى، وحتى ليس كما يحدث الآن في المرحلة الثالثة.

وهكذا تكتمل إطلالتنا على نماذج من التطبيع ذات النشاطية المتوسطة، وكيف أن هذا التطبيع لم يرض إسرائيل أبداً، فقد كانت إسرائيل تريد دائماً، أن تتم عمليات التطبيع على رؤوس الأشهاد، وما كانت تحب أن يجري هذا التطبيع إما متخفياً تارة، أو تحت عباءة طرف ثالث تارة ثانية أو بسخونة من جانبها وبرود كالثلج على الجانب الآخر تارة أخرى. غير أن هذه الدرجة مثلت مستوى جيداً بالنسبة لإسرائيل عن المستوى الثالث الذي أخذ يكبر وينتشر ويجعل من السلام مجرد جسم بارد، لا بريق له، ولا روح فيه، وهذا ما سنتناوله في السطور التالية، حتى نقف بعد ذلك على طبيعة وأبعاد المقاومة للتطبيع في هذه الفترة، وكيف أن مستويات الإرادة الوسطى فرغت قرارات الإدارة العليا من حراراتها، وكيف أن الشعب بصمته ووعيه، حول اللهاث في مجرى التطبيع، سواء من جانب إسرائيل أو من جانب بعض القوى الحكومية والرسمية إلى لهاث أجوف، بل حول السلام الإسرائيلي كله إلى سلام بارد ما زال يعكر كل الأمزجة الدافعة للتطبيع.

ثالثاً: التطبيع الفاشل والحصار المقوض له:

في الفترة ما بين بداية سنة 1984 وحتى أواخر سنة 1991 لم تستطع إسرائيل أن تخترق مجالات للتطبيع مع مصر، بأكثر مما ذكرناه سابقاً، بل إن أجهزة سيادية في الدولة جعلت من عملية السفر لإسرائيل عملية تكاد تكون مستحيلة. وسيذكر لي صديق أن هناك وزير داخلية مصرية سابقاً اشتهر بالغلظة والسلوك المتوتر وغير المؤدب، علم أن هناك رجل أعمال

مصرياً يعمل في مجال الصناعات الغذائية يطلب السفر لإسرائيل، ولما لم يعط التصريح، بدأ يشاكس. فما كان من هذا الوزير إلا استدعاء هذا الرجل، واستفسر منه: لماذا الإلحاح لزيارة إسرائيل؟ فأجابه أنه عثر عن شريك سيعطيه تمويلاً كبيراً ولا بد من الذهاب إليه وفاء لميعاد سابق. فنهره الوزير وبلسانه السليط سبه وأكد له إما الانصراف دون رجعة وإما ستكون النهاية المتعبة له كرجل أعمال. ففر الرجل مسرعاً وعاد لبيته آسفاً.

ولا شك أن هذه الفترة شهدت محاولات خفية تركت آثارها بعد ذلك، فالكل يعلم من أفلام المقاولات، التي ينتهي أي متتبع لمنتجها إلى حلقة غير معلومة، وكيف أن هذه الأفلام أفسدت الذوق المصري، وشوهت البناء القيمي الأصيل للشعب المصري، وأفسدت العلاقات التجارية والاقتصادية الخاصة بالإنتاج، وأن شبهات إسرائيل ماثلة خلف هذه الموجة التي ما زلنا نعاني منها حتى اليوم. إلا أن ما جرى في العلن كان شيئاً مختلفاً.

يقول التقرير الاستراتيجي لعام 1987 عن الأهرام: «اتسمت العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية خلال سنة 1987 بشيء من الجمود، وارتبط ذلك بالتعنت الإسرائيلي إزاء عملية التسوية السياسية وانعقاد المؤتمر الدولي، ومن ناحية أخرى بالتطورات الإيجابية التي حدثت في علاقات مصر العربية، والتي وصلت ذروتها في الربع الأخير من العام، ولا سيما في أعقاب قمة عمان العربية غير العادية. وقد اتضحت معالم التدهور هذه في عدة صور مثل تزايد الاحتجاجات المتبادلة بين الطرفين، وتبادل التصريحات الانتقادية، وتزايد الإدانات المصرية لسلوكيات إسرائيل خاصة إجراءات القمع التي اتخذت في مواجهة الشعب الفلسطيني في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن الجانب المصري رفض عدة مرات تلبية أو قبول دعوات رسمية لزيارة إسرائيل أو استقبال مسؤولين إسرائيليين على مستوى عالٍ في القاهرة. وفي خلال العام اتسمت ردود الفعل الشعبية تجاه مظاهر الوجود الإسرائيلي في القاهرة أو في سيناء وفي المناطق السياحية المختلفة

بالحدة والتوتر، وأثناء المواجهة الإسرائيلية القمعية لثورة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي بدأت أواخر عام 1987 عبرت التنظيمات النقابية والهيئات الشعبية عن سخطها البالغ، وإدانتها الشديدة للسلوك الإسرائيلي المنافي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، ووصل الأمر لذروته عندما أدان مجلس الشعب المصري بالإجماع في 26/ 12/ 1987 سياسة القمع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، كما أخذ التعاطف المصري رسمياً وشعبياً مع ثورة الشعب الفلسطيني في التصاعد المطرد».

ويأخذ التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن الأهرام سنة 1988 نفس المنحى فيقول: «لا يستطيع المرء أن يتجاهل انطباعاً أكيداً يتولد من النظرة الشاملة للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية طيلة عام 1988 مؤداه أن ثمة توتراً دائماً يميز هذه العلاقات، فالمتابع لهذه العلاقات يجد هذه المؤشرات: **أولاً:** في حرص الجانب المصري على تقليص الاتصالات المصرية ـ الإسرائيلية إلى الحد الأدنى الممكن. **ثانياً:** في تبادل الاتهامات والاحتجاجات والانتقادات بين الجانبين». ويعدد التقرير الاستراتيجي العربي الوقائع المؤيدة للاتجاهين فيذكر أن مصادر دبلوماسية قد أكدت في مطلع شهر يناير أن مبارك قد رفض طلباً إسرائيلياً بعقد اجتماع عاجل مع شيمون بيريز في القاهرة لبحث تدهور العلاقات وعرض وجهة النظر الإسرائيلية بشأن أحداث الضفة وغزة، وأنه أي الرئيس مبارك ـ قد أكد رفضه للقاء أي مسؤول إسرائيلي قبل وقف كل إجراءات القمع الإسرائيلي، كما ذكرت ذات المصادر، أن مبارك قد أصر على تحديد موعد زيارته لواشنطن في الأسبوع الأخير من يناير حتى لا تتزامن مع زيارة شامير لواشنطن في أول فبراير. وفي شهر مارس أكدت التقارير من جديد أن مبارك قد رفض عرضاً جديداً تقدم به بيريز لعقد اجتماع بينهما في رومانيا يحضره الرئيس شاوشيسكو للتشاور حول مقترحات شولتز، ولإعادة تقييم العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، وكان رفض مبارك احتجاجاً على

الإجراءات القمعية الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية. وفي شهر يونيو أكدت مصادر دبلوماسية أن مصر رفضت طلباً أمريكياً بأن يزور شامير القاهرة، وجاء في تبرير هذا الرفض أن مواقف شامير المعلنة من المؤتمر الدولي ومعالجته للانتفاضة لا تدل على إمكانية حدوث تقدم نتيجة هذه الزيارة. «وقد ثابر الرئيس مبارك في عديد من تصريحاته على موقفه الرافض للقاء شامير ما دامت أن مواقفه لا تساعد على إحداث تقدم في دفع عجلة التسوية». وأشارت الصحف المصرية استناداً لتصريح للدكتور أسامة الباز «أن إسرائيل حاولت إيفاد أحد وزرائها للقاهرة لاطلاع مصر على موقفها من أحداث الضفة والقطاع لكن مصر رفضت ذلك». وأكدت مصادر مطلعة في يناير سنة 1988: أن مصر رفضت طلباً إسرائيلياً بإيفاد مسؤولين من وزارة الخارجية للأرض المحتلة للتفاوض مع قيادات الانتفاضة حول أهدافها ومطالبها وشروطها لوقف الانتفاضة. كما أشارت التقارير في شهر مارس 1988 إلى رفض الفريق صفي الدين أبو شناف رئيس الأركان العامة لقاء نظيره الإسرائيلي لبحث بعض المشكلات. وفي ذات الشهر سحبت مصر موافقتها على اشتراك إسرائيل في سوق القاهرة الدولي، كما شهد شهر إبريل سنة 1988 تغيب السفير محمد بسيوني سفير مصر في إسرائيل عن حفل الاستقبال الذي أقيم في الذكرى الأربعين لإنشاء دولة إسرائيل، كما تغيب المسؤولون المصريون عن حفل السفارة الإسرائيلية في القاهرة الذي أقيم لذات المناسبة. وتعد زيارة إبراهام شامير مدير مكتب شامير والتي تمت في منتصف يونيو 1988 هي الزيارة الوحيدة ذات الشأن التي تمت في سياق العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية سنة 1988، وكشفت التقارير أن هذه الزيارة سادها التوتر وأن مصر رفضت خلالها ثلاثة اقتراحات: **أولها**: يتعلق بإجراءات التسوية السلمية ومؤداها عقد لقاء بين وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل في القاهرة. **وثانيها**: يرتبط بالانتفاضة ويقوم على أساس استعداد إسرائيل لتحقيق بعض مطالب

سكان الأراضي المحتلة عن طريق التفاوض مع بعض زعمائها من خارج منظمة التحرير الفلسطينية. **وثالثها**: مشروع إسرائيل لإنشاء محطة للطاقة الشمسية بالقاهرة. كما أشارت المصادر المطلعة أن الرئيس مبارك ومدير مكتبه أسامة الباز رفضا طلب إبراهام شامير للقائهما، ولم يقابل غير أحد مساعدي وزير الخارجية، حيث سلمه رسالة من إسحق شامير رئيس الوزراء للرئيس مبارك تحوي رغبة إسرائيل في تنشيط الحوار بين البلدين عن طريق استقبال مبعوثين سياسيين بالتناوب للتغلب على نقاط الخلاف بين الجانبين، ورغبته في لقاء مبارك للخروج من حالة التعقيد السائدة في قضية السلام.

وفي إطار المؤشر الثاني على توتر العلاقات بين الجانبين، أي تبادل الاتهامات والإدانات كانت الوقائع كثيرة. ففي 3 يناير 1988 نشرت مجلة أكتوبر المصرية تصريحاً للدكتور أسامة الباز أبرز فيه تقديم مصر لاحتجاجين رسميين لحكومة إسرائيل خلال ثلاثة أيام على ممارساتها القمعية في الأراضي المحتلة. وبعدها بأيام نشرت الصحافة المصرية رسالة د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري لإسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل حول احتجاج مصر على طرد تسعة فلسطينيين خارج الأراضي المحتلة، واعتبار ذلك خرقاً لنصوص اتفاقية جنيف لعام 1949، ورفض مصر القاطع للتفسيرات الإسرائيلية لعملية الطرد والاستبعاد. وكانت مصر قد أغلقت حدودها مع إسرائيل والأرض المحتلة في 5 يناير سنة 1988 لوقف تنفيذ قرار الطرد الإسرائيلي. وأكد السفير المصري في إسرائيل لدى اجتماعه مع رئيس الوزراء شامير «أن أعمال القمع لا تساعد على تهيئة المناخ المناسب للسلام».

وفي 12/ 1/ 1988 نشرت الصحف المصرية تصريحات للرئيس مبارك تتضمن اتهامات لإسرائيل بانتهاك اتفاقية كامب دايفيد بضمها للمرتفعات السورية. وفي 24/ 2/ 1988 نشرت الصحف الإسرائيلية أن الخارجية

الإسرائيلية سلمت السفير المصري احتجاجاً رسمياً حول ما تنشره الصحف الحزبية المصرية بشأن قضية ثورة مصر بما يؤدي إلى تعبئة الرأي العام المصري ضد إسرائيل كذلك تم استدعاء السفير المصري في إسرائيل في النصف الأول من مارس سنة 1988 للخارجية الإسرائيلية التي سلمته احتجاجاً شديد اللهجة بحجة أن المصريين قد سهلوا مهمة الفدائيين الذين اختطفوا أتوبيس مفاعل ديمونة النووي. وقيل إن هذا الاحتجاج تضمن القول: بأن الحدود المصرية أصبحت تنافس الحدود اللبنانية في تسهيل مهمة «المخربين» الفلسطينيين. وفي 21/ 3/ 1988 استدعت الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي في القاهرة وسلمته احتجاجاً رسمياً على تصريحات إسحق شامير في واشنطن بتاريخ 16/ 3/ 1988، والتي احتوت ـ كما قالت الخارجية المصرية ـ مغالطات وقلباً للحقائق وأن ادعاءه بأن مصر تواجه مظاهرات الفلسطينيين بإطلاق النار هو أمر من خياله، ويريد به فقط تبرير فظائعه ضد الفلسطينيين. وفي 29/ 3/ 1988 أدانت مصر الإجراءات الإسرائيلية التي قضت بقفل الأراضي المحتلة لثلاثة أيام. وفي نهاية إبريل أبلغت إسرائيل مصر رفضها لمسيرة الأحزاب المصرية على الحدود، وأنها ستواجه هذه المسيرات إذا تمت بما يتفق مع مقتضيات حماية أمنها وتأمين حدودها.

وفي 13/ 6/ 1988 تضمنت كلمة مصر في اجتماع محافظي وكالة الطاقة النووية بفيينا «التأكيد على ضرورة استجابة إسرائيل لقرار المؤتمر العام للوكالة بوضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة، وضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية باعتباره مطلباً ملحاً لإزالة مخاوف دول المنطقة إزاء الخطر النووي الإسرائيلي».

وفي 17/ 7/ 1988 أشارت الصحف لمضمون لقاء الرئيس مبارك مع السفير الإسرائيلي والذي بعثا فيه رسالتين لشامير وبيريز حول صعوبة إحراز تقدم في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ما لم توقف إسرائيل ممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين، كذلك طالب مبارك بعدم تدخل إسرائيل في

جنوب لبنان. وفي أوائل أغسطس احتجت إسرائيل للسفارة المصرية على تصريحات د. بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الذي وصف السلام والعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بالبرود. وفي منتصف الشهر ذكرت مصادر مطلعة أن الرئيس مبارك حذر إسرائيل عبر القنوات الدبلوماسية من الأنباء التي أذيعت حول قرارها باغتيال بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية وضرب قواعدها في جنوب لبنان.

وفي عام 1988 طلب موشى ساسون السفير الإسرائيلي في مصر تغييره، نظراً لتزايد شعور العداء ضد إسرائيل. وفي نفس العام صدر القرار الدولي من هيئة التحكيم بشأن عودة طابا لمصر. وأعلنت مصر اعترافها بالدولة الفلسطينية لدى إعلان قيامها.

وأخذ التقرير الاستراتيجي العربي سنة 1990 نفس الاتجاه حيث يؤكد: «يمكن القول إن العلاقات المصرية الإسرائيلية خلال عام 1990 تميزت باستمرار ما أطلق عليه حالة «السلام البارد» حيث لم تشهد هذه العلاقات تفاعلات تؤدي إلى ضخ الدفء والحياة عبر القنوات الرسمية أو الشعبية إليها، بل أن العكس تماماً قد حدث حيث ساد الطابع الصراعي لهذه العلاقات. ويمكن لنا أن نبرهن على هذا باستعراض الاحتجاجات والانتقادات التي وجهتها مصر لإسرائيل». ويواصل الرصد، ففي شهر فبراير وجهت مصر انتقادات عنيفة وحادة إلى الحكومة الإسرائيلية بشأن موضوع «الوطن البديل للفلسطينيين» في الوقت الذي تزايد فيه توطن اليهود السوفييت في الأراضي العربية المحتلة.

وفي شهر مارس وإبان الأزمة الوزارية في إسرائيل حرصت مصر على التأكيد على أنها ستتعامل مع أي حكومة إسرائيلية لدفع السلام في المنطقة، وإن كان مفهوماً أن ثمة ميلاً إلى المراهنة على حزب العمل لتفجير وهدم لائتلاف الحكومي. بعد أن رفضت حكومة شامير الرد على مقترحات بيكر

بشأن الحوار الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وفي مارس أيضاً حدث توتر في العلاقات بين البلدين بعد وقوع حادث أتوبيس السياح الإسرائيليين على طريق القاهرة ـ الإسماعيلية، وأسفر عن سقوط قتلى إسرائيليين، ورغم تقديم مصر اعتذاراً رسمياً إلا أن إسرائيل حملت مصر مسؤولية التحريض والحض على كراهية إسرائيل من جانب وسائل إعلامها الرسمية. وقد استدعت مصر السفير الإسرائيلي لدى اختراق طائرة حربية إسرائيلية للأجواء المصرية وأبلغته احتجاجات شديد اللهجة، وامتد هذا الاحتجاج على قلق مصر من النشاط البحري الإسرائيلي في البحر الأبيض المتوسط قرب الحدود المصرية. وفي مارس أيضاً طلبت مصر من مجلس الأمن الدولي مناقشة هجرة اليهود الجماعية إلى إسرائيل وضرورة وقف إسرائيل للانتهاكات التي تقوم بها لاتفاقية جنيف. واعترضت القوات المصرية دورية عسكرية إسرائيلية كانت قد حاولت اختراق الحدود مع مصر بادعاء البحث عن بعض «المتسللين»، غير أن إسرائيل لم تمتثل مما نتج عنه استمرار للمناوشات، غير أنها لم تسفر عن خسائر تذكر، وقدمت مصر عن طريق الخارجية احتجاجاً شديد اللهجة، وأكدت أنها سوف ترد بكل قوة على أية محاولة لاجتياز الحدود المصرية أياً كانت الأسباب.

وفي شهر مايو سنة 1990 أكد الرئيس مبارك مساندته للعراق أو أي دولة عربية تتعرض للعدوان وأكد أن «إسحق شامير» لا يريد السلام، ودعاه للتخلي عن مفهوم «التوسع الإقليمي» واحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وذلك في خطاب الرئيس في عيد أول مايو. ورفضت مصر ما اقترحه شامير رئيس وزراء إسرائيل بشأن اللقاء الثلاثي المقترح والخاص بعملية السلام، وأكدت أن مصر لا يمكن أن تكون بديلاً عن الفلسطينيين في أي مرحلة من مراحل السلام. وشجبت مصر عن لسان الرئيس مبارك المذبحة التي نفذتها السلطات الإسرائيلية في العمال الفلسطينيين يوم 22/ 5/ 1990. وفي يوم 26/ 5/ 1990 استدعت الخارجية الإسرائيلية سفير مصر

في إسرائيل وأبلغته رسالة احتجاج على ما ورد في خطاب الرئيس مبارك أمام اجتماع مجلس الدولية الاشتراكية.

في شهر يونيو سنة 1990 تعرضت العلاقات بين مصر وإسرائيل لتوتر حاد، بسبب تصريحات مساعد رئيس الأركان الإسرائيلي «باركوخيا» لإذاعة الجيش الإسرائيلي وإعلانه عن حتمية قيام حرب بين إسرائيل وأقطار عربية أخرى معينة، حددها بالاسم، وبعبارات تهديدية ومنها مصر، حيث قال: «إن إسرائيل يجب أن تحشد قواتها على الحدود الجنوبية، فإنه في حالة تجدد المعارك في الجبهة الجنوبية فإننا لا نعتقد أننا سنقف هذه المرة عند ضفاف السويس». فردت مصر في بيان رسمي قالت فيه: «إننا نرفض منطق التهديد ودق طبول الحرب، وإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يتصدى بكل قوة وصلابة لمثل هذه الاتجاهات التي تستخف بمستقبل الشعوب». لذلك أصدرت سفارة إسرائيل في مصر بياناً حاولت فيه نفي تصريحات مساعد رئيس الأركان، وتؤكد عدم وجود نية للاعتداء على أحد، ونفى وجود أي حشود عسكرية على الحدود المصرية، وبعث وزير خارجية إسرائيل برسالة إلى مضر يطالبها بوقف الحملات الإعلامية، والالتزام بتطبيع العلاقات.

وفي شهر يوليو سنة 1990 طالب شامير بضرورة العمل على تكثيف الجهود لدفع عملية السلام. وطالب بعقد لقاء قمة مع مبارك، وأوضح حرص إسرائيل على إعادة الدفء للعلاقات الإسرائيلية ـ المصرية. وفي 7/17 أصدرت مصر بياناً رسمياً يدين سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. واستمرت حملة الإدانات المصرية، ففي شهر سبتمبر أدانت إسرائيل لإقدامها على هدم المباني وقتل الفلسطينيين. وفي شهر أكتوبر أدانت مصر إسرائيل بسب قيامها بمجزرة في ساحة المسجد الأقصى، وصدر بيان رئاسي يحمل إسرائيل مسؤولية الحفاظ على الأماكن المقدسة ويستنكر القمع الوحشي ضد الفلسطينيين . وطالب مندوب مصر

الدائم في الأمم المتحدة المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات عملية لحماية الفلسطينيين. وتم استدعاء القائم بالأعمال في السفارة الإسرائيلية في القاهرة وسلم بلاغاً تستنكر فيه مصر أحداث القدس، ودعا الرئيس مبارك في 10/11 إلى إرسال قوات دولية للقدس ما دامت إسرائيل عاجزة عن حماية الأماكن المقدسة.

وفي شهر نوفمبر سنة 1990 أدانت مصر أعمال القمع الإسرائيلي في قطاع غزة، وطالبت إسرائيل بإنهائها الاحتلال والقبول ببعثة لتقصي الحقائق، ونددت بموجة العنف الإسرائيلي. وفي 11/11 صدر بيان الخارجية المصرية يندد بتصريحات «موشى أرينز» وزير الدفاع الإسرائيلي التي أشار فيها لعدم نية إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان، وطالب البيان إسرائيل بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 425 الخاص بلبنان. وفي 11/12 ترددت أنباء عن تأجيل مصر لقبول أوراق اعتماد السفير الإسرائيلي الجديد بسبب استياء مصر من تزايد أعمال القمع الإسرائيلي وفي 11/19 تم استدعاء السفير الإسرائيلي في القاهرة للخارجية وطالبته بضرورة تقديم تفسير لتصريحات شامير حول وجوب احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة للمهاجرين الإسرائيليين. وفي 11/25 قام الجندي المصري أيمن حسن بإطلاق النار على دورية إسرائيلية داخل الحدود الإسرائيلية فقتل 4 وجرح 26 مما جعل شامير يشن هجوماً حاداً على وسائل الإعلام المصرية، واتهمها بالتحريض ضد الإسرائيليين، إلا أنه تمنى ألا يؤثر ذلك الحادث على العلاقات الثنائية وفي ديسمبر سنة 1990 رفضت مصر قرار إسرائيل بطرد وإبعاد أربعة مواطنين فلسطينيين من غزة وهكذا انتهت هذه السنة بتوتر واضح في العلاقات الرسمية من جانب مصر، ولم يقطع ذلك سوى الزيارة الرسمية التي قام بها بيريز لمصر في شهر مايو سنة 1990، وانتهت الفترة كلها على هذا المستوى بنفس الكيفية. فماذا عن مقاومة التطبيع في هذه الفترة؟

رابعاً: مقاومة التطبيع في الفترة سنة 1984 ـ سنة 1990:

استمرت مسيرة مقاومة التطبيع في هذه الفترة على صعيدين:

الأول: تدعيم أوضاعها المؤسسية والقانونية، وبروز أشكال مؤسسية جديدة كان أهمها تكوين اللجنة الوطنية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، التي بعثت الحيوية في أوساط الشعب المصري، لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وأحيت تراث اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني التي ازدهرت في الفترة السابقة. وقد تعددت فاعليات هذه اللجنة ابتداء من جمع التبرعات المالية والعينية إلى تنظيم المهرجانات والمؤتمرات الخطابية، إلى تنظيم عدة جولات خارجية، وقد توسعت أعمال هذه اللجنة في المحافظات المصرية، وضمت كل القوى السياسية المصرية الرسمية وغير الرسمية، الحكومية والمعارضة. العلنية والسرية، اليمينية واليسارية، كذلك ضمت التنظيمات النقابية إلى حد أن كل اجتماعاتها توزعت على أماكن اتحاد عام نقابات عمال مصر، ونقابة الصحفيين، والنادي الدبلوماسي. ولم تلجأ لمقار الأحزاب أبداً. إلا في بدايات تكوينها. وبفضل هذه اللجنة تم ترتيب اللقاءات السياسية والشعبية لقيادات منظمة التحرير الفلسطينية، وتم إعادتهم بحرارة للالتحام بجسم المجتمع المصري، كذلك نظمت لقاءات متصلة بقيادات الانتفاضة مما وفر معلومات دقيقة عن سيرها وإنجازاتها، وعقدت مشاورات كثيرة لحل إشكاليات عملية للعمل الفلسطيني من خلال هذه اللجنة. لقد خلقت هذه اللجنة مناخاً دافئاً في مصر لاحتضان الانتفاضة ومقاومة التطبيع مع إسرائيل، وكشف عدوانية إسرائيل.

الثاني: تواصل وتجديد قرارات المقاطعة من النقابات والاتحادات والتنظيمات الديمقراطية والجماهيرية في مصر، واكتساب درجة من

درجات شد الحكومة إلى مواقف تربط بين ممارسات إسرائيل وإجراءات التطبيع.

غير أن هذين الصعيدين تدعما بنشوء بعد جديد للمقاومة الأهلية أو الشعبية، وفي دراسة حالة، أو دراسة تطبيقية سنعرض لها بعد قليل سنلقي الأضواء على ذلك. ولم يقف الأمر عند ذلك بل امتدت إجراءات مقاومة التطبيع مع إسرائيل وتطورت إلى أساليب المقاومة العسكرية سواء المنظمة من خلال تنظيم ثورة مصر أو الفردية من خلال حالات محددة مثل قصة سليمان خاطر وغيرها. وسوف نلقي ضوءاً على هذين البعدين حيث سنبدأ بالمقاومة العنيفة أو المسلحة:

أ ـ المقاومة العنيفة للتطبيع في مصر:

تنطلق هذه الدراسة من موقف مبدئي، لا يقر بالعنف إلا إذا ارتبط بروابط شعبية، كحركات التحرير الشعبية وحروب الأنصار ضد قوات الاحتلال. غير أنه يمكن تفهم الدوافع الموضوعية لعنف الأفراد والجماعات، لدى مقاومة العدو الخارجي. ذلك أن هذه الدوافع تستند غالباً على رد الفعل للعدوان الذي تجسده قوى العدو الخارجي. وفي هذا الصدد نميز بوضوح استخدام الإرهاب والعنف في الصراع السياسي والاجتماعي الداخلي وندينه على الفور ولا نقر به أبداً، وبين استخدام الإرهاب والعنف في الصراع السياسي مع العدو الخارجي، ونميز فيه بين الصيغ الشعبية التي تندرج تحت بند مقاومة الاحتلال مثل أحداث قناة السويس سنة 1951، سنة 1952 وهذا مثال لصيغة تستحق التأييد والمدح، وبين كونه عنفاً وإرهاباً فردياً ضد قوات الاحتلال مثل قتل جندي بريطاني أثناء الاحتلال أو ما إلى ذلك. وهذا يمكن تفهم دوافعه، ذلك أن ممارسي هذا النوع من العنف عناصر ذات تركيبة بورجوازية صغيرة تتصف بالحدة

والتذبذب، ويكون رد فعلها قاصراً، وهو عنف راد وغالباً ما يكون بلا فاعلية، إن لم يكن ضاراً في بعض الأحوال، ذلك أنه يحاول أن يشكل بديلاً لنمو حركة المقاومة الديمقراطية للشعب.

وترى هذه الدراسة أن هذا المعيار ينطبق على الأمثلة التي نوردها على التو، والتي تختلف عن عمليات المقاومة اللبنانية لقوات الاحتلال. فالأمثلة المصرية لم تولد أثراً يذكر، وظلت غريبة عن صلب المقاومة المصرية الديمقراطية والشعبية للتطبيع، وإن كانت حظيت بصياح عال انطلقت به حناجر البعض، ولكن غاية القول أنها ضمت عناصر وطنية ساءها تدهور الأوضاع، فتلاءم رد فعلها مع تركيبتها الحادة، وقامت بأعمال حادة لا شك بأنها تندرج في يوميات المقاومة المصرية للتطبيع.

1 ـ تنظيم ثورة مصر[1]:

كانت البداية في الحادية عشرة مساء يوم 4 يونيو سنة 1984 عندما اعترض مجهولون «زيفي كدار» مسؤول أمن السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وأطلقوا عليه النار وأصابوه بجرحين غير قاتلين، ووقع الاشتباك بضاحية المعادي بالقرب من منزل سفير إسرائيل، وسجلت الواقعة في محضر رقم 4259 لسنة 1984 «إداري المعادي» دون أن تتمكن النيابة من إنهاء التحقيق أو عرض المصاب على الطبيب الشرعي لمعرفة نوع الإصابة ومصدرها وجسامتها، فقد غادر الجريح القاهرة قبل انتهاء التحقيق لإسرائيل. وقد تمت هذه الحادثة في ظرف محدد، فقد جاء «فايتسمان» وزير الدولة الإسرائيلية لمحاولة تحسين العلاقات مع مصر بعد توترها، وبعدما خرج من منزل السفير الإسرائيلي، خرج بعده كيدار بوقت قصير فكانت ثورة مصر له بالمرصاد. وقد امتنعت كل الصحف المصرية عن الإشارة لهذا الحادث

(1) حسين عبد الرزاق ـ محمود نورالدين عاشق لمصر ومقاتل ضد إسرائيل وأمريكا ـ مجلة اليسار ـ القاهرة ـ مايو سنة 1991.

إلا صحيفة الأهالي وحدها.

ووقع الحادث الثاني يوم 2/ 8/ 1985 في ضاحية المعادي أيضاً حيث قتل في هذا الحادث «البرت أتراكشي» وأصيبت زوجته «أيلينا» وسكرتيرته وقيد بمحضر «إداري المعادي» برقم 3535/ سنة 1985. وقد جاءت هذه الحادثة قبل سفر وزير السياحة المصري لإسرائيل بيوم واحد، حيث كان مقرراً أن يسافر «وجيه شندي» لإجراء مباحثات حول التطبيع السياحي في إسرائيل.

أما الحادث الثالث فقد وقع يوم 19/ 3/ 1986 أمام معرض القاهرة الدولي حيث كانت إسرائيل تشترك في هذا المعرض في ذلك العام، وقتلت في هذا الحادث الإسرائيلية «إيتي تايلور». وقد سجل المحضر بمدينة نصر بالقاهرة برقم «312 لسنة 1986 ج مدينة نصر» وقد تصادف هذا الحادث في نفس توقيت عبور «إبراهام شارير» وزير السياحة الإسرائيلي على رأس وفد في أتوبيس عبر منفذ «رفح» البري، إلى مصر لافتتاح خط سياحي جديد، والمشاركة في الجولة الرابعة الخاصة بمفاوضات طابا في فندق السلام بمصر الجديدة بالقاهرة.

والحادث الرابع والأخير تم ضد عنصر أمريكي انتقاماً من الدور الأمريكي الذي صاحب عملية اختطاف طائرة مصرية من قبل أمريكا لتصفية العناصر الفلسطينية المتهمة في حادثة السفينة الإيطالية «أكاليو لاورو» حيث كانوا يستقلون هذه الطائرة، التي أرغمت على الهبوط في قاعدة تابعة لحلف الأطلنطي في جزيرة صِقلية، بعد قيام أمريكا بالتنصت على مكالمة تيلفونية للرئيس حسني مبارك. وقد كان الحادث في يوم 26/ 5/ 1987 حيث أطلق النار على ثلاثة عناصر أمريكيين وهو يعملون في السفارة الأمريكية بغطاء دبلوماسي لكنهم من عناصر وكالة المخابرات الأمريكية وهم «ونيس وليامز»، «جون هوكي» و «جون فورد» على طريق القاهرة ـ المعادي.

ولم تكتشف هذه العمليات الأربع، كما لم يستدل على أية خيوط توصل إلى مرتكبيها، ولكن كشف أمر تنظيم ثورة مصر حينما لجأ أحد عناصر التنظيم للسفارة الأمريكية، وأفشى أسرار التنظيم، ووضع النظام في حرج بالغ، إلى أن تمت تسوية الإجراءات باستبعاد الإشارة إلى السفارة الأمريكية بصورة مطلقة. وقد كان لقضية ثورة مصر تأثير بالغ على الجماهير في مصر نظراً لتوجه الاتهام فيها لنجل الزعيم الخالد جمال عبد الناصر الأكبر خالد جمال عبد الناصر، لقد أثار هذا الأمر الجماهير، وظلت في وضع المترقب، وبالرغم من عدم بروز التأييد الشعبي لهذه الحوادث، إلا في كونها عمليات محترفين تثبت كفاءة منفذيها في التصدي لإسرائيل وأمريكا، إلا أن القلق الجماهيري بدا واضحاً على ابن جمال عبد الناصر، مما جعل الحكومة تدخل في قصة طويلة حاولت فيها التوفيق بين التزامها القانوني إزاء إسرائيل وأمريكا، وخوفها من سخط الشعور العام المرتبط بالقلق على ابن عبد الناصر الذي لا يزال محط حب الناس حتى الآن ومعظم الجماهير المصرية. كما أن الأثر السياسي، أو في الأوساط السياسية المعارضة، وتحديداً وسط كوادر التيار الناصري كان كبيراً، ذلك أن ثورة مصر حظيت بالتفاف شباب التيار الناصري وراء هذا النوع من المقاومة، باعتباره مظهراً للمقاومة الجذرية ضد إسرائيل وأمريكا. ولقد كان لكشف تنظيم ثورة مصر أثر سياسي أكبر من الأثر الذي أحدثته عملياتها، ذلك أنه نظمت مجموعة من المؤتمرات الحزبية والسياسية في مقار الأحزاب، لجمع التعاطف مع من يتصدون لإسرائيل. غير أن التأييد لم يكن مطلقاً من غالبية القوى السياسية بقدر ما ظل تأييداً مشروطاً ومتحفظاً ومؤكداً للدوافع الوطنية فقط.

2 ـ حادثة سليمان خاطر:

في أكتوبر سنة 1985، كان يجلس جندي مصري في نوبة خدمته المعتادة

على نقطة مرتفعة حدودية في الطريق إلى موقع طابا، وأخذت مشاعره تزداد تأججاً أمام عبث مجموعة إسرائيلية قدمت للسياحة في الحدود المصرية. وإزاء تزايد الاستفزاز من هذه المجموعة للجندي، فتح الجندي البسيط نيران مدفعه الرشاش وحصد هذه المجموعة المستهترة والمستفزة، وقبض على الجندي، ونقل لسجن كبير بالقاهرة، وبطريقة مأساوية أعدم الجندي، ولكن نسب إليه أنه هو الذي شنق نفسه بنفسه دون صدور حكم. ولقد أثارت هذه الحادثة موجات من التأثير الشعبي والسياسي بالغة في القوة، فالجندي بسيط، جسد قيم المصري الأصيل الرافض للمجون والخلاعة، والذي يربط قيمه بالقيم الوطنية، فأتى عملاً تلقائياً معبراً عن بطولة لفرد عادي، فجسد صورة البطل الشعبي المتاح لكل فرد بسيط عادي، فهو ليس بطلاً أسطورياً فذاً، ولكنه رجل عادي بمعنى الكلمة، جسدت نهايته المأساوية كل صور الحنق والغضب، بخاصة أن نهايته ارتبطت بشائعات كثيرة عن أن أيدي إسرائيلية هي التي شنقته في زنزانته. وعلى المستوى السياسي خلقت هذه الحادثة بملابساتها زخماً سياسياً واسعاً، فعقدت المؤتمرات السياسية بالأحزاب بل نظمت الاعتصامات، وجمعت التوقيعات، وأقيمت المهرجانات والمظاهرات السياسية للصفوة الحزبية في القاهرة، وفي قرية الجندي الشاب في محافظة الشرقية، وأصبحت هذه الواقعة ذات تأثير عالٍ، يفوق أثرها السياسي عن مجرد الأثر الفعلي لها.

3 ـ وقائع أخرى للمقاومة العنيفة:

بين وقت وآخر، انبعثت ردود الفعل الغاضبة ضد إسرائيل، كحالات فردية فجرت الحادثة الشهيرة حيث أطلق الجندي أيمن حسن النار على عدد من أفراد دورية عسكرية داخل الحدود الإسرائيلية. وجاءت حادثة الأتوبيس السياحي على طريق القاهرة ـ الإسماعيلية. وكانت لكل هذه

الحوادث أبعادها كحالات مقاومة عنيفة، إلا أنها حوادث فردية، ذات أثر محدود، ولم تستطع أن تحظى بما حظيت به حوادث تنظيم ثورة مصر، وحادثة الجندي سليمان خاطر، من آثار هامة تجاوزت وقائعها، نظراً لأن هذه الحوادث الأخيرة لم تقرن بتغطية سياسية، كتلك التي صاحبت العمليتين السابقتين.

ب ـ المقاومة الأهلية: دراسة حالة لمن فرضت عليهم مهام وظائفهم الاحتكاك بإسرائيليين

في دراسة حقلية، اختار فريق من كبار الباحثين المصريين تحت إشراف د. عبد الباسط عبد المعطي[1]. استاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس ويضم الأساتذة د. عبد الجواد سيد، د. عواطف عبد الرحمن ـ د. كمال نجيب، أ. محسن عوض. أ. علي فهمي وبمعاونة مجموعة من الباحثين الشباب. ومعظم شخصيات هذا الفريق كانت وما زالت من العناصر الرئيسية في لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، اللجنة الجبهوية التي تعمل في إطار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. اختار هذه الفريق عينة من أفراد الشعب المصري ممن تفرض عليهم مهام وظائفهم الاحتكاك بالتعامل مع العناصر الإسرائيلية الساعية للتطبيع، كضباط الجوازات بالمطارات ومنافذ العبور الحدودية، وعساكر وأمناء الشرطة في هذه الأماكن، وموظفي الشركات والمكاتب السياحية المتعاملة مع إسرائيل، وعمال وسائل النقل من سائقين للمركبات السياحية المختلفة. . .إلخ. وقد حدد هذا الفريق هدفه: في أن «استطلاع مقاومة رجل الشارع المصري العادي تساعد في اختيار فاعلية: 1 ـ دور الحكومة وحزبها في تمرير التطبيع وتعميقه. 2 ـ

(1) آليات التطبيع وثقافة المقاومة في الشارع المصري: دراسة حقلية لفريق بقيادة د. عبد الباسط عبد المعطي ـ منشورة في مجلة الوحدة ـ سبتمبر سنة 1991 ـ المغرب، وفي كتاب ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية ـ مرجع سابق.

دور الكيان الإسرائيلي في التطبيع وتحقيق مراميه. 3 ـ دور معارضي التطبيع وتأثير ممارستهم في وعي رجل الشارع، فكراً وموقفاً وسلوكاً من التطبيع.

وكان دليل المقابلة المفتوحة التي اختيرت كأداة لجمع البيانات أن تسمح بالحوار وتعميق بعض الأفكار والرؤى مع تفاوت المستوى التعليمي والثقافي بين مفردات العينة، وقد شملت:

1 ـ بيانات أساسية مثل السن والتعليم والمهنة، حجم الأسرة، الانتماء الحزبي إن وجد، أهم المشكلات الأسرية إن وجدت.

2 ـ المشاعر والتصرفات عند مقابلة إسرائيلي لأول مرة، وما يطرأ على ذهنه من قيم وذكريات ومبادىء في هذا اللقاء الأول.

3 ـ تصرفات الإسرائيليين من حيث: المظهر والتصرف والسلوك، الموضوعات التي يتعمدون الحديث فيها، الموضوعات التي يتحدث هو فيها معهم، الأساليب التي يستخدمونها لتقريب زملائه في العمل لديهم، قبول أو رفض زملاء العمل لذلك.

4 ـ هل يعرف مصريين تعاملوا مع الإسرائيليين، وما هي حدود هذا التعامل ومجالاته، ورأيه في ذلك، إيجاباً أو سلبياً، أو الاثنين معاً.

5 ـ معلوماته عن الشخصية الإسرائيلية، ومصادر هذه المعلومات.

6 ـ الرأي في التطبيع مع إسرائيل، وفوائده أو مضاره، كما يراها لنفسه، ولمصر، ولعلاقات مصر العربية.

7 ـ ثقته في إمكانية قيام سلام مع إسرائيل وشروط هذا السلام.

8 ـ رأيه في زيارة السادات للقدس.

9 ـ رأيه فيما عرضه التلفزيون من استقبالات بعد عودة السادات من القدس.

10 ـ هل سمع عن قصة سليمان خاطر، وتصوره لما حدث ورأيه في سليمان خاطر وفي الحادثة.

11 ـ تصوره لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، ولمستقبل السلام مصرياً وعربياً، مع التمييز بين التصور المرسوم من قبل قوى مختلفة والتصور المرغوب فيه من وجهة نظره.

وفي نطاق العينة والدراسة لها: اتضح أن 28% من العينة تعرف القراءة والكتابة فقط، 27% تحمل مؤهلاً جامعياً، 20% تحمل مؤهلاً متوسطاً، ويلاحظ وجود علاقة طردية بين المؤهل والمهنة والدخل فأكثر، من نصف العينة يقعون في فئة الدخل مائة جنيه شهرياً فأقل من 300 جنيه بمتوسط شهري 5، 185 جنيهاً، 26% من العينة تحقق دخل أقل من مائة جنيه شهري بمتوسط 70 جنيهاً، 22% من العينة تحقق دخلاً من 300 جنيه لأقل من 600 جنيه بمتوسط 394 جنيهاً شهرياً، 1% فقط من العينة تحقق أعلا من 600 جنيه شهرياً. ومن ناحية الانتماء التنظيمي الاجتماعي أو الحزبي أظهرت الدراسة أن 62% من العينة ليست لها أي انتماءات أو مشاركة في نادي رياضي، جمعية دينية، جمعية إسكان، رابطة، نقابة، حزب سياسي. والباقي أي نسبة 38% لهم مشاركات 6، 55% منهم في نواد رياضية، 5 حالات فقط تشارك في جميعات خيرية ودينية، 6 حالات فقط في نقابات، 3 حالات حزب وطني، حالة واحدة فقط حزب معارض. فماذا عن الموقف الموضوعي:

1 ـ بشأن المشاعر والأحاسيس والقيم التي ظهرت لدى أول مقابلة مع إسرائيليين:

45% عدم الراحة، 39% محاولة التهرب من التعامل معهم، 26% إحساس بالحزن والألم، 22% محاولة إثبات أن المصريين أكثر منهم تحضراً،

16% إحساس عادي، 10% إحساس بالارتباك والضيق. وهذه النسب ليست مئوية ولكنها عددية أو تكرارية لأنها تجمع أكثر من 100% والفئة التي قالت بالإحساس العادي ممن يعملون بمهنة السياحة، ومن يعملون على إثبات أننا أحسن منهم من موظفي العلاقات العامة وموظفي الاستقبال بالفنادق وضباط الشرطة وأبنائها. ومن يحاولون التهرب كانوا في الغالب من القطاع الخاص، والأكثر ارتباكاً من صغار السن، والأكثر إحساساً بعدم الراحة عمال الخدمات وموظفو البنوك، والأكثر حزناً من كبار السن.

2 ـ الأفكار التي وردت إلى الذهن المبحوث عند أول لقاء مع إسرائيليين:

58 تكراراً تذكر شهداء مصر، 43 تكراراً تذكر شهداء فلسطين وقمع إسرائيل لهم، 34 تكراراً تذكر الإرهاب الإسرائيلي، 30 تكراراً تذكر صفات إسرائيلية كالغدر والمراوغة وعدم الصدق، 14 تكرار تذكر أنور السادات واغتياله، 3 تكرارات تذكر تاريخنا وتناقضنا معه وخيانتنا له. ويلاحظ كانت الإجابة بتذكر شهداء مصر وفلسطين أكثر تكراراً لدى كل أفراد العينة، وكان أكثر المجيبين بالإرهاب من المتعلمين والشباب وضباط وأمناء الشرطة وموظفي العلاقات العامة بشركات السياحة وموظفي الاستقبال بالفنادق. وكان أكثر المرددين للمراوغة والخيانة وعدم الصدق من عمال الخدمات والأقل تعليماً.

3 ـ تصرفات الإسرائيليين وجوانب تعاملهم مع المصريين:

49 تكراراً يقول بأعطاء إكراميات وبقشيش مرتفع، 37 تكراراً تقول بالتحرر في الملبس الذي يكاد يكشف العورات، 29 تكرار يقول بترديدهم. مدح المصريين حضارة وأخلاقاً، وتميزهم عن باقي العرب،

وحب إسرائيل لهم الخاص. وفي هذا الصدد قال فرد من العينة إن إسرائيلياً قال له: «إن ارتباط مصر بالعرب يسبب لها مشاكل كثيرة ويورطها في حروب ليست طرفاً فيها، وإن العرب يتخلون عن مصر، ولا يتعاملون معها إلا إذا احتاجوا إليها، إن المصريين أقرب إلى الأوروبيين منهم إلى العرب 20، 25 تكراراً تؤكد حب المصريين وإبراز صفاتهم النبيلة، 24 تكراراً تقول بحرص الإسرائيليين على الظهور بمظهر أخلاقي طيب مثل الحديث بصوت منخفض وتقديم الشكر لدى أي تعامل معه، 15 تكراراً تقول بمحاولة الظهور بالمظهر البسيط والمتواضع في الملبس والمأكل.

ويلاحظ أن تقديم البقشيس والإكراميات خصت عمال الخدمات، والمدح خص ضباط وأمناء الشرطة وموظفي السياحة والبنوك.

4 ـ الموضوعات التي يتحدث فيها الإسرائيليون أكثر من غيرها:

58 تكراراً تقول أن حديثهم عن الحرب وأضرارها كموت الشباب وترمل النساء ويتم الأطفال وتبديد الإمكانيات المادية، 38 تكراراً تقول بحديثهم عن إبراز مميزات التعاون بين مصر وإسرائيل وبخاصة في الزراعة والصناعة وتوفير الغذاء وخفض أسعار السلع الأساسية والاستفادة من الخبرة الإسرائيلية وما فعلته إسرائيل في الزراعة ـ وبالذات في سيناء لدى احتلالها لها، 37 تكراراً تقول بأن حديثهم أنصبت على تميز المصريين عن العرب في الطباع والأخلاق والعلم والتاريخ والحضارة، 36 تكراراً تقول بحديثهم عن قوة إسرائيل الاقتصادية وارتفاع مستوى إنتاجها، وتقديم نماذج من هذا الإنتاج في صورة هدايا، 21 تكراراً تقول بحديثهم عن التقدم العلمي والتكنولوجي والعسكري في إسرائيل. ويلاحظ أن الحديث عن مضار الحرب كان مع كل المجموعات، إلا أن تكراره كان أكثر مع الأقل تعليماً والأقل دخلاً، والحديث عن فوائد التعاون وميزات المصريين كان مع المتعلمين.

5 ـ موقف العينة من الموضوعات التي يتحدث فيها الإسرائيليون:

43 تكراراً الاستماع دون تعليق، 39 تكراراً إبراز إمكانيات مصر الحضارية والبشرية والمادية والجغرافية والطبيعية، 21 تكراراً تؤكد على دور إسرائيل في العدوان المستمر على العرب داخل فلسطين وخارجها وافتعال الحروب، 18 تكراراً طلب عدم الحديث تجنباً للانفعال والشجار، 17 تكراراً أكدت وحدة المصير لمصر والعرب ولا يمكن عزل مصر عن العرب أو العكس، 14 تكراراً أكدت للإسرائيليين أن ما هم فيه ما هو إلا فضل أمريكا عليهم، ولولا أمريكا ما كان يمكن أن تكون لهم قوة عسكرية أو اقتصادية أو علمية. ولدى سؤال أفراد العينة عن مدى ثقتهم فيما قاله الإسرائيليون سواء على مصر أو عن قدرات إسرائيل اتضح أن 80% من العينة لا تثق فيما يقولونه، 17% تثق ثقة محدودة وبالذات بقدرات إسرائيل العسكرية والعلمية.

6 ـ الأساليب المباشرة التي استخدمت لإغراء المصريين من المجموعات المختلفة:

46% من العينة أكدت أنها لا تعرف الأساليب الإسرائيلية مع الآخرين، 54% أكدت الأساليب الإسرائيلية في الإغراء المادي بالبقشيش والإكراميات والهدايا المتنوعة، الملابس وأشرطة تسجيل الفيديو، والأدوات الكتابية، السلاسل والميداليات وأوانٍ معدنية، مكسرات رمضان «المسليات»، ورق اللعب. وقيل أن من بين أشرطة الفيديو المسجلة أفلاماً جنسية، كذلك تم عرض مال وفرص عمل وسفر إلى إسرائيل.

7 ـ مدى قبول أو رفض الهدايا الإسرائيلية:

بين 29 حالة بنسبة 58% ممن قالوا بأن الإسرائيليين يقدمون هدايا لهم ولزملائهم رفضوا هذه العروض رفضاً باتاً وحاسماً، بل إن هناك سائق تاكسي لما علم بجنسية الراكب معه الإسرائيلية، رفض أخذ أجرته منه تعففاً وشعوراً بالتشاؤم منه ومن نقوده. 42% الباقية قبلت الهدايا وكانت غالبيتهم من عمال الفنادق وعمال الخدمات، ومنهم من أخذ هذه الهدايا وألقى بها في القمامة وبالذات الأطعمة نظراً ليقينه بأنها ستجلب الضرر الصحي له.

8 ـ معرفة العينة بمصريين غيرهم تعاملوا مع الإسرائيليين ورأيه في ذلك:

30% أجابوا بأنهم يعرفون وحصروهم في المسؤولين الحكوميين ورؤساء بعض لجان الحزب الوطني وبعض الصحفيين المعروفين، وبعض رجال الأعمال وأصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير، وتجار قطع غيار السيارات والآلات الزراعية ومشروعات الدواجن والأرانب، وتجار الشاي والمكسرات وبعض مساحيق الغسيل والسلع المهربة جميعاً عن طريق رفح. وبينت 8 حالات عدم استبعادهم لإدخال إسرائيل المخدرات الهدامة كالهيروين إلى مصر. وقد أدان التعامل مع إسرائيل 21 حالة من 30 حالة لأنهم لا يثقون في نوايا إسرائيل، وجاء 11 تكراراً تقول بأن هدف إسرائيل تخريب الاقتصاد المصري، 7 تكرارات تقول بتخريب الشخصية المصرية. وإما عن طريق معرفتهم بحالات التعامل مع إسرائيل جاءت عن طريق الأقارب والأصدقاء 19 تكراراً، صحف المعارضة وبخاصة الأهالي والشعب 12 تكراراً، من الإذاعات العربية 5 تكرارات.

9 ـ معلومات العينة عن الشخصية الإسرائيلية ومصادر هذه المعلومات:

77 تكراراً أكدت أنها شخصية مادية وعنيفة، 45 تكراراً أكدت أنها شخصية مراوغة، 30 تكراراً أكدت أنها شخصية خائنة، 19 تكراراً أكدت أنها شخصية ملحدة، 12 تكراراً أكدت أنها شخصية علمية وتهتم بالتخطيط، 11 تكراراً أكدت أنها شخصية فاشية. وهناك صفات أخرى وردت بتكرارات تتراوح بين 4 ـ 8 مثل أنها شخصية منتمية لدولتها، متعاونة مع يهود العالم، أوروبية الطابع من حيث القيم والسلوك، شخصية متحررة جنسياً وفكرياً، شخصية مغامرة ومقامرة.

وكانت أهم مصادر العينة هي: الخبرة المباشرة 59 تكراراً، الكتابات التاريخية 41 تكراراً، الإعلام المصري والعربي 38 تكراراً، الدين الإسلامي 29 تكراراً، القراءة والاطلاع 19 تكراراً، الأصدقاء والأقارب 12 تكراراً. ويلاحظ أن المصادر المكتوبة كانت تخص المتعلمين أكثر، والمصادر السماعية تخص غير المتعلمين.

1 ـ الموقف من اتفاقية السلام مع إسرائيل:

16% موافقون، 84% معارضون، وتوزعت تكرارات الموافقين على 4 تكرارات أمناء شرطة، 4 تكرارات، ضباط شرطة، 12 تكراراً، موظفو آثار وشركات سياحة وعمال خدمات وموظفو استقبال بالفنادق. ويلاحظ أن الموافقين جميعهم موظفون حكوميون وربما كانت إجاباتهم متحسسة للخوف من الباحثين، وكانت مبرراتهم معالجة آثار الحروب وإنجاز التنمية 12 تكراراً، التقاط الأنفاس 9 تكرارات، انقسام العرب وتفكك العلاقات العربية 7 تكرارات، 4 تكرارات تقول قد يتحقق السلام الحقيقي. أما الرافضون فكانت مبرراتهم كالآتي: عدم الثقة في إسرائيل وفي نواياها تجاه

السلام 69 تكراراً، السلام مع إسرائيل أضر بعلاقات مصر العربية 57 تكراراً، إساءة معاملة بعض المصريين في بعض البلدان العربية بسبب هذه المعاهدة وإنها اتفاقية ناقصة لم تتضمن حقوق الفلسطينيين في وطنهم المحتل 41 تكراراً، السلام مع إسرائيل لا بد أن يكون مؤقتاً ثم يتجدد عدوانها 35 تكراراً، عدم جدية إسرائيل ودليل ذلك ما يحدث عن عدوانها المتكرر على لبنان 29 تكراراً، هدف السلام هو تخريب الاقتصاد المصري 24 تكراراً، هدف سلام إسرائيل تخريب الشباب المصري 17 تكراراً. وعند سؤال الرافضين عن الاستقبالات التي صاحبت عودة السادات من القدس، كانت الإجابة 41 حالة قالت هذه احتفالات مفتعلة يرش فيها الموظفون ببدل يوم ووجبة غذائية، 20% قالت كانت الناس على أمل أن يتحقق السلام.

يقول الدكتور عبد الباسط عبد المعطي في خاتمة عرض نتائج هذا البحث الحقلي: «في حدود العينة التي تم بحثها، وليس أبعد منها، وفي حدود البيانات الأولية يمكن القول، ليس قطعياً، ولكن احتمالياً:

1 ـ إن هناك تخطيطاً لتطبيع العلاقات مع رجل الشارع من قبل إسرائيل تكاد تسير عملياته في خطوات منتظمة هي: الجذب بالإغراء المادي وبمديح المصريين وبإدارة الحوارات معهم بهدف جمع البيانات لتحليلها والانتفاع بها في المراحل القادمة ـ تجميل صورة إسرائيل وإبراز سلوكيات جيدة ـ محاولة ربط أي عدد من المصريين بهم بمصالح ولو آنية من خلال بعض الهدايا العينية والنقدية ـ التأثير السلبي في وعي المصريين بعمقهم العربي وإحداث الوقيعة للدس وتزييف الوعي ـ التأثير في قيم المصريين وبخاصة القيم الدينية والسعي نحو الإباحية والفردية ـ دراسة أنماط الشخصية المصرية وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها.

2 ـ إن غالبية المصريين ـ في حدود العينة ـ لا يثقون في نوايا إسرائيل من السلام وتفضح إسرائيل ممارساتها القمعية والعدوانية.

3 ـ إن الإعلام المعارض قام بدور في توعية المواطنين بتاريخ إسرائيل، وإبراز أخطار التطبيع على المستقبل المصري.

4 ـ إن هناك قيماً وتصورات في الوجدان المصري ترسبت عبر سنين طويلة تدعم رفض إسرائيل ومقاومتها. وهي تصورات امتزجت فيها الخبرة والممارسة اليومية.

5 ـ إن معظم ما يتصوره البعض حول إجراءات التطبيع لا يكاد يتجاوز أدوار المسؤولين والموظفين الرسميين الذين فرض عليهم التطبيع فقبلوه شكلاً، ونفوا بعضه موضوعاً، وتلك آلية بارزة في تاريخ ممارسات المصري: لتقل الحكومة ما تشاء أو تصدر ما تشاء من القوانين لكن المواطن ماض في طريقه».

وهكذا نجد هذه الفترة هي بحق فترة السلام البارد، واشتداد أساليب مقاومة التطبيع، بدأت بحدث كبير وهام مثل الغزو الإسرائيلي للبنان، وانتهت بحدث هام هو مؤتمر مدريد لمباحثات التسوية السلمية. وهذا ما نراه في الفترة الثالثة التي تفتح أبواب الخطر، وتؤكد أن إيجابيات الفترة الثانية ليست من دوام الأحوال، فالخطر حقيقي، والمعركة طويلة ومتصلة. وليست هناك ثوابت في علم الاجتماع، فالمجتمع حقيقة ديناميكية تقبل التطور، وتتعرض للانتكاس والتراجع، وينطبق ذلك بأشد ما يكون على وعي المجتمع بمصالحه. فمما لا شك فيه، أنه ائتلفت مجموعة عوامل انتجت فترة ما يسمى بالسلام البارد والتطبيع الكسيح أهمها:

1 ـ افتضاح طبيعة السلام على النهج الإسرائيلي ـ الساداتي ـ الأمريكي، نهج الهدنة ومواصلة العدوان، وتلقي الشعب المصري لهذه الحقيقة ونمو وعيه بها مع اشتداد سياسة القمع والتسلط الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، واشتداد وتزايد وتيرة العدوان ضد الشعب اللبناني.

2 ـ ضغوط المقاومة الواضحة، التي اتصفت بالإيجابية والنمو في المحيط

السياسي والنقابي والمحيط الديمقراطي العام، واتصفت بالهدوء واتباع أساليب المقاومة السلبية لدى جموع الجماهير العادية، واتصفت بالالتهاب إلى حد استخدام العنف المسلح لدى نزعات البورجوازية الصغيرة على أرضيتها الوطنية والقومية المتعصبة.

3 ـ أخذ الحكومة المصرية لدواعٍ كثيرة، أهمها إدراكها لاستحالة مواصلة الحياة بطريقة منعزلة عن العلاقات العربية، بمنهج ربط خطوات التطبيع بإجراءات إسرائيل لما سمي بسياسة بناء الثقة في اتباعها للسلام.

لقد أنتجت هذه العوامل الثلاثة بتفريعاتها الكبيرة حالة السلام البارد والتطبيع الكسيح، ومن ثم غدا النموذج المصري لمقاومة التطبيع نموذجاً دراسياً، يجب تحليله وأخذ عبره، وبالذات في تلك الفترة موضع المبحث الذي ننتهي منه الآن، بخاصة أننا ندخل مرحلة ذات طبيعة نوعية جديدة ينتقل فيها التطبيع على صعيدين:

الأول: من المصرية إلى التعريب الشامل. **الثاني**: من التطبيع إلى الشرق أوسطية حيث هيمنة إسرائيل على النظام الإقليمي وانتقالها من مرحلة الدولة الموظفة لخدمة الإمبريالية إلى الشريك الإمبريالي الكامل وهذا ما سنتتبعه فوراً.

الفصل الثامن

التطبيع يتطور والمقاومة تتناقص
بداية سنة 1992 حتى الآن

تبدأ المرحلة الثالثة لمسيرة التطبيع ومسيرة مقاومة التطبيع، بعد انتهاء مؤتمر مدريد الذي عقد في 30/ 10/ 1991. ذلك أن هذا المؤتمر شكل بداية مرحلة جديدة في المسار العام للصراع العربي ـ الصهيوني، انتقلت فيه القوى العربية من خندق الدفاع الأول إلى خندق الدفاع الثاني، بل يمكن القول تراجعت إلى خندق الدفاع الثالث وقد يكون السابع. وحتى لا نقع في أحابيل الصيغ الفضفاضة، وحتى لا يفهم من كلامنا أننا ضد منهج التسوية السلمية. نؤكد ما يلي حول مؤتمر مدريد، بخاصة أن المرحلة موضع الدراسة، بأبعادها المعقدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً في قضية التطبيع، بل وتطورها، بقبول نظام بديل للنظام العربي، يرضى بهيمنة إسرائيل عليه، هو النظام الشرق أوسطي الذي دشن في 30/ 10/ 1994 بالدار البيضاء بالمغرب، والذي مثل تطويراً خطيراً للتطبيع، سوف نتتبعه علمياً فيما بعد:

1 ـ على الرغم من حرصنا على أن نتعمد عدم الخلط بين المعالجة النظرية والمعالجة العملية والتطبيقية في هذا الجزء من الدراسة، إلا أننا نرى أن المواقف العملية أيضاً لها بدايات. ولا شك أن التطبيع في هذه المرحلة الثالثة، موضع البحث، تم تعريبه، وبعد أن كان في شكله الرسمي، تطبيعاً بين إسرائيل ومصر بحكم اتفاقيات كامب ديفيد، أصبح الآن تطبيعاً

إسرائيلياً مع دول عربية كثيرة، ولم يعد يقوم بأحكام معاهدات صلح فقط، أو معاهدات سلام، ولكن أخذ يقوم بصيغة نبهنا لها في السابق، هي صيغة التطبيع الأسود، السري أحياناً وغير المرتبط بقوانين في أحيان كثيرة.

وقد بيّنا أن التطبيع بين مصر وإسرائيل كان عملاً شاذاً، لأنه فرض بصيغة تسلطية، وبدوافع مصلحية لإسرائيل فقط، دون مقابلة هذه الدوافع بدوافع المصلحة المصرية. وجوهر فهمنا لمبادرة السادات في نوفمبر سنة 1977 يرجع إلى أنها حركة انشقاقية، عن المسار العام الدولي والإقليمي والداخلي بالنسبة لمصر، جعلت من مصر مجرد شاة شاردة عن القطيع، فسهل ذلك عملية اصطيادها، ووضعها في حظيرة غير حظيرتها، وفرض طقوس وأعباء عليها، غير ما اعتادت، وضد مصلحتها، وأهمها التطبيع مع إسرائيل. وتتجسد انشقاقية مبادرة السادات على النحو التالي:

بعد وصول حكومة الليكود اليمينية إلى سدة الحكم في إسرائيل في أواخر النصف الأول من سنة 1977، بدأت هذه الحكومة ذات الطبيعة الفاشية، إضفاء شرعية على حركة الاستيطان في الأراضي المحتلة، في مناخ دولي كان يجري فيه التحضير لاستئناف المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، وكان المناخ الدولي غير مؤات آنذاك للقوى الإمبريالية العالمية، فأمريكا خرجت منكسرة من ڤيتنام ومثخنة بالجراح، وعقدة فيتنام تعبث بها في صميم القلب والأحشاء. في هذه الظروف جاء «سيروس فانس»[1]، وزير خارجية أمريكا آنذاك لزيارة للمنطقة في أول أغسطس سنة 1977 في محاولة لتقريب وجهات النظر، والاتفاق على استئناف مؤتمر جنيف، وخلال هذه الجولة اتخذت إسرائيل موقفاً متشدداً للغاية، تمثل في

(1) أمل الشاذلي ـ إسرائيل قبل رحلة القدس ـ تقرير منشور بمجلة السياسة الدولية ـ الأهرام ـ القاهرة ـ يناير سنة 1978.

الإصرار على رفض مقترحات «فانس» وبخاصة حول التمثيل الفلسطيني، وشهدت هذه الجولة مظاهر جديدة لخلافات في المواقف الإسرائيلية ـ الأمريكية، إلى الحد الذي دفع فانس للتصريح في ختام جولته بأنه «في الوقت الذي أبدى فيه العرب قدراً كبيراً ومشجعاً من التفهم لإيجاد صيغة مناسبة لإقرار السلام، فإن مباحثاتي في إسرائيل لم تساعد على الإطلاق، على التقريب بين وجهات النظر، إذ رفض الإسرائيليون تقديم أي تنازلات مشجعة».

وعلى الرغم من عدم استسلام إسرائيل، واتخاذها خط التصعيد في سياسة الاستيطان والحشد الدولي لها، إلا أنها وجدت نفسها محاصرة بضغوط السلام، مما جعلها تعلن في سبتمبر مبادرة سلامية تضمنت النقاط الآتية : ـ إنهاء حالة الحرب ـ إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وفتح الحدود بين إسرائيل وجيرانها من الدول العربية ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتسوية الأمور المتعلقة بالممتلكات التي فقدها هؤلاء اللاجئون، وكذلك اليهود الذين هاجروا من البلاد العربية إلى إسرائيل. وفي نشاط دبلوماسي محموم أخذت تعلن رفضها للتمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف حتى أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي في 25/ 9/ 1977 موافقته على وفد موحد عربي بالشروط الآتية: أن يضم الوفد عرباً من الديار المقدسة ليسوا من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية المعروفين ـ ألا تكون هناك مفاوضات مع الوفد العربي الموحد ـ أن ينقسم الوفد الموحد بعد الجلسة الافتتاحية إلى وفود الدول المختلفة وتجري المفاوضات مع كل وفد على حدة حول المواضيع التي تتعلق بالدولة التي يمثلها الوفد.

غير أن قبل مرور أسبوع واحد على شروط مجلس الوزراء الإسرائيلي، وبالتحديد في أول أكتوبر سنة 1977 صدر البيان السوفييتي ـ الأمريكي الأشهر والذي نص على: «اقتناع الحكومتين بضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، وحل كافة المسائل المتعلقة بالتسوية، بما

في ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في حرب سنة 1967، وحل القضية الفلسطينية، بما في ذلك ضمانة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وإنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات سلمية عادية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لدول المنطقة» كذلك تضمن البيان «اقتراح ضمانات دولية للتسوية والدعوة لاستئناف مؤتمر جنيف وإشراك كافة الأطراف المعنية، بمن في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني وذلك قبل نهاية العام».

في هذا المناخ المتصاعد وبعد مرور شهر ونصف الشهر أعلن السادات رغبته في زيارة إسرائيل، وكأنه يكرر موقفه الذي اتخذه أثناء حرب أكتوبر سنة 1973 حينما أصر على دفع قوات الاحتياطي الاستراتيجي من غرب قناة السويس لشرقها، وترك العمق المصري خالياً، وكان ذلك يوم 12/ 10/ 1973، لتحدث ثغرة الدفرسوار الشهيرة بداية من 16/ 10/ 1973، ولم يعدم السادات الحجة بديماجوجيته المعروفة، ففي الحالة الأولى ادعى ضرورة تطوير الهجوم حتى يخفف الضغوط الإسرائيلية على الجبهة السورية التي كانت قد انكسرت فعلاً قبل ذلك، وفي الحالة الثانية استغل سطراً في ديباجة الاتفاق الأمريكي - السوفييتي حول ضرورة الاسترخاء العسكري دولياً واعتبر ذلك مبرراً له كي يقوم بحركته الانشقاقية، لأن العالم يميل للتسوية، ولكن السادات لم يكن يطرح تسويته السلمية في مواجهة دعوة للحرب، ولكنه طرحها في مواجهة دعوة للتسوية السلمية، ولكن الفرق بين الاثنين: أن السادات تبنى مفهوم إسرائيل للسلام، وعارض وتضاد مع المفهوم الدولي للسلام.

2 - جاء مؤتمر مدريد على نفس نهج السادات، فهو لم يكن دعوة للسلم في مواجهة دعوة للحرب أو القتال، ولكن جاء استسلاماً لدعوة السلام حسب المفهوم الأمريكي - الإسرائيلي، وعدم إصرار العرب على المفهوم العالمي والدولي للسلام، فقبلوا صيغة دولية تقر بالهيمنة الأمريكية على

العالم، ولا ترى في العالم إلا عالماً خاضعاً لأمريكا، أما العالم الحقيقي ومحاولة تفعيل قواه، فليس موجوداً في فكر أو مخيلة القوى الرسمية العربية. يقول الباحث الأكاديمي الجاد د. مصطفى علوي[1]، في هذا الصدد: «وقد انفردت الولايات المتحدة تماماً بمرحلة الإعداد لمفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية والتي سبقت مؤتمر مدريد في 30/ 10/ 1991، وذلك عبر جولات مكوكية ثمان لوزير خارجيتها «جيسم بيكر» لدى الدول الأطراف في الصراع. ولقد كانت البداية في مارس 1991 حيث استغلت الولايات المتحدة الأجواء الإيجابية التي خلقها انتصار الائتلاف العالمي الحاسم ـ بقيادتها ـ ضد العراق في حرب الخليج الثانية، ولقد مهدت الولايات المتحدة البيئة الدولية والبيئة الإقليمية، بقبول المفاوضات أولاً، ثم بقبولها وفق الصيغة التي هندستها الدبلوماسية الأمريكية ثانياً. وقد تدخلت الولايات المتحدة بالوعود والمكافآت، مثل: «إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمساواة الصهيونية بالعنصرية، الضغط على الاتحاد السوفييتي السابق برفع كل القيود على حركة الهجرة اليهودية منه إلى إسرائيل، المساعدة في فتح أبواب علاقات جديدة هامة لإسرائيل مع قوى هامة مثل الصين والهند، وإمداد إسرائيل بصفقة سلاح هامة، فضلاً عن الإعلان مجدداً عن الالتزام بضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي في المنطقة». وبالضغوط والتهديدات والعقوبات مثل: التهديد بأن المفاوضات ستنعقد بمن يوافق عليها من أطراف الصراع دون انتظار موافقة الجميع، وأن الرافضين سيخسرون كثيراً، رفض منح إسرائيل ضمانات القروض البالغة عشرة مليارات من الدولارات أثناء حكم «شامير» وكان كل ذلك من أجل إعداد المسرح وتهيئته لقبول المفاوضات والمشاركة فيها من جانب كل أطراف الصراع وهو ما تم فعلاً ومن ناحية ثانية قام النهج التفاوضي

---

(1) د. مصطفى علوي ـ البيئة الدولية لمفاوضات مدريد ـ مجلة السياسة الدولية ـ الأهرام ـ القاهرة ـ أكتوبر سنة 1993.

على أساس من التصور الذي تبناه الفكر الاستراتيجي الأمريكي وهو التصور الذي قام على مراحل ثلاث متمايزة للعملية التفاوضية:

المرحلة الأولى: هي مرحلة ما قبل مدريد، وفيها يتم التفاوض بين الولايات المتحدة وكل من أطراف الصراع المحلية على حدة، وتلعب فيه الولايات المتحدة الدور الأول والأكبر والأهم في صياغة الإطار المرجعي لمفاوضات المراحل اللاحقة للتفاوض، سواء في ذلك المرجعية القانونية للمفاوضات أو الآليات والميكانزمات السياسية لتلك المفاوضات.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة مؤتمر مدريد وهي مرحلة إلقاء البيانات التي تعبر عن مواقف أطراف الصراع من المسائل والنقاط التي وردت في خطابات الدعوة للمؤتمر، وخطابات التطمينات التي بعثت بها الولايات المتحدة إلى هؤلاء الأطراف قبل انعقاد مؤتمر مدريد، وهذه المرحلة لا تعرف المفاوضات بالمعنى الحقيقي، إنما فقط إلقاء البيانات.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة المفاوضات الثنائية التي تتم على مسائل الأرض والسلام بين إسرائيل وكل من سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين «في الأصل كانت هناك ثلاثة مسارات فقط حيث كان المسار الأردني ـ الفلسطيني واحداً ثم انقسم في المجرى العام إلى مسارين» وهذه المفاوضات الثنائية تتم برعاية أمريكية ـ روسية شكلاً، ورعاية أمريكية منفردة فعلاً. أما موضوعات الأمن الإقليمي التي تخرج عن نطاق مبادلة الأرض بالسلام في العلاقات الثنائية بين إسرائيل وجاراتها العربيات إلى آفاق إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي للأمن والتعاون، فإنه قد خصص لها **مرحلة رابعة** من المفاوضات تسير أحياناً بالتوازي زمناً مع المفاوضات الثنائية، وإن تمايزت عنها من حيث عضويتها والأطراف المشاركة فيها، ومن حيث اتساع قاعدة رعايتها لتشمل أطرافر أخرى دولية، إلى جانب أمريكا وروسيا مثل الجماعة الأوروبية واليابان وكندا وإن ظلت الولايات

المتحدة الأمريكية محتكرة لرعاية لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي».

3 ـ انطوت صيغة مدريد بحد ذاتها على تفتيت واضح لمسارات التفاوض العربية[1]، وذلك بتثبيت صيغة التفاوض الثنائية المنفصلة والتخلي عن عمليتين بديلتين كانتا تقدمان صيغاً عملية: **الأولى**: تقوم على الربط المرن بين المسارات جميعها بحل مترابط في نهاية المطاف، مع جواز تباين جداول التنفيذ الفعلي. **الثانية**: تقوم على مفهوم الصفقة الشاملة الذي يترجم المصالحة التاريخية ثم بعد ذلك يتم هيكلة عملية التفاوض على الصعيد التنفيذي. غير أن هذا وذاك استبعدا، وبقي هناك حل وحيد هو ضمان حد معقول من التنسيق العربي بين الوفود المشاركة في المؤتمر، غير أن هذا التنسيق لم يأت إلا بعد انتهاء الجولة السادسة من المفاوضات، بعد مرور ما يقرب من سنة كاملة على بداية المؤتمر. وكان أقصى نجاح حققه هذا التنسيق العربي هو ما حدث بعد انتهاء الجولة السابعة حيث أمكن تنظيم رد الفعل الصادر عن سوريا ومنظمة التحرير نتيجة إعلان إسرائيل والأردن توصلهما لمشروع جدول أعمال مشترك، غير أن هذا التنسيق قوض وانهدم، بل انهدمت حتى صيغة مدريد نفسها عندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاقية أوسلو، التي اتضح أنها نتيجة مسار سري جرى على مدى عدة شهور مضت. ومن المفارقات الغريبة أنه قبيل إعلان التوصل لاتفاق أوسلو بأيام كانت هناك محاولة تجري لدفع التنسيق العربي إلى الأمام، حيث اجتمع وزراء خارجية دول الطوق العربية يوم 27/ 8/ 1993 في بيروت، غير أن توقيع اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني المتدرج بغزة ـ أريحا يوم 13/ 9/ 1993 بالبيت الأبيض الأمريكي شكل نقطة تفرع قادت لأمرين:

(1) منال لطفي: إشكالية الحل الشامل والحلول الجزئية ـ مجلة السياسة الدولية ـ نفس العدد السابق.

1 ـ تثبيت فكرة الحل المنفرد، الذي بلغت أقصى درجاتها في الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي التي وقع في أكتوبر سنة 1994. ورغم أن سوريا ما زالت تصر على أسس الحل العادل كما تسطره المرجعية القانونية الدولية، ومرجعية الحقوق الشرعية، إلا أن الأمور أضحت شديدة الصعوبة أمامها.

2 ـ فتح أبواب الوهم المرتبط بما يسمى الوصول للمصالحة التاريخية الشاملة، فعقب إعلان اتفاقتي غزة ـ أريحا، انطلقت قوى التطبيع في الساحة المصرية في مسيرة متصاعدة، امتلكت استراتيجية هجومية، استطاعت من خلالها أن تعبىء كل رؤساء تحرير الصحف الرسمية في مصر، لتشن هجوماً مكثفاً استمر طوال شهر يناير وحتى منتصف شهر فبراير سنة 1994، حول ضرورة تحويل السلام البارد للسلام الساخن. ولم تتوقف هذه الحملة الصحفية الشاملة، إلا يوم 15/ 2/ 1994 يوم مذبحة الحرم الإبراهيمي الدامية في الخليل، وإذا كانت الحملة الصحفية الخطيرة قد توقفت، إلا أن حملة التطبيع الرسمي أخذت تكتسب عنفواناً وقوة مع كل يوم يمر، وبرز أعضاء اللوبي الصهيوني في مصر سافرين في ضغوطهم، وامتدت الإجراءات التطبيعية لتدخل مسارات لم تعرفها من قبل، فبعد أن كانت تتسلل خفية مع تجار السوق السوداء، إذا بها تجتذب وبشدة قوى الحلف الحاكم كله، وفي مقدمته قوى الرأسمالية المحلية، لتهش ولتبش بالمنافع الساحرة، التي سيأتي بها مصباح علاء الدين «إسرائيل» لها!!!

وإذا بالسلطة ولأول مرة تلغي التعقيدات الإدارية للسفر لإسرائيل، بل تمارس ضغطاً على تنظيمات رجال الأعمال كي تسافر إلى إسرائيل وتعقد ما تشاء على أساس منفعتها الخاصة، فلا قيد، بل لقد فتح باب التشجيع والترغيب للتعامل مع إسرائيل، وأصبح التطبيع بالتشجيع سياسة عملية تمارس كل يوم.

على الجانب الآخر كانت مسيرة التطبيع الأسود تخط مساراتها بحدة وعمق لم تقدر مسيرة التطبيع بالتشجيع أن تبلغهما. وسوف نتبين هذين المسارين بعد قليل غير أننا نود قبل ذلك التنبيه لما يلي: لقد أفرزت صيغة مدريد مرحلة رابعة، كما أشرنا، مثلت تواصل عملية التراجع في المواقف الرسمية العربية، فقبل أن تتم أي مرحلة، بل أي شبهة سلامية، اندفع الجميع، باستثناء سوريا ولبنان من دول الطوق، وليبيا والسودان واليمن وبعض الأنظمة من خارج دول الطوق، لمسيرة ما يسمى بالمفاوضات المتعددة، وكانت هذه المفاوضات بمثابة المطبخ المعد لطبخة النظام الشرق أوسطي، ومما يعتصر الإنسان ألماً وكمداً، أن طهاة المطبخ من الجانب الإسرائيلي ـ الأمريكي ـ الغربي، كانوا يعلمون ما يعدون، أما من يقف معهم من العرب، فلم يكبر أكبرهم عن مجرد «مرمطون» [وهو تعبير شعبي مصري يعني غاسل الأطباق والصحون ومنظف أرضية المطبخ ومشذب الخضراوات. . .إلخ] في هذا المطبخ الواسع.

وحتى لا نسلم أنفسنا للعواطف وللحالات الوجدانية، سوف نورد ما جاء به التقرير الإستراتيجي العربي في معالجته التي تنطوي على الزهو والفخر بإيجابية الدور المصري الرسمي. وندعو صانعي القرار الرسمي إلى اتباع منهج المحاسبة بالأهداف، لكي يقرروا هم ماذا قدموا وماذا فعلوا؟

يقول التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 1993 ما يلي: «منذ بداية عملية التسوية التي انطلقت من مدريد في أكتوبر سنة 1991، تصاعد الجدل في الأوساط العربية حول العلاقة بين المفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل وكل طرف عربي معني بهذه المفاوضات، التي تبحث الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وبين المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف، التي تركز على إزالة المظاهر العدائية في المنطقة وتدشين علاقات تعاونية في مختلف المجالات. وأعطى فريق من الأطراف العربية ـ سوريا ولبنان ـ الأولوية للمفاوضات الثنائية على الإقليمية، وتمسك «هذا الفريق» بعدم

بلورة أي طرف للتعاون الإقليمي إلا بعد أن يتم إنجاز الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، واتخذ هذا الفريق قراره بمقاطعة المفاوضات الإقليمية.

وذهب فريق آخر إلى الفصل بين مساري التفاوض الثنائي والإقليمي، وأنه يمكن تقديم بعض الإغراءات لإسرائيل من خلال المفاوضات الإقليمية تدفع باتجاه إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية. وفي هذا الإطار جاء الموقف المصري وسطاً بين الاتجاهين، حيث دافع عن المشاركة في المفاوضات الإقليمية، وبحث ما يمكن من مشروعات للتعاون في كافة المجالات بشرط ألا يتم البدء في تنفيذ هذه المشروعات إلا بعد التوصل إلى التسوية الشاملة. وقد حرصت مصر على دفع المفاوضات الثنائية العربية ـ الإسرائيلية من خلال الجولات التي كانت تعقد في واشنطن. وفي هذا الإطار شاركت مصر في اجتماعات دول الطوق العربية التي كانت تسبق وتعقب أحياناً كل جولة من جولات المفاوضات للتقويم واتخاذ القرار بالمشاركة أو التأجيل.

وعندما بدأت مفاوضات «أوسلو» السرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حرصت مصر بعد معرفتها بهذه المفاوضات، على عدم التدخل فيها، وعندما تم الاتفاق بين الجانبين على انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، قام الرئيس مبارك ـ بناء على طلب الرئيس الفلسطيني عرفات ـ بإبلاغ رئيس الوزراء الإسرائيلي «إسحق رابين»، برغبة الجانب الفلسطيني في إضافة جزء من الضفة الغربية في المرحلة الانتقالية، ولتكن أريحا، حتى لا يشاع بأن الرئيس الفلسطيني قد أهمل الضفة الغربية كلها، ونجحت الوساطة المصرية في إقناع «رابين» بذلك أثناء زيارته للإسماعيلية في 14/ 4/ 1993، وتكرر تدخل مصر في مسار هذه المفاوضات عندما كادت تصل إلى طريق مسدود، بما في ذلك ترتيب لقاء سري في باريس للتغلب على العقبات، وذلك من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية عمرو موسى

لإسرائيل، ثم زيارة د. أسامة البارز في أواخر أغسطس 1993.

وواصلت مصر دورها أيضاً في الدفع باتجاه تنفيذ ما تم التوصل إليه في إعلان المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي، حيث استقبلت رئيس الوزراء «إسحق رابين» في 19/ 9/ 1993، وتم عقد لقاء ثلاثي بين مبارك وعرفات ورابين في 6/ 10/ 1993، أعقبته قمة بين عرفات ورابين لبحث تنفيذ اتفاق إعلان المبادىء. واستضافت مصر ـ في القاهرة وطابا ـ اجتماعات لجان تنفيذ الاتفاق، وواصلت جهودها لا سيما بعد تجاوز موعد الانسحاب المقرر في 13/ 12/ 1993 ولم تنسحب القوات الإسرائيلية، وبذلت مصر جهودها للحيلولة دون انهيار اجتماعات تنفيذ الاتفاق، واستقبل الرئيس مبارك وفدي المفاوضات. وبذل وزير الخارجية عمرو موسى جهوده في تقريب وجهات نظر الجانبين.

وفيما يتعلق بالمسار السوري ـ الإسرائيلي حرصت مصر على مساندة مواقف الجانب السوري والتأكيد على أنه ما لم تتم التسوية مع سوريا، فلن يكون هناك سلام شامل في المنطقة، وفي نفس الوقت اتسم الموقف المصري تجاه سوريا بالتأكيد على ضرورة الاستمرار في المفاوضات وعدم اتخاذ قرار بمقاطعة هذه المفاوضات على الرغم من الجمود الذي أصاب المسار السوري ـ الإسرائيلي، وهو ما بدا واضحاً في زيارة الرئيس مبارك في 7/ 7/ 1993، حيث أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد أثناء الزيارة أن «الانسحاب من المفاوضات سيضر بالقضية وسنكون من الخاسرين، على الرغم من عدم تحقيق أية نتائج». كما لعبت مصر دوراً في ترتيب زيارة عرفات لسوريا في 5/ 9/ 1993 من أجل وضع سوريا في الصورة، فيما يتعلق باتفاق غزة ـ أريحا، وهي الزيارة التي أدت إلى تخفيف حدة الانتقادات السورية للاتفاق، فضلاً عن تهدئة حدة التوتر الذي كان يشوب العلاقات السورية ـ الفلسطينية منذ الإعلان عن اتفاق غزة ـ أريحا. وفي أعقاب توقيع إعلان المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي في 13/ 9/ 1993 في

واشنطن حرصت مصر على تكثيف دورها لإتمام التسوية على المسار السوري، على اعتبار أن عدم التسوية على هذا المسار ينفي صفة الحل الشامل والعادل، كما أن سوريا بمقدورها عرقلة أي صيغة للتسوية ما لم يؤخذ في الاعتبار الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، كما أكدت مصر على أن المسار اللبناني يتوقف على السوري، وأنه في حالة التوصل إلى تسوية على المسار السوري، سينعكس ذلك تلقائياً على المسار اللبناني. وحرصت القيادة المصرية على إظهار دعمها لسوريا في أعقاب الإعلان عن التوصل لاتفاق المبادىء الفلسطيني - الإسرائيلي وفي هذا الإطار جاءت زيارة الرئيس مبارك لسوريا في 30/ 10/ 1993 كما حرص الرئيس مبارك على تأكيد موقف مصر المطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الجولان، وأكد عمرو موسى «أن موقف مصر هو موقف سوريا المطالب بانسحاب إسرائيل من الجولان» «وأننا نساعد الطرف السوري على مواجهة أي ضغوط تؤدي إلى المساس بالحقوق». وأكد في 3/ 12/ 1993: «إذا لم يحدث سلام مع سوريا، فلن يكون هناك سلام شامل، نحن ندعم سوريا في حقها في استرداد أرضها». ومن هنا نخلص إلى القول: إن السياسة المصرية تجاه المفاوضات تركزت على الدفع في اتجاه الاستمرار في المفاوضات مهما بدا أنها وصلت لطريق مسدود، وتشجيع كل اتفاق أو تفاهم مع إسرائيل على التسوية، على اعتبار أنه سيقود إلى التسوية الشاملة في النهاية. كما اتسم الموقف المصري تجاه المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف بالتأكيد على أهمية المشاركة في أعمال لجانها والدفع باتجاه تنشيطها على اعتبار أن مجالات التفاوض الإقلمي تزخر بالقضايا التي يمكن تقديم إغراءات لإسرائيل من خلالها، الأمر الذي يعود بالفائدة على المفاوضات الثنائية المباشرة التي تبحث جوهر الصراع وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

وفي هذا الإطار شاركت مصر في جميع جولات المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف والخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادي، لجنة اللاجئين،

لجنة المياه، لجنة الحد من التسليح، ولجنة شؤون البيئة. «الملاحظة الرئيسية هنا هي أن الوفود المصرية في هذه المفاوضات حرصت على الدفع باتجاه الاتفاق على مجالات التعاون في القضايا العامة غير الخلافية مع إدراك أن التنفيذ سيتوقف على نجاح المفاوضات الثنائية المباشرة، كما دخلت هذه الوفود في مواجهات مع المفاوض الإسرائيلي بصدد القضايا الخلافية الأمر الذي يشير إلى سلامة المنطق المصري في التصدي للرؤى الإسرائيلية المناقضة لجوهر عملية التسوية في المنطقة. وإذا كانت اجتماعات لجنتي اللاجئين (تونس 12/ 10/ 1993) والمياه (بكين 26/ 10/ 1993) قد شهدتا موقفاً مصرياً مسانداً للموقف الفلسطيني، دون صدام مع الأطروحات الإسرائيلية، فإن الحال لم يكن كذلك في اجتماع لجنة الحد من التسليح، سواء في الندوة التي عقدت في القاهرة في 11/ 7/ 1993، أو الاجتماع الذي عقد في فينيا في 29/ 10/ 1993.

ففي ندوة القاهرة اتسم الموقف المصري بالتأكيد على ضرورة تحقيق مبدأ التوازن بين جميع الأطراف وعلى جميع أصعدة التسليح بدون استثناء سواء كانت الأسلحة بيولوجية أو نووية، كما طرحت أيضاً قضية إجراءات التحقق من التجارب النووية المخزون النووي في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تصادم في الرؤية مع الموقف الإسرائيلي الذي كان يطالب بعدم طرح هذا الموضوع. أما في اجتماع اللجنة في فينيا فقد شاركت مصر وطرحت فكرة الحد من التسلح ونزع الأسلحة النووية من الشرق الأوسط، أيضاً شهدت اجتماعات لجنة البيئة التي عقدت في القاهرة في 15/ 11/ 1993 خلافاً بين الوفدين المصري والإسرائيلي، عندما طرحت مصر موضوع النفايات النووية كمصدر من مصادر التلوث البيئي، الذي يجب إدراجه على جدول أعمال اللجنة، في حين تمسكت إسرائيل بعدم المناقشة تحت دعوى أنه يدخل في اختصاص اجتماعات لجنة الحد من التسلح».

وهكذا انتهى التقرير الاستيراتيجي ببلاغه الرسمي، ويمكن ملاحظة ما

يلي على هذا الدور المصري:

1 ـ لقد أكدت مصر أن هناك طريقاً ثالثاً بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف يقع بين ربطها بالتقدم في المفاوضات الثنائية ومن ثم عدم المشاركة فيها إلا بعد إنجاز مقايضة الأرض بالسلام، الأرض الرهينة، الجانب المادي في الحق، وبين طريق متهافت يدعو للمشاركة في المفاوضات لإغراء إسرائيل حتى تسارع بالسلام وتقدم عليه، ولم توضح الحكومة المصرية غير قبض ريح، فقد أخذت بالمشاركة والتخلي عن عدم الربط، واعتمدت فقط أن عملية النظام الشرق أوسطي ما زالت قيد البحث، ولن تفاجأ بها قبل أن يكون قد تحقق السلام. غير أن مصر فاقت على مؤتمر الدار البيضاء، ورغم ترديد عمرو موسى أثناء مشاركته في مؤتمر الدار البيضاء لضرورة تأجيل التنفيذ للشرق أوسطية إلا بعد تحقيق السلام الشامل، فقد خلص إلى مفهوم مبهم عن أن السلام يتحدد فقط بالاتفاقيات، وأن مجرد توقيع اتفاقية بين سوريا وإسرائيل يعني أن السلام قد تحقق. مع العلم أن إسرائيل رغم توقيعها اتفاق الحكم الذاتي مع منظمة التحرير الفلسطينية لم تنسحب من الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967، ولم تنسحب من الأراضي الأردنية التي احتلت في العام نفسه، رغم توقيع المعاهدة، بل تعلن أنها لن تنسحب من كل هذه أو تلك، ففي الأولى تدعي حقوقاً في أراضي المستوطنات والقدس، وليس أدل على ذلك من أنها رغم انسحابها من قطاع غزة رسمياً إلا أن هذا الانسحاب شمل فقط 60% من مساحة القطاع، وما زال 40% من مساحة القطاع تحت قبضة الاستيطان والحماية العسكرية الإسرائيلية، وبالنسبة للأردن فقد استأجرت إسرائيل مساحات من الأرض لمدة ربع قرن قابلة للتجديد، بما يعني أنها لا تريد الانسحاب، وتقنن عمليات البقاء.

إن وقوع السياسة الرسمية المصرية في أحابيل استراتيجية «الاستباقية» الإسرائيلية، لن يجعل في إمكان الحكومة المصرية التراجع، حتى عندما

يتأكد لها خطأ موقفها، وهذا ما سنقيم الدليل عليه، هذا مع افتراض حسن النية في هذه السياسة، فلقد كبلت نفسها بقيود لن تستطيع الفكاك منها، بل ستندفع كل يوم للأمام في نهجها بما سيجعل التعقيد هو الحكم الوحيد لحالها.

2 ـ يبدو التقرير الاستراتيجي العربي شبه الرسمي مفتخراً بأن مصر تمارس حق الاختلاف مع إسرائيل، والسؤال ما القيمة المادية والفعلية لممارسة هذا الحق؟ هل غيرت أمريكا من دعمها العسكري لإسرائيل؟ وهل أجبرت أي قوة دولية وعلى رأسها أمريكا، إسرائيل حتى تمتثل لتوقيع اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، في ظل أنباء غربية تقول بأن ملكية إسرائيل ارتفعت في سنة 1994 إلى 200 رأس نووي، في حين أنها لم تكن تصل في أحسن التقديرات وأكثرها تهويلاً إلى أكثر من مائة رأس نووي أبان انعقاد مؤتمر مدريد؟ هل يفهم صانعو القرار في السياسة الخارجية المصرية، أن الحديث باللغات الأجنبية، والاختلاف التعبيري بها في المؤتمرات يغني عن اتخاذ المواقف والإجراءات؟!

3 ـ هل يفهم صناع القرار في السياسة الخارجية المصرية أن أبدأ المفاوضات بوضع 100 نقطة في حسابي أمام الطرف الآخر، وعندما أصل إلى خسارة هذه المائة نقطة كلها وأضيف عليها عشر أخر من عندي أكون قد انتصرت في التفاوض، لأنني فزت بجائزة الصمود الأطول في المباحثات؟ لقد رضيتم بمؤتمر دولي تحت الهيمنة الأمريكية، مع العلم أن القرارات التي تفرض العقوبات على العرب بالحق والباطل في العراق وليبيا، تتم تحت مظلة الأمم المتحدة، ثم شجعتهم بالخروج من هذا الإطار إلى مجرى جانبي لما يسمى بالدبلوماسية السرية التي جاءت باتفاقية أوسلو (غزة ـ أريحا)، ثم تراجعتم بها إلى اتفاقيات القاهرة التي تخلت عن جوهر غزة ـ أريحا، ثم ودواليك.

4 ـ لقد ربطت الحكومة المصرية في المرحلة من سنة 1984 إلى سنة 1991 التطبيع بالحلول السلمية، فنفذت في الاتجاه العام استراتيجية السلام البارد، وجاءت الانتفاضة الفلسطينية وحركت محركات عملية التسوية السلمية، ورغم أنها لم تأت بنتائج محسوسة حتى الآن، فلماذا هذه الاندفاعة إلى التطبيع؟ ولماذا تستبدلون سياسة السلام البارد. بالتطبيع بالتشجيع؟ لقد جاءت سياسة التطبيع بالتشجيع، بفقدكم للدور الذي طالما تغنيتم بحيازته، أي دور الوساطة بين العرب وإسرائيل، وأصبح هناك عرب يمتلكون علاقات بإسرائيل تتفوق آلاف المرات على علاقاتكم المبنية على التناقض التاريخي والجغرافي، فماذا بقي لكم؟ لماذا تصرون على التطبيع بالتشجيع؟

وحتى نعيد ترتيب هذه المرحلة موضع البحث بطريقة واضحة نورد التقسيم الآتي:

أولاً: التطبيع الأسود وتعريب عملية التطبيع:

يرصد التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1993 مسيرة التطبيع الأسود وعملية تعريب التطبيع بقوله: «وباستثناء الحالة المصرية، لم تكن الاتصالات العربية ـ الإسرائيلية محل اعتراض من قبل الحكومات العربية التي تردد أنها أجرت اتصالات مع إسرائيل قبل افتتاح مؤتمر مدريد رسمياً من أكتوبر سنة 1991. وهو المؤتمر الذي دشن عملية تفاوض رسمي، ثنائية ومتعددة الأطراف بين العرب وإسرائيل، وبالرغم من انعقاد المؤتمر، فإن التطور الذي حدث على مستوى الاتصالات العربية ـ الإسرائيلية خارج نطاق المفاوضات، لم يكن ممكناً، على النحو الذي جرى به، بدون توقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي. فالاتصالات السابقة على مؤتمر مدريد، وكذلك السابقة على توقيع الاتفاق المذكور، شملت دولاً عربية عديدة، لكنها كانت متفاوتة تفاوتاً شديداً.

وفي مقدمة الأطراف العربية التي كانت لها اتصالات مع إسرائيل تأتي المغرب، حيث كان الملك الحسن معروفاً باتجاهاته المبكرة في الدعوة إلى التسوية مع إسرائيل. وتم الكشف عن زيارات سرية عديدة قام بها مسؤولون إسرائيليون إلى المغرب، وكان أبرز هذه الزيارات تلك التي مهدت للزيارة التي قام بها الرئيس المصري الراحل أنور السادات للقدس في عام 1977، حيث جرى الكشف عن عدة لقاءات عقدت سراً بين مسؤولين مصريين قريبين من السادات، ومسؤولين إسرائيليين في المغرب. وتكررت زيارات المسؤولين الإسرائيليين سراً إلى المغرب، فضلاً عن الزيارة العلنية التي قام بها في عام 1986 شيمون بيريز وكان رئيساً لوزراء إسرائيل آنذاك، واستقبله الملك الحسن، كما استقبل المغرب آلاف الإسرائيليين ذوي الأصول المغربية، الذين كانوا يزورون المغرب سنوياً للمشاركة في الاحتفالات اليهودية الدينية. وارتبط بهذا التفاعل المغربي - الإسرائيلي المبكر نسبياً، حرص المغرب تاريخياً على إضفاء رعاية خاصة لليهود المغاربة، والاعتماد عليها كآلية للتفاعل مع إسرائيل، وتعتبر المغرب هي الدولة العربية الوحيدة التي يسمح لليهود فيها بتقلد مواقع المسؤولية في جهاز الحكم.

وتتفق تونس مع المغرب في الدعوة المبكرة إلى إيجاد تسوية عربية - إسرائيلية من خلال التفاوض، لكنها لم تجر اتصالات مباشرة مع إسرائيل، وإنما تركز دورها عقب مؤتمر مدريد في تسهيل الاتصالات بين إسرائيل ومنظمة التحرير، فقد ساهمت بقدر كبير في توفير الأجواء المهيئة لعقد الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي من خلال السماح لشخصيات إسرائيلية من مستويات مختلفة ومتعددة بالدخول إلى تونس في إطار الاجتماعات المباشرة بين هذه الشخصيات وبين أعضاء منظمة التحرير وقادتها، وبلغ الموقف التونسي ذروته، بعرض الرئيس زين العابدين بن علي استضافة بلاده اجتماعاً بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، وياسر عرفات.

ويعتبر الأردن من الدول العربية التي عاشت منذ وقت مبكر حالة سلام عملي مع إسرائيل وأثبتت إمكانية صياغة علاقة مع إسرائيل يكون من شأنها خدمة مصالح الأردن، ولعب الواقع الجغرافي والسكاني والسياسي للأردن دوراً في هذا المجال حيث إنه ساهم في تحديد مساحات للمصلحة الأردنية ـ الإسرائيلية المتبادلة.

أما لبنان، فتعد نموذجاً للدولة العربية التي تتباين مواقف الجماعات المختلفة فيها بصدد مسألة العلاقات مع إسرائيل، وفضلاً عن الارتباط القائم بين جيش لبنان الجنوبي، الذي يعد منظمة عميلة لإسرائيل في الشريط الحدودي المحتل من قبل إسرائيل في جنوب لبنان، توجد روابط تربط جماعات لبنانية أخرى مع إسرائيل، منذ الحرب اللبنانية في منتصف السبعينيات ولم تنته هذه الروابط بعد إسقاط المعاهدة الإسرائيلية ـ اللبنانية التي وقعت في 17/ 5/ 1983 كما لم تنته بانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية.

أما التحول في مواقف بعض البلدان الخليجية من إسرائيل، فقد ارتبط بانهيار الثقة في العلاقات بالمحيط العربي بعد الغزو العراقي للكويت، حيث أعطيت الأولوية للمصالح الخليجية الخاصة في تفاعلاتها الإقليمية والدولية، خاصة على صعيد العلاقات مع الغرب. ولم تكن بعض هذه الدول من أنصار الدعوة المبكرة لإيجاد تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي قبل الغزو، وقد طرأ تحول على الموقف الرسمي لهذه الدول بعد بدء مؤتمر مدريد حيث شاركت بفاعلية في المفاوضات متعددة الأطراف، كما اتخذ بعض من هذه الدول خطوات أولية في اتجاه التقارب مع إسرائيل، فعلى سبيل المثال في يونيو سنة 1993 أعلن الشيخ صباح الأحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، أن بلاده تحللت من المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل، وأنها قررت رفع أسماء الشركات التي تتعامل مع إسرائيل من القائمة السوداء. لكن أكد البيان الصادر أن الكويت لن تتحلل من المقاطعة المباشرة مع إسرائيل، ولكنها تحللت مع دول غربية

أخرى من المقاطعة غير المباشرة لاعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية، وذكر البيان أن أحكام المقاطعة تجيز مثل هذا التغيير، وفي تصريح آخر أوضح وزير الخارجية الكويتي أن هذا القرار اتخذ لحاجة الكويت إلى التعامل مع الشركات الأجنبية المتعاملة مع إسرائيل، والتي تعمل من أجل إعادة بناء الكويت التي دمرها العراق، وقال إن القرار لا يرتبط بأي من مستويات المقاطعة الثلاثة».

ويعقب التقرير الاستراتيجي العربي فيقول: «معنى ذلك أن بدء التغير في المواقف العربية تجاه إسرائيل كان سابقاً على التوصل إلى الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل حول مبادىء الحكم الذاتي. كما كان هذا التغير يمهد لدفع التفاعلات العربية ـ الإسرائيلية المباشرة، السرية والعلنية، على حد سواء، وإن بخطى وئيدة، ومع ذلك كان الاتفاق بحد ذاته نقلة نوعية في هذا الصدد. ويتكشف ذلك من خلال رصد حجم الاتصالات العربية ـ الإسرائيلية المباشرة، ومستواها، فلم يعد المطروح في الوقت الراهن: رفع المقاطعة العربية لإسرائيل، وإقامة علاقات طبيعية فحسب، بل أصبح التعاون الاقتصادي العربي ـ الإسرائيلي هو المطروح للبحث والمناقشة، على نحو يجعل التحول في طبيعة العلاقات يستحق أن يوصف بأنه يتجه ليكون «تحولاً استراتيجياً». ونتيجة للاتفاق، أصبحت هناك قنوات مباشرة وعلنية للاتصالات العربية ـ الإسرائيلية، رغم أن الموقف الرسمي لغالبية الأطراف العربية من مسألة علاقات دبلوماسية مباشرة مع إسرائيل ظل مشروطاً بالتوصل إلى تسوية نهائية، بخاصة على المسارين السوري واللبناني. لكن على الصعيد الفعلي لم تعد مواقف الدول العربية من إسرائيل مرهونة ومحكومة بالالتزام الجماعي المفروض من جامعة الدول العربية، أو باتفاق القادة العرب، وبات بإمكان كل بلد عربي أن يحدد مدى التزامه في ضوء الظروف المحيطة به، وفتح هذا التطور الطريق لقيام اتصالات عربية ـ إسرائيلية مباشرة، رغم غياب العناصر المتعارف

عليها للعلاقات الدبلوماسية الرسمية».

لقد تزايدت الاتصالات العربية الإسرائيلية في أعقاب الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي بشكل ملحوظ على المستويين الرسمي ـ الحكومي، والأهلي غير الحكومي، ويلاحظ أن الجزء الأعظم من العلاقات تركز على العلاقات الاقتصادية، وفقاً للتالي: يواصل التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1993 رصده للاتصالات الرسمية العربية ـ الإسرائيلية، بعداتفاق غزة ـ أريحا فيؤكد أن قرار إسحق رابين بأن تكون المغرب هي المحطة الأولى التي يهبط إليها في طريق عودته من واشنطن بعد توقيع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية مؤشر مهماً على رغبة إسرائيل في بدء مرحلة جديدة من العلاقات المباشرة مع الدول العربية، تعتمد على إقامة علاقات مباشرة، تستهدف بها رفع المقاطعة الاقتصادية العربية عنها، وإذا كان التحرك الإسرائيلي قد بدأ ولأسباب عملية بأقصى غرب العالم العربي، فإن هذا التحرك لا يعكس حقيقة الأهداف الإسرائيلية، والتي تركز على منطقة الخليج، والتي رفعت المقاطعة فعلاً من المستويين (ب، ج) في شهر أكتوبر سنة 1994، فإسرائيل تطمع في منافع كثيرة من الدول العربية المطلة على الخليج، بما لها من قدرات مالية وتغطية كبيرة. وحتى نصنف المواقف، سنأخذ بتصنيف التقرير الإسرائيلي، الذي يؤكد:

1 ـ المجموعة المغاربية:

أ ـ المغرب (المملكة المغربية):

حرص المغرب على أن يكون الإعداد للتعاون مع إسرائيل من خلال تشجيع القطاع الخاص المغربي على التحرك لإقامة علاقات مع إسرائيل، وكان أبرز مظهر لذلك هو مرافقة المستشار الاقتصادي للملك الحسن وفداً من القطاع الخاص المغربي في أول زيارة قام بها لإسرائيل في أواخر شهر

أكتوبر سنة 1993 للمشاركة في مؤتمر اقتصادي حول التعاون الإقليمي «هذا المؤتمر هو الذي عقد في الدار البيضاء في 30/ 10/ 1994 باسم «مؤتمر التعاون الاقتصادي والتنمية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» ولم يشارك في اجتماع القدس في شهر أكتوبر1993 من البلدان العربية الأخرى، سوى بعض رجال الأعمال الفلسطينيين من قطاع غزة، وقد أسفر هذا الاجتماع حسب المصادر الإسرائيلية، عن عقد عدة صفقات بين شركات مغربية وشركات إسرائيلية لإقامة مستودعات في قطاع غزة، وكذلك مشاركة مجموعة الشركات الاستثمارية المغربية «أونار ـ أومنيوم نورث أفريكان» التي تضم نحو مائة شركة خاصة، والصندوق الوطني الفلسطيني، في إقامة مجموعة استثمارية مشتركة مع مجموعة «كور الصناعية» الإسرائيلية والتي يملك اتحاد عمال إسرائيل «الهستدروت» نصف مجموع أسهمها، وتملك بقية الأسهم شركات إسرائيلية خاصة بينما لا تملك الحكومة الإسرائيلية بصورة مباشرة في أسهم هذه المجموعة إلا نسبة 8،7% من مجموع الأسهم. وقد شاركت مؤسسة «بانستو» الأسبانية في هذه العملية التي سميت باسم «مجموعة سلام الفين». وقد حدد لها أن تبدأ نشاطها في تنفيذ بعض جوانب برنامج تنمية منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني من خلال عدة مشروعات أهمها: مشروع مصنع الأسمنت، ومشروع إقامة مراكز توزيع السلع الغذائية، مشروعات إنشائية في مجال الطرق والجسور. وقد تولى رئيس مجموعة «بانستو» مهمة الإعداد لهذه الصفقة، وهو من كبار رجال الأعمال الأسبان ومعروف بصلاته الوثيقة مع عدد من رجال السياسة والأعمال الإسرائيليين».

كذلك قام المغرب بلفتة مهمة عندما قام بتعيين يهودي في منصب وزير السياحة المغربي في الحكومة التي تشكلت في 11/ 11/ 1993 هو «سيردج بيرديجو»، ولم يخف المغرب أن هذا الإجراء يستهدف التمهيد لانفتاح اقتصادي على إسرائيل يبدأ بقطاع السياحة، حيث يأمل المغرب أن يساهم

نصف مليون يهودي مغربي هاجروا لإسرائيل في إعادة تنشيط قطاع السياحة في المغرب.

وقد أعلن المغرب في الفاتح من سبتمبر سنة 1994 عن تبادل السفراء والتمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل.

كما تشير المعلومات عن حدوث اتصال إسرائيلي ـ مغربي في مجال المصارف المالية، ففي ديسمبر سنة 1993 جرت مباحثات بين المصرف التجاري المغربي وهو من أكبر المصارف الخاصة في المغرب، وبين مصرف «ليئومي» الإسرائيلي، وهو ثاني أكبر مؤسسة مصرفية في إسرائيل، حيث قام «موشى صنبر» المدير العام لهذا المصرف بزيارة للدار البيضاء، واتفق مع المصرف المغربي على أن يكون المصرف الإسرائيلي المذكور المراسل للمصرف المغربي المذكور، وقد أكد «كريم بلعماش» «رئيس القسم الأوروبي بالمصرف المغربي المذكور أن الاتفاق الذي وقع، هو مجرد اتفاق بين رجال أعمال، وأن اتخاذ القرار النهائي بشأنه يقع على عاتق السياسيين. كذلك تشير الأخبار أن هذا ليس الاتفاق المصرفي الوحيد بين إسرائيل والمغرب، فقد تم الاتفاق بين مصرف ليئومي ومصرف «كوموسيال دي ماروك» المغربي ومصرف «بيكوسنترال هيسبانو» أحد أكبر البنوك الخاصة في أسبانيا وبعض رجال الأعمال الفلسطينيين، على إقامة بنك مشترك في الضفة الغربية وغزة، لكن لم يعلن عن حجم رأس مال البنك الذي قيل إنه مقسم بالتساوي على الشركاء الأربعة.

وتبع ذلك، إعلان المصرف التجاري المغربي ومصرف ليئومي الإسرائيلي، أنهما وقعا اتفاقاً للتبادل في جميع الخدمات المالية والمصرفية بين جميع فروعهما، والبحث في إمكانية تعمير الضفة الغربية للأردن وغزة. وتعكس تلك الاتفاقات اهتمام إسرائيل بإعطاء أولوية مميزة للتعاون في المجال المصرفي والمالي مع الدول العربية والمصارف العربية.

ب ـ **تونس** استمر دور تونس في تهيئة الفرص لاجتماعات فلسطينية ـ إسرائيلية، كما أن تونس استضافت أكثر من لقاء لأكثر من لجنة من لجان المفاوضات المتعددة الأطراف بوجود ممثلين رسميين لإسرائيل، وكانت أول استضافة للجنة اللاجئين في أكتوبر سنة 1993، وآخر استضافة للجنة البيئة في 30 أكتوبر سنة 1994 بحضور وزير البيئة الإسرائيلي. كذلك أعلنت تونس في شهر أكتوبر سنة 1994 عن اتفاقها مع إسرائيل على افتتاح قسمين لرعاية مصالحهما في السفارة البلجيكية في كل من الدولتين. وقد شاركت تونس في أعمال مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد في 30/ 10/ 1994، وحتى الآن ليست لدي معلومات عن تبادل اقتصادي مع إسرائيل. غير أن تونس والجزائر وأربعة أقطار عربية أخرى وافقت على مشروع لمكافحة التصحر يشمل إسرائيل، وهو مشروع اقترحه البنك الدولي ويقضي بإقامة وحدة تنسيق وشبكة تعاون بين الأجهزة الأكاديمية في الدول العربية المعنية بمكافحة التصحر وتشمل أعمال هذه الوحدة.

ح ـ ولم نرصد عن الجزائر أية تحركات غير تصريحات صدرت لمسؤول جزائري في أكتوبر سنة 1994 يتحدث عن أن الجزائر سوف تشارك في بعض فاعليات لجان البيئة. كذلك فإن ليبيا خالية من أي عمل في هذا الصدد.

2 ـ مجموعة الدول الخليجية:

من متابعتنا ومتابعة تقرير الإهرام الاستراتيجي لسنة 1993: أبرزت هذه المجموعة دعماً واضحاً للاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، كما أن أطرافاً منها سبقت في الاقتراب غير المباشر من إسرائيل قبل الاتفاق، وقد استضافت أقطار خليجية لجان المفاوضات المتعددة الأطراف مثل قطر التي استضافت لجنة التسليح في ديسمبر سنة 1993، كذلك تم لقاء بين وزيري

خارجية إسرائيل وقطر وتصافحا أمام الصحفيين. واستضافت قطر نائب وزير خارجية إسرائيل في شهر نوفمبر سنة 1994 واتفق البلدان على إقامة علاقات دبلوماسية. وتذهب عمان لمدى أبعد من قطر في هذا المجال حيث اجتمع الأطراف الثلاثة إسرائيل وكل من قطر وعمان في الدنمارك على هامش حضورهم مناورات حلف الاطلنطي في سبتمبر سنة 1993. وأعلنت عمان في أكتوبر سنة 1994 عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، كما استضافت عمان لجنة الموارد المائية للمفاوضات المتعددة والتي عقدت في أواخر عام 1993 بوجود مندوبين إسرائيليين، كذلك شاركت عمان في أعمال لجان البيئة واللاجئين.

وتنتشر الشائعات حول اتفاق إسرائيلي ـ قطري تمد قطر بموجبه إسرائيل بالغاز، ورغم نفي قطر لذلك طوال 1993 وحتى شهر أكتوبر سنة 1994، إلا أن مندوبها في مؤتمر الدار البيضاء اعترف بوجود هذا الاتفاق، ولكنه نفى منه منافسة مصر، ذلك أن قطر ستمد إسرائيل بالغاز السائل، بينما مصر لا تمد إسرائيل بهذه النوعية التي لا تصدرها.

كذلك تنتشر الشائعات عن علاقات إسرائيلية ـ سعودية واسعة، بعضها يروى بواسطة الأفراد، فقد روى لي رجل مصرفي فلسطيني كبير، أن كثيراً من العاملين الفلسطينيين بالسعودية، شجعوا على العودة للضفة الغربية وغزة، وزودوا بأموال سعودية كبيرة، وكانت لديهم تعليمات محددة، أنه بمجرد القول بأن المشروع فلسطيني ـ سعودي مشترك فإن إسرائيل ستسمح بذلك فوراً. وقد كان رجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي أول من عقد اتفاقات مع الإسرائيليين في الدار البيضاء. ولا تقتصر الشائعات على روايات الأفراد بل إن وكالة «رويتر» للأنباء أذاعت في أواخر أكتوبر سنة 1993 عن قيام بعض رجال الأعمال السعوديين بدراسة شراء منازل مستوطنة «كرني شومرون» في شمال الضفة الغربية، وقد نقلت الوكالة

الخبر عن «جاد معلوف» مدير شركة «الكوبي» الذي صرح بأن هذا العرض قدم بواسطة مقاول من نابلس.

كذلك يتردد أنه تم التباحث في إمكانية إقامة مشاريع مشتركة بين رجال أعمال خليجيين وبين رجال أعمال إسرائيليين. وقد دخل صحفيون إسرائيليون كثيرون دول الخليج لتغطية حملات صحفية، بل بعضهم أجرى مقابلات صحفية مع مسؤولين خليجيين نشرت في إسرائيل.

وقد ألغت الدول الخليجية بقرار من مجلس التعاون الخليجي في أكتوبر سنة 1994 المقاطعة العربية فيما يخصها بالنسبة للقائمتين «ب، ج». وصرح وزير الإعلام الكويتي في منتصف نوفمبر سنة 1994 «أنه لا بد من قيام علاقات طبيعية سياسية واقتصادية مع إسرائيل، فطالما نحن نحتاج لأمريكا في الدفاع عن أنفسنا، وإسرائيل هي صديقة أمريكا وحليفتها، فلا بد من مصادقتها هي الأخرى».

وقد حضرت دول الخليج كلها مؤتمر الدار البيضاء في 30/ 10/ 1994، وكانت ضمن العناصر النشطة للاتفاق على مشروعات اقتصادية وتجارية بين رجال أعمالها، وبين رجال الأعمال والمصالح الإسرائيليين.

3 ـ دول الطوق العربية:

الأردن: كان الأردن أكثر جرأة في الاتجاه إلى التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، ففي اليوم التالي لتوقيع اتفاق الحكم الذاتي في واشنطن في 13/ 9/ 1993، أعلن الأردن اتفاقه مع إسرائيل على «جدول أعمال المفاوضات». وقد تضمن هذا الاتفاق نقاطاً للبحث في إمكانية التعاون الثنائي في المستقبل ضمن الإطار الإقليمي وفي مجالات الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة والبيئة وتطوير وادي الأردن، وكذلك في مجال الموارد البشرية، وتشمل السكان والعمالة والصحة والتعليم ومكافحة المخدرات.

ولقد بدأت اللقاءات الرسمية العلنية الثنائية بين الأردن وإسرائيل على أعلى مستوى عقب توقيع اتفاق غزة ـ أريحا مباشرة. ففي 14/ 9/ 1994 عقد لقاء بين ولي العهد الأردني الأمير حسن، وشيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل في واشنطن. ثم تعددت اللقاءات بعد ذلك حتى تم توقيع معاهدة السلام بين البلدين في 27/ 11/ 1994. وتبدو الرأسمالية الأردنية وكأنها الظافر الأول في علاقاتها مع إسرائيل.

لقد أعلن أن الملك حسين مستمر في لقاءاته مع الإسرائيليين وأنها لم تنقطع أبداً، وأنه يقابلهم منذ أربعين سنة، وأصبح واضحاً أن الأردن يقدم هو الآخر مثالاً متميزاً في ما نسميه «التطبيع الأسود».

وهكذا تم الانتقال بالتطبيع مع إسرائيل من التمصير إلى التعريب، وتم الانتقال به من التطبيع الأسود والسري إلى التطبيع العلني والمقبول بل المشتهى. ويتطور التطبيع إلى بدء مسيرة إسرائيل لتحقيق حلمها المستحيل في الهيمنة على الشرق الأوسط.

ثانياً: مصر والتطبيع بالتشجيع:

منذ لقاء مؤتمر مدريد في 30/ 10/ 1991، بدأت الحكومة المصرية تعزف نغمة واحدة هي: «أخيراً قبل العرب ما فعله الرئيس السادات، وما أدانوه عليه». وعندما تم توقيع اتفاق 13/ 9/ 1993 في واشنطن المعروف باسم اتفاقية غزة ـ أريحا، ارتفع العزف وانتقلت النغمة إلى القول بأن منظمة التحرير قبلت الحكم الذاتي على مراحل، وهو ما كانت اتفاقية كامب ديفيد الثانية تعطيه لها دفعة واحدة. وقد وجد هذا العزف الإعلامي معادله الموضوعي في إطلاق قوى التطبيع. ففي البداية تم إسقاط آليات السلام البارد، حيث تخلصت الحكومة المصرية من سياسة الربط بين مسيرة التطبيع ومسيرة السلام. وانطلقت قوى الضغط الصهيونية «اللوبي الصهيوني» في

إطلاق كل الأبواق، واتخاذ كل الإجراءات لتسيير آليات التطبيع، ومثلت الزراعة قطاعاً نموذجياً في تنشيط عملية التطبيع، حيث بدأت الوفود الإسرائيلية والوفود المصرية من كبار موظفي وزارة الزراعة، كل يعرف طريقة إلى الجانب الآخر. وبدأ استيراد مستلزمات الزراعة من إسرائيل إلى مصر، يكبر ويتنامى، ابتداء من أنظمة الري بالرش والتنقيط، إلى البذور، والأسمدة، والمبيدات الكيماوية، وأخذت السياحة والحركة السياحية تنشط من الجانب الإسرائيلي إلى مصر، وبدأت الوفود السياحية المصرية تعرف طريقها لإسرائيل، سواء تحت بند السياحة الدينية، وزيارة الأقارب، وأخيراً بدأت تظهر السياحة الترفيهية. ومع توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي الفلسطينية والمعروفة باسم غزة ـ أريحا، صارت أجنة الظواهر المشار إليها تتحول لظواهر مكتملة المعالم. وكما يقول الأستاذ حسين عبد الرازق في مجلة اليسار في أكتوبر سنة 1994، توالت خطوات التطبيع مع إسرائيل بسرعة صاروخية، وبالذات بعد أن أصدر الرئيس مبارك قراراً بإلغاء القيود الأمنية المفروضة على سفر المصريين إلى إسرائيل، بما في ذلك ضرورة الحصول على إذن سفر مسبق «الورقة الصفراء» من ضابط الاتصال بمصلحة الجوازات من مجمع التحرير، وقد صدرت هذه التعليمات ونفذت ابتداءا من أول نوفمبر سنة 1993 وقد صدر هذا القرار رغم سابق إجماع المؤسسات الأمنية جميعها على أن إلغاء هذه القيود «يضر بالأمن القومي المصري، ويسهل تجنيد العملاء لإسرائيل من بين الطلبة والعمال، ويهدد العلاقات بين المصريين والفلسطينيين نتيجة لاستخدام إسرائيل للعمالة المصرية الرخيصة، لضرب العمالة الفلسطينية وحرمانها من العمل في إسرائيل».

لقد كان لإلغاء التعقيدات الإجرائية لزيارة إسرائيل أثر ملموس في زيادة حجم التبادل السياحي، وتبادل الوفود. وقد نشطت وزارة الزراعة في إرسال وفود رسمية أولاً ثم بدأت منذ فترة لا تقل عن عام إرسال وفود من

الشباب المتفع باستلام أراضٍ زراعية في مشروعات ما يسمى «بالأرض للخريجين». وقد تلاسنت شخصياً مع بعض من شارك في هذه الوفود، والوفد يضم حوالي 50 فرداً ويستمر 21 يوماً. وعلى الرغم من أن من شاركوا لم يروا ولم يلمسوا منافع تتحدد في اكتساب خبرات زراعية، إلا أنهم يؤكدون أن الزيارة عبارة عن فترة للدعاية لإسرائيل، ودق الأسافين بين مصر والعرب، وتعويد أفراد الوفد على أسماء الأماكن الفلسطينية بأسمائها، الإسرائيلية وبصرف النظر عن ما يبذل من ضغط على معاني الصداقة المصرية ـ الإسرائيلية، إلا أن ثلاثة ممن اشتركوا في هذه الوفود، قالوا لي: لقد آمنا بأفكاركم أنتم معشر اليساريين في أن اتفاقية كامب ديفيد كانت ظالمة لمصر، فلقد لمسنا بأنفسنا وجود القوات الدولية في أرضنا، وملامح تقييد السيادة الوطنية عليها، وأدركنا أن إسرائيل لا تحظى بهذه الإمكانيات الخطيرة التي تدعيها، وأنها مجرد بناء هش، غير أنهم ذكروا، أنها تأخذ بالأساليب العلمية الحديثة، وتظهر بمظهر المجتمع الأوروبي.

وقد علمت أن هذه الوفود دفعت بأكثر من ألف فرد لزيارة إسرائيل في مدى الأعوام 1992، 1993، 1994، بل يمكن القول إن العدد يقترب من ألفي شاب شارك في هذه الوفود، هذا غير وفود الموظفين الرسميين من العاملين في قطاع الزراعة بمجالاته المختلفة والمتنوعة.

وفي 15/ 11/ 1993 تم توقيع اتفاقية للتعاون السياحي بين مصر وإسرائيل وتركيا، بعد مفاوضات وإعداد لها بدأ منذ نهاية سنة 1992، وقد تم توقيع بروتوكول مبدئي لهذه الاتفاقية بين مصر وإسرائيل في 26/ 8/ 1993 وقعه من الجانبين وزيرا السياحة في البلدين، وانضمت تركيا لهذا البروتوكول والذي تطور إلى اتفاقية، وحرصت مصر أن تجعلها اتفاقية مفتوحة تضمن انضمام أعضاء آخرين.

يقول التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 1993: «يمكن القول بأن الاتفاق

الفلسطيني ـ الإسرائيلي قد أسقط الكثير من موانع تنشيط التطبيع بين مصر وإسرائيل. وأبرز هذا الاتفاق ضرورة الاستعداد لمواجهة أي ترتيبات إقليمية مقبلة. وقد برز ذلك في استعداد رجال أعمال مصريين لعقد لقاءات مباشرة مع إسرائيل، لتبادل الخبرات ولإقامة مشروعات مشتركة وإرساء أسس للتعاون الاقتصادي». كما يمكن القول إنه في إطار التعاون الرسمي استضافت مصر اجتماعات مختلفة للجان المفاوضات المتعددة الأطراف، وفي تقييمه للاتصالات الأهلية وغير الرسمية يقول التقرير الاستراتيجي العربي سنة 1993 : «لم يتزايد التفاعل على المستوى الأهلي وغير الحكومي بدرجة كبيرة، واقتصر على مجالين أساسيين هما: السياحة والمقاولات، إضافة إلى بعض التحركات المحدودة في المجالات الأخرى البترولية والمصرفية أساساً، كما لم يبد كثير من رجال الأعمال المصريين استعداداً لعقد لقاءات مباشرة مع رجال الأعمال الإسرائيليين لتبادل الخبرات وللبحث في إمكانية إقامة مشروعات مشتركة فالحالات التي أمكن رصدها محدودة، ففي مجال السياحة، درست إمكانية إقامة مراكز سياحية على البحر الأحمر على غرار مراكز الريفييرا في أوروبا، وتم البحث في إمكانية إقامة شركة سياحية بين رجال أعمال إسرائيليين أبرزهم «إيراك إيشل» ورجال أعمال مصريين، وقيل إن الشركة المزمع إنشاؤها ستعمل في منطقة خليج العقبة برأسمال قدره ثلاثة ملايين دولار، وتهدف لجذب نصف مليون سائح إلى هذه المنطقة سنوياً، وحاولت بعض شركات السياحة المصرية استغلال المناخ الجديد بعد الاتفاق، لتنظيم رحلات سياحية إلى إسرائيل، إلا أنها لم تجد إقبالاً من المصريين، واضطر بعضها لإلغاء البرنامج الذي نظمه رغم رخص أسعاره «565 جنيهاً مصرياً/ أي أقل من 200 دولار للفرد لأربعة أيام كاملة».

وفي قطاع المقاولات: بعثت شركات المقاولات الإسرائيلية مبعوثين إلى القاهرة من قبلها لإجراء محادثات مع نظراء مصريين لتشكيل كونسورسيوم

«اتحاد احتكاري» مع شركات المقاولات المصرية للمشاركة في إعمار منطقة الحكم الذاتي وغيرها. لكن لم يتضح ما أسفرت عنه المحاولات الإسرائيلية، لا سيما وإن مصر لم تحصل على حصص مهمة في هذه المشروعات [رست عطاءاتها على الشركات الإسرائيلية والأردنية والأمريكية].

وفي مجال البترول اتصلت شركة «ميرهاف» الإسرائيلية للاستثمار بأحد رجال الأعمال المصريين بالإسكندرية بهدف تأسيس «شركة بترول الشرق الأوسط» لإقامة معمل تكرير للنفط في مصر بتكلفة قدرت مبدئياً بنحو 250 مليون دولار، وبطاقة تكرير تبلغ 100 ألف برميل يومياً، كما يتضمن المشروع تسويق منتجات المعمل في إسرائيل وشرق أوروبا».

ويعلق التقرير الاستراتيجي العربي ويقول: «ويلاحظ في هذا الصدد أن المبادرة تأتي غالباً من الجانب الإسرائيلي، وأنه رغم وجود مصالح محتملة للمصريين في الدخول في مثل هذه المشروعات، إلا أنهم ظلوا يحجمون عن المشاركة حتى نهاية العام (1993) ويمكن إرجاع ذلك إلى اقتناع رجال الأعمال المصريين بأنه لا توجد مكاسب كبيرة تتطلب الدخول والإقدام على هذه المشروعات التي قد تكون مربحة أكثر للجانب الإسرائيلي. وقد تأكد هذا الموقف من جانب معظم رجال الأعمال المصريين عندما تعثرت فكرة قيام وفد من اتحاد الغرف التجارية المصرية بزيارة إسرائيل، بسبب الخلاف الذي ظهر داخل الاتحاد حول الموضوع، ومعارضة معظم أعضائه أي تعامل مع إسرائيل قبل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع، مما دفع الاتحاد إلى الاعتذار عن تلبية دعوة اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية للمشاركة في المؤتمر الذي نظمته الأخيرة وعقد في تل أبيب في أوائل نوفمبر سنة 1993، ويشير هذا الموقف إلى استمرار الالتزام الشعبي وغير الرسمي من جانب المصريين بعدم التعاون الاقتصادي مع الإسرائيليين».

«والأمر نفسه ينطبق على الدول العربية الأخرى حيث ظلت التعاملات

الأهلية مع إسرائيل محدودة، مما يجعل المغرب والفلسطينيين بحكم الاتفاقات المبرمة بينهم وبين الإسرائيليين، أبرز الحالات المبكرة للتطبيع مع إسرائيل في المجال الاقتصادي على المستوى غير الحكومي».

وفي هذا الصدد تشير المعلومات غير الرسمية أن جملة التعاملات المصرية ـ الإسرائيلية بلغت حوالى 600 مليون دولار في عام 1993 منها أكثر من 400 مليون دولار في قطاع البترول وحده، بينما بلغت المعاملات المغربية ـ الإسرائيلية في نفس العام 1993 حوالى 1000 مليون دولار.

واللافت للنظر، أن حالة سنة 1993 تغيرت في سنة 1994. بعد ضغط الحكومة على رجال الأعمال المصريين لزيارة إسرائيل، وقد ذهبت وفود لاتحاد الصناعات والغرف التجارية المصرية واتحاد منتجي بعض المدن الجديدة لإسرائيل في شهر أغسطس سنة 1994، وتوالت زيارات الوفود من هذه الجهات، غير أن الحالة الصراعية ما زالت قوية داخل هذه الاتحادات حول العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وقد انعكست هذه الحالة الصراعية داخل وفد رجال الأعمال المصري في مؤتمر الدار البيضاء في 30/ 10/ 1994، وعليه فنحن بالفعل وبالحق إزاء ظاهرة التطبيع بالتشجيع، بل لقد صرح أحد رجال الأعمال في وفد مصري لإسرائيل: «إن الحكومة تضغط علينا لبدء التعامل مع إسرائيل، ورد آخر مصححاً: بل إنها تشجعنا على هذا التعامل إذا كان في مصلحتنا». ولا شك أن إلغاء القيود الأمنية والتعقيدات الإدارية لزيارة إسرائيل ابتداء من أول نوفمبر سنة 1993 ترافقت معه سياسة حكومية للتشجيع على التطبيع.

تقول مجلة «الديار» التي يصدرها حزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي، في عددها الشهري في أول أكتوبر 1334: «تشهد القاهرة في ديسمبر المقبل قفزة جديدة في هوجة التطبيع مع إسرائيل، وهو تطبيع عربي هذه المرة، وليس مصرياً فقط، فتحت عنوان: «الشركة ـ الاتحاد الأوروبي

ـ الشرق الأوسط» تلتقي في القاهرة 1200 شركة مصرية وإسرائيلية وأردنية وفلسطينية وأوروبية، ويتم هذا اللقاء ضمن سلسلة المبادرات التي ينظمها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1987 في مجال الأعمال، بهدف تنشيط علاقات العمل وتبادل الفائدة بين الشركات في دول الاتحاد الأوروبي والشركات في المناطق المجاورة. ويتم خلال هذه الشراكة عمل لقاء بين الشركات عادة، ولكن الشراكة في القاهرة اتخذت اتجاهاً جديداً في أكثر من ناحية: فلأول مرة هناك أكثر من دولة مضيفة وهي على وجه التحديد مصر وإسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية تحت الحكم الذاتي (غزة ـ أريحا). ولأول مرة تتم أيام العمل هذه خارج القارة الأوروبية، ولأول مرة يضاف يوم ثالث ليومي العمل.

وقد بدأ التخطيط والتنظيم في 15/ 4/ 1994، وستشارك في أيام العمل ما يقرب من 1200 شركة منها 400 مضيفة، تتوزع كالآتي: 137 من مصر، 107 من إسرائيل. 80 من الأردن، 68 من فلسطين، والشركات المدعوة ستكون من 501 ـ 600 شركة أوروبية، 200 ـ 300 شركة من المنطقة ودول أخرى. واختار المجلس الأوروبي لتنظيم الشراكة «الرابطة الأوروبية المصرية للتنمية الاقتصادية، بالاشتراك مع غرفة التجارة الألمانية العربية باعتبارهما الهيئتين المنظمتين الرئيسيتين للمبادرة.

وعمل في القاهرة مع رابطة رجال الأعمال المصريين، ورابطة رجال أعمال الإسكندرية، واتحاد الصناعات المصرية، ورابطة مستثمري 6 أكتوبر، ورابطة مستثمري 10 رمضان، وآخرين، مؤسسة صادرات إسرائيل، وغرفة التجارة الأوروبية ـ الفلسطينية من الضفة الغربية، وانضمت الأردن متأخرة حيث حدث ذلك في شهر يوليو سنة 1994 عن طريق شركة استشارية خاصة «ميبا ليمتد» يرأسها «رياض حزري».

وفي اليوم الثالث المضاف سيتم ضم سلسلة من حلقات النقابة الخاصة، والورش والموائد المستديرة والندوات.. بهدف توضيح الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية في المنطقة، والأنشطة المختلفة، وتضم القائمة المقترحة موضوعات مثل «آفاق السياسة الأوروبية حول التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط» و «عملية التسوية السياسية» وتأثيراتها على الأعمال الخاصة بـ «حماية البيئة ـ برامج لمصر وإسرائيل والأردن ـ المياه ـ السياحة ـ التمويل» في الشرق الأوسط. ويتم هذا اللقاء في ضوء توجيه مصري جديد للإسراع بالتطبيع».

وترصد اليسار تطورات التطبيع فتقول: «لقد شهدت الأسابيع الماضية «مصرياً وعربياً» اندفاعاً محموماً نحو التطبيع والتمهيد للسوق الشرق أوسطية. فعلى الساحة المصرية، وعقب لقاء الرئيس مبارك مع رابين في طابا، ولقائه مع بيريز في الإسكندرية، اتخذ قرار بالاندفاع لتطبيع العلاقات مع إسرائيل:

1 ـ فقام د. حمدي البنبي وزير البترول بزيارة إسرائيل يومي 9 ـ 10/ 8/ 1994، وتركزت هذه الزيارة على: ـ زيادة كمية البترول الخام المصدرة لإسرائيل لتبلغ خمسة ملايين طن سنوياً «كانت بموجب المعاهدة مليوني طن سنوياً» والكمية الجديدة تمثل 60% من طاقة مصر التصديرية للبترول ـ الشروع في إنشاء مصفاة التكرير المصرية ـ الإسرائيلية «ميدور إيجيبت» بعد صدور موافقة هيئة الاستثمار المصري على المشروع الذي سيتكلف 85 مليون دولار ـ تنفيذ البروتوكول الخاص بإنشاء خط أنابيب الغاز المصدر من مصر لإسرائيل مع شركة «أجيب» الإيطالية. ويمتد من بورسعيد إلى إسرائيل دون المرور بقطاع غزة ـ ويتكلف 500 مليون دولار، ويوفر لإسرائيل 250 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً، وإنشاء شركة مصرية ـ إسرائيلية مساهمة لهذا المشروع، ويمثل الجانب المصري فيه شركة الغازات البترولية «وهي شركة دولة». وقد طلب «موشى شاحال» أن يبدأ تشغيل هذا الخط في عام 1996 بدلاً من عام 1998.

2 ـ في 30/ 8/ 1994 قام عمرو موسى وزير الخارجية بأول زيارة رسمية له لإسرائيل. وتزامنت هذه الزيارة مع وجود وفد من الخبراء الإسرائيليين في مصر لبحث تنفيذ مشروع نقل الغاز المصري لإسرائيل، وخلال الزيارة تم الاتفاق على إحياء اللجنة التجارية المشتركة بين مصر وإسرائيل والتي يرأسها وزيرا الاقتصاد في البلدين، وتنشيط العلاقات العلمية والثقافية والسياحة بين البلدين، والتشاور حول موضوعات التسوية وبالأخص على المسار السوري ـ الإسرائيلي. وقد زار وزير الخارجية المصري المصري أثناء هذه الزيارة نصب المحرقة «ياد خاشيم» المقام لضحايا النازية.

3 ـ وسيقوم وزراء الاقتصاد والتعليم والصحة والثقافة والسياحة بزيارات مماثلة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، كما سيقوم وزراء الصناعة والكهرباء والتعاون الدولي بزيارات بعد ذلك. ويتوقع توقيع اتفاقيات تجارية للتعاون العلمي بين الجامعات المصرية والإسرائيلية، وتبادل البعثات والتعاون في مختلف مجالات البحث العلمي، وإقامة معارض للآثار المصرية داخل إسرائيل. وإنشاء مشاريع مشتركة في مجال التصنيع السلعي، واستخراج النفط، والزراعة وزيادة التجارة، وتعاون الغرف التجارية، وقد عقد اجتماع للجنة الإسرائيلية ـ المصرية المشتركة على مستوى الخبراء بالقاهرة للتمهيد لزيارة وزير الاقتصاد المصري لإسرائيل.

4 ـ قام وفد من رجال الأعمال المصريين برئاسة محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية بزيارة إسرائيل في 28/ 8/ 1994 ضم 27 فرداً من رجال الأعمال والمستثمرين في مجالات الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة، والكيماويات، والمقاولات. واتفق خلال الزيارة على إقامة شركة مشتركة بين اتحاد الصناعات المصرية ونظيره الإسرائيلي، تقوم بتسويق وتصدير المنتجات الصناعية المصرية والإسرائيلية إلى الخارج. ووافق الجانب الإسرائيلي على زيارة الوفد للقدس بشرط زيارة حائط المبكي مع زيارة المسجد الأقصى وكنيسة القيامة. وفي اجتماعه بالوفد، امتدح وزير

الزراعة الإسرائيلي، الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة المصري «لمبادرته بالتطبيع مع إسرايل والسماح لنحو 500 مهندس زراعي إسرائيلي بزيارة مصر لإجراء تجاربهم على الزراعة المصرية كل 3 شهور».

5 ـ وقد بحث مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية المصرية برئاسة محمود العربي الدعوة التي وجهها «مارك منري» مدير قسم الشرق الأوسط باتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية لزيارة إسرائيل، وقد أعرب «مندي» عن رغبة خمسة آلاف مصدر ومنتج وشركة إسرائيلية في التعامل مع نظرائهم من المصريين. وطالب بتشكيل غرفة أو شعبة مشتركة مصرية ـ إسرائيلية. وعرض أن تكون مصر بمثابة البوابة للصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية مقابل أن تسهل إسرائيل الطريق للصادرات المصرية إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية».

وهكذا نجد أنفسنا فعلاً أمام ظاهرة التطبيع بالتشجيع الحكومي، ولا عجب عندئذ أن يذهب أمثال الكاتب المسرحي علي سالم لإسرائيل ويرجع لكي يجعل من نفسه بوقاً دعائياً لإسرائيل المتحضرة والمسالمة، والتي يجب أن تكون قِبلة القصاد، وإلا صار الإنسان متخلفاً. وأمثال المخرج حسام الدين مصطفى الذي يطالب بعمل قوائم سوداء لرافضي التطبيع ومقاوميه، وللمطرب مدحت صالح الذي ذهب ليبحث عن حق الأداء العلني له هناك. . . إلخ.

ثالثاً: مقاومة التطبيع بالتشجيع وتعريب التطبيع:

مما لا شك فيه أن قرارات النقابات العمالية والمهنية الرافضة والمقاومة للتطبيع ما زالت قائمة. واللجنة المصرية للدفاع عن الثقافة القومية ما زالت قائمة، وبعض صحف المعارضة مثل الأهالي والعربي والشعب والأحرار تلعب دوراً في مقاومة التطبيع، والأحزاب المصرية المعارضة وبخاصة

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحزب العربي الديمقراطي الناصري، وحزب العمل، وحزب الأحرار والشيوعيون، والإخوان المسلمون ما زالت جميعها تتصدى للتطبيع. إلا أن الحقيقية تقال إن الجميع فوجيء بمدى عمق هوجة التطبيع منذ نهاية سنة 1993 وحتى الآن، ومنذ منتصف سنة 1994 تكاد تكون سرعة عملية التطبيع، مثلت سيلاً، جرف أمامه كثيراً من الأشياء، بما في ذلك، إجراءات المقاطعة التقليدية، والمقاومة التقليدية، التي هدأت في فترة السلام البارد، وأصابها التجمد البطيء.

غير أن المتتبع للساحة المصرية السياسية، يمكن له أنْ يسجل أن قوى مقاومة التطبيع دخلت مرحلة التحضير لنقلة نوعية في مسيرتها، تأججت منذ اتجاه مصر للدخول في مسيرة الشرق أوسطية التي دشنها مؤتمر الدار البيضاء في 30/ 10/ 1994. فمع بداية أكتوبر سنة 1994 طرحت اللجنة المصرية للدفاع عن الثقافة القومية ورقة جديدة لتطوير عمليات مقاومة التطبيع في ظل الظروف الجديدة، وعرضتها على ممثلي الأحزاب السياسية، وتم تنظيم لجنة مشتركة وموسعة لذلك.

وتكونت لجنة وطنية من ممثلي الأحزاب والقوى السياسية المعارضة لمقاومة التطبيع، وتزداد المقالات المنشورة والمواد الإعلامية المقاومة للتطبيع. وكل هذه الإجراءات تشكل بدايات مرحلة جديدة لتطور مسيرة مقاومة التطبيع المتطورة، وإن كانت ما زالت دون الحاجة، ذلك أن مقاومة التطبيع بعد تعريبه تحتاج أن تكون مقاومة عربية، وليست مصرية فقط، وإزاء تطور التطبيع إلى الشرق أوسطية، لا بد من طرح المشروع العربي البديل. وهذا ما سنحاول التطرق له في الجزء الأخير من هذه الدراسة، الذي حان الوقت لتناوله، مع العلم أننا بصدد محاولة لتحضير ورقة عمل، وليس بناء استراتيجية، فليس لفرد مهما أوتي من قوى أن يستبدل جهد مجتمع، بل جهد أمة، بجهده، وهذا بيان بهذه المحاولة لورقة عمل لمقاومة التطبيع في تطوراته.

الفصل التاسع

التطبيع الساخن... الهرولة...
تحريك آليات الشرق أوسطية

أساليب المقاومة... قصور... وعجز

كما أشرت في المقدمة، يعتبر هذا الفصل، فصلاً مضافاً، بعد الانتهاء من البحث، وعليه فهو سيغطي الفترة الواقعة بين شهر نوفمبر سنة 1994، وشهر يونيو سنة 1996.

غير أن نهاية هذا الفصل تتوافق موضوعياً مع نهاية مرحلة من مراحل التطبيع. فالتطبيع بالتشجيع، والذي تحول إلى تطبيع ساخن، ثم تحول إلى هرولة للحاق بإسرائيل، ثم تحول إلى مرحلة بناء مؤسسات النظام الشرق أوسطي، التي تبدأ بالسوق الشرق أوسطية، والتي تحددت بإنشاء البنك الشرق أوسطي، ولجنة رجال الأعمال الإقليمية، وأمانة دائمة لما يسمى بمؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتعاون الإقليمي في هذا النطاق. إن هذه الموضوعات كلها تندرج في سياق مرحلة منسجمة، ومتمايزة، عن ما قبلها، وأعتقد أنها من الضروري أن تتمايز عن ما بعدها. ذلك أن هذه المرحلة تصاعدت بالسياق العربي للتسوية السياسية الراهنة أو بمعنى أدق انحدرت به إلى مهاوي الحل الانفرادي والانعزالي الذي صار حلاً انشقاقياً انقلابياً حتى على الذات، بالنسبة لنظم الحكم

العربية التي سارت في هذا الطريق، ووصلت به إلى هذا المنحدر العميق، والهوة السحيقة، وذلك على كل المستويات:

أولاً: على المستوى الدولي:

استبدلت مسيرة التسوية السياسية العربية الحالية المشروعية الدولية العامة، بمشروعية دولية خاصة، أخذت تضيق حتى صارت المظلة الأمريكية، بما يعرف عن أمريكا من كونها قوة إمبريالية معادية للحقوق العربية، وتمثل الحاضنة الأساسية للعدوانية الصهيونية، والسند الرئيسي لها في كل سياساتها الإرهابية والعنصرية.

واللافت للنظر حقاً، أن العرب، الذين ساروا في نهج التسوية السياسية المطروح، فتحوا دائماً ثغرة في اكتمال نضج المشروعية الدولية العامة واتخاذها ميلاً نحو التحرك، فزيارة السادات للقدس، جاءت في فترة، وفي مرحلة تم فيها التنادي الدولي من القوى الدولية العظمى لمؤتمر جنيف تحت علم الأمم المتحدة، غير أن السادات، وكما سبق أن تابعنا في متن هذا البحث، انشق على هذه المشروعية الدولية العامة، وشق لنفسه طريقاً خاص مع أمريكا، تحت شعار أن أمريكا تملك 99% من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط!!؟

وعندما انبعثت من جديد فكرة المؤتمر الدولي العام على أساس صيغة جنيف سنة 1991، انشقت الأطراف العربية مجتمعة، وخلقت صيغة مدريد، تحت حجة ما يسمى براعي المؤتمر من القوتين الأعظم، وهم يعلمون علم اليقين، أن القوة السوفييتية، كانت على شفا الجرف العظيم الذي أودى بها، وغير طبيعتها السياسية الدولية، إلى مجرد تابع للقوة الأمريكية المهيمنة.

وعندما توالت آليات مدريد الانفرادية، وثبت بعد الجولة التاسعة، أن

هذه المشروعية الدولية الخاصة عاجزة، وتحتاج إلى تنسيق عربي، انشقت بعض الأطراف العربية، وجعلت من مسار المفاوضات الثنائية السرية، بديلاً ناجماً عن المفاوضات الثنائية العلنية، وفي هذا الإطار خرجت اتفاقيات أوسلو (غزة ـ أريحا) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والمعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية.

ثانياً: على المستوى العربي:

سارت عملية التسوية السياسية العربية في كل مساراتها، على أساس فكرة الدولة الانفرادية، تحت حجة سيادة الدولة الوطنية، وانتفت أي فكرة، ولو للاستهلاك المحلي عن الإطار العربي الشامل، أو حتى التنسيق العربي. وللأسف العميق فإن هذا النهج يشهد تدهوراً متتابعاً، على المستوى النظري، وعلى المستوى العملي. ففي حين ادّعى السادات أنه وقع معاهدتين الأولى تخص مصر، والثانية سماها الإطار العربي، فإن منظمة التحرير فصلت في نهج تسويتها بين المراحل، فالأولى غزة ـ أريحا، والثانية سلطات الحكم الذاتي في الضفة وغزة، عدا القدس، والثالثة مفاوضات التسوية الشاملة، إن هذا النهج انحدر حتى عن فكرة الدولة الوطنية والانسحاب من الأراضي المحتلة لتلك الدولة التي أعلنت في عهد الانتفاضة الفلسطينية.

وفي مسار التسوية السياسية الأردنية ـ الإسرائيلية، بلورت القيادة الأردنية، نهج «القطر العربي». لقد عبر عن هذه النظرية الأمير الحسن بن طلال ولي العهد في رسالته للمؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع يوم 26 مايو سنة 1996، والذي نظمه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام الصحفية في مصر، بالاشتراك مع مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الأردن، وذلك عندما قال الأمير: «. . .ولذلك، فإن قدرتنا على

مواجهة العالم الشجاع الجديد، إن جاز لي أن أستعين باصطلاح «ألدوس هسكلي»، تقتضي منا العمل على «بناء القطر العربي» والتعاون معه، وإكسابه الثقة ببقائه حتى يستطيع أن يدخل في شراكات مع أشقائه العرب، وهو آمن أن جبهته الداخلية متماسكة متراصة، وأن الشراكة لا تعني بأي حال من الأحوال تهديد المجتمعات، أو الأنظمة الأمنية التابعة لها، أو احتمالات الهيمنة من قطر عربي على قطر عربي آخر. وأحب أن أذكر في هذا المجال بما أقوله دائماً من أن القاهرة مهمة بتاريخها وديمغرافيتها، والرياض هامة بثروتها ودمشق هامة، وكذلك بغداد وعمان ومسقط والدوحة والكويت وتونس والرباط والجزائر والخرطوم، وغيرها من العواصم العربية المختلفة. كلنا مهمون لسبب أو لآخر، وبدلاً من أن تعتمد هذه الأهمية على الأدوار التي تمنح لنا من الآخرين، فإن علينا أن نجد نحن الأدوار، ونتعامل مع باقي العالم على أساسها، ولنتذكر أن لوكسمبرج الصغيرة تترأس الاتحاد الأوروبي الذي يضم دولاً ذات اقتصاد عملاق مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا...».

وهكذا تتجه مسيرة التسوية بالجامعة العربية، ورابطة الأمة، إلى مجرد فكرة تراثية، ويطرح في مواجهتها القطر العربي، والأمر المثير، أن فكرة القطر العربي في موازاته بفكرة القطر العربي الآخر، تتبخر عندما تكون العلاقة بين القطر العربي وإسرائيل.. وهذا ما نتابعه بعد ذلك.

ثالثاً: على المستوى الداخلي في الدولة الواحدة:

يبلغ منهج الانشقاق والانعزال مداه حتى في المجال الداخلي، فالمفاوض العربي يعتبر نفسه. ممثلاً لمن يملك الوطن، وأنه لا مجال للتنسيق أو حتى مراعاة وجود القوى السياسية المعارضة لنهجه، ومن اللافت للنظر أن المفاوض العربي إذا كان سياسياً، ينقلب حتى على طاقمه الفني التابع له والمرتبط به رسمياً. ومن يتابع مسيرة السادات التفاوضية، يدرك كيف أنه لم

يكتفِ فقط باستبعاد التنسيق مع قوى سياسية أصيلة في وطنيتها حول مصير الأمن الوطني المصري، ولكن بلغ به الشطط أنه انقلب حتى على طاقم المفاوضات المصاحب له.

ويتضح ذات الأمر في النهج التفاوضي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ففي حين رفض قادة الانتفاضة الميدانيون بلع أي طعم يقسم الصف الفلسطيني، ويخلق قيادة بديلة، تحت حجة أنها قيادة السكان المحليين رفض المفاوض الفلسطيني إشراك حتى قوى تياره السياسي، ناهيك عن القوى الوطنية الفلسطينية الأصيلة أيضاً، وأصَّل فكرة الكل في واحد، التي تعبر عن منتهى هوة النهج الانشقاقي الانعزالي، وقاعها السحيق.

ومن الملاحظ أيضاً أن الإرهاصات الليبرالية السياسية في المملكة الهاشمية الأردنية، أخذت في التقلص، والتبديد بعد إقرار اتفاقية وادي عربة.

وهكذا نجد أن النهج الانعزالي الانشقاقي للتسوية السلمية في كل المسارات العربية التي تحركت، كان واضحاً، وكان مركباً، لهذا فقد أفرز هذا النهج الانشقاقي الانعزالي دولياً وعربياً ووطنياً، آليات متسارعة لتفكيك كل المصالح العربية، واستبدل بها آليات فاعلة لدفع التطبيع مع إسرائيل والالتزام العملي بالمشروع الشرق أوسطي حسب الأدبيات الأمريكية ـ الصهيونية.

● فعلى المستوى الأول، تم التحلل من الوعود بربط المفاوضات المتعددة الجنسية بنتائج المفاوضات الثنائية، كما تم التحلل من ربط الحل الاقتصادي بالحل السياسي. وتمت الدعوة لإزالة إجراءات المقاطعة العربية قبل الوصول للحل السياسي الشامل، ولو حتى تحقيق السلام على النهج الإسرائيلي ـ الأمريكي، على كل مسارات التسوية.

● وعلى المستوى الثاني: تسارعت عمليات التطبيع، حتى اخترقت الأوساط الشعبية. ففي مصر، وبعد انهيار سوق العمل العراقي أمام العمالة الشعبية، وضيق السوق الليبي بها، خرجت عمالة مصرية للسوق الإسرائيلي، وفي قرية واحدة من قرى شرق الدلتا هي «نوسا الغيط» ذهب حوالي 400 فرد للعمل في إسرائيل، ولم تفق هذه القرية، وما حولها، إلا بعد القبض على جاسوس مصري منها، يعمل لحساب إسرائيل، وللأسف كان صف ضابط بحرياً ومقاتلاً إبان الفترة من سنة 1967 إلى سنة 1973. ويلاحظ أن ما حدث في هذه القرية مكرر في ثانية على الأقل وهي أيضاً من أعمال محافظة الدقهلية وهي قرية ميت الكرما. وبصدد هذه الواقعة، أدركت أجهزة أمنية مصرية، كم كلفها رفع تصريح السفر لإسرائيل منذ أول نوفمبر سنة 1993، في حين أن هذا التصريح ما زال مفروضاً على كل مصري يسافر إلى بعض البلاد العربية منها سوريا ولبنان واليمن... إلخ.

وتواصلت رحلات وزارة الزراعة المصرية للعاملين بها، وللشباب الخريجين المنتفعين بالأراضي الزراعية، في أفواج متتابعة وبصورة لا تنقطع لزيارة إسرائيل.

وتهجم إسرائيل هجمة مركزة على قطاع الصحة في مصر، وتجعل رأس الرمح في حملتها يتجه لهيئة التدريس بكلية طب قصر العيني - «طب القاهرة» أي مفرخة الطب العربي، وأم الطب العربي الحديث، وتغري عمليات السياحة، المرتبطة بأغراض البحث العلمي بالمجان، أو بأثمان زهيدة [تكلفة الأسبوع بالسفر والإقامة في فنادق الدرجة الأولى أقل مما يعادل 200 دولار للفرد]، بعض الباحثين عن الشهرة، بل حتى بعض الباحثين عن الفرصة للحاق بهذه السياحة، التي قد تفتح باب الشهرة العلمية في الأوساط الدولية، أو تفتح باب الثروة والمنافع الشخصية في الحد الأدنى.

ويسود يقين في بعض الأوساط العلمية، وفي مجالات العمل المدني، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المدعومة بالتمويل الأمريكي والأوروبي، أن الحصول على هذا الدعم، أخذ يرتبط بصورة فظة بشرط واضح وأساسي هو قبول التطبيع مع إسرائيل.

وإذا كان هذا بعضاً من الحال في مصر، فالأمر يتصاعد في خطورته عندما نلامس أقطار عربية أخرى، وبخاصة الأردن والمغرب.

وهكذا نجد أن هذا التطبيع الساخن، والذي تزايد حتى الهرولة العربية نحو إسرائيل، والذي أخذ يسير في نسج الغلاقات المؤسسية للشرق أوسطية، شكل مرحلة، لا يمكن لعاقل أن يتصور أن تستمر في انحدارها، بخاصة بعد فوز «بنيامين نتنياهو» برئاسة الوزارة في إسرائيل، وتشكيله لحكومة يمينية متطرفة دينياً وعرقياً، وتعلن سياستها على أساس لاءات ثلاثة: لا للدولة الفلسطينية ـ لا لعودة الجولان لسوريا ـ لا لعودة القدس العربية.

ورغم أن منطق الأحداث يعلمنا، أنه لا يستطيع أحد أن يقطع بانتهاء نهج الانحدار في التسوية السياسية عربياً، إلا أننا علمياً سوف نعتبر أن عملية غزو لبنان من قبل إسرائيل، وتحطيم بنية الجنوب الأساسية فيها، وإدارة مذبحة قانا كأكثر نقاطها دموية وإرهابية، وأن وصول حكومة يمينية متطرفة دينياً وعنصرياً في إسرائيل، وطرحها لبرنامجها بلاءاته الثلاثة، سوف نعتبر كل ذلك نهاية مرحلة، وبداية أخرى سواء في مسيرة التطبيع، أو في مسيرة مقاومة التطبيع، بهذا نضمن لبحثنا هذا، شكل البحث المكتمل لمراحل ثلاث من مراحل التطبيع ومقاومته.

ومنذ عقد مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدينة الدار البيضاء بالمغرب في أكتوبر سنة 1994، تطور التطبيع بالتشجيع، إلى التطبيع الساخن، كما تطور إلى الهرولة. ومنذ المؤتمر الثاني

في هذه السلسلة الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في أكتوبر سنة 1995، بدأت عملية نسج الأوضاع المؤسسية للشرق أوسطية. وهكذا تحددت هذه المرحلة، بفتراتها المتتابعة والمنحدرة، وأنتجت فكرياً وتطبيقياً مجرى جديداً للتطبيع، سوف نتناوله على النحو التالي:

أولاً: فكر الهرولة والشرق أوسطية:

كما ذكرنا فيما سبق من هذا البحث، لم تستطع القوى العربية المؤيدة للتطبيع مع إسرائيل، بلورة فكر نظري، يؤيد توجهاتها، واكتفت فقط، أما بالممارسة العملية، دون الحاجة إلى حجج فكرية أو نظرية، وإما بادعاء الفكر المصلحي أو البراجماتي، وطرحته بصورة مبتذلة، لفكرة المصلحة، حيث استبدلت المصلحة القومية والوطنية العامة، بمصالح جزئية، وخاصة لبعض الأفراد أو الجماعات، وصب هذا الاتجاه جل جهوده النظرية في تقويض الأبنية الإيديولوجية العربية، في توجهاتها المختلفة، بدءاً من الإيديولوجية الاشتراكية، إلى الإيديولوجية الديمقراطية الوطنية، وركزت عموماً على الهجوم على إيديولوجية التحرر الوطني العربية. ومع ذلك ظلت هذه المحاولات جزئية ومتناثرة، وتطرح على استحياء، بخاصة فيما يتعلق بقضايا التطبيع مع إسرائيل.

إلا أن الأمر اختلف في الشهور الأخيرة، وبالتحديد منذ الربع الأخير لعام 1995، وحتى منتصف الربع الثاني لسنة 1996. حيث انبعثت محاولات جادة ومعمقة لإنتاج ما يسمى بثقافة السلام، وفكرية السلام، وقد لعبت، بعض المؤسسات الثقافية في مصر والأردن، دوراً هاماً في هذا الصدد، وأصبح من الواضح لأي متابع أو راصد لتطور الصراعات الثقافية والفكرية على الصعيد العربي، أن يصطدم بصراع ضار حول هذه القضية، مما دفع الاستاذ السيد ياسين، في مقدمته التحليلية للتقرير الاستراتيجي العربي لسنة

1995، والصادر سنة 1996 عن مؤسسة الأهرام الصحفية، والتي كتبها تحت عنوان «النظام الثقافي العربي بين الأزمة والانهيار» أن يقول: «ولو انتقلنا من دائرة الصراعات الثقافية الكلية إلى مجال الصراعات الثقافية المحددة، فلا شك أن الصراع الثقافي الحاد الذي يدور بين أنصار التسوية السلمية مع إسرائيل، بشروطها الراهنة غير المقبولة، وأنصار النضال المسلح ضد الهيمنة الإسرائيلية يعد من بين الصراعات الثقافية الهامة، وذلك لأنه يتضمن تناقضاً جوهرياً بين رؤى مختلفة للعالم، بما في ذلك النظرة إلى الذات وتصور الآخر، ويتفرع من هذا الصراع الجدل المحتدم حول مقاومة التطبيع مع إسرائيل، حتى لو وقعت اتفاقيات سلام مع الدول العربية، ما دامت الدولة الفلسطينية لم تقم بعد، وما دامت إسرائيل بكل عجرفتها لم تنسحب انسحاباً شاملاً من كل الأراضي العربية المحتلة، ليس ذلك فقط، بل ما دامت مصرة على الانفراد بامتلاك السلاح الذري في حالة الحرب وفي حالة السلام على السواء!!».

ومن يقرأ هذا الاقتباس سوف يلحظ أن هناك خلطاً في تحديد طرفي الصراع، ذلك أن الصراع يدور بين طرفين، طرف يفهم التسوية السياسية بمفاهيمها العلمية الكلية، وعلى اعتبار أن الدولة تحقق أهدافها الخارجية بوسائل متعددة منها الدبلوماسية، والمفاوضات، والحرب، والضغوط الاقتصادية... إلخ، وطرف يتبذل المفهوم السياسي إلى مفاهيم جزئية ومبتسرة، ويرى أن الدولة تحقق أهداف سياستها الخارجية والداخلية بوسيلة وحيدة فقط. إن الطرف الأول يؤمن بأن التسوية السياسية تتضمن الحل السلمي ضمن ما تتضمن، وتفهم السلام باعتباره السلام العادل الذي يستند إلى مشروعية المصالح ومرجعيتها للقانون الدولي العام، وروح النظام القيمي الدولي، الذي يؤكد قيم التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير، وحق الشعوب في العيش الآمن ضمن حدود واضحة ومرسومة، والتعامل الدولي على أساس تبادل المنافع، ومن الخطأ الواضح اختزال أنصار هذا

المفهوم في أنهم «أنصار النضال المسلح ضد الهيمنة الإسرائيلية».

كما أن الطرف الثاني يفهم السلام على أنه مجرد توقيع على اتفاقيات بين أطراف متخاصمة، حتى لو أخذ شكل هذه الاتفاقيات، اتفاقيات الإذعان، والاستسلام، التي تعادي مصالح طرف لصالح طرف آخر، في عدوان صارخ على المشروعية الدولية العامة، ومرجعيتها الهامة.

لقد أردت بهذا التصحيح، أن أقابل، بل أقاوم، خطأ يريد البعض له أن يشيع. ففي مجال أعمال وجلسات المؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع في مؤسسة الأهرام الصحفية بالقاهرة، قام نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الدكتور طه عبد العليم، وحاول أن يؤكد في يوم 28/ مايو سنة 1996، «أن ما يدور حالياً هو السلام، وأن من يعاديه هم أنصار الحرب»، فقمت بالرد عليه موضحاً: «أن ما يحدث حالياً هو إقرار صيغة للسلام بالشروط الإسرائيلية ـ الأمريكية، وأن هذه الصيغة تضرب المصالح العربية الاستراتيجية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في الصميم، ومن ثم فإن الصراع الذي يدور الآن هو صراع بين أنصار السلام العادل، وبين أنصار الاستسلام لمفاهيم ومصالح السلام بالشروط الإسرائيلية التي تفتقر للمشروعية الدولية، ولاحترام مصالح كافة أطراف الصراع». غير أن توضيحي هذا، لا يغفل أهمية المتابعة والرصد، بأن هناك صراعاً فكرياً وثقافياً محتدماً يدور بين أنصار التطبيع، وبين مقاومي التطبيع.

1 ـ تطورات نظرية وصور التطبيع والشرق أوسطية في المفهوم الإسرائيلي:

كما سبق، وأشرنا، فإن الفترة محل المتابعة في هذا الفصل، أكدت تطور نظرية التطبيع مع إسرائيل إلى مفهوم الشرق أوسطية، وتعد ورقة العمل

المقدمة لمؤتمر قمة عمان في أكتوبر سنة 1995، من قبل إسرائيل، أهم وأحدث وثيقة رسمية في هذا الصدد، وقد وقعت في أيدينا المسودة رقم 3 لهذه الورقة، والتي نوّه عنها بما يلي: «يعد هذا العمل المقدم لقمة عمان تجديداً للمشروع الذي قدم للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء بتاريخ 30 أكتوبر 1994، والذي نتج عن مبادرة السيد شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل. وهذا المستند جزء من العمل التحضيري لمؤتمر عمان لوفد إسرائيل برئاسة نائب وزير الشؤون الخارجية دكتور يوسي بلين». وتنقسم ورقة العمل هذه إلى ثلاثة أقسام هي:

* ـ **القسم الأول**: وهو بمثابة مقدمة نظرية تتناول: مفهوم الشرق الأوسط الجديد ـ دور القطاع الخاص والاستثمار في السلام ـ مصادر تمويل الاستثمارات ـ الصفات المميزة للشرق الأوسط.

* ـ **القسم الثاني**: وهو بمثابة رؤية لبدائل التنمية الإقليمية وتضم: وادي صرع الأردن ـ خليج العقبة ـ إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط.

* ـ **القسم الثالث**: ويتناول قطاعات التنمية البديلة في مجالات: المياه ـ الزراعة ـ مكافحة التصحر ـ السياحة ـ النقل ـ الطاقة ـ الاتصالات ـ التموين والتجارة والصناعة ـ البيئة ـ شق القنوات.

وتقع ورقة العمل هذه في 92 صفحة فلوسكاب. وهي بتاريخ يونيو سنة 1995.

وحتى نقف على أهمية هذه الورقة، سوف نسوق أغلب مادة القسم الأول، فتحت عنوان: «الشرق الأوسط الجديد» تبدأ الورقة بما يلي:

«يعتبر الشرق الأوسط المستودع العام لتراث الإنسانية، علاوة على كونه مستنقع الصراعات الإقليمية. ففي هذا المكان أرسى موسى وحمورابي قوانين الحكم التي نهتدي بها إلى اليوم، وقد انتشرت رسالة أنبياء إسرائيل من هذا المكان، وتبعها المؤسسون لأعظم الديانات الموحدة، المسيح عليه

السلام ومحمد ﷺ. وفي هذا المكان أيضاً نشأت حضارات عظيمة على ضفاف النيل ودجلة والفرات». وإذا تفحصنا هذه الفقرة القصيرة، وجدنا بها ثلاث مغالطات فكرية وتاريخية هي:

أ ـ الترتيب التاريخي للأحداث، ووضعها بطريقة عكسية، اعتماداً على أنها أحداث وتواريخ قديمة، فحمورابي هو ملك بابل حكم حوالي سنة 1900 قبل الميلاد، وقد جاء قبل ظهور القبيلة العبرانية بما لا يقل عن 700 سنة في أقل تقدير، وقد سن في قانونه العظيم، وكما يقول «هنري بريستيد» في كتابه الهام «فجر الضمير»: «إن كل العقوبات والأحكام القضائية تدرج حسب مراكز المذنبين الاجتماعية، أو مكانة المتخاصمين الاجتماعية».

في حين أن القانون المصري القديم سبق حمورابي بما لا يقل عن ألفين من السنين، والثابت تاريخياً أن شريعة «تحوت» كانت قبل بداية العصور الفرعونية، أي قبل سنة 3400 قبل الميلاد. كما أن اللافت للنظر، أنه في حين جاءت شريعة حمورابي تفرق بين الناس على أساس المكانة الاجتماعية، وجدت نصوص فرعونية تسبقها بما لا يقل عن مائة أو عدة مئات من السنين، وتأخذ اتجاهاً مخالفاً يقوم على المساواة بين الناس، ورفض التفريق بينهم على أساس المكانة الاجتماعية. ويورد «جيمس هنري بريستيد» في كتابه «فجر الضمير» عينة لهذه النصوص منسوبة لخطاب أساسي هام لإله الشمس عثر عليه في متون التوابيت الخشبية التي يرجع تاريخها إلى ذلك العصر الإقطاعي «عقب انهيار الدولة المصرية القديمة» إذ يقول: «لقد خلقت الرياح الأربعة ليتنفس بها الإنسان مثل أخيه الإنسان مدة حياته ـ ولقد خلقت المياه العظيمة ليستعملها الفقير مثل السيد ـ لقد خلقت كل رجل مثل أخيه، وحرمت عليهم إتيان السوء، ولكن قلوبهم هي التي نكثت ما قلته ـ لقد جعلت قلوبهم لا تغفل عن الغرب (الموت والقبر) ليقربوا القرابين للآلهة المحلية».

ب ـ وضمن مغالطات الترتيب التاريخي، أن توضع الحضارات القديمة تالية للأديان، ويبرز دور ما يسمى بانتشار «رسالة أنبياء إسرائيل من هذا المكان» كإيحاء بأن إسرائيل دولة قديمة في هذا المكان، في حين أنه لم يوجد مجتمع عبراني، أو يهودي متبلور في كيان حضاري سياسي في تاريخ منطقتنا العربية المتواصل، إلا في فترات تقدر بعشرات السنين، وكان هذا قبل ما لا يقل عن 25 قرناً من الزمان، وأن هذا الكيان لم يستطع التواصل أبداً كمجتمع سياسي خاص، أو حتى كثقافة أصيلة في تاريخنا المستمر والمتتابع، وإن كان، والحق يقال، ظهرت كثقافة طفيلية، تماست مع الثقافات الدينية.

ج ـ أما أكبر المغالطات، فتلك التي تتعلق بما يسمّى بالصراعات الإقليمية في منطقتنا العربية. وحتى ندرك عمق هذه المغالطة، فلا بد لنا من تحديد طبيعة الصراعات السياسية الاقتصادية بل العسكرية والاستراتيجية التي تتعرض لها المجتمعات عموماً في مجال الفكر السياسي العلمي:

فالمجتمعات تواجه غالباً ثلاثة أنواع من الصراعات:

* ـ **الأولى**: هي صراعات البشر ضد الطبيعة في محاولة السيطرة عليها، وموضوعها الموارد، وهذه الصراعات بطبيعتها هي المسؤولة عن تطور القوى المنتجة، والثورات العلمية والتكنولوجية دائماً.

* ـ **الثانية**: هي صراعات الدول والأمم بينها وبين بعضها، وتلك الصراعات هي التي تضم الصراعات الدولية والإقليمية. وبصرف النظر عن التاريخ القديم لمنطقتنا العربية، فإن التاريخ الحديث لهذه المنطقة يؤكد أن الصراعات الإقليمية، نبعت دائماً، وارتبطت بدوافع خارجية، أفرزتها حركة الاستعمار الأوروبية والأطلسية الحديثة، وبعد انتهاء الإمبراطوريات الإسلامية المتعاقبة، بدءاً من الإمبراطورية الأموية والعباسية والفاطمية حتى

الإمبراطورية العثمانية، والتي خلت جميعها من الصراعات الإقليمية، بعد هذا ظهرت الصراعات الإقليمية في إطار استعماري سواء نتيجة لاتفاقية سايكس ـ بيكو، والاتفاق الودي سنة 1904 بين بريطانيا، وفرنسا، والذي بفعله ظهرت الصراعات الإقليمية التي ارتبطت بالقبائل والعشائر العربية من الهاشميين والسعوديين وباقي عائلات الخليج، أو تلك الصراعات التي ارتبطت بغرس إسرائيل ككيان استعماري استيطاني في حلق الأمة العربية، وفي منتصف جسمها، أو كتلك الصراعات الحدودية بفعل الآثار الاستعمارية في ترسيم الحدود، في السودان وفي العراق والكويت. . . إلخ.

وعليه فالقول بأن الصراعات الإقليمية هي من طبيعة منطقتنا العربية، قول باطل، والحق فيه، أنه أثر من الآثار الاستعمارية، فرض على منطقتنا وهو ليس بدوافع داخلية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ولكن بدوافع الهيمنة الاستعمارية، والتحرر الوطني العربي.

* ـ **الثالثة**: هي الصراعات الاقتصادية ـ الاجتماعية المحلية، وهي صراعات طبقية، لم تنتج عنها أبداً حروب، أو أعمال عنف كبيرة في تاريخ المنطقة العربية، مثل تلك الصراعات بين الطبقات الإقطاعية والرأسمالية أو بينها وبين العمال. وعليه تصير المغالطة الإسرائيلية بأن إقليمنا العربي مستنقع للصراعات الإقليمية مغالطة مفضوحة، وكذبة كبرى، فلو «حل الاستعمار عن سمانا» لهدأت المنطقة العربية، حتى برغم ما زرعه فيها من ألغام حدودية.

وتستمر ورقة العمل الإسرائيلية، فتقول: «يحتوي الشرق الأوسط على 60% من ثروة العالم البترولية، كما ويتميز أيضاً بإمكانيات اقتصادية وفرصة هائلة وسوق لا حدود له، ولكن حتى تتحقق الاستفادة من هذه الإمكانيات لا بد من توفير الاستقرار الإقليمي، وحتى تنجح الديمقراطية

لا بد من التغلب على الفقر والجهل السببين الرئيسيين للأصولية في المنطقة، وعلينا أن نغير الشعار القديم «البندقية مقابل الزبد» إلى «الخبز مقابل الدبابة». هنا تكمن المشكلة الحقيقية فعلينا استبدال أجهزتنا أو معداتنا الأمنية بمعرفة تخدم قضايانا الاجتماعية وتنشلنا من حالة الفقر التي يتميز بها إقليمنا.

في الماضي كانت العلاقات بين الأمم تعتمد على العوامل الكمية من مساحة وثروات وحجم سكاني. وكانت الصراعات تنتهي بانتصار الأقوى الذي يجد أمانيه قد تحققت باستحواذه على الغنائم المادية. في الواقع ما يكون هذا الانتصار ـ كثيراً ـ بداية لصراع جديد، مما يتطلب استراتيجيات أخرى تواكب الظروف المتغيرة. في هذه الحالة يمكننا القول إنه لا يمكن للجيوش أن تحرز انتصارات معنوية، مهما حققت من انتصارات مادية».

وإذا نظرنا لهذه الفقرة، نجدها تتجاهل كلية مفهوم السلام الشامل، والعدل في العلاقات الدولية، ودوره في تحقيق الأمن والاستقرار، وترتكن على مجرد الدعوة لمعارف مجهولة، تكشف عنها في الفقرة التالية، وهي فقرة تكمل النص السابق بدون فوارق. تقول: «تعتبر التنظيمات الإقليمية المفتاح الرئيسي للسلام وللأمن وللتطور والاستقرار الاقتصادي، وعليه لا يمكن أن تحل مشاكل الإقليم بالاتفاقات الثنائية، بل عن طريق ثورة عامة في المفاهيم. وهدفنا الأخير هو خلق مجموعة إقليمية من الدول لها سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة. علينا أن نحقق هذا الهدف تدريجياً كما فعلت الدول الأوروبية من قبلنا التي دامت صراعاتها الإقليمية حقباً من الزمان أطول بكثير مما عاشه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولا يجب علينا أن نفقد الحماس ونتخلى عن هدفنا في تكوين مجتمع إقليمي مهما تعثرت خطانا نحو تحقيق هذا الهدف».

وهكذا تطرح الورقة الإسرائيلية، الصيغة البنائية والتنظيمية سابقة

على أي مضمون، ويصير الفكر هنا خادماً للتنظيم، وليس التنظيم خادماً للفكر. وفي هذا المجال نجد مدى التهافت العربي، على الجانب الآخر، حيث تتم الاستجابة لبناء المؤسسات التنظيمية لفكرة الشرق أوسطية، وكأن العرب المطبعين يتسابقون في «ماراثون» يتجه لهاوية سحيقة وهم معصوبو الأعين.

وتتواصل ورقة العمل الإسرائيلية، فتستطرد لتقول: «بما أنه لا يمكننا تحقيق أهدافنا بخطوة واحدة، علينا أن نسلك طريق التدرج الذي نلخصه في خطتنا المكونة من برنامج تعاون يتكون من هرم له ثلاث مراحل:

تتكون **المرحلة الأولى** من المشاريع الثنائية أو متعددة الأطراف مثل مشاريع بحوث مكافحة التصحر وتحلية المياه والزراعة، ومثال على ذلك التعاون القائم بين مصر وإسرائيل في هذا المجال. إلا أنه يجب أن لا يحد من فرص التعاون عدم التوقيع على معاهدات الصلح.

وفي المرحلة الثانية: ينبغي أن تتكون مجموعات دولية لتنفيذ المشاريع الضخمة، مثال على ذلك المشاريع المتعلقة بقناة البحر المتوسط والبحر الميت، وما تتضمنه من مشاريع سياحية، أو مشروع الميناء الموحد بين إسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية.

تهتم **المرحلة الثالثة** بسياسة المجتمع الإقليمية وإنشاء المؤسسات الرسمية، فقد تعرضت منطقتنا لتيارين متناقضين أحدهما يتصف بالنزعة الوطنية الانصرافية المتشددة، والثاني يتميز بتيار يهتم بالنهضة الإقليمية. وفي كل منطقة يسيطر فيها التيار الأول على زمام الأمور يتهشم النظام الاقتصادي ويسود العنف. وعلى النقيض عندما تكون الغلبة للتيار الآخر تسود روح التعاطف والاستجابة لاحتياجات الإنسان مما يؤدي لنظام عالمي يسعى نحو الرخاء والمحافظة على حقوق الإنسان».

وهكذا تضرب الورقة الإسرائيلية فكرة الدولة الوطنية، بل فكرة الدولة ـ الأمة العربية، لتدعو إلى الفكرة الإقليمية المجردة، التي لن تسفر إلا عن زرعها في الإقليم، وتهيئة الظروف لها للهيمنة. وحتى تتمكن من الهيمنة تطرح نظرية القطر العربي، أو الدولة ـ الأمة على أساس قطري غير عربي.

تواصل الورقة قولها: «تتكون المنطقة من أمم تختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية ودخلها القومي، ولكن حتى نحقق رؤية موحدة تتجنب النظرة الإنصرافية العنيفة علينا أن ننظر للإقليم من خلال أربعة مناظير اقتصادية:

1 ـ **منظور نزع السلاح**: تنفق منطقة الشرق الأوسط 60 مليار دولار سنوياً على التسلح. وعلينا أن نتصور المبالغ الضخمة التي يمكن أن ننفقها على التنمية إذا ما تم خفض هذا المبلغ إلى النصف.

2 ـ **منظور المياه**: يهدف هذا المنظور إلى تحقيق اكتفاء غذائي عن طريق مكافحة التصحر واستخدام التكنولوجيا الحيوية.

3 ـ **منظور النقل والاتصال**: تعتمد السوق المشتركة في جميع الأحوال على مزايا المواقع الجغرافية الشيء الذي لن يتحقق في حالة عدم وجود البنية التحتية المناسبة.

4 ـ **منظور السياحة**: تحقق السياحة أرباحاً طائلة وتوفر العمالة في زمن وجيز، ولها أيضاً أهداف سياسية لما تحققه من متطلبات أمنية.

من أهم مميزات حقبة ما بعد الحرب العالمية هو هذا الاتجاه نحو تكوين الأحلاف الاقتصادية. فبعد زوال خطر المد الشيوعي اكتشفت أوروبا الغربية وجود 350 مليون أوروبي يتمتع بالحرية، ولكن يفتقر إلى المال اللازم لحمايتها. عندها تأكدت أوروبا الغربية من أهمية توسيع سوقها المشتركة الذي سيضم في نهاية هذا القرن ما بين 600 ـ 800 مليون نسمة.

تسعى الان الولايات المتحدة وكندا والمكسيك إلى تكوين منطقة تجارية حرة ربما تتسع لتضم أمريكا الوسطى والجنوبية. وفي جنوب شرق آسيا تكون العديد من الدول حلفاً اقتصادياً قوياً على غرار السوق المشتركة.

وعليه فإن المنظمات الإقليمية في هذه الأيام هي التي تحدد السياسات الدولية. حيث يصبح السوق أهم من الدولة المنفردة، لذلك نحن نرى النظام الإقليمي للشرق الأوسط شيئاً حتمياً».

وهكذا تتطور نظرية الدعوة للتطبيع الإسرائيلية، والعلاقات الثنائية، إلى نظرية النظام الإقليمي، والعلاقات داخل منظومة. وتربط إسرائيل دعوتها بآليات معينة، وبقضايا جوهرية، أبرزت الفقرات السابقة بعضها وتبرز الفقرات التالية بعضها الآخر.

تقول ورقة العمل الإسرائيلية لقمة عمان الاقتصادية في أكتوبر سنة 1995، بصورة متواصلة، وتحت عنوان فرعي جديد هو: «دور القطاع العام في عملية السلام والقطاع الخاص»، تقول الورقة: «يدعم التعاون الاقتصادي السلام، ويجذب الاستثمار إضافة إلى أن البرامج الثنائية والمشتركة تدعم القطاع الخاص. أكد صندوق النقد الدولي على أهمية هذا القطاع الذي يجب أن يجذب التمويل الخارجي، كما وأكد على ارتباط التنمية بالاستثمار في القطاع الخاص. في البداية سيتم تمويل مشاريع البنية التحتية من مواصلات وخلافه. وعلى الرغم من أهمية دور الحكومة في عملية التخطيط والتمويل إلا أن للقطاع الخاص دوراً هاماً في تنفيذ هذه المشاريع. في المرحلة الثانية سيقوم القطاع الخاص بالاستفادة من مناخ الأمن والاستقرار الذي تجلبه عملية السلام وفتح الحدود للدخول في مشاريع جديدة تصبح المحور الأساسي للاستثمار في المنطقة كلها».

وتأخذ الورقة الأساسية في شرح ما سبق لتمويل القطاع الخاص، وإشراكه في البنية التحتية، وفي عنوان فرعي هو: «الآليات اللازمة

لتشجيع مساهمة القطاع الخاص، تعدد الورقة هذه الآليات، وحول «القضايا الأساسية» تقول: «لا ينبغي أن نؤجل العلاقات الاقتصادية حتى تكتمل عملية السلام، وبالإمكان الشروع في تعاون اقتصادي في إطار تجريبي فقط لامتصاص المعارضة السياسية». وحول: «تقليل القطاعات الجزئية» تقول الورقة: «من المهم تفكيك أجزاء من أنشطة القطاع العام حتى نحقق مساهمة القطاع الخاص، وذلك على إحدى الصور التالية:

مراحل الإنتاج - التوزيع الجغرافي - جزء من أجزاء السوق. ويمكننا خصخصة المشاريع الجديدة مع تجنب المواجهة السياسية مع أصحاب المصالح».

واللافت للنظر أن هذه الخطوات محل تنفيذ الآن في مصر، وتبدو هنا سياسة التطبيع والشرق أوسطية وهي تقدم في إطار حزمة متكاملة من السياسات، فالخصخصة تدخل ضمن هذا الهجوم، وكجزء منه. وهذا يفسر كثيراً مما يحدث أمامنا الآن.

وتحت عنوان: «الاستثمار في السلام» تقول الورقة الإسرائيلية: «علينا أولاً أن نسعى لتحقيق نتائج واضحة وإيجابية لمساعي السلام، تدركها شعوب المنطقة، مما يزيد من ثقتهم في تلك المساعي ومن مساهمتهم في الحوار البناء من جميع الأطراف. وثانياً يتحتم علينا التعاون لحل المشاكل الإقليمية كقضية اللاجئين والبيئة، بذلك تقوم رؤيتنا للشرق الأوسط على تحقيق التعاون الاقتصادي والحرية التي تتيح للأفراد والمنتجات الحركة عبر الحدود، ونحن نسعى للسلام عن طريق إنشاء شبكات اتصال وبنية تحتية تتيح لسكان الإقليم حياة تتميز بالحرية من التسلط السياسي والإرهاب. وتتيح للجميع الحركة للاستفادة من ثروات الإقليم».

«بما أن الشرق الأوسط يتميز بشح الموارد المائية وما يتبع ذلك من نزاعات محلية، فإنه ينبغي علينا التعاون في مجال المياه، فنحن نتوقع ازدياد

السكان للضعف في غضون جيل واحد مما يزيد من حدة الأزمة».

«لخلق هذا الشرق الأوسط الجديد نحتاج إلى إعانات اقتصادية واستثمارات دولية ضخمة، ولكن قليلاً من شخصيات العالم البارزة أدركت المميزات النسبية للإقليم. أما الآن فالولايات المتحدة وأوروبا تهتم باقتصاديات الإقليم كما يتضح ذلك من حجم الإعانة الأمريكية واهتمام أوروبا بمؤتمر مدريد. ولكن علينا أن نزيد من نشاطنا في تسويق فكرة الشرق الأوسط كاستثمار ناجح. يمكننا بالطبع طلب مساعدة البنك الدولي، إلا أنه من الأصوب إنشاء بنك خاص لهذا الغرض. لذلك على كل من إسرائيل والأردن وفلسطين إنشاء بنوكهم الخاصة تحت إشراف خبراتهم المحلية، ويمكن للعون الخارجي أن يأتي في شكل ضمانات من سوق المال العالمي أو رأس مال استثماري».

«يعتبر السلام وما يتبعه من ثقة متبادلة وتعاون إقليمي هو الطريق الأوحد نحو التنمية الاقتصادية بالمنطقة. هناك ستة عوامل تؤيد هذا التعاون وتحث عليه: ـ صغر حجم الدولة بالمنطقة ـ الاختلاف في الموارد الاقتصادية المتاحة ـ التراث الثقافي المشترك ـ الوحدة الجغرافية للدولة ـ السعي نحو تكوين أحلاف اقتصادية. تمثل الصلات التجارية بين دول المشرق: مصر والأردن ولبنان وفلسطين وإسرائيل وسوريا فقط 5% من صادرات هذه الدول ويمكننا أن نعزو هذا الضعف في الصلات الاقتصادية لأسباب سياسية. إلا أنه حتى بعد أن تزول هذه الأسباب سوف نظل هنالك العديد من العقبات نلخصها فيما يلي: اختلاف الأنظمة الاقتصادية ـ إجراءات الحماية الزائدة وصعوبة الاتصال ـ افتقار الإقليم إلى نظام مصرفي فعال.

وحتى يتم استغلال إمكانيات التعاون، يمكننا حصر المجالات التالية:

تستطيع مصر مد دول المنطقة بمنسوجات رخيصة إضافة إلى الفولاذ وعدد غير محدود من الأيدي العاملة ـ يمكن أن تقدم إسرائيل بضائع

استهلاكية تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة ـ تستطيع الأردن المساهمة بمنتوجات دوائية وأسمدة ـ ويمكن للبنان أن يساهم في مجال الصناعات الخفيفة المتنوعة ـ تستطيع دول الخليج المساهمة في مجال البتروكيمائيات ـ وعلى مستوى الإقليم ككل يمكن لجميع الدول المساهمة في العمل السياحي المشترك».

وهكذا تكتمل نظرية التطبيع والشرق أوسطية حسب المفهوم الإسرائيلي، ويلاحظ أنها تقوم على عدة محاور أهمها ما يلي: ـ

1 ـ فصل مسار التسوية السياسية عن مسار العلاقات الاقتصادية، وجعل العلاقات الاقتصادية بمثابة مقدمة استباقية، تنزع عن التسوية السياسية فكرة المرجعية للمشروعية الدولية.

2 ـ غرس إسرائيل ككيان طبيعي وتاريخي في المنطقة، دون النظر لطبيعتها الاستعمارية الاستيطانية، ونزعتها الصهيونية العنصرية، وميلها الدائم للعدوان وممارسات إرهاب الدولة. والأمر لا يقف عند التغاضي عن كل هذه الحقائق السياسية، ولكنها تقدم نفسها باعتبارها الحجر الأساس في أي فكرة للتعاون الإقليمي. فإذا تعاونت مصر مثلاً مع ليبيا، لا يكون هذا في عرف هذه النظرية تعاوناً إقليمياً، وإذا تعاونت سوريا مع العراق، أو السعودية مع البحرين، أو اليمن مع عُمان. . . إلخ، فهذه ليست صوراً للتعاون الإقليمي، ما دامت لا تعتمد على حجر الزاوية في إسرائيل فنجد أنفسنا بصدد نظرية صفرية تقوم على مبدأ: «فيها أو أخفيها».

3 ـ تقوم هذه النظرية على تأكيد فكرة القطر الإقليمي، الضعيف في ذاته، القوي بانتظامه في منظومة إقليمية، إسرائيل تمثل فيها حجر الزاوية، وأن هذه المنظومة تكون فقط إذا ارتبطت بأمريكا وأوروبا من موقع التبعية وتلقي المعونات والإحسانات، وعليه تكون جزءاً تابعاً في إطار الاقتصاد الرأسمالي الإمبريالي العالمي.

4 ـ يتم تقسيم العمل في نطاق هذه المنظومة الإقليمية، لخدمة الهيمنة الإسرائيلية فهي المنتج للسلع التي تعتمد على التكنولوجيا الراقية، أما باقي الوحدات فتعتمد على ميزات نسبية تكرّس التقسيم الاستعماري للعمل، حيث تتخصص الدول العربية في المنتجات التقليدية، أو المواد الخام المصنعة، في اقتصاديات أحادية الجانب.

5 ـ تفرز هذه النظرية آلياتها وبناء مؤسساتها. والغريب في الأمر أن العمل في إنجاز هذه الأبنية يجري على عجل، بل نحن بصدد توجه يتجنب الموقف النظري التأصيلي، ويحيله إلى مواقف تنفيذية إجرائية تسبق بإقامتها أي اتجاه فكري معارض. ويتم عرض هذه الخطوات والإجراءات البنائية والمؤسسية باعتبارها مغانم تدعو إلى التسابق عليها، والشاطر من يفوز ببعضها.

2 ـ . . . وتبلورت نظرية لأنصار التطبيع والشرق أوسطية من العرب:

أ ـ في بدايات هذا البحث، أكدنا أن التطبيع ولد بنص معاهدة السادات ـ بيجن، والآن يتطور أمر التطبيع إلى الشرق أوسطية، وما يسمى بعلاقات التعاون الإقليمي، بنصوص اتفاقية السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، التي وقعت في يوم 26 أكتوبر سنة 1994 في منطقة وادي عربة على الحدود الأردنية ـ الفلسطينية.

وقد جاءت نصوص الاتفاقية في ثلاثين مادة مع مقدمة تشير إلى «أن حكومتي البلدين تهدفان إلى تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط والمبني على قراري مجلس الأمن 242، 338 بكل جوانبهما، كما تأخذان بعين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتقويته على أسس من الحرية والعدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان الأساسية متخطيتين بذلك الحواجز النفسية ومعززتين للكرامة الإنسانية».

ويقول الباحث أحمد ناجي قمحة في تقرير عن الاتفاقية في عدد يناير 1995 من السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام الصحفية بالقاهرة: «أكدت المادة رقم 4 والمادة رقم 7 من هذه الاتفاقية استكمال والتأكيد على الرؤية الإسرائيلية للمنطقة، والتي ظهرت في اتفاق الحكم الذاتي الموقع في أوسلو في نهاية العام الماضي، فالتسوية والسلام لا يعنيان إسرائيل أن يتما مع كل بلد على حده «فلسطين ـ الأردن» وإنما ينبغي أن يتم تجاوز هذه المصالح الجزئية إلى مجال أوسع وهو التعاون الإقليمي في المياه والأمن والاقتصاد والنقل والسياحة والطاقة والبيئة، ومن ثم نجد أن المادة رقم 4 في الاتفاقية تنص على أن البلدين «يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقاتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة، وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط» وهذا ما يعني التأكيد نحو الشرق أوسطية حسب البرنامج والمشروع الإسرائيلي، ويتأكد ما سبق في المادة رقم 7 حيث تنص الاتفاقية بوضوح على إنهاء المقاطعة الاقتصادية، وعلى التعاون في مجال إنهاء المقاطعات «ضد أحدهما من أطراف ثالثة» وعلى تعزيز «علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى».

وفي كلمة الأمير الحسن بن طلال ولي عهد الأردن، التي قرئت بالنيابة عنه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع الذي نظمه كل من: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية والأهرام، ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية من 26 ـ 28 مايو سنة 1996 بالقاهرة، قال: «ومن الواضح الآن وبشكل قاطع أن الأردن وفلسطين ومصر، كأطراف وقعت على أدوات سلمية مع إسرائيل صار لها قضية في أن تتفاهم وتتعاون لتقوية مركزها التفاوضي مع إسرائيل، ومع العالم الذي يريد أن يدخل منطقتنا في شراكة جديدة من خلال السلام الذي وصلنا إليه مع إسرائيل. ويستطيع هذا التفاهم الثلاثي أن يوسع القاعدة لتشمل أي قطر عربي يريد

ذلك مثل سلطنة عمان ودولة قطر وتونس والمغرب. مع الاعتراف بأن تفاوت المسافات له تأثير مباشر على درجة تقارب المواقف والمصالح. ومن جملة القضايا التي نحن بحاجة ماسة لمقاربتها وعلاجها هي: موضوع التعاون البيئي، وتشجيع حركة انتقال المال والرجال عبر الحدود، ولا أقصد هنا فتح باب انتقال العمالة على مصراعيه، ولكن فتح الباب أمام حرية الحركة لرجال الأعمال، والمستثمرين، والمفكرين، وأصحاب الكفاءات. وكذلك، لا بد من تطوير مؤسسات عربية جديدة تستطيع أن تفاوض من موقف عربي توافقي. وليس بالضرورة إجماعياً، على تنسيق السياسة العربية».

ويسترسل الأمير فيقول: «لقد تعلمنا من دروس السنوات الأخيرة الكثير الذي يجب أن تختزنه الذاكرة، ليس بهدف إطالة المرارة، ولكن بهدف بناء المستقبل. إن الدولة القطريّة ستبقى موجودة، ويجب أن يشكل بقاؤها واحداً من الثوابت في أي نموذج فكري تعاوني أو تكاملي للمستقبل. وعلينا أن نطور القطر ليبقى متماسكاً. وإذا كانت قوة الأقطار العربية حتى هذه اللحظة لم تنجح في خلق الفوائض المطلوبة للآخرين، فإن الضعف والهشاشة تتمتع بانتقالية ونفاذية أعلى، وكأن المسامات في الجدران الفاصلة بين الأقطار العربية، تسمح بنتج الضعف للآخرين، ولا تسمح برش القوة ومظاهر التفوق. ولذلك، فإن نموذج التعاون المستقبلي يجب أن يبنى على أساس تعزيز القوة بإلغاء مظاهر الضعف. وهذا يعني بالطبع بناء النسيج المتماسك لفئات المجتمع حتى تتراص الصفوف، ويتضاعف الجهد المبذول. وتحقيق هذا التماسك يأتي بتحقيق الأمن الاجتماعي، والعدل والمساواة، والتعددية، والحفاظ على الحقوق، وتعميق فرص المشاركة في قرارات المجتمع وممارستها».

وينتقل الأمير إلى أهمية دور القطاع الخاص فيقول: «ولا أريد أن أكرر على مسامعكم ثانية وثالثة أن أمامنا مهام جسيمة حتى بدون إدخال عملية

السلام، والنظام العالمي الجديد، واتفاقيات الجات، والشراكة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، ضمن الإطار الذي انطلق منه للحديث معكم. ولنأخذ مشكلة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. لقد اكتسب هذا التحول أهمية متزايدة في الوطن العربي لأننا اكتشفنا بعد خبرة تزيد على أربعين عاماً من تنامي القطاع العام ودوره، أن إنجازنا الاقتصادي الاجتماعي لم يكن كافياً. وأريد أن أستشهد بأرقام الجامعة العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث يظهر أن حجم الوطن العربي النسبي في اقتصاد العالم قد تراجع من حيث الدخل والتجارة والاستثمار ومعدلات النمو. وكذلك فإن تقرير برنامج الأمم المتحدة للإنماء حول تنمية القوى البشرية يظهر أن ترتيب الأقطار العربية في مجالات الرفاه الذي تفخر بأنها أنجزت الكثير منه قد تقهقر إلى الخلف، ونرى أن الرقم الإجمالي لدولة مثل سيريلانكا يظهر تفوقاً على معظم الأقطار العربية، رغم ما يقال عن شح الموارد واتساع قاعدة الفقر المدقع فيها، ولذلك فنحن بحاجة إلى مراجعة شاملة للعلاقة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، بهدف تفعيل كليهما لأداء دوره لإحداث الجهد الإضافي المطلوب للنمو والنماء».

ويستطرد الأمير فيقول: «ومع الأسف فإن البحث في إعادة تنظيم الاقتصاد قد تركز على عملية التخصصية، بل من أجل الدقة فقد تركز على بيع الموجودات العامة للقطاع الخاص المحلي والخارجي. وصارت القضية وكأنها فصلت من أجل إرضاء المستثمرين الأجانب. ولذلك، فإن كثيراً من الناس في الوطن العربي يرفضونها لأن الفئات المعارضة للسلام والتطوير والحداثة قد وجدت في التخصصية نقطة هجوم على سياسة الانفتاح. ولا شك في أن المدافعين عن ذلك التوجه قد أخطأوا حين فشلوا في وضع التخصصية ضمن الإطار الفكري الشامل، والنابع من أصالة الأمة، ولقد ذكرنا الدكتور طاهر كنعان يوماً بأن ابن خلدون في مقدمته اعتبر استيلاء

المال العام على قطاعي التجارة والزراعة يشكل البداية الناخرة في بنيان الحضارة للأمة».

«إن تنشيط القطاع الخاص، وتعزيز دوره هو أمر ما زال موضوع نظرة مستريبة من قبل بعض الفئات في المجتمع التي ترى في ذلك تنفيذاً لشروط المؤسسات المالية الدولية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وإذا كانت شروط هذه المؤسسات المالية الدولية متشددة، فلا ينبغي أن نخلط بين الأمور، ونعلنها حرباً على القطاع الخاص بدعوى أن تفعيل دوره ما هو سوى الرضوخ إلى أوامر صادرة من الخارج».

وتتكامل مفاهيم الأمير إذ يقول: «وعند الحديث عن أولويات استراتيجية العمل العربي في المستقبل فنحن بحاجة لتطوير فكري لموضوع الهجرة، فالهجرة جزء لا يتجزأ من تاريخنا وحضارتنا، كما تعلمون. فالرزنامة الإسلامية العمرية تبدأ بعام الهجرة، كما شكلت الهجرة عبر التاريخ الإسلامي وحركة انتقال العلماء والتجارة والتجار عاملاً أساسياً لتفاعل والتحام الحضارة العربية الإسلامية. فقد كانت الحركة بين أوطان دار الإسلام حرة ومفتوحة، بل إن العلماء وأهل الخبرة كانوا يتقلدون المناصب في أي قطر من أقطار دار الإسلام، إلا أن نشوء الدولة القطرية أعاق حرية الحركة وأصبحت للاعتبارات الأمنية أولوية على حساب حرية انتقال الأشخاص والمنافع».

ولا شك أن هذه المفاهيم تنطلق من ذات الأولويات التي تحددها المفاهيم الشرق أوسطية، غير أن الأمير يريد صياغة عربية لها، لأن صياغتها تحت الضغوط الاستعمارية والصهيونية، يجعلها سبباً للنفور منها، ونحن لا نناقش هذه القضايا، ولكن نناقش في أي إطار توظف، هل في الإطار الإقليمي التقليدي أي إطار الجامعة العربية، ومفهوم الأمة العربية، أم في إطار إقليمي مدعٍ يجعل إطار الدول الموقعة على معاهدات تسوية مع

إسرائيل والقابلة بالتعاون معها هي الإطار الوحيد المطلوب؟ تلك هي القضية.

وإذا كان الأمير يحافظ على كياسته وفطانته، فهناك في الأردن من لا يقف كثيراً عند ذلك. ولقد شهدت وسمعت في المؤتمر الاستراتيجي الرابع ثلاثة من الكوادر الأردنية، من ذوي الباع الطويل في فلسفة المفهوم الشرق أوسطي، وكان كل جهدهم يقوم على عدة محاور، قبل أن نبرزها، يهمنا ذكر أسمائهم ووظائفهم: الأول الدكتور جواد العناني وزير إعلام أردني سابق «مفاوض مع إسرائيل» ـ الدكتور إبراهيم بدران رئيس مؤسسة نور الحسين الاجتماعية للطفولة (مفاوض مع إسرائيل) ـ الدكتور موسى بريزات مستشار الملك «مفاوض مع إسرائيل». ولقد بذلت جهداًمركزاً للحصول على أوراقهم المقدمة للمؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع ـ المشار إليه سابقاً ـ غير أنني لم أوفق في هذه المهمة، غير أن فكرهم انصب على المحاور التالية:

1 ـ خصوصية العلاقة بين الأردن وإسرائيل، والتي تنبع من أطول حدود لإسرائيل مع أي دولة حوالي أكثر من 600 كليومتر مع الأردن. وأن ثروة الأردن مركزة على تلك الحدود ففيها يقع غور الأردن، وهي المناطق الزراعية في المملكة والتي يرمز لها بأنها معدة الأردن، كما أن بها ثروة الأردن المعدنية.

2 ـ إن هذه الخصوصية في إطار فلسفة القطر العربي، تجعل للعلاقات الأردنية مع إسرائيل ثقلاً يعلو ثقل أي علاقات مع أي قطر عربي آخر. وأكبر دليل على ذلك عدم قدرة سوريا على إنجاز سد التزمت ببنائه على نهر اليرموك. وعلى الرغم من رد سوري قال بأن شرط جهات التمويل الدولية لبناء السد المذكور يقضي بإعطاء إسرائيل حصة من ماء اليرموك رغم أنها لا تتماس مع هذا النهر. إلا أن الأردنيين يرون في ذلك أن إسرائيل تفي

بالعهد وتبادل المنافع، بينما الأقطار العربية لا تفي بذلك، وهذا يرتبط بنظرية المسام التي قال بها الأمير فيما سبق ـ والتي تنقل الضار ولا تنقل النافع بين البلاد العربية.

3 ـ ضرورة أن يكون التنسيق في المرحلة القادمة، بين الدول التي وقعت معاهدات مع إسرائيل هذا من جانب، ومن الجانب الآخر مع الدول التي تريد أن تقيم علاقات تطبيع مع إسرائيل. وعندما ناقشناهم في ذلك، قالوا إن القضية ليست في الشعارات، ولكن في المصالح!!.

4 ـ التأكيد على أن الهرولة ليست عملية أردنية فحسب، ولكن من بدأ بها من العرب لم يكن الأردن ـ في إشارة لمصر ـ وهذا لا يعني رفض الهرولة، ولكن فقط التنصل من أعباء المبادرة فيها.

5 ـ محاولة ترويج الوهم على أن طريق الحل الانفرادي هو الطريق الوحيد المتاح، وأن ما يمنع سوريا أن تسير في هذا الطريق، ليس المبادىء، ولكن دواعٍ أخرى إما لعدم الرغبة وإما لعدم القدرة، في الإنجاز.

6 ـ إبراز فكرة القطر العربي، والأهمية النوعية لكل قطر أو عاصمة عربيّة، عن القطر أو العاصمة العربية الأخرى، والدفاع عن فكرة المصالح المتجاورة. فلما ناقشناهم حول فكرة المثلث الذهبي: الأردن ـ فلسطين ـ إسرائيل باعتباره أحد أركان المفهوم الشرق أوسطي، وأن ذلك ضد فروض الجغرافيا السياسية العربية، والتاريخ الاقتصادي والسياسي العربي، قالوا الأمر لم يعد أمر نظريات أو إيديولوجيات، ولكنه أمر مصالح وتعدد مراكز القيادة، بخاصة أننا ذكرناهم بمثلث القيادة العربي الشهير في: مصر ـ سوريا ـ السعودية. وأنه إذا اكتمل كمربع بإضافة الجزائر، فهو عندئذ يكون لكل المنطقة العربية في اتجاه اتساقه مع كل فروض الجغرافيا والتاريخ السياسي والاقتصادي للمنطقة، بما يلائم مصالحها الاستراتيجية العامة ـ بالمفهوم الشامل للاستراتيجية.

وهكذا تطورت نظرية التطبيع بنصوص اتفاقية وادي عربة، وأصبح الأردن الرسمي يقدم فكراً متبلوراً لهذا التطور نحو التطبيع الساخن - الهرولة ـ الفكرة الشرق أوسطية.

فماذا عن مصر في هذا لصدد؟

ب ـ تحفل مصر بتنوع وتعدد فكري ونظري ملحوظ، وينسحب هذا الأمر على جبهة أنصار التطبيع والشرق أوسطية. وفي هذا الصدد يمكن تقسيم أنصار هذه الجبهة على المستوى الفكري والنظري إلى ثلاثة أقسام هي: -

* **الأول**: مجموعة المروجين للتطبيع والشرق أوسطية بالمواد الإعلامية والخفيفة، والتي لا تحفل بالتحليل، ولكن تحفل بغرس مقولات التطبيع على أساس عاطفي ودعائي. ومن أهم البارزين في هذه المجموعة أنيس منصور «وهو كاتب يومي في الأهرام، وتتخذ كتاباته طابع المسلمات، والقضايا التعميمية. كما يبرز إلى جواره الكاتب المسرحي «علي سالم» وقد زار إسرائيل، ويروج لها دعائياً. ومن الأمور الطريفة أنه كان يحضر نتيجة فرز الأصوات في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة «أواخر مايو 1996»من مركز حزب العمل، أو تكتل المعراخ، ويبدو أن سره كان باتعا في إسقاط شيمون بيزيز وحزبه، وأنه من أصحاب الأثر المنحوس عليهم. وغير أنيس منصور وعلي سالم بعض كتاب الصحف الآخرين.

وتنطلق أفكار هذه المجموعة، وتدور حول محاور أساسية:

ـ إسرائيل كيان واقعي وموجود ولا بد من التعامل معه.

ـ إسرائيل ذات امتداد تاريخي في المنطقة والإسرائيليون أبناء عمومة للعرب.

ـ إسرائيل دولة ديمقراطية، وعلى النمط الأوروبي الحديث، وهي بذلك

نموذج يحتذى به، ويختلف عن المحيط العربي المتخلف والدكتاتوري.

- إسرائيل وكيلة كبيرة لرأس المال العالمي عموماً والصهيوني خصوصاً والتعامل معها سيأتي بالنفع العميم على مصر.

- اختيار السلام يقوى في إسرائيل ولا بد من رعايته ومساندته.

* **الثاني**: مجموعة المعبرين عن الحكومة والرأي الرسمي، ويدخل ضمن هذه المجموعة المتحدثون باسم رجال الأعمال. ومواقف هذه المجموعة متذبذبة بين قطبين: السلام البارد والمؤسسات الشرق أوسطية.

فإذا زادت الهرولة العربية، وظهر كذب نظرية أن مصر هي وسيط السلام، ومقاول عموم أعمال التعامل مع إسرائيل، باعتبارها أول من أقام اتفاقيات مع إسرائيل، تجدهم يدينون الهرولة، ويتنادرون بفترة السلام البارد، والتي بدأت عقب غزو لبنان سنة 1982 واستمرت لما قبل اتفاق أوسلو. فإذا قلت لهم ولكنكم تهرولون بدوركم، حينما تتخلون عن ربط المسار الاقتصادي. وبدايته بالمسار السياسي، وإنكم سائرون، بل سادرون في نسج المؤسسات الشرق أوسطية، كالبنك الدولي ولجنة رجال الأعمال والسكرتارية الدائمة لمؤتمرات التعاون الإقليمي، قالوا وردوا، أن الغير يسعى لأخذ هذه الغنائم، أنتركها لهم، هذا لا يصح!!

ويبرز ضمن هذه المجموعة كل الكتاب الرسميين في الصحافة ووسائل الإعلام. وعموماً يغلب عليهم الطابع التلاحقي في متابعة الأحداث، والنظرة البراجماتية في الطرح، ويلاحظ أن التحليل والتنظير يقل ضمن هذا النطاق، والمواقف متذبذبة بين القبول المتحفظ للتطبيع على أساس السلام البارد، وبين التطبيع بالتشجيع، والتطبيع الساخن، والدعوة الشرق أوسطية.

* **الثالث**: ويتكون من المنظرين للتطبيع والشرق أوسطية، وقد لا يدعي هؤلاء المطبعون ذلك، وقد لا يجرؤون على السفور، ولكن كل

كتاباتهم تصب في المحاور الأساسية للتصور الإسرائيلي ـ الأمريكي للشرق أوسطية، ولقلب نظرية الأمن الاستراتيجي العربي سواء في تصوراته القومية أو القطرية لخدمة الرؤية الشرق أوسطية. وخطورة هذه المجموعة أنها تمتلك أدوات التحليل العلمي، وتمتلك الرطانة العلمية، وتحتك بشبكات المعلومات الدولية، ولكن الأخطر أنها تسللت لامتلاك قيادة أهم المراكز الاستراتيجية في مصر، والتي تم إنشاؤها خصيصاً لتعميق المعرفة بالعدو الصهيوني، ولتعميق المعارف الاستراتيجية والسياسية الدولية في العالم المعاصر.

ففي سنة 1968، وعقب نكسة أو هزيمة سنة 1967، وضمن إجراءات إعمال العلم في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، ولدى قيادة المفكر الوطني البارز محمد حسنين هيكل لمؤسسة الأهرام الصحفية، تم إنشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بها، كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، وكرس هذا المركز جهده لمدة تزيد عن عشرين عاماً في إنتاج أهم الدراسات التي تتابع الكيان الصهيوني، والتي تتابع مفردات الفكر الاستراتيجي العربي، بل انتظم هذا المركز في إصدار تقرير سنوي منذ سنة 1985 سمي «التقرير الاستراتيجي العربي»(*). وعلى مدى هذه الفترة التي امتدت لأكثر من عشرين عاماً ظل هذا المركز جهة مرجعية للقضايا الاستراتيجية والأمنية العربية، تنطلق في رؤيتها من مفاهيم العلم في خدمة المجتمع، وذلك بتبني المنهج والأسلوب العلمي، والنظرة القومية العربية، والوطنية المصرية. غير أنه وفي الفترة الأخيرة اعتلت مجموعة معينة قيادة المركز، وغيرت من توجهه في أمرين:

الأول: استبدال العلمية بالعلموية التي تعلي المفردات الفنية، وتجترىء

(*) ملاحظة: التقرير الاستراتيجي العربي، كتاب سنوي ـ يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بمؤسسة الأهرام الصحفية ـ شارع الجلاء ـ القاهرة.

الحقائق، وتعمم استنتاجات الجزء على الكل بغير ضابط علمي.

الثاني: إحداث انقلاب في المفاهيم والمنطلق النظري، واستبدال منطلقات الأمن الوطني والقومي المبنية على أساس المصالح الوطنية والقومية، بمنطلقات ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، والفكرة الشرق أوسطية.. إلى غير ذلك.

وحتى لا تكون متابعتنا ضرباً من ضروب الافتراء، سوف نسوق الأدلة على ما ندّعي في حدود ملاحظتين:

الأولى: ضرورة التفرقة بين قيادة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وبين عدد كبير من الباحثين، بل بعض رؤوساء وحدات البحوث الفرعية. فما زال هؤلاء سائرين على عهد المركز القديم.

الثانية: ضرورة التفرقة في تحليل المادة بين الظاهر والخفي، ورب رسالة تتسلل من بين السطور أخطر في أثرها ألف مرة، من رسالة ظاهرة ولفظة.

وإذا كان ذلك كذلك فلنتابع الأمر عن كُثب:

* في كلمته الإفتتاحية للمؤتمر الاستراتيجي الرابع والذي افتتح تحت عنوان «السلام وخيارات المستقبل العربي» قال الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعد أن حيا الحضور ونوّه في ملاحظة أولى على النجاح في تتابع أعمال هذا المؤتمر للمرة الرابعة، قال في ملاحظته الثانية: «إن موضوع هذا المؤتمر تم اختياره في العام الماضي عندما كانت عملية السلام في الشرق الأوسط تسير في اتجاه متصاعد ورأينا ضرورة التفكير في المصلحة القومية العربية في ظل ظروف متغيرة وجديدة على الفكر العربي. وخلال الشهور الأخيرة وما حدث فيها من أحداث جسام كان أفدحها الغزو الإسرائيلي للبنان والذي وصلت فيه دموية العدوان إلى أقصاها في مذبحة قانا، حدثتني نفسي وحدثني كثيرون

أنه ربما يكون أدعى للموقف وأقرب أن نتداول حول «الحرب وخيارات المستقبل العربي» ولكنني أعترف لكم أنني غالبت نفسي كثيراً حتى لا نذهب في هذا الاتجاه، ليس فقط لأن ترتيبات المؤتمر وتكليفاته كانت قد جرت عجلتها ومن الصعب تغييرها، وإنما أيضاً لأنه منذ بداية تخطيطنا له فإن وجود عملية السلام الراهنة في المنطقة لم تكن أبداً تعني بالنسبة لنا نهاية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولا نهاية بالنسبة للتناقضات العربية ـ الإسرائيلية. وإننا والمتمرسين في دراسة العلاقات الدولية نعلم أنه لا توجد حالة نقية في علاقات الدول والأمم للحرب أو السلام. وإزاء هذه الحالة الجدلية فإن النظر إلى خيارات المستقبل العربي، يصبح مطلباً لا غنى عنه في ظل ظروف أكثر تعقيداً وتركيباً.

وربما كانت هذه العلاقة الجدلية تصلح كمنطلق لنا للتحاور والمناقشة في أعمال المؤتمر، خاصة أن التفكير العربي دأب على وضع نفسه في أسر الأحداث قابلاً هيمنتها وسيطرتها دون فرصة حقيقية للنظر إلى المستقبل الذي يوفر له القدرة على إدارة علاقات الحاضر وصراعاته بكفاءة وفاعلية. ولعليّ أقول إن المستقبل العربي لا يحكمه الصراع العربي ـ الإسرائيلي وحده، وإنما تحكمه تحديات بالغة الخطورة أرجو أن تلقى عناية مداولاتنا».

وإذا نظرنا إلى هذه المقدمة وجدنا أنها تركز على عدة أمور تبدو كما لو أنها مسلمات:

* وضع قضية التسوية الراهنة في مواجهة اختيار الحرب، وقد أشرنا لذلك فيما سبق، فما يجري الآن هو عملية تسوية سلمية تتم بالشروط الصهيونية ـ الأمريكية، في مخالفة لمرجعية المشروعية الدولية، والمصالح العربية، ومن ثم يقابلها نمط أو بمعنى أدق أسلوب آخر للتسوية السياسية يختلف جوهرياً عن ما يحدث.

* محاولة الخلط بالادّعاء أن العرب يلاحقون الأحداث، وهذا ليس

حال كل العرب، فهناك من يحدد رؤاه على أسس إيديولوجية وعلمية ومصلحية، ويملك رؤية للمستقبل، ويستخدم العلم بصورة أكثر علمية عمن يدعون بهذا، ويغيرون مواقفهم تبعاً لكل حالة. واللافت للنظر أن الدكتور عبد المنعم سعيد، وبعد حوالي ثلاثة أسابيع من كلمته تلك، كتب في واحد من مقالات مسلسلة له في الأهرام بتاريخ 19 يونيو سنة 1996 يتهكم من الاتجاه المحافظ ـ الراديكالي الذي في عرفه لا ينظر للعالم ولا يرى جديداً تحت الشمس، لمجرد أن هؤلاء القوم على اختلاف مدارسهم السياسية، يقدمون رؤية متكاملة لا مجرد رؤية تلاحقية للأحداث.

يقول الدكتور عبد المنعم سعيد في الأهرام: «...ومن هذه الزاوية تولد نمط معين من الفكر السياسي العربي، الذي تتعدد مذاهبه وقوالبه يتميز بالمحافظة والراديكالية في آن واحد عند النظر لقضايا الأمن القومي، فهو من ناحية لا يرى تغييراً جوهرياً في النظام الإقليمي والعالمي يستدعي إعادة ترتيب أولويات هذا الأمن، ولكنه من ناحية أخرى يطالب بأشد الأساليب جذرية وأكثرها عنفاً في بعض الأحيان لإبقاء كل شيء على ما كان عليه، أو حتى لإعادتها إلى ما يراه عصوراً ذهبية حتى لو مضى عليها قرون أو عقود. فبالنسبة إلى القوميين العرب بألوانهم المختلفة، والأصوليين الإسلاميين بأشكالهم المتنوعة، الماركسيين بطوائفهم المتعددة. وبالنسبة لبعض الحكومات العربية في سوريا وليبيا والسودان والعراق فإن العالم والإقليم الذي نعيش فيه لا يكاد يتغير على الإطلاق. ولذا فإن السياسيين والمثقفين والكتاب، والصحفيون منهم، إما أنهم هاجموا بقسوة «النظام العالمي الجديد» أو أنهم أنكروا وجوده كلية. فقد نقل عن الرئيس السوري حافظ الأسد قوله: «لا يوجد نظام عالمي جديد، وإنما موقف عالمي جديد». أما الكاتب السياسي العربي الأشهر الاستاذ محمد حسنين هيكل فذكر في كتابه عن حرب الخليج: «أوهام القوة والنصر»: أن «ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاماً عالمياً جديداً، وإنما كان أقرب إلى

ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها تأكيد دوره في ظروف متغيرة». والمفكر العربي المعروف محمد عابد الجابري قال لنا إن «النظام العالمي الجديد ليس شيئاً ذا هوية تاريخية». إن النظام يشكل شيئاً جديداً . . هو في الحقيقة استمرار للنظام القديم.

وعلى الجانب الآخر من التلال الفكرية، فقد قرر عبد الله عبد المحسن الفرج: «أن النظام العالمي القديم لم يولد بقيام الاتحاد السوفييتي حتى يختفي بموته، ومن ثم فإن النظام العالمي الذي وجد بعد سقوط النظام الكولنيالي ما زال قائماً. أما الذين اعترفوا بوجود شيء ما جديد في العالم، فإنهم لم يقضوا وقتاً طويلاً في تعريفه، وبدلاً من ذلك فإنهم شنوا هجوماً ساحقاً على النظام العالمي الجديد، منتقدين إياه كنظام غير عادل وظالم ومناقض للمصالح العربية والإسلامية وجميع بلدان العالم الثالث. فرأى الإسلاميون منهم أن هذا النظام لا يستهدف سوى الإسلام والمسلمين بتجاهل مشكلاتهم ويسعى لتمزيق أراضيهم والهيمنة عليهم، وجعل الإسلام عدواً بديلاً عن الشيوعية يستحق المواجهة والعدوان. والقوميون العرب من جانبهم رأوا أن هدف النظام هو تمزيق «العروبة» وتقويض دعائمها، أما اليساريون العرب فلم يجدوا في هذا النظام سوى امتداد للقوة الاستعمارية الأمريكية في ظل الانفراد الأمريكي بالعالم بعد زوال الاتحاد السوفييتي. والأكاديميون العرب من ذات الاتجاهات أو بقربها لم يتخلوا عن أخوانهم من أهل الفكر والقلم، فوفق كلمات واحد منهم: إن النظام العالمي الجديد ليس إلا نذير شؤم للعرب. أما الآخر فبعد دراسة مستفيضة لإيجابيات وسلبيات النظام الجديد وجد فيه خسارة صافية للمصالح العربية. . . المحافظ الراديكالي العربي إذن لا يرى جديداً تحت الشمس على الإطلاق».

وكلام الدكتور عبد المنعم سعيد يغني عن التعليق، فقد خاصم الرجل كل المدارس الفكرية العربية لأنها لا تأخذ بوجهة نظره حول أن النظام العالمي الجديد، جديد في معناه وجديد في مبناه، وأنه يحقق منتهى الحرية

والديمقراطية لكل دول العالم، ويحقق كل مصالح العالم، وأن النظام الإقليمي لم يعد نظاماً عربياً ولكنه نظام شرق أوسطي!!

ولكن ما هي التحديات التي تكلم عنها الدكتور عبد المنعم سعيد في المؤتمر الذي ينظمه المركز الذي يديره بالاشتراك مع المركز الاستراتيجي بالجامعة الأردنية؟ وما الذي يدعو إليه لتغيير أولويات التفكير العربي، بل المصالح العربية؟

يقول الرجل: «التحدي الأول أن الوطن العربي يعيش مع نفسه ومع غيره في بيئة صراعية بالغة الحدة، ومن ثم فإن الحديث عن السلام والحرب يتجاوز الصراع العربي ـ الإسرائيلي على مركزيته ومحوريته. فالشرق الأوسط وبه 8% من سكان العالم استحوذ على 25% من صراعاته المسلحة منذ سنة 1945، والتي تضمنت حروباً إقليمية، وحروباً للتدخل، وحروباً أهلية، ومنافسات وصراعات عربية ـ عربية، كان لها نتائج وخيمة على الموارد البشرية والمادية للإقليم العربي. وفي العقدين الأخيرين فقد شهد الإقليم حربين في منطقة الخليج وحروباً أهلية في لبنان واليمن والصومال والسودان، وموجات كبرى من العنف والإرهاب، وفي كل ذلك فإن الصراع مع إسرائيل كلف العرب حوالي 200 ألف من الضحايا «أو حوالي خمس الضحايا في الحرب الأهلية السودانية وحدها التي قارب قتلاها المليون». ولكن جميع الصراعات الأخرى كلفتهم ما يقرب من 5،2 مليون نسمة. ومن حيث التكلفة المالية فإن الصراع الأول كلف العرب حوالي 300 مليار دولار «أو أقل قليلاً من النصف بالنسبة لحرب الخليج الثانية التي وصلت فاتورتها إلى 670 مليار دولار». أما باقي الصراعات الأخرى فبلغت تكلفتها الإجمالية 2،1 تريليون دولار. ومن حيث أعداد اللاجئين والذين تركوا ديارهم أو مكان عملهم فقد بلغت في الصراع ـ العربي الإسرائيلي ثلاثة ملايين نسمة (أو ثلثي عدد اللاجئين من الحرب الأهلية السودانية وحدها). أما في الصراعات الأخرى مجتمعة فوصل الرقم إلى 11 مليون

نسمة. هذا عن التكلفة الفعلية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وباقي الصراعات العربية ـ العربية والإقليمية الأخرى. أما لو حسبت تكلفة الفرصة البديلة لكل هذه الصراعات لتوصلنا إلى نتائج أكثر فداحة».

الرجل يحاول أن يقنعنا بأن من رأى «بلوة غيره هانت عليه بلوته». فله ألف شكر، ولكن لنقف أمام ثلاثة معان هامة:

1 ـ كما سبق وأشرنا هناك ثلاثة أنواع من الصراعات، وأن معظم الصراعات التي تدور في منطقتنا تندرج تحت الصراع الاستعماري ـ الوطني، يدخل في هذا صراعات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ـ العربي، وصراعات الحدود وبصرف النظر عن امتداد الفكر الاستعماري لدى صدام حسين، فإن الاستعمار كان طرفاً مباشراً في كل الصراعات العربية سواء الاستعمار الأوروبي ـ الأمريكي المعروف، أو الاستعمار الصهيوني. والتحدي يكون أمام هذا الشخص أن يذكر لنا صراعاً واحداً خارج هذا التصور لأسباب اجتماعية طبقية، أو إيديولوجية. فحيث يكون الصراع والحرب فتش عن الاستعمار وأعوانه، سواء في الصياغة الحدودية للسودان، أو في الحرب العراقية ـ الإيرانية، أو في حماقة غزو الكويت من قبل نظام صدام حسين، ولا يخفى على أحد، بعد انكشاف المستور، الشراك التي نصبتها أمريكا، للنظام الصدامي، الذي ينتمي للقيم الاستعمارية، ولا ينتمي لتراث التحرر العربي.

2 ـ لم يقل لنا الرجل من أين استقى أرقامه، وإلى أي المصادر يسندها، رغم أنه قدمها بصورة قاطعة وآمرة، ومن العلم أن الباحث حينما يقدم على مثل هذا الاستنتاج الخطير، رغم مغالطة المضمون فيه حول طبيعة الصراع، أن يثبت أرقامه ويسندها، غير أن العلم شيء لا يعرفه أصحاب الغرض، فالغرض مرض، كما يقولون. في كتابه الجديد عن «القنوات السرية للمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية» يقول الاستاذ محمد حسنين هيكل في

بداية الكتاب: . . .«وخلال تلك المواجهات التي تمسكت فيها الأمة «بالمقدسات المحرمات» والتزمت فيها حدود الدفاع عن النفس ـ كان حجم التكاليف وحساباتها قاطعاً في نفيه للجنون والوهم والمغامرة، ويمكن الاكتفاء بثلاث جبهات تتوافر الحقائق الكافية عن حجم تضحياتها:

* ما بين بداية المقاومة على أرض فلسطين ذاتها، وهي البؤرة الساخنة للمواجهة وحتى سنة 1993 قدم الشعب الفلسطينين: 261 ألف شهيد، 186 ألف جريح، 161 ألف معاق. كما أن قرابة مليونين من الفلسطيين اضطروا إلى الخروج من وطنهم وتحولوا بعائلاتهم إلى لاجئين. . . وهؤلاء الذين خرجوا وهم مليونان أصبحوا الآن أكثر من خمسة ملايين، وبالضبط خمسة ملايين وأربعمائة ألف نسمة.

* وما بين سنة 1948 وحتى سنة 1993 كانت التكاليف فادحة على أصغر بلد عربي وهو لبنان. فقد وصلت به مضاعفات الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى حد الحرب الأهلية، وخرج منها وقد قدم:

90 ألف شهيد، 115 ألف جريح، 9،627 معاقاً، واضطر 875 ألف من مواطنيه للهجرة خارج البلاد.

* وما بين سنة 1948، وحتى سنة 1973 فإن أكبر البلاد العربية ـ مصر ـ وهو الذي تحمل عبء قيادة الجهد العربي الشامل قدم: ـ

39 ألف شهيد، 73 ألف جريح، 61 ألف معاق. ثم إن أكثر من مليوني مواطن مصري من منطقة قناة السويس اضطروا إلى الهجرة من بيوتهم ـ وإن بقيت هجرتهم داخل وطنهم ـ مرتين: سنة 1956 وسنة 1967.

* ـ وهناك بالتأكيد تكاليف كبيرة وقعت على بلاد عربية أخرى مثل سوريا والعراق، ولكن الأرقام الدقيقية ليست متوافرة».

وهكذا ورغم جهود الأستاذ محمد حسنين هيكل في جمع المعلومات، نجده عاجزاً عن تقديم معلومات عن الجبهة السورية وعن العراق. غير أن الدكتور عبد المنعم سعيد يأتي بكل بساطة ليقول أرقاماً عن ضحايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي تقل عن ثلث الأرقام الفعلية للضحايا في فلسطين وحدها، ولاجئين يقلون عن نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين وحدهم، ومن يفقد المصداقية في رقم فهو يفقد المصداقية في كل الأرقام. ففي دراسة شاملة صدرت في كتاب بعنوان «مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج» عن دار الثقافة الجديدة بالقاهرة سنة 1992، لكاتب هذا البحث، قمت بتحقيق تكلفة حرب الخليج الثانية، حتى أثبت مدى الكسب الذي عاد على أمريكا من مباشرة هذه الحرب، وتبين لي أن هذه الحرب كلفت جبهة الحلفاء في كل مراحلها، بما في ذلك الكويت من 50 ـ 60 مليار دولار، بينما فرضت أمريكا على السعودية والكويت وألمانيا واليابان دفع 85 مليار دولار تتحمل منها الدولتان الصغيرتان السعودية والكويت 75% ومما لا شك فيه أن تكلفة العراق في هذه الحرب تعدت هذا المبلغ، لكن لا يمكن القول بأن تكلفة هذه الحرب على الجانب العربي بلغت 670 مليار دولار أبداً.

وعندما تتبعت أرقام الضحايا في أزمة جنوب السودان، وجدت أن تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان الصادر سنة 1993 يقدر خسائر هذه الحرب لمدة عشر سنوات بحوالي نصف مليون شخص، وأن عدد المشردين بلغ 4،5 ملايين. وبمطابقة هذه الأرقام بأرقام عبد المنعم سعيد سنجد أنه ضاعف عدد ضحايا الحرب السودانية، ولكنه كان صادقاً في رقم اللاجئين والمشردين من هذه الحرب.

وهكذا تفقد معظم أرقام عبد المنعم سعيد مصداقيتها، ويصبح كذب الأرقام مضافاً إلى مغالطة مفاهيم الصراع، أمراً ينفي تلك المقولة القائلة بأن المنطقة العربية حافلة بالصراعات الحربية، ويتأكد أن حروبها كانت دائماً

وما زالت مع الاستعمار والصهيونية أساساً، وفي معظم، إن لم يكن في كل الأحيان.

3 ـ المعنى الثالث لأقوال «سعيد» حول تعدد الصراعات في العالم العربي، تقتضي أن نعطي الأولوية لغير الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بما يعني ضرورة ترك إسرائيل تنعم وتهدأ بالاً، وتقر عيناً، ونتفرغ للصراعات البينية بيننا، ومن ثم فعلينا حسب توصيات «سعيد» أن نواجه تحدي الصراعات البينية العربية، ثم نلتفت للتحديات التي يقررها لنا: مثل تحدي الزيادة السكانية الرهيبة، وتحدي تقلص الموارد العربية.

ولكن كيف نواجه هذه التحديات؟ التي لا تشكل تحديات لشعوب غيرنا بالضرورة. في دراسة للدكتور عبد المنعم سعيد بعنوان: «الإقليمية في الشرق الأوسط ـ نحو مفهوم جديد» نشرها في مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن الأهرام في أكتوبر سنة 1995، يقول الرجل تحت عنوان فرعي هو: «التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط»:

«رغم انعدام البلورة الناضجة لمفهوم الإقليمية في الشرق الأوسط، إلا أن هذه المنطقة قد شهدت عدة محاولات للتعاون الإقليمي منذ الأربعينيات. وكانت أولاها عام 1941 عندما تم إنشاء مركز إمداد الشرق الأوسط الذي أقامته الحكومة البريطانية، ثم أقامت مشروعاً مشتركاً مع الولايات المتحدة سنة 1942 لتأمين حصول سكان دول الشرق الأوسط على الإمدادات اللازمة مع نقص السلع وعمليات الشحن خلال فترة الحرب. ولتحقيق هذا الهدف بذل المركز جهوداً كبيرة في حصر الموارد الاقتصادية في المنطقة، وفي تشجيع التجارة بين دول الشرق الأوسط، وفي تطوير الإنتاج الزراعي والصناعي، وفي المشاركة أيضاً في تطوير الموارد البشرية. وبالفعل نجح المركز في خفض الواردات للمنطقة من 6 ملايين طن قبل الحرب إلى 1،5 مليون طن في عام 1944. والأهم من ذلك

أن تلك الجهود المبذولة من قبل المركز قد حفزت على الإنتاج والتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. وتم إغلاق هذا المركز بعد الحرب».

ولست أدري كيف لباحث أن يرتضى لنفسه، ليصف جهازاً بريطانياً خاصاً لإمداد القوات البريطانية في الحرب، بأنه مشروع للتعاون الإقليمي! فنحن بصدد قرار استعماري داخلي، ينظم إمدادات القوات المحاربة، لقد حرك هذا الجهاز عجلة الإنتاج لخدمة القوات الأجنبية المحاربة على أرض العرب، في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وبمجرد انتهاء هذه الحرب، أغلقت المشاريع الإنتاجية، ذلك أن التعاون الإقليمي لم يكن وارداً، ولو على استحياء، في خلد متخذي القرار من البريطانيين والأمريكيين. هل من العلم قلب الحقائق إلى هذا الحد؟!

ويستطرد عبد المنعم سعيد في ذات الدراسة، فيقول: «إلى جانب ذلك كانت هناك بعض الأفكار البريطانية والأمريكية التي لم تر الضوء مثل فكرة إنشاء مجلس اقتصادي للشرق الأوسط، أو منظمة دفاع مشترك. وقد لاحت في الأفق خيالات تلك الأفكار عندما تم توقيع معاهدة بغداد سنة 1955 بين بريطانيا وإيران والعراق وباكستان وتركيا لإنشاء حلف بغداد، وقد طالبت هذه المعاهدة بتعاون دفاعي واقتصادي بين دول المنطقة، ولكن فشلت المعاهدة في جذب الدول العربية، وسرعان ما انسحبت العراق في سنة 1958».

لا تعليق!

ويكمل تأريخه للشرق أوسطية فيقول: «وبالمثل كانت هناك محاولة أمريكية لدفع التعاون الاقتصادي، وذلك من خلال تطوير حوض نهر الأردن، ولكنها محاولة قتلت في مهدها. وفي سنة 1953 قام «إيريك جونسون» السفير فوق العادة ومبعوث الرئيس الأمريكي ايزنهاور بتقديم خطة لتطوير موارد المياه السطحية في حوض وادي نهر الأردن. وقد

أخذت هذه الخطة في الحسبان مصالح إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان، ورمت لتقسيم المياه بين هذه الأطراف. ورغم موافقة جميع الأطراف على العناصر الفنية للخطة عام 1955، إلا أنه لم يتم إبرام أي اتفاقيات رسمية وذلك لاشتداد الصراع العربي ـ الإسرائيلي في أواسط الخمسينيات... ورغم ذلك قامت إسرائيل والدول العربية في الخفاء باتباع بعض من المبادىء المعلنة في الخطة».

إنه الفرق بين العلم وبين العلموية، الأول يحدد ويسند، ويتتبع الظواهر في تشابكاتها، والثاني يغالط بالأجزاء.

ويبرز ما هو فني، ليعمم ويستخدم الجزء مغنياً عن الكل، ويبتسر الحقيقة، ويتصور أنه يقدمها.

بعد ذلك يبدأ عبد المنعم سعيد متابعة العلاقات العربية ـ العربية في نطاق مفهوم التعاون الإقليمي، حتى يصل لعنوان فرعي هو: «السلام والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط» يقول فيه: «رغم أن ما سبق قد أوضح أن الشرق الأوسط إقليم غير محدد المعالم وأن سجل التعاون الإقليمي غير ذي تأثير، إلا أنه ما زال هدفاً هاماً لدفع عملية السلام والتطور في المنطقة. وظهرت مقومات جديدة أعطت أملاً لإمكانيات حدوث تعاون إقليمي. والدافع وراء هذه المقومات هو أن العالم قد اتجه إلى التفاعلات الجيواقتصادية، ونأى عن التفاعلات الجيوسياسية والجيواستراتيجية. أما باقي المقومات فتتأتى في عملية السلام الراهنة في الشرق الأوسط».

هكذا يبشرنا سعيد باستخلاصاته الفذة: «لا مجال للسياسة والاستراتيجية، ولكن المجال فقط للاقتصاد». ومثل هذه الدعوة يجب أن تكون إلزاماً علينا نحن، فعلى العرب أن يتخلوا عن السياسة والاستراتيجية، ولكنه لا يستطيع أن يدعو إسرائيل للتخلي عن السياسة

والاستراتيجية. ذلك أن سعيد يعرف أن الإنسان سياسي بشرط ألا يكون عربياً.

ويواصل سعيد متابعة الدوافع وراء تغير المواقف، والعجيب أنها كلها سياسية واستراتيجية. ولكنه لا يريدنا أن نلتفت إليها، يقول: «ورغم أن حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة كانا من الدوافع وراء انطلاق عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي، إلا أنه يجب ذكر أن أطراف الصراع غيرت مواقفها. فقد آثر الفلسطينيون السلام مع إسرائيل وذلك لما أحدثته الانتفاضة من تشجيع، ولقلقهم من سياسة التوطين الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، وبالتالي في سنة 1988 تقبل المجلس الوطني الفلسطيني قرار 242 لمجلس الأمن واعترف بإسرائيل وتقبل إقامة دولتين كحل للمشكلة الفلسطينية. ومن ناحية أخرى أقرت سوريا شروط كامب ديفيد المبرمة بين مصر وإسرائيل، وذلك بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، الأمر الذي سمح بعودة مصر لجامعة الدول العربية. ومن ناحية إسرائيل فقد بدأ سباق التسلح في الشرق الأوسط في إزعاجها. وزادت الانتفاضة من نفقات الاحتلال، وازدادت المشاكل الاقتصادية حدة على حدتها بعدالتدفق الهائل للهجرة اليهودية، أضف إلى ذلك أن حاجة إسرائيل للمياه لم يكن من الممكن الإيفاء بها دون بعض التعاون الإقليمي. وقد أحدثت هذه العوامل وغيرها هزة تدريجية في الرأي العام الإسرائيلي. الأمر الذي اتضح جلياً مؤخراً في الانتخابات الإسرائيلية سنة 1992 عندما فضل المنتخبون حزب العمل على الجناح الأيمن المتشدد لليكود. وبشكل عام تحول موقف كل الأطراف فبنشوب الحرب الثانية للخليج، وبانتهاء الحرب الباردة سنحت فرصة لم يرغب أحد في إضاعتها.

وذلك ما حدث بالفعل. فبفضل جهود الوساطة الفعالة من قبل أمريكا بدأ مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر سنة 1991. وبحلول عام 1994 تم إبرام اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني ومعاهدة السلام بين إسرائيل والأردن. والمهم

في عملية الصلح العربية ـ الإسرائيلية الجديدة هو أنها أضافت بعداً جيواقتصادياً جديداً لاهتماماتها الجيوسياسية التقليدية الخاصة بالمناطق والأمن. وإلى جانب المفاوضات الثنائية ظهرت المفاوضات متعددة الأطراف وهي: ضبط التسلح، المياه، اللاجئون، النمو الاقتصادي والبيئة».

وبعد أن تابع عبد المنعم سعيد الأمور بعينه، وصل إلى استخلاصاته، يقول: «وعامة، فإن التعاون الإقليمي على عكس المفاوضات والمساومات دائماً ما يؤتي ثماره. وذلك لأن كل الأطراف تستفيد من ورائه. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: أي المناطق قادرة على التعاون؟ وما هو التعاون المرجو لتحقيق السلام؟ والإجابة على هذين السؤالين ليست بالأمر الهين ـ فالمطلوب هو تحديد معايير الاختيار للدول الواجب عليها المشاركة، بالإضافة إلى أن التعاون يجب أن يكون بين تلك المناطق القادرة على المشاركة. ويجب أن تحظى هذه القضايا بأهمية بالغة لدى كل الأطراف ولدى عملية السلام. ومن أهم المعايير الأساسية في اختيار الدول والقضايا «المشار إليها آنفاً» هي قدرتها على التأثير الإيجابي في قضايا المفاوضات الشائكة فيقع الاختيار على التي تملك القدرة على الإيفاء، بحاجة الأطراف الأمنية، وعلى استبدال المطالب العسكرية ـ والاستعمارية بإجراءات أمنية إيجابية. ومن المعايير الأساسية أيضاً النمو الاقتصادي للدولة، فلا بد من إقناع أطراف الصراع باستبدال الحرب بالسلام، إذ إن التعاون الإقليمي يحقق أهدافاً يصعب على السياسات القومية الضيقة المساهمة فيها. وثالث هذه المعايير هي مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في عملية التعاون لأهمية ذلك في التقليل من معارضة عملية السلام من ناحية، ومن مخاطر إدراك أحد الأطراف المعنية وخاصة إسرائيل لعدم مشاركة أحد الخصوم وبذلك تقل مطالبها الأمنية، أما آخر المعايير فهو المرونة والابتكار في اختيار أنماط وقضايا التعاون الإقليمي والتي تظهر في مختلف تجارب التعاون عالمياً.

واعتماداً على هذه المحطات يمكن تهيئة الشرق الأوسط، وأنماط

التعاون لتحقيق السلام، ومن الممكن تخيل «شرق أوسط» يضم أربع مناطق متداخلة، وهي:

1 ـ الدول المعنية في المسألة الفلسطينية: إسرائيل وفلسطين والأردن.

2 ـ الدول المشاركة بثقل في الصراع الإسرائيلي ـ العربي: مصر وسوريا والعراق ولبنان.

3 ـ الدول المؤثرة في الصراع بشكل أو آخر، ومن ثم اللازمة لتحقيق التعاون الإقليمي في بعض القطاعات الاقتصادية، وهي دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، وربما إيران بعد تماثلها للشفاء من الحمّى الثورية.

4 ـ البلاد المجاورة للدول السابق ذكرها والتي تلتزم بالمشاركة في عملية التعاون الإقليمي.

وهذه المستويات الأربعة تمثل درجات من التأثير والمشاركة في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي يمكن للتعاون الإقليمي من خلالها اتخاذ خمسة أشكال متداخلة وهي:

1 ـ إقامة سوق مشتركة أو ترتيبات كنفدرالية بين إسرائيل وفلسطين والأردن، الأمر الذي من الممكن أن يكون ذا قيمة في حل مشكلات الأمن، والمستوطنات واللاجئين. وقد أبدى كل من الفلسطينيين والإسرائيليين اهتمامهم بهذا الاقتراح.

2 ـ إقامة منطقة تجارة حرة بين السوق المشتركة ومصر وسوريا ولبنان والعراق. وذلك سوف يجعل من الحرب وخاصة الهجوم المفاجىء أمراً غير مرغوب فيه بل مستحيلاً وسيخفض ذلك من مطالب إسرائيل العسكرية والاستعمارية.

3 ـ إقامة نظم أمنية للسلاح والمياه في الشرق الأوسط تضم الدول

السابق ذكرها وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن ضم إيران. وذلك سوف يجعل أكبر عدد من الدول تشارك في حل مشكلة المياه (التي تعد مشكلة أساسية في المفاوضات) ويقلل من حدة توتر سباق التسلح في المنطقة. وأن لا يتناول نظام حماية المياه تقسيم موارد المياه فحسب، بل سيعمل أيضاً على خفض القوات العسكرية لكل دولة وعلى فك أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يستلزم التحقق والتفتيش.

4 ـ عقد اتفاقات تعاونية في قطاعات الزراعة والطاقة والصناعة والسياحة والنقل والمواصلات بين كل دول المنطقة وفقاً لحاجتها البيئية.

5 ـ يمكن للأقاليم الاقتصادية طبيعياً أن تلعب دوراً في الربط بين الشكلين الأولين خاصة حول منطقة خليج العقبة.

وهذا الإطار من التعاون الإقليمي يفي بالمعايير السابقة الذكر، ولا ننكر أنه يجب الإيفاء بالكثير من التفاصيل. وأن الكثير منها معقد وصعب الحصول عليه، إلا أن التعاون الإقليمي مثله مثل صنع السلام ليس بالأمر الهين. ويكون على هذا الإطار من التعاون الإقليمي النهوض بأعباء الأطراف المعنية في الشرق الأوسط بالتعاون والنهوض بالمناطق التي يلعب التعاون بها دوراً من أجل الحصول على سلام دائم».

وهكذا اكتملت خطة «عبد المنعم سعيد»، وأخشى أن تكون خطة «عامير شامير» بخاصة أنها تتشابه مع اقتراحات لورش عمل أمريكية ـ صهيونية ظهرت بكثرة، غير أن الرجل ما زال يطرح شروطاً لتحقيق خطته. فتالياً لما ذكره يكتب عنواناً فرعياً هو: «ومن الشروط اللازمة لتحقيق هذا الإطار من التعاون ما يلي»: ويقول:

«1 ـ إكمال الأجندة الحالية الخاصة بعملية السلام خاصة في الجبهتين السورية والفلسطينية».

2 ـ التزام جميع الأطراف بالتطور الاقتصادي القائم على قوى السوق، وضبط السلام وتوجيه تعاملات السلاح في المنطقة نحو التطور الإقليمي.

3 ـ وجود التزام دولي من قبل الدول الصناعية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة بضم الشرق الأوسط لعملية استثمار رأس المال العالمي، وتوجيه عناية الجهود الأمريكية للنهوض بالشرق الأوسط، وتحويله من منطقة إدارة أزمات وصراعات إلى منطقة إدارة اقتصادية على طريق التطور والاعتماد المتبادل والانصهار في النظام الرأسمالي العالمي، كما أنه يجب تخصيص جزء من كافة المعونات المقدمة لدول المنطقة من أجل مشروعات التعاون الإقليمي.

4 ـ توافر التفاهم التام من النواحي الاستراتيجية والجيواقتصادية بين القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة. فكما قامت مشاريع التكامل الأوروبي على أكتاف فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، يجب على مصر والسعودية وتركيا وإسرائيل أن تحذو حذوهم، فتشتمل أجندة تلك القوى الأربع على تعزيز السلام في المنطقة والنهوض بكافة أشكال الاعتماد المتبادل وإلحاق المنطقة بالنظام العالمي، وإلحاق الدول التي لا تزال متطرفة بها إلى التطور الاقتصادي. ومن حسن الطالع أن هذه الدول الأربع تتمتع بصلات وثيقة مع الغرب، وذلك لعدة أسباب ومن ثم يمكن إلحاق الشرق الأوسط بالركب العالمي.

5 ـ إن بناء أو إعادة بناء مؤسسات إقليمية يمكن أن يشكل إحدى وظائف التفاهم الاستراتيجي بين القوى الأربع السابق ذكرها. وحتى الآن تنضم دول المنطقة إلى مؤسسات إقليمية مختلفة مثل جامعة الدول العربية ـ منظمة المؤتمر الإسلامي ـ منظمة الوحدة الأفريقية لتبقى بذلك إسرائيل هي الدولة الوحيدة غير المنظمة لأي من هذه المؤسسات. وفي الواقع تتخذ تلك المؤسسات موقفاً مناهضاً لإسرائيل كجزء من الجهود العربية لموازنة

صلة إسرائيل بالغرب. ومن ثم لا يمكن لإسرائيل أن تلحق بإطار مؤسسي إقليمي إلا في مرحلة قادمة.

ومؤخراً اقترح بيريز وزير خارجية إسرائيل انضمام إسرائيل وتركيا إلى الجامعة شريطة أن يتحول اسمها إلى منظمة الشرق الأوسط الإقليمية. ولم تلق هذه الفكرة استحساناً عند الدول العربية لأن ذلك سيستبدل منظمة قائمة على الهوية الثقافية للعرب بأخرى شرق أوسطية.

ولتخطي هذه العقبة يجب الوصول إلى حل وسط للقضاء على هذه التناقضات وللوصل بين وجهتي النظر إلى جانب السماح بمشاركة أعضاء غير عرب في الجامعة عن طريق أشكال أخرى غير العضوية مثل شكل المراقب والانتساب. ويجب تطبيق نفس المبدأ على أي ترتيبات إقليمية أخرى. وأن تهدف هذه الترتيبات إلى إنشاء أكبر شبكة تعاون في المنطقة» [وانتهى المقال].

إن من يستخدم تعابير مثل الإلحاق، ومن يبحث لإسرائيل عن مخارج، يحتل للأسف قيادة أهم مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية في العالم العربي. وهذا بذاته يجسد قمة المأساة، ويوضح عمق الهوة السحيقة، التي إنحدر إليها مروجو التطبيع والشرق أوسطية، إنها أزمة نظام حكم، وأزمة سياسة، وأزمة الصورة الراهنة للتسوية السياسية العربية على نهج الاستسلام للمطامع الإسرائيلية، والتفريط المذهل، وغير المبرر في قضايا الأمن الوطني والقومي. ولن أزيد كلمة واحدة.

* * *

إذا كان ما مضى، يعكس الحصيلة النظرية والدعائية لمروجي التطبيع من الإسرائيليين، وأنصارهم من العرب، فلا عجب أن تتطور صور التطبيع الواقعية إلى حد ذهاب عمال مصريين للعمل في إسرائيل، ولا عجب أن

يتزايد إقبال وزارة الزراعة المصرية على التصاعد بالعلاقات مع إسرائيل إلى حد، تنظيم الأفواج الدائمة للزيارات، ولا عجب أن يمارس قطاع البترول في هدوء وبعيداً عن الأعين دفع عمليات التطبيع لاتخاذ خطوات واسعة على هذا الدرب. ولا عجب أن تتركز جهود إسرائيل لنسج العلاقات مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية والمتخصصة في المجالات النظرية والتطبيقية، في شتّى ميادين العلم وبخاصة في مجال الصحة والتطبيب. ولا عجب أن تنفتح بوابات الحدود أمام رجال الأعمال ليل نهار لإجراء الاتفاقيات التجارية، واتفاقات السمسرة، والمقاولات وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الطفيلية والريعية، . بل لا عجب أن يسعى بعض الفنانين أو أشباههم لتنظيم الحفلات الغنائية في إسرائيل، أو الجري وراء ما يسمى بحقوق الأداء العلني لهم في إذاعات العدو.

إن ما جرى في نهر التطبيع منذ أول نوفمبر سنة 1993 وحتى أول يونيو سنة 1996، يتفوق عن كل ما ضخته آلات التطبيع، وروافعه الجبارة منذ نوفمبر سنة 1977 وحتى أول نوفمبر سنة 1993. فحجم الكارثة أكبر من أن يتسع له هذا البحث ليكون ديواناً للرصد.

ثانياً: فكر وصور مقاومة التطبيع والهرولة والشرق أوسطية:

بقدر التطور الذي لحق بنظرية وصور التطبيع، تم طرح ضرورة تطوير فكر ونظرية، بل صور مقاومة التطبيع والهرولة والشرق أوسطية. ففي المرحلة الثانية لتطور التطبيع، والتي عرفت بمرحلة السلام البارد المصري ـ الإسرائيلي، لعبت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية الجهد الرئيسي، في تنسيق جهود وأعمال مقاومة التطبيع في مصر.

ومنذ توقيع اتفاقية غزة ـ أريحا، واتفاقية وادي عربة الأردنية ـ الإسرائيلية، وتطور صور وفكر التطبيع، وبانعقاد مؤتمر الدار البيضاء

للتعاون الإقليمي، تلاقت أحزاب المعارضة في مصر، وشرعت في تكوين لجنة الأحزاب والمنظمات الجماهيرية لمقاومة التطبيع ومكافحة الصهيونية. في ذات الوقت طرحت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، باعتبارها لجنة جبهوية تعمل في إطار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، صيغة لتطوير أساليب مقاومة التطبيع، سواء على المستوى التنظيمي والبنائي، أو على المستوى الفكري، واستجابت لذلك بعض القيادات الحزبية من الناصريين والتجمعيين والشيوعيين وحزب العمل والأخوان المسلمين ولفيف من الشخصيات العامة غير الحزبية، وتم التحضير لإنشاء الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل، وبدأت هذه الأعمال التحضيرية بجمع توقيعات الشخصيات الحزبية والمستقلة العامة، وقيادات الفكر والعمل الوطني على بيان تأسيس يستهدف التحضير لمؤتمر وطني عام لهذه الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل.

وبمساعدة المؤسسات المحلية للأحزاب المذكورة، بدأت بعض اللجان المحلية في التشكل، وارتبط جهد لجان التطبيع، واختلط في اجتماعات وأعمال متداخلة، فالاجتماعات أصبحت تضم رموز لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ورموز اللجنة الحزبية والمنظمات الجماهيرية لمقاومة التطبيع ومكافحة الصهيونية، والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل، واللجنة النسائية لمقاومة التطبيع، واللجنة الإسلامية لمقاومة التطبيع. ولعبت مقار الحزب الناصري وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وحزب العمل دوراً هاماً في استضافة هذه الفاعليات.

وبانعقاد سوق القاهرة الدولي للإنتاج الصناعي والزراعي في مارس سنة 1995، اتفق شباب الحركة الشعبية من خلال لقاءات عقدت في مقر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي على تنظيم أعمال لمقاومة اشتراك إسرائيل في هذا المعرض، ونظمت تظاهرة، تم القبض فيها على حوالي 25 شاباً ورجلاً وفتاة من الاتجاهات الناصرية والتجمعية والماركسية.

وفي هذه الفترة برزت شخصيات فنية وفكرية وسياسية وأدبية في مقاومة التطبيع، والنضال ضد الشرق أوسطية.

كذلك قادت لجنة الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، جهداً منسقاً من خلال ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، لاعتماد موضوع مقاومة التطبيع عربياً، وعلى مستوى كل ساحات الوطن العربي، كموضوع نضالي موحد للجهود الشعبية في المقاومة، والتنظيم الديمقراطي الجماهيري واستطاعت بالفعل أن تحقق ذلك، واعتمد ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي فكرة وحركة مقاومة التطبيع باعتبارها آلية عامة لإحياء صور الكفاح الشعبي ضد المخطط الصهيوني - الأمريكي في المنطقة العربية، وهكذا امتدت مقاومة التطبيع من مصر وانتشرت في دول وبلاد عربية أخرى.

ومن الملاحظ أن لجنة الأحزاب والمنظمات الجماهيرية لمقاومة التطبيع ومكافحة الصهيونية، أخذت تتصدر، إن لم تنفرد بتواصل جهود مقاومة التطبيع، منذ ما يقرب من سنة كاملة، أي منذ إبريل/ مايو سنة 1995 وحتى أول يونيو سنة 1996.

وفي العامين الأخيرين كانت أهم فعاليات المقاومة للتطبيع هي الحملات الصحفية والإعلامية، والندوات، وإصدار البيانات، وعقد المؤتمرات في مقار الأحزاب. ولا شك أن هذه الصور ظلت دون مستوى مقاومة مجرى سيل التطبيع، الذي تحول للهرولة والشرق أوسطية.

غير أنه وبتكليف من اللجنة التحضيرية للحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل، تم إسناد صياغة الوثيقة النظرية للحركة للدكتور فوزي منصور، وقد قام الرجل، وبرغم متاعبه الصحية، بتلبية هذا النداء، وسطر كتاباً هاماً، تم وضعه في صيغة مختصرة، عنونت بالآتي: «مشروع وثيقة الكفاح ضد السيطرة الصهيونية على الوطن العربي».

وقامت لجنة الأحزاب والمنظمات الجماهيرية لمقاومة التطبيع ومكافحة الصهيونية، وبجهود بارزة للحزب الديمقراطي العربي الناصري، بطبع هذا المشروع في كتيب، وتعميمه.

ويعد هذا العمل من أهم الصياغات الفكرية، لمقاومة المشروع الشرق أوسطي على أساس شمولي عام. غير أنه لا يمكن إنكار أن جهوداً كثيرة، تصدت للشرق أوسطية، واتسعت الإصدارات المقاومة في هذا الصدد. ولقد أشرنا لبعض من هذه الكتابات في الأجزاء السابقة من هذا البحث.

لذلك سوف نجتهد في عرض وتلخيص ورقة الدكتور فوزي منصور باعتبارها مشروعاً لوثيقة كفاحية، فهي ورقة عمل، وذلك على عادة هذا البحث وطموحه، في أن يكون ديواناً لرصد التطبيع ومقاومته.

يبدأ الدكتور فوزي منصور ورقته بالقول: «دون التحديد الدقيق لطبيعة المرحلة الحالية، يصعب تبين المهام المترتبة عليها. إن تطور الأحداث في السنوات الأخيرة، والصراع الفكري والسياسي الدائر حولها، يقدمان الدليل على أن التحدي الحقيقي والأعظم الذي أصبح يواجه الأمة العربية اليوم هو كيف يمكن أن تعبىء قواها السليمة لكي تواجه بها المشروع الشرق أوسطي، وتوقع به الهزيمة، وتجعل من هذه المعركة التاريخية الحاسمة أساساً لإعادة التحرر والبناء».

يستطرد الدكتور فوزي منصور ويقول: «لقد شغل الرأي العام في هذه السنوات بمناقشات حامية حول المشروع الشرق أوسطي: هل تقبل البلدان العربية على هذا المشروع أو ترفضه؟ وهل تشارك فيه قبل استكمال «عملية السلام» الجارية أم تجعل هذه المشاركة مشروطة بما يسمى «تحقيق السلام الشامل والدائم والعادل»؟ وهل هناك تعارض بين المشروع الإقليمي الشرق أوسطي والمشروع القومي العربي أم أن المشروعين متكاملان؟ وما الشروط والأوضاع التي تحقق للعرب أقصى الفوائد والمزايا من المشاركة في المشروع

الشرق أوسطي؟ . . . إلخ. وكان لهذه المناقشات فائدة لا تنكر في إطلاع الرأي العام العربي على العديد من جوانب هذا المشروع. وعلى المواقف المتباينة للقوى الاجتماعية والسياسية والشخصيات العامة التي شاركت في المناقشة.

لكن الواقع الحي المتصاعد الإيقاع، المعزز بما كان خفياً من وثائق ومواقف رسمية أمريكية صهيونية أو عربية، كان هو الأسرع إلى حسم الكثير مما احتدم حوله الخلاف».

بعد هذه التساؤلات، ومحاولات رصد العموميات، يصل د. فوزي منصور لتبيين طبيعة الموضوع المطروح حيث يقول: «لقد أثبتت تطورات الأحداث وكشفت الوثائق والمواقف:

أولاً: أن المشروع الشرق أوسطي ليس اقتراحاً مطروحاً للقبول أو الرفض، لكنه خطة طال التحضير لها في أروقة وأجهزة الحكم والدوائر الأمريكية والصهيونية، وأخذت الموافقات عليها بليل من بعض مراكز اتخاذ القرار العربية، وطرحت أهم عناصرها للمناقشة من سنوات عديدة بين مجموعات منتقاة من المثقفين العرب والإسرائيليين تحت رعاية الهيئات العلمية الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، بهدف إكساب الخطة مشروعية علمية وإظهارها كما لو كانت نتيجة التوافق الموضوعي بين المصالح الإسرائيلية والعربية.

ثانياً: أن تنفيذ هذا المشروع لا ينتظر قيام السلام: أي سلام، عادلاً كان أو غير عادل: شاملاً أو غير شامل: كاملاً أو غير كامل، وإنما بدأ التنفيذ الفعلي للعديد من عناصر المشروع، حيثما أمكن ذلك. حتى قبل أن يكشف بعض الرسميين العرب الستار عنه في عام 1993.

وفي مرحلة أولى بدا كما لو كان تنفيذ المشروع الشرق أوسطي موازياً للتقدم على طريق السلام: يتحقق من هذا بقدر ما يتحقق من ذاك،

واستخدمت صيغة مدريد ذات المسارين المتوازيين لإثارة الالتباس حول ترتيب الأولويات. لكن التصريحات الرسمية الإسرائيلية، بما في ذلك ما قدم منها كوثائق رسمية في مؤتمر الدار البيضاء، ما لبثت أو أوضحت بشكل متصاعد أن تنفيذ المشروع الشرق أوسطي شرط لتحقيق السلام «الإسرائيلي»، ثم هو الضمان لدوام السلام، بل - وأخيراً - هو المحتوى الحقيقي للسلام!! الأمر الذي يفتح المجال لتساؤل مزدوج لم يطرحه أبداً على أنفسهم دعاة المشروع من العرب: إذا كان المشروع يحقق صالح العرب - كما يقولون - فلماذا تحتاج إسرائيل للحصول على موافقة العرب المسبقة عليه، وفي الحقيقة تنفيذ عناصر مهمة منه، قبل أن تتنازل لهم عن بعض حقوقهم؟ وإذا كان السلام عادلاً بأي معنى من المعاني، فلماذا تقتضي إسرائيل من العرب - وهم الطرف الأضعف بموازين القوى الحالية - تقديم الضمانات تلو الضمانات لعدم إخلالهم في المستقبل به، وعلى رأس هذه الضمانات أن يقبلوا تكبيل أنفسهم مقدماً بمشروعها الشرق أوسطي؟

وعلى مستوى الأحداث فإن الكثير من الترتيبات الاقتصادية الواردة في اتفاقات السلام التي عقدت مع مصر ثم مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ثم الأردن، والتي نفذ بعضها بالفعل ويجري تنفيذ البعض الآخر منها، هي عناصر متفرقة من المشروع الشرق أوسطي الكبير لا يتضح مغزاها إلا إذا وضعت بجوار بعضها البعض، كما أن الكثير من الترتيبات الاقتصادية، التي تفرضها الاتفاقيات الثنائية مع أمريكا أو مع المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد هي دون أدنى شك خطوات لا غنى عنها لتنفيذ المشروع الشرق أوسطي على الوجه الذي تخطط له أمريكا وإسرائيل. وعلى المستوى الجماعي فإن مؤتمرات مثل الدار البيضاء وعمان، بما تفيض به من تطبيع ومشروعات عامة أو خاصة مشتركة مع إسرائيل، وصفقات معلنة وغير معلنة، واتفاقات لإنشاء مؤسسات اقتصادية إقليمية، أو رسم سياسات اقتصادية مشتركة، ليست سوى الطريق الآخر والأسرع لتحقيق

المشروع الشرق أوسطي، دون انتظار لسلام شامل أو عادل.

ثالثاً: أن هذا المشروع ينتمي تاريخياً لا إلى «المستجدات الدولية» و «النظام العالمي الجديد» كما يقال، ولكن إلى محاولات الوأد المتكرر لمشروعات النهضة العربية، بدءاً بمشروع محمد علي وانتهاءً بمشروع عبد الناصر والخوف الدائم من تكراره. والمشروع الشرق أوسطي هو من هذه الناحية الامتداد الطبيعي لوعد بلفور وإعلان دولة إسرائيل، والمرحلة النهائية الأعظم أهمية على طريق إقامة دولة إسرائيل العظمى المسيطرة إقليمياً. ومشروع يجري تصميمه بهذه الأبعاد وذلك الهدف لا يمكن إلا أن يكون نقيضاً للقومية العربية وقائماً على أنقاضها، بل إنه قد أصبح بالفعل الأداة المميزة لإيقاع المزيد من الفرقة بين البلدان العربية...،

رابعاً: أن مشروعاً له هذه الأبعاد الضاربة في أعماق التاريخ، وجرى التحضير له منذ سنوات عديدة بدأب ومعرفة، ويهدف حقاً إلى التسوية الشاملة التي لا رجعة فيها للصراع العربي - الإسرائيلي لصالح إسرائيل، والقوة العتيدة التي تقف وراءها، دون مراعاة لصالح العرب بل على حساب كيانهم ومستقبلهم، وتم أخذ الموافقات الصريحة والضمنية على خطوطه العريضة من بعض العرب المتحكمين في رقاب العرب، ويفرض على العرب في لحظة تاريخية نادرة تجمعت عليهم فيها كل عوامل الوهن والهوان المتصورة، مثل هذا المشروع لا يمكن أن يكون مطروحاً لمناقشة يمكن أن تخرج عن الأهداف، التي صمم من أجلها، أو الآليات الرئيسية التي تخدم هذه الأهداف....».

وهكذا بعد أن بين الدكتور فوزي منصور طبيعة المشروع الشرق أوسطي، والذي لا يعتبره سوقاً، ولا ينتمي لعائلة الأسواق، ولكنه نظام من نوع خاص يقوم على دعائم أربع هي:

أولاً: **مجموعة من شبكات البنية التحتية الإقليمية**، مخططة بعناية فائقة

لكي تجعل من إسرائيل القلب النابض والعقل المتحكم والمركز العصبي للنشاط الاقتصادي في المنطقة، كما تجعل من محاولة أي بلد عربي للخروج من هذا الإطار المحكم بعد التورط فيه أمراً عالي التكلفة، إن لم يكن مستحيل التنفيذ. هذه الشبكات تشمل الطرق البرية والسكك الحديدية والموانىء المفتوحة والمطارات المشتركة ووسائل الاتصال، وخطوط أنابيب البترول والغاز والكهرباء وخطوط المياه ومحطات تحليتها، وأهم من ذلك جميعاً الشبكة المعلوماتية التي تسميها وثيقة الدار البيضاء المصرية «طريق الإعلام الإقليمي العالي» وتجعل مهمتها أن تجمع معاً شعوب الإقليم وأصحاب أعماله ومؤسساته من خلال قنوات إقليمية متعددة ومترابطة لنقل الصور والأصوات والبريد الالكتروني والمعلومات المختزنة على النحو الذي يطور الآن في الولايات المتحدة، والذي يفتح المجال واسعاً للسيطرة الثقافية والمعلوماتية والمخابراتية الأجنبية القادرة على تخطي حواجز الدولة وإتاحة الفرصة للتخاطب المباشر بين مراكز التوجيه الخارجية والرأي العام المحلي والعملاء.

ثانياً: مشروعات التكامل الاقتصادي:

هذه المشروعات تأتي في أنواع وأحجام متعددة وفقاً لتنوع إمكانيات ووظائف كل بلد عربي داخل المشروع الإقليمي:

1 ـ فهناك مشروعات للتكامل الاقتصادي الشامل بين إسرائيل وبلدين عربيين تخطط لإدماجهما بالكامل، من موقع التبعية، في الاقتصاد الإسرائيلي هما: ما يرد من فلسطين، والأردن. هذا النوع من التكامل، الذي يطلق عليه من قبيل التعمية خيار البنلوكس، يقترب كثيراً من الأشكال، المعروفة بمناطق التجارة الحرة، وإن كان يتمايز عنها بانعدام أي شكل من أشكال التكافؤ أو التقارب في الوزن السياسي أو الاقتصادي أو

مستوى تطور القوى المنتجة. .

2 ـ مشروعات التكامل بين مناطق قائمة على الحدود بين إسرائيل وبين بلد عربي أو أكثر مجاور لها. ومن الأمثلة الواضحة ريفييرا البحر الأحمر الذي يضم تجمعاً يبدأ من رأس محمد في أقصى الجنوب من الشاطىء الغربي لخليج العقبة ويمتد شمالاً بطول الشاطىء ويلتف حوله ليضم إلى جانب مصر مناطق من إسرائيل والأردن.

لكن المشروع الأكثر دلالة على طبيعة هذا النوع من التكامل هو إقامة منطقة تسمى «أرض الأردن وهرمون» تشمل الأجزاء الشمالية من الأردن وإسرائيل والجنوبية من لبنان وسوريا، وتحويل هذه الأجزاء من قطاعات متكاملة مع أوطانها وخطط التنمية بها إلى «كيان اقتصادي موحد تحت إدارة مشتركة»، هدفه الحقيقي هو تجاوز مشكلة إعادة هضبة الجولان وجنوب لبنان إلى أصحابها الشرعيين، والاستمرار في إدارة هذه المنطقة ومواردها المائية وغير المائية تحت تسميات جديدة وأطماع أكبر، منها أن تصبح المنطقة مركزاً للنشاط الاقتصادي والصناعي، تحيط به دائرة طرفية مكونة من البلاد الأربعة المقتطعة منها: إسرائيل ـ الأردن ـ لبنان ـ سوريا.

ونمط ثالث من البلدان الصحراوية: السعودية وبلدان الخليج ومصر وربما العراق تؤدي وظيفة الأسواق المحتجزة لمنتجاتها!. . . .

3 ـ **مشروعات التكامل النوعي أو الوظيفي**: يتميز هذا النوع من التكامل بالفصل بين مراحل إنتاج السلعة الواحدة، أو الخدمة الواحدة، أو المجموعات المتشابهة من السلع والخدمات، بحيث تختص البلدان العربية بالمراحل الأولى من الإنتاج المعتمدة على الموارد الأولية المحلية، أو العمل الرخيص المنخفض التأهيل أو التكنولوجيا البدائية البسيطة، وتتولى إسرائيل مراحل الإنتاج الأخيرة المتميزة عادة بالعمل الأعلى تأهيلاً والتكنولوجيا المتقدمة، ويلحق بذلك أعمال التخطيط والإدارة العليا وأحياناً التمويل،

وكذلك أعمال التغليف والنقل والتأمين والتسويق، كمثال إنتاج مصر للفاكهة وقيام إسرائيل بتسويقها، أو إنتاجها للغزل والنسيج وقيام إسرائيل بأعمال الصباغة وصناعات الملابس الجاهزة وتسويقها، أو تقديم مصر للموارد السياحية ومشروعات البنية التحتية المكلفة لها، وقيام إسرائيل بادارتها وتسويق خدماتها. وقد دخلت مصر بالفعل في اتفاقات مع إسرائيل حول بعض هذه الأشكال من تقسيم العمل النوعي «تسويق الفاكهة»، وتجري المفاوضات «تحت ضغوط متعددة» للاتفاق على البعض الآخر.

ثالثاً: استخدام قوى السوق بشكل انتقائي:

يمثل الإطلاق الأعمى غير المشروط لقوى السوق في العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، الطريق الملكي الذي يعمل بشكل آلي لتعميق الاستقطاب بين التقدم والتخلف. وأصحاب الغرض، أو الجاهلون بواقع الحال، الذي تكشف عنه الأرقام والدراسات العلمية هم وحدهم الذين يهونون من الفوارق الضخمة بين الاقتصاد الإسرائيلي المتقدم ـ رغم ما به من نواقص ـ تكنولوجياً وتنظيمياً، وبين اقتصاديات البلدان العربية الغارقة في التخلف أياً كان مستوى ثرائها أو فقرها».

ويضيف الدكتور فوزي منصور أن هذا الفارق الضخم في التنظيم والتقدم العلمي والتكنولوجي بين إسرائيل والبلدان العربية، لا يمكن أن يلغي الفارق الضخم في المقابل في الموارد المادية والبشرية بين البلدان العربية ولصالحها، وبين إسرائيل. هذا الفارق الموضوعي يستحيل معه لقوى السوق وحدها، أو لقوى السوق التلقائية، أن تبتلع فيه مجموع اللقمة العربية، لهذا تنشط الخطة الشرق أوسطية بدعم أمريكي ومن خلال التخطيط، في عملية تدعيم هذا البلع، بأمرين:

1 ـ الضغط المكثف الذي تمارسه الولايات المتحدة، والهيئات المالية الدولية على مصر للأخذ بسياسات الخصخصة، وحرية التجارة في الداخل والخارج وفتح الأبواب على كافة مصاريعها لرأس المال الأجنبي، لا في الدخول والاستثمار فقط في مختلف المجالات، ولكن أيضاً في شراء الأصول المصرية القائمة، والعمل على التصفية الكاملة لما تبقى من أجهزة الدولة الوطنية التي أقيمت في مرحلة التحرر الوطني في عهد عبد الناصر. وهي تستعين في ذلك بالأجهزة التي تكونت في فترات لاحقة، عن هذه المرحلة، في ظل ظروف اجتماعية مغايرة، وبنماذج رأسمالية جديدة لا شأن لها بأي مشروع قومي استقلالي.

2 ـ بخس قيمة الأصول الإنتاجية المصرية، والضغط من أجل تخفيض قيمة الجنيه المصري. وإهدار أوجه السياسة الحمائية القائمة لصالح الإنتاج الوطني. والهجوم على الحقوق العمالية، ووظائف الدولة الاجتماعية.

رابعاً: إقامة مجموعة متكاملة ومتعاونة من المؤسسات الإقليمية المشتركة:

يكون فيها النفوذ الغالب للعناصر الصهيونية والأجنبية والمحلية المتعاونة معها مهمتها تنفيذ المشروع الشرق أوسطي، وقد بدأت بعض هذه المؤسسات في التأسيس والإنشاء، وأخذت تتشكل، بل وتتطور مثل البنك الشرق أوسطي، واللجنة القيادية لرجال الأعمال. . . إلخ.

ويشير الدكتور فوزي منصور، إلى أن المشروع الشرق أوسطي، يعتبر نموذجاً مصغراً لما يسمى بالنظام الدولي الجديد، والذي يكرس هيمنة القطبية، غالباً الفردية. كما أنه يأتي متناقضاً، مع كل الدعاوى التي تربط السلام بالرخاء والتنمية، تلك الدعاوى التي سقطت في الواقع العملي نظراً لطبيعة السلام الإسرائيلي ـ الأمريكي، كما يتناقض مع تلك الدعاوى،

التي تصور أمريكا على أنها راغبة في استقرار المنطقة، والتي ثبت عملياً فيها، أن الاستقرار على النهج الأمريكي، هو الذي يكرس هيمنتها، ويضرب المصالح العربية. ويخلص إلى القول: «إن الحقيقة الكبرى التي يتعين استخلاصها من كل ما تقدم، والتي تكون نقطة البدء الضرورية لأي عمل سياسي رشيد هي أن المشروع الشرق أوسطي لن يأتي للبلاد العربية باستقرار أو رخاء، أو تقدم، ولكن بالمزيد من الفقر والبطالة والتهميش والسيطرة الأجنبية، وبالمزيد من التناقضات داخل كل بلد عربي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، وبين الأقاليم أو المحافظات، بل بين الانتماءات العرقية أو الدينية المختلفة حيث يوجد المجال لذلك، بقدر ما سيفاقم التناقضات بين البلدان العربية الداخلة في المشروع، وبينها وبين البلدان العربية الواقفة على أطرافه أو الخارجة عنه. إنه الوصفة المثالية لاحتدام التناقضات العربية ـ العربية على كل المستويات، لأن ذلك وحده هو الذي يعطي إسرائيل الأمن المطلق الذي تنشده والضمان النهائي لاستكمال السيطرة. ونتائج واتفاقات السلام الثنائية التي تمت حتى الآن مع إسرائيل، وصيغة مدريد التي تجمع بين المفاوضات الثنائية، والمفاوضات الجماعية وتعزل بينهما في وقت واحد، وسلسلة مؤتمرات ما يسمى بالقمم الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة، كلها شواهد حية على صحة هذا الاستنتاج».

بعد ذلك ينتقل الدكتور فوزي منصور في مشروعه، للتأكيد على أهمية البديل في المشروع القومي، الذي يتصور غيابه نتيجة القهر المزدوج **الوطني** من القوى الإمبريالية المسيطرة على بلداننا، **والديمقراطي** من القوى المتحكمة في سياساتنا من أنظمة دكتاتورية، وتمثل قوى ريعية وطفيلية. غير أنه لا يجد بديلاً عن النضال الوطني الديمقراطي حيث يقول: «إن الكفاءة السياسية والتنظيمية والوعي السليم بطبيعة العصر، والقدرة على اختيار سبل المقاومة المتلائمة مع العصر الذي نعيشه، ونوع التحدي الذي نواجهه

هي في آن واحد أهم مقومات مشروعية مواجهة المشروع الصهيوني الشرق أوسطي، والشرط الضروري لنجاحها. وهناك الكثير مما يقال في هذا الشأن، على مستوى تحديد القوى والفئات الداخلة في جبهة المقاومة، والمبادىء والشعارات الناظمة والفارزة المجمعة لها، وأساليب العمل معها والتعلم منها، وكذلك على المستوى الوطني ثم على المستوى القومي، مما يحسن أن يترك بيانه لمجال آخر».

ويؤكد د. فوزي منصور أن نجاح المواجهة لا يتوقف فقط على دعوة القوى الشعبية للتحرك بمختلف أشكال المقاومة واستجابتها لهذه الدعوة، ولكن أيضاً بالبديل الذي يقدم لها، ومن الطبيعي أن تختلف الأحزاب والقوى السياسية في تصوراتها لهذا البديل، غير أنه يمكن الاتفاق على خطوط عريضة له، تعني ـ كما يقول ـ ضمن ما تعني: «استقلالية وديمقراطية اتخاذ القرار الوطني، وكفالة حق الشعب في المعرفة الكاملة والصادقة والسليمة، غير الموجهة، وغير المغرضة للحقائق المتصلة بكل ما يمس مصالحه . وحماية الثقافة الوطنية والقومية بكل مكوناتها، والسهر على ضمان الأمن القومي، واستعادة واستكمال التحرر الاقتصادي، الذي يفترض ـ ضمن ما يفترض ـ السيطرة الوطنية على مصادر وعمليات التكوين الرأسمالي وحمايتها من سطوة البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والدولية، والعمل على تكوين قاعدة علمية تكنولوجية لا يمكن أن تنشأ ألا استناداً إلى هيكل اقتصادي صناعي متكامل. يتميز بالاعتماد المتبادل والترابطات الوثيقة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي. وتنمية ورعاية القوى البشرية باعتبار ذلك هدفاً في حد ذاته، وأهم مقومات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتنمية القدرة على تطويع التكنولوجيا الحديثة لمتطلبات الواقع المحلي والمشاركة في ابتداعها، والسيطرة على مصادر الغذاء حتى لا نبقى تحت رحمة الأجنبي، واستخدام العلاقات الاقتصادية الخارجية كقوى مساعدة للتطور الداخلي، لإكسيد مسيطر مهمته

استنزاف الموارد وتعويق التقدم الحقيقي كما هو الشأن الآن، وتدعيم العلاقات الشعبية العربية السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية على أساس اختياري دون فرض أو استعلاء من أي جانب وعلى أساس المصالح المتبادلة المتكافئة.

وعلى الجملة بناء مشروع حضاري متكامل يستمد جذوره من قيم هذه الأمة وتقاليدها، ويكون قادراً في الوقت ذاته على تمثل خير منجزات العصر والمساهمة فيها وتقويم مسارها. وترجمة ذلك جميعه الى لغة تتجاوب وحقوق ومفاهيم كافة قوى الأمة السليمة».

ثم يوجه مناشدة للعمال والفلاحين والمثقفين وكل القوى الوطنية والقومية الفاعلة حتى تأتلف لمقاومة المشروع الكارثة.

***

ومن جانبنا، نرصد أنه بقدر ما يتقدم المشروع الشرق أوسطى في تكوين مؤسساته وبنيته التحتية، بقدر ما يثبت عجز أو قصور سبل مقاومته حتى الآن.

غير أن عملاً سياسياً جماهيرياً جاداً في مصر، يتشكل الآن على أربعة محاور، يستهدف تجاوز القصور أو العجز ويحتاج لجهود وطنية مصرية، وقومية عربية مساندة، من مجمل القوى الوطنية الديمقراطية، سواء انتظمت في أحزاب وتنظيمات سياسية، أو ظلت مستقلة في إطار التيار الوطني الديمقراطي العام. وهذه المحاور هي:

1 ـ ضرورة تنشيط لجان مقاومة التطبيع ومكافحة الصهيونية في مصر، واستكمال بنيتها التنظيمية والفكرية، والامتداد بها إلى الفاعلية الشعبية

العامة. بما يلائم الواقع المصري، وأبرز ملامحه التعددية الحزبية والسياسية القاصرة شكلاً ومضموناً.

2 ـ ضرورة تنشيط لجان الدفاع عن القطاع العام وحمايته من التصفية والفساد، وإصلاحه، بأشكال ديمقراطية الإنتاج والإدارة، التي تعمل على إشراك العاملين فيه، والمستفيدين منه في هذه العملية، واسترداد الوحدات المبيعة منه بالجهود الديمقراطية والسلمية قانونياً وشعبياً وسياسياً. وجعل هذه اللجان ذات فاعلية في تنسيق الحركة الجماهيرية للعمال والمهنيين والمثقفين والشخصيات العامة، المناضلة جميعها من أجل ذلك.

3 ـ ضرورة تنشيط منظمات المجتمع المدني، والتنظيمات الجماهيرية الديمقراطية، وحماية أنشطتها من توظيف القوى الأمبريالية لها، وهندسة حركتها بحركة الجماهير المصرية والعربية، وقوى التعاون الدولي النظيفة، للدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4 ـ ضرورة بلورة الطرح الناظم والفارز للقوى السياسية والاجتماعية، على أساس المعايير الوطنية والديمقراطية والمصالح الشعبية والجماهيرية وتحديد الخنادق السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس المقابلة بين قوى الوطن والديمقراطية، وقوى خيانة الوطن والالتفاف على الديمقراطية.

لقد تلاقت بدايات تلك التحركات، مع تحركات جماهيرية وشعبية ضاغطة، وفرضت على القادة العرب عقد مؤتمر قمة عربي واسع في القاهرة من 21 ـ 23 يونيو سنة 1996. وقد جاءت قرارات تلك القمة لتنعش آمالاً كثيرة في العمل القومي، ولتصلح خللاً كبيراً استحكم وتفاقم في فرضيات الأمن القومي العربي.

وتأكيداً على نهاية مرحلة وبداية أخرى في مجال موضوعنا «التطبيع ومقاومته» نورد أجزاءً من البيان الختامي للقمة العربية، لعله كوثيقة، يكون

معياراً لنا ولغيرنا، لنضبط بها خطونا. يقول بيان قمة القاهرة العربية الصادر يوم الاحد 23 يونيو سنة 1996 ما يلي: «استجابة لآمال وتطلعات الأمة العربية وإيماناً بالمصير الواحد، واستناداً إلى روابط الأخوة العربية، وفي ضوء دقة المرحلة التي تمر بها عملية السلام في الشرق الأوسط. اجتمع القادة العرب لتدارس الأوضاع التي استجدت في المنطقة، وإحياء العمل العربي المشترك، وتكثيف التشاور والتنسيق والتعاون العربي، وتدعيم فعاليته، رسمياً لاستنهاض الأمة ولّم شملها، وبناء التضامن العربي باعتباره السبيل إلى تحقيق مبادىء وأهداف العمل العربي المشترك، وتوظيف طاقات الأمة العربية لحماية مصالحها واستعادة حقوقها المغتصبة، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من المسؤولية القومية يؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية ـ باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) سنة 1967. والإنسحاب الإسرائيلي الكامل غير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دولياً. وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن 242، 388، 425 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى هذه الأسس يدعون لاستئناف المفاوضات على جميع المسارات بدون إبطاء.

إن تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام العادل والشامل هدف وخيار استراتيجي . يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكده إسرائيل بجدية وبدون مواربة، والعمل من أجل استكمال مسيرة السلام بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة، ويضمن الأمن المتوازن

والمتكافئ لجميع دول المنطقة، وفقاً للمبادىء التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والتأكيدات المقدمة إلى الأطراف. ويؤكد القادة العرب أن أي إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادىء والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أو تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة، أو المماطلة في تنفيذها، من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسة عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر، وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر، ويضطر الدول العربية كافة إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام. الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه».

وفي موضع آخر في بيان القمة يتعلق بصميم بحثنا، يقول: «وانطلاقاً مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة، وما غدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التكتل والتجمع في كيانات أكبر، يؤكد القادة العرب على أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية إسهامها ومشاركتها على النطاق الدولي يتطلب تحقيق التنمية العربية، وتفعيل دور مؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك، وتنفيذ القرارات الصادرة عنها. ولذا، كلف القادة المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي، ومجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا، والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي الراهن».

وقد ترجم اجتماع القمة العربية، هذه الفقرة في البيان الختامي إلى قرار تحت عنوان: «مقرر» نصه كما يلي: «إيماءً إلى ما تضمنه البيان الختامي من تأكيد لأهداف تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وبالإشارة إلى القرار المتخذ في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول

العربية. يقرر مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في الفترة من 5ـ7 صفر سنة 1417 هجرية الموافق 21 ـ 23 يونيو سنة 1996 ميلادية: تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفقاً لبرامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما».

ومن المؤكد أننا بصدد نهاية مرحلة وبداية أخرى في مجال التطبيع ومقاومته. وعلى الرغم من أن القمة العربية لم تتخذ إجراءً عملياً بشأن هذا الأمر، إلا أن فكرة الربط بين إنجازات المسار السياسي للتسوية والمسار الاقتصادي ـ الاجتماعي أخذت تطل علينا، ولو على استحياء.

غير أن الأمر ليس بهذه البساطة فالصراع بين التطبيع بالتشجيع والسلام البارد أخذ يظهر في دوائر الحكم المصرية. وما زالت آلية مؤتمرات القمة الاقتصادية للتعاون الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تأخذ قوة دفعها. ويكفي أن نقف على متابعة محتويات عدد مجلة «المصور» القاهرية رقم 3742 بتاريخ 28 يونيو سنة 1996، لنلحظ الصراع والاعتمال. فالعدد متفائل بقرارت وبيانات القمة العربية، وفي نفس الوقت ينشر الخبر الآتي، «تحت عنوان: «وفود مصرية للترويج لمؤتمر القاهرة» تقول الصحيفة: «تلقت السفارة الكندية في مصر 50 طلباً من مستثمرين بكبرى الشركات الكندية للاشتراك في مؤتمر القاهرة الاقتصادي، في نوفمبر القادم. وقد جاءت هذه الطلبات عقب زيارة وفد مصري لكندا برئاسة السفير أحمد أبو الخير المنسق العام للمؤتمر شارك فيه أحمد عز، رئيس جمعية مستثمري مدينة السادات، هدفت الزيارة إلى الترويج للمؤتمر ولفرص الاستثمار في مصر، وتم عقد لقاءين بين الوفد المصري والمستثمرين الكنديين، نظمتهما جمعية رجال الأعمال الكنديين العرب في تورنتو، وجمعية رجال الأعمال المتحدثين بالفرنسية في مونتريال. ومن المقرر أن تتجه وفود مصرية أخرى

للترويج لمؤتمر القاهرة الاقتصادي، والترويج للاستثمار في مصر في كل من اليابان وانجلترا».

وفي ذات العدد نشرت المصور حديثاً مع الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة، والأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي، تحت عنوان: «أنا لم أسافر إلى إسرائيل، فكيف أفرض على الشباب ذلك؟». وفي أول سؤال نصه: «في إطار المؤتمر الاقتصادي الدولي المقرر عقده في القاهرة في نوفمبر القادم. ما هي أهم المشروعات الزراعية المدرجة، والتي يمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية لمصر». رد د. والي: «في مقدمة المشروعات الزراعية المطروحة على المؤتمر الاقتصادي الدولي بالقاهرة في نوفمبر القادم تأتي إقامة مركز دولي للتدريب على زراعة الصحراء بغرب الدلتا، ومشروع لتحلية مياه البحر، وإعادة استخدام مياه الصرف في ري المحاصيل، وتنفيذ مشروع كبير لاستصلاح الأراضي في جنوب الوادي. وعدد من المشروعات الصناعية ـ الزراعية، وإنشاء محطات للصادرات الزراعية. بالإضافة إلى تشجير الساحل الشمالي من المغرب حتى سوريا بالأشجار الخشبية والمثمرة، والمشروعات المطروحة تتفق مع أهداف السياسة الزراعية المصرية ـ سواء بالنسبة لزيادة المساحة المزروعة أو تنمية الصادرات».

وحول سؤال آخر يقول نصه: «هناك من يخشى من أن تعميق التطبيع مع إسرائيل في مجال الزراعة من شأنه أن يمكنها من بسط نفوذها على أخطر وأهم ما يعتمد عليه الاقتصاد المصري وهو الزراعة المصرية، وعقول شباب مصر، ما هي رؤيتكم؟». أجاب د. والي: «مثل هذا الكلام يتنافى جذرياً مع بديهيات راسخة حول مكانة الزراعة المصرية، والتي ساهمت في صنع الشخصية المصرية بقدرتها التاريخية الفذة على استيعاب تجارب الآخرين والاستفادة منها، والحفاظ دائماً على خصائصها وفي مقدمتها الوعي العميق بمصالحنا الوطنية، فلمصر علاقات زراعية مع معظم دول

العالم، على سبيل المثال بلغ حجم تمويل المشروعات البحثية الزراعية مع الولايات المتحدة نحو ثلاثة آلاف مليون جنيه. وبلغت أعداد المتدربين المصريين بها نحو 1500 متدرب حصل منهم 300 على درجة الدكتوراه. بل ساهمت بعض المشروعات البحثية المشتركة في تحقيق تفوق مصر في إنتاجية بعض المحاصيل على الولايات المتحدة نفسها مثل الأرز. لدينا أيضاً علاقات زراعية متميزة مع فرنسا وكندا واليابان وألمانيا وغيرها. فهل يمكن الإدعاء بأن أياً من هذه الدول استطاعت أو يمكن أن تستطيع بسط نفوذها على الزراعة المصرية وعقول الشباب في مصر، وقد بلغ حجم التعاون الزراعي معها مستويات كبيرة؟ إن مصر تنفذ استراتيجيتها للتنمية الزراعية في إطار منظور وطني يستوعب مصالحنا القومية أولاً وأخيراً».

«وماذا عما يشيعه البعض من أن إسرائيل يمكن أن تخترق مصر عن طريق تغلغلها في القطاع الزراعي؟». يرد د. والي: «الزراعة المصرية والتي يملك القطاع الخاص 100% من عناصرها الإنتاجية والتسويقية قادرة دائماً على التعامل مع تجارب الآخرين في إطار من الثقة بالنفس، والحرص على استيعاب تجارب الآخرين في الوقت نفسه. ومصر بثقافتها وزراعتها ودورها الريادي في العالم العربي والإسلامي ودول العالم الثالث ومواقفها المبدئية الثابتة ليست قابلة للاختراق من إسرائيل أو غيرها».

«هناك من يقول إن وزارة الزراعة أصرت على إرسال الشباب الخريجين إلى إسرائيل مقابل تسليمهم أرضاً يزرعونها. ما هي الحقيقة؟». «د. والي: لا صحة على الإطلاق لمثل هذا الزعم. فمن يذهب إلى إسرائيل من شباب الخريجين يأتي وفقاً لرغبتهم الخاصة وبعد تسلمهم الأرض وليس قبله. وفي إطار سعيهم الواعي للاستفادة من تجارب زراعة الصحراء واستخدام أساليب الري المتطورة، بما يتفق مع طبيعة نشاطهم الإنتاجي في الأرض الجديدة. كما أن معظم قيادات وزارة الزراعة وأنا من بينهم لم تسافر إلى إسرائيل فكيف نضع شرطاً للآخرين لم ننفذه نحن!».

سؤال: «قيل إن وفداً من كبار رجال الأعمال سافر إلى إسرائيل وكان من بين إنجازاته منح شركات إسرائيلية تولي تصدير منتجات زراعية وغير زراعية إلى أسواق العالم. وأتساءل هل يمكن أن تلجأ مصر لإسرائيل لتصريف منتجاتها»؟ يرد د. والي: «لا البحث عن كل الوسائل لتنمية صادراتنا الزراعية ضرورة حقيقية في إطار أهدافنا الوطنية، واستيعاب المتغيرات المتلاحقة على صعيد التجارة الدولية، والصادرات الزراعية المصرية تحتفظ في جميع الأحوال بهويتها المصرية. ومهما تعددت وسائل تصديرها فستبقى جودتها وقدرتها على المنافسة هي المعيار الأول والأخير لوجودها في الأسواق الدولية. واشتراك رجال الأعمال من دولتين أو أكثر في الأنشطة التصديرية، أمر معروف في التجارة الدولية ويخضع لحسابات المشاركين فيه. وما يكفله من تحقيق لمصالحهم».

سؤال: «ماذا عن إقامة قرية مصرية زراعية بالتعاون مع إسرائيل، وهي أحد بنود الاتفاق الذي تم التوقيع عليه خلال المعرض الزراعي الذي أقيم في إسرائيل أخيراً»؟ يرد د. والي ويقول: «لم يتضمن الاتفاق إقامة قرية زراعية، وإنما تضمن التعاون في استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الصحراوية حول قرية قائمة في إطار برنامجنا الوطني لاستصلاح الأراضي. وزيادة الرقعة الزراعية وهو ما نرحب بالتعاون في تنفيذه مع أية دولة في العالم».

* «أعرب وزير الزراعة في إسرائيل عن ارتياحه للتقدم الذي أحرز في حجم الواردات لمصر والذي ازداد بنسبة 73% ما هي الحقيقة؟» أجاب د. والي: «زيادة حجم الواردات الإسرائيلية من المعدات الزراعية لمصر تركز في أنشطة القطاع الخاص في البلدين في هذا المجال، وأفراده قادرون على حساب التكاليف والعائد مما يبرمونه من صفقات تكفل تحقيق مصالحهم مع إسرائيل أو غيرها».

سؤال: هل تم بالفعل وصول 300 طالب مصري في العام الحالي إلى إسرائيل. وأن هناك 250 طالباً سيتم تدريبهم في مصر بمشاركة خبراء إسرائيليين؟». أجاب د. والي: «هناك بالفعل برامج مشتركة لتدريب الشباب الخريجين ملاك الأراضي الجديدة «وليس الطلبة» في إسرائيل وفي مصر. ويتم في بعض الأحيان تمويل هذه البرامج المشتركة من خلال دولة ثالثة كالولايات المتحدة والدانمارك. واشتراكنا في هذه البرامج يتحدد وفقاً لما يحصل عليه المشاركون فيها من خبرات ومهارات في مجالات استزراع الأراضي. في الوقت نفسه بلغت أعداد المتدربين بمصر من أبناء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وانضم لهم أخيراً أبناء أوروبا الشرقية خلال السنوات الأخيرة نحو أحد عشر ألف متدرب. فمصر تقدم خبرتها الزراعية الكبيرة لهؤلاء المتدربين في الوقت الذي تحرص فيه على اكتساب أبنائها لنتائج تجارب الدول الأخرى».

سؤال: «هناك من يرى بأن إسرائيل ليست بالتقدم الزراعي الذي يجعل مصر تفتح لها أبواب زراعتها بدون ضابط بحثي وعلمي». أجاب والي: «مصر لم ولن تفتح أبواب زراعتها دون ضوابط لأية دولة في العالم مهما بلغت درجة تقدمها. وفي الوقت نفسه ستظل مصر حريصة على الاستفادة من تجارب الآخرين، مهما كانت محدودة، وما يغنينا في النهاية هو ما يحقق مصالحنا وهو ما تستطيع مصر تحديده في إطار رؤيتها الوطنية الواضحة وما يقرره علماؤها في مجالات التعاون الدولي»].

إن هذه المقتطفات تؤكد أن نهج التطبيع بالتشجيع، والهرولة والسوق الشرق أوسطية، ما زال يجري على عجل. غير أن قوى مقاومة هذا النهج على أسس الالتزام الحقيقي بفرضيات الأمن الوطني، في كل الأبعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً، مستمرة هي الأخرى في المقاومة، وتجعل رأس حربتها تتوجه لمؤتمر القمة الاقتصادية المدعاة في القاهرة في نوفمبر القادم (أي نوفمبر سنة 1996).

وحديث نائب رئيس الوزراء المصري، يؤكد كل مخاوفنا، فالمصلحة لدى الرجل هي مصلحة أفراد (مصدرين أو مستوردين)، والكسب هو كسب أفراد سواء متدربين، أو منتفعين بالتدريب، بينما مصالح الوطن، فهي قدرة تاريخية، يتم إرغامها على غير ما تريد، وينسى الرجل أن حسابات المصالح الوطنية لا تقيم فقط بالجنيهات، مع التغاضي على أن الزراعة المصرية انتكست في عهد هذا الرجل كما لم يحدث في تاريخها، فالنمو السلعي لقطاع الزراعة نمو سالب، أي أن الزراعة المصرية في عهد يوسف والي تسير إلى الخلف، ويكفي التفكير بمحصول مصر الرئيسي من القطن، وكيف تغيرت خريطته على أيدي الرجل ليس في مصر وحدها، ولكن في المنطقة كلها على حساب مصر ولغير صالحها.

* * *

فالتطبيع ومقاومته، بكل تطورات العمليتين، صراع طويل وكبير نظرياً وعملياً، يمتد إلى كل المجالات. ولا شك أن النصر في هذا الصراع سوف يكون في اتجاه التقدم التاريخي، الذي يرفض أن تتم المشروعية على أساس الأمر الواقع، وأن تصير العدوانية أمراً طبيعياً، أو أن مصالح الشعوب يمكن أن تستبدل بمصالح بعض الأفراد. هذا ما لن يتم. غير أن النصر يلزمه جهود شاقة، فالمقاومة تفرض مهام غاية في الصعوبة.

القسم الثالث

تطوير مقاومة التطبيع

الفصل العاشر

ورقة عمل حول تطوير مقاومة التطبيع وتطوراته الشرق أوسطية

تتبعنا في القسمين الأول والثاني مسيرة التطبيع نظرياً وتطبيقياً، ومسيرة مقاومة التطبيع نظرياً وتطبيقياً. ونشرع الآن في تناول قسم ثالث سوف نتناوله في فصل واحد حول: مشروع لتطوير مقاومة التطبيع وتطوراته الشرق أوسطية. وسوف نتناول تطوير عملية التطبيع في ذاتها وفي ظروفها العالمية والإقليمية التي توجب تطوير مقاومة التطبيع في الإطار العالمي الجديد أو الإطار الإقليمي، والإطار العربي في توجهه العام، وفي ساحات العمل الخاصة به. ثم نتناول تحديد مدخل مقاومة التطبيع، بالتفرقة بين مدخل الاتفاق الإيديولوجي، ومدخل الاتفاق السياسي المحدد، ومدخل الاتفاق العام سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً واستراتيجياً وأمنياً. ثم نلقي إطلالة على الخطوط العامة لقيام مشروع عربي حديث ومتطور في ظروف عصر متطور. بعد ذلك سوف نقف على تحديد هل مقاومة التطبيع وتطوراته قضية مطلقة بلا حدود، وبلا قيود؟ أم أن هذه المقاومة عملية مشروطة، وما هي شروطها؟

وقبل البدء في معالجة هذه الموضوعات لا بد أن نؤكد أن التطبيع كما تابعناه، يتطور الآن على أكثر من صعيد فهو ينتقل من المصرية إلى العربية،

أو من التمصير إلى التعريب، ويحتوي أشكالاً تتراوح بين التطبيع الأسود، والتطبيع الرسمي والعلني، والتطبيع البارد، والتطبيع بالتشجيع، حتى يتحول إلى التطبيع الأهلي، مروراً بالتطبيع غير الحكومي. كما أن التطبيع يتطور بنيانياً ليصير إلغاء للمقاطعة ثم تمهيداً لقيام سوق شرق أوسطية، ثم يأمل في نظام شرق أوسطي، يقدم كبديل للنظام الإقليمي السائد في المنطقة العربية، أي النظام العربي الذي يضم دول شمال أفريقيا وحوض النيل وشمال وجنوب غرب آسيا والخليج العربي. ولا بد تبعاً لذلك أن تتطور صور مقاومة التطبيع، بل وتتطور بنية حركة مقاومة التطبيع في تطوراته الشرق أوسطية، فلا بد لها أن تدخل مرحلة التعريب، كما يجب أن تتعدى مرحلة الأطر الجماهيرية الطليعية سواء في الأحزاب والنقابات واللجان المخصصة لذلك، إلى مرحلة الإطار الجماهيري الواسع، وفي هذا الصدد لا بد أن تنتقل المقاومة الجماهيرية من الصور السلبية للمقاومة، إلى الصور الإيجابية والفاعلة للمقاومة، ولن يحدث هذا إلا إذا تم تكثيف الوعي الجماهيري بمصلحة، ومدى عدوانية التطبيع وتطوراته الشرق أوسطية عليها. وسوف نبدأ في معالجة الموضوع عن النحو التالي:

أولاً: تطوير التطبيع إلى الشرق أوسطية في إطار تطوير الإطار العالمي والإقليمي:

* 1 ـ تطور الرابطة المجتمعية:

كما سبق وأشرنا، تتطور الرابطة المجتمعية تطوراً ملحوظاً في هذه الأيام. وحتى نفهم ذلك، لا بد لنا من إطلالة سريعة على مراحل تطورها:

أ ـ وجد أول مجتمع بشري على أساس رابطة الدم، أي علاقات ذات القربى ولقد تطور المجتمع البشري هذا، عبر عدة أطوار فرعية، حيث

كانت الأسرة القائمة على الزواج الجماعي، ثم الأسرة الأمومية، ثم الأسرة الأبوية، ثم الأسرة القائمة على الزواج الثنائي، ثم تطورت الأسرة كمجتمع بشري إلى العشيرة، ثم تطورت العشيرة إلى البطن أو الفخذ، ثم تطورت إلى القبيلة. وقد ارتبط المجتمع البشري القائم على رابطة الدم بسيادة أساليب إنتاج طبيعية، حاكى فيها الإنسان الطبيعة مقلداً، ومراكماً للخبرات، دون أن يتمكن من إخضاع الطبيعة، لذلك ظلت مجتمعات رابطة الدم متجولة متنقلة، تسعى وراء فيض الطبيعة وخيرها، وترحل أمام تكشير الطبيعة عن أنيابها، وإظهار جفافها، وعرفت هذه المجتمعات ثقافات وحضارات دنيئة شهدت مراحل الوحشية، والبربرية.

ب ـ بعد ذلك تطورت رابطة المجتمع إلى رابطة الأرض أو الإقليم، واندمجت علاقات الدم بعلاقات الإقليم، فاستقرت هذه المجتمعات، وعرفت البدايات الأولى لسيطرة الإنسان على الطبيعة، وسادت أساليب الإنتاج البسيط التي تسعى للإشباع الذاتي للمجتمع، ثم للتبادل البسيط بين المجتمعات. وظهرت الزراعة، وانقسام العمل البشري إلى الحرف المحددة والمتمايزة، كالصيد والرعي والزراعة والتجارة وصناعة الفخار والتجارة والحدادة. . . إلخ. وظهرت الحضارات العبودية تم الإقطاعية، والأديان الراقية من غير سماوية وسماوية، كما ظهرت الأشكال الإمبراطورية كهياكل سياسية واسعة.

ج ـ بعد ذلك تطورت الرابطة المجتمعية إلى الرابطة القومية التي تطورت فيها رابطة الدم والأرض أي الإقليم، إلى رابطة لغوية وثقافية واقتصادية، وشهدت هذه المجتمعات سيادة أساليب الإنتاج المتسقة، والتي تأخذ بشكل الورش المجمعة، والمصانع الصغيرة، ثم تطورت إلى الإنتاج الواسع والتبادل الكبير بعد اختراع الآلة البخارية، والماكينات. وتطورت الرابطة المجتمعية ذاتها إلى رابطة الأمة التي تشيدت على: اللغة الواحدة ـ الحياة الثقافية المشتركة ـ المصالح الاقتصادية المتسقة والمترابطة والقائمة على الإنتاج

البضاعي، أي الإنتاج للسوق وللتبادل ـ المستقبل المشترك أو المصالح العامة المستقبلية الواحدة، ونشأت الدولة الأمة. وشهدت هذه المرحلة الإمبراطوريات الاستعمارية التي قامت على القهر القومي، ثم ظهرت الدولة القومية المتحررة أو الدولة الوطنية. وسيطرت على هذه المرحلة الحضارات الرأسمالية والاشتراكية والتحررية الوطنية.

د ـ تتطور الرابطة المجتمعية الآن إلى رابطة ما فوق الأمة، وتأخذ صورة المجتمع المتعدد القوميات، بل الدولة التي تضم أكثر من أمة، وتنشأ مرحلة للرابطة المجتمعية تنحو إلى مرحلة الرابطة نصف العالمية أو الرابطة المجتمعية على أساس دولي، وتقوم دولة الإقليم الواسع، ممهدة لنشوء المجتمع العالمي الواحد. وفي هذه المرحلة محل التشكيل أو التكوين تتطور عملية الإنتاج الواسع والتبادل الكبير القائمة على أساس الندرة، إلى عملية إنتاج الوفرة، التي يتطور فيها العمل الذهني بأدوات مصنعة، بعد أن تم في مراحل الإنتاج السابقة، تطوير العمل البدني بأدوات طبيعية ثم أدوات مصنعة.

ويلاحظ على هذه المراحل أن المرحلة الثالثة تكاد تبلغ نهايتها، والعرب غير قادرين على إقامة الدولة ـ الأمة، بما يعني إسقاط مرحلة تاريخية لا يمكن تجاوزها، ذلك أن عملية حرق المراحل التاريخية سواء للرابطة المجتمعية، أو لتطور عمليات الإنتاج، أو لشكل علاقات الإنتاج المتلائمة مع مستوى قوى الإنتاج السائدة، أمر لا يمكن تجاوزه.

كما يلاحظ أن الصهيونية استغلت وفهمت مستوى التطور في الرابطة المجتمعية، وطرحت إنشاء وطن قومي لليهود على الأسس التوراتية، والتي ترتبط بالحدود الجغرافية، وقد اكتسب المشروع الصهيوني لمرحلة «هارتزل» قوة دفعه وآلية تحقيقه وتنفيذه، بربط هذه الدولة القومية بالمفهوم الوظيفي للدولة في إطار تنفيذها للتوجه الإمبريالي، بتفريق الأمة العربية وتجزئتها ومنعها من قيام الدولة ـ الأمة. ولا شك أن المرحلة الهارتزلية بكل

تدرجاتها، وصلت لطريق مسدود، فرغم نجاحها الوظيفي في منع قيام الدولة ـ الأمة عربياً، إلا أنها عجزت عن إقامة الدولة القومية اليهودية ذات الحدود التوراتية، بحكم تشابك جدليات عدة، منها عدم قدرة هذه الدولة على التوسع الحدودي والجغرافي، بل ميلها للتقلص بحكم الضغوط العالمية والإقليمية والمحلية عليها، لإزالة حدودها بالاحتلال بعد فترة محددة، وبفعل التشرذم القومي داخل هذه الدولة ككل. فهناك التشرذم داخل الكتلة اليهودية ذاتها، وفي هذا يصف لي واحد من القادة العرب في إسرائيل، أن موجات الهجرة الروسية اليهودية، غير قادرة على الإنتاج في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، أو أن الاتجاه العام فيها على هذا النحو، كما يوجد التشرذم بين اليهود والعرب، والذي يجعل الكتلة العربية وفي حالة معالجة قضايا اللاجئين تميل إلى التوسع باتجاه التعادل ثم التفوق العددي، بخاصة أن موجات الهجرة اليهودية أخذت تستقر وبلغت منتهاها، أبان فترة تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، والنظم الاشتراكية الأوروبية السابقة، ومن ثم يصير فيض السكان اليهود أمراً غير موجود وبعيد المنال.

2 ـ الصهيونية تطور من نفسها وتنتقل من دور الدولة الوظيفية للدولة الشريك:

إن إدراك إسرائيل لعجز صورتها، كما سطرها هارتزل وطورها رجال وقادة إسرائيل في المراحل الماضية، عن الاستمرار، ولمس الإسرائيليين لفشل هذا المشروع وعجزه ودخوله طريقاً مسدوداً، نقل الصيهونية إلى مرحلة «بيريز» أي إقامة الدولة المهيمنة إقليمياً لتتطور وظيفتها من دولة موظفة للأهداف الإمبريالية، إلى دولة منافسة وشريكة في التنافس والصراع الإمبريالي.

وإذا كانت إسرائيل قد سطرت مفهوم التطبيع وسياساته المختلفة لملاءمته

مفهومها للسلام في نهاية المرحلة الهيرتزلية، إلا أنها تطرح النظام الشرق أوسطي كمفهوم يلائم المرحلة الجديدة لتطورها. ومن ثم تطور مفهوم التطبيع حتى يتم إسقاط المقاطعة عنها، وتهندس علاقات ممتدة وذات قاعدة متسعة، تقوم على فكرة تبدو وكأنها تكاملية، تقدم فيها إسرائيل التكنولوجيا والعلم للتكامل مع رأس المال العربي والعمالة العربية، أي تكون هي العقل المسيطر والعرب الجسد الطيع المنقاد، بينما حقيقتها أنها فكرة للهيمنة.

وهكذا نجد أنفسنا أمام تطور بنياني وهيكلي للتطبيع، يفرض بالضرورة تطوراً بنيانياً وهيكلياً لمقاومة التطبيع.

3 ـ الاتجاه الطبيعي للعالمية، والعولمة الإمبريالية والرأسمالية:

على الرغم من موضوعية الاتجاه إلى العالمية، وقيام المجتمع العالمي أو بمعنى أدق اتجاهه للتكون، إلا أن القوى الإمبريالية تحاول، بما لها من حول وطول في امتلاك قاعدة معلومات هامة وصلبة وعميقة، استغلال هذا التطور الطبيعي، والمستمد من سنة التطور الاجتماعي، واستبداله بنسق يتشابه معه شكلاً ويختلف عنه موضوعاً وجوهراً، وهو اتجاه العولمة، أي فرض عالمية قسرية تقوم على وحدة المجتمع العالمي، ومراحله الدنيا في مجتمع ما فوق الأمة، لتجعله تحت الهيمنة والسيطرة الإمبريالية الرأسمالية. إن هذه العملية القسرية تريد أن تفرغ من ترتيب العالم، وتصبه في قوالب تلائم شكل التطور، غير أن الاتجاه للعالمية اتجاه يقوم على العلاقات الديمقراطية المتطورة، التي تضمن المساواة للقوميات والأمم المختلفة، وتضمن تطور المراحل دون إسقاطها وحرقها، وتحترم الفروق الفعلية لتحلها في إطار سلمي ديمقراطي. بيد أن اتجاه العولمة القسرية شأنه شأن اتجاه التطبيع، يقوم على الأمر والتسلط والنظام الأوامري، النظام الذي فيه رأس مهيمنة وجسم مطاوع.

وتتجسد خطورة اتجاه العولمة، في أنه يقدم الصورة الوحيدة الآن، التي تبدو متلائمة مع الميل الطبيعي للعالمية. وهذه الصورة بكل ما تنطوي عليه من صور الهيمنة والسيطرة، والفرز لقوى قائدة وقوى مقودة، تصيب العالم الثالث، عالم الدول الوطنية الصغيرة بالقشعريرة، بل تحفزها للرفض حتى يظهر رفضها، وكأنه رفض لاتجاه موضوعي يساير سنن التطور الطبيعي. إن هذه الصورة تجسد المفهوم الذي ينطوي على ازدواجية واضحة: «الدولة المتعددة القوميات والوحدة الصغيرة» أو «المفهوم فوق الأممي والدولة الصغيرة». إننا نرى تطبيق ذلك بتقويض الدولة اليوغسلافية كدولة متعددة القوميات، وتشجيع الدولة القومية الصغيرة. كذلك يظهر مثال تفكك الاتحاد السوفييتي نفس المفهوم، غياب الدول المتعددة القوميات، وبعث الدولة القومية الصغيرة، وتأجيج مشاعر القومية.

وتستلهم إسرائيل اتجاه العولمة الإمبريالي في منطقتنا، فتعمل على تقويض أي محاولة لاستكمال الدولة ـ الأمة، أو الدولة العربية متعددة الوحدات والقوميات، بينما تساعد عن بعث المشاعر الصغرى للدولة الوطنية الصغيرة. لهذا تحرص إسرائيل في مرحلة تطويرها لسياسة التطبيع إلى النظام الشرق أوسطي، أن تضرب الدور المصري التقليدي القائد في المنطقة العربية، بفكرة المثلث الذهبي تارة، وفكرة المراكز المنافسة تارة أخرى، وتفصل الشرق الأوسط عن شمال أفريقيا، ووادي النيل عن الاثنين، والخليج عن المشرق العربي.

والمتفحص لمجموعة المشاريع التي تمثل قاعدة الشرق أوسطية، يجد أنها مشاريع رغم ما يبدو من شكلها أنها تأخذ بالصيغة التكاملية، إلا أنها فعلاً مشاريع تضاربية تضع موقفاً في التضاد مع موقف آخر، وتقوم على نزعة صراعية، تمثل تطبيقاً مبدعاً للمبدأ الاستعماري التقليدي: «فرق تسد»، فكل الحلقات، ترتبط بالمركز الإسرائيلي من المغرب العربي لشمال إفريقيا، لوادي النيل، للمشرق العربي الذي بدوره ينقسم للمثلث الذهبي، والهلال

الخصيب إلى دول الخليج العربي. فالتكامل يتم عبر إسرائيل كمركز قابض على كل المفاتيح. إن هذه الخطة الجهنمية تجعل الحركة العربية تتحصن حول ذاتها، وبدلاً من أن تتقدم صوب عصرنة صيغها، وتطوير بنيتها وهيكلها ومفاهيمها، ترتد إلى إيديولوجيات تثبت الهوية سواء بالإيديولوجية الإسلامية السلفية بنزعتها المحافظة والحاضنة والمفرزة للإرهاب السياسي والاجتماعي والفكري، أو بالإيديولوجية القومية المتعصبة وذات النزعة الشوفينية والمفرزة لصور العنصرية ومعاداة القومية الديمقراطية التقدمية، أو بنمو الدعوة لاندماج الإيديولوجيتين السابقتين، كتلك الدعوة الرائجة منذ شهر أكتوبر سنة 1994 حول ضرورة بناء الوحدة بين حركة الإسلام السياسي والحركة القومية عموماً والناصرية خصوصاً، على أرضية معاداة قيم التقدم الاجتماعي والتطور الفكري، ورفض سنن التطور الموضوعية، أو فقدان القدرة على التمييز بين الاتجاه الطبيعي لها وضرورة فهمه والمشاركة فيه، وبين الاتجاه القسري وضرورة دحضه ومقاومته.

وما يغنينا هنا أن نبين أن العولمة شيء مختلف عن الاتجاه للعالمية، كما أن دعوة الوحدة العربية، والتكامل العربي، والسوق العربية شيء مختلف تمام الاختلاف عن الدعوة للنظام الشرق أوسطي، أو السوق الشرق أوسطية، فالدعوة العربية سوا للنظام العربي، أو الدولة العربية. دعوة تستمد مشروعيتها من حقائق الجغرافيا والتاريخ، ومقومات الوجود القومي، وأركان الأمة، وضرورة تتابع المراحل دون إسقاطها وحرقها. بينما الشرق أوسطية ترتبط بالدعوة إلى التقسيم لقادة ومنقادين لقوة مهيمنة وقوى تابعة، لمخ وعضلات... إلخ، لفرض الأمر الواقع، وقبول كيان عدواني مزروع، دون نزع عدوانيته، ودون تخليه عن فكرة الجيتو اليهودي التقليدي، بكل ما تنطوي عليه من عنصرية، وبكل ما تحمله من تناقض لاتجاه التوحد البشري نحو قيام المجتمع العالمي، وهنا تصير دعوة الشرق أوسطية دعوة باطلة عندما تكون مساوية كما تطرح الآن لقبول الغرس، أما

عندما تطرح لعلاقات مع دول الجوار العربي كإيران وتركيا فتلك قصة أخرى.

وإذا كانت العولمة الرأسمالية تضرب بالتناقضات الاقتصادية ـ والاجتماعية عرض الحائط، وتصور صراع الإيديولوجيات: الرأسمالية والاشتراكية والتحررية، وكأنه حسم، وبصفة نهائية، لصالح الرأسمالية، وتصور الرأسمالية فيها وكأنها نظام استوعب مفاهيم العدالة الاجتماعية الاشتراكية، واستوعب مفاهيم إيديولوجية التحرر الوطني، فهذا غير صحيح ذلك أنها ترتد عن كثير من المكاسب الاجتماعية كما تدير عملية بعث القوميات الصغيرة لتفتيت الكيانات الاتحادية للدولة متعددة القوميات، وتستأنف مسيرتها في الأخذ بأساليب الصراع المستندة إلى الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، كالصراع العالمي الذي يبدو الآن بين أمريكا وأوروبا واليابان، وبين الكتلة الباسيفيكية والكتلة الأطلنطية، والكتلة الشرق متوسطية في السنوات القادمة.. إلخ. وتريد بهذا أن تعيد علاقات النظام الدولي لمرحلة صراع القوميات الإمبريالية، والإمبراطوريات الاستعمارية.

على الجانب الآخر نجد أن إسرائيل بتطويرها لسياسات التطبيع إلى النظام الشرق أوسطي، تريد أن تصادر فروق التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي، وصراع الإيديولوجيات، وتسييد أسلوب الإنتاج التابع، المرتبط بإنتاج المواد الخام والسلع المرتبطة بالاقتصاد أحادي الجانب، وتبقي على نظام الميزة النسبية في الإنتاج لصالحها باعتباره أمراً تم اكتسابه وعليه أن يستقر على حاله، أي إبقاء التطور عند مستواه المتدني الراهن، وتجد إسرائيل في الإبقاء على أسلوب إنتاج التبعية، مجالاً خصباً لها في نقل التبعية لها كسيد جديد، يمتلك قاعدة المعلومات المتسعة، ويتداخل في علاقات وطيدة بقاعدة المعلومات الأمريكية، التي تريد أن تبني ذاكرة العالم على هواها، وتمتلك التكنولوجيا المتطورة، ببنيتها المرتبطة عضوياً بالاقتصاديات

والمجتمعات الإمبريالية الأوروبية والأمريكية. إن كل ذلك يصاحب الدعوات المحمومة للخصخصة في العالم العربي، وتثبيت نظام السوق الرأسمالية، وتفتيت كل ظواهر الدولة الوطنية، وتمييع بنية المجتمع المدني، وإذكاء صور الصراع على أساس متدنٍ، فلا مانع من مساندة، ما يبدو العدو الأول لها، مثل جماعات التعصب الديني والقومي، وتسليحها، ودفع فعالياتها، لتجعل منها المحرك لعمليات التفتيت الاجتماعي، وبروز نزعات الهوية لتحقيق مفهوم العولمة الرأسمالية «نظام ما فوق الأمة والدولة الصغيرة»، فلا مانع لدى إسرائيل، أن يقوم نظام يدّعي الإسلامية، ويوظف الدين في السياسة، ويرى في محيطه العربي الإسلامي أنه جزء من ديار الحرب نظراً لكفر حكامها ومجتمعها الكافر، فتجني إسرائيل من ورائه كل المغانم، حيث تتم هندسة العلاقات المالية والاقتصادية مع هذا النظام العدو عبر مراكز المال الدولية في سويسرا وجزر البهاما وماليزيا ومنطقة جنوب شرق آسيا في سنغافورة وهونج كونج وتدير علاقات صراعية به ضد مجتمعات أشقائه، وتستغل نبرة التطرف الكلامي في معاداتها، لتوظفها في أن يترك الكبار الإمبرياليون لها هذه المنطقة لتعيد ترتيبها لصالحها، كقوة إقليمية مهيمنة، فإذا استطاعت تطويع المنطقة لصالحها دخلت نادي الإمبرياليين الكبار، كما دخلت من قبل النادي النووي والذري وصارت من قواه الأساسية دون ضجيج.

ثانياً: المدخل أو طريق الاقتراب من معالجة مقاومة التطبيع وتطوراته:

في القسم الأول من دراستنا، بينّا أن أنصار مقاومة التطبيع، لا يتفقون في مواقفهم الفكرية.. ويرجع الاختلاف والتمايز بينهم لأكثر من بعد:

1 ـ فهناك الاختلاف الإيديولوجي والسياسي: بمعنى أن هناك من ينتمي للفكر الاشتراكي. كما أن هناك من ينتمي للفكر الرأسمالي. وهناك

من يأخذ المدخل الديني منظوراً للتعامل الفكري والسياسي، ويجعل من الدين، أمراً وظيفياً في الحياة العامة، وهناك من يصر على أن الدين مقدس، وأنه يعالج المفاهيم القيمية العامة المرتبطة بوجود الإنسان ككائن حي في محيطه الكوني ومن ثم ينظم العلاقة بين الإنسان والإله، وأن ما يدور بين الناس بعضهم بعضاً يخضع لاعتبارات شتى، تتحدد وفق فروض واقعية متغيرة، بتغير الظروف، ومن ثم فهي مرنة ومتغيرة، وتستند على المصالح المادية والمعنوية المباشرة، التي تسير علاقات الناس المباشرة، ولا دخل للدين في ذلك، فالدين عام ومجرد وقيمي، بينما ما يسوس علاقات الناس، مباشر ومادي ومتباين، والدين خالد وغير متغير، بينما السياسة متقلبة، ولا يجب توظيف العام لصالح الخاص، ولا توظيف المجرد الأسمي، في الملموس المنفعي، فالدين لله، والحياة والواقع للناس، والناس سيحاسبون أمام الله حساباً كلياً يستند إلى النوايا، وإلى خاتمة الأعمال، بينما الناس يتحاسبون في الواقع المعيشي بينهم على الفعل المادي المباشر، وعلى الإجراء الواحد، وعليه لا يصح توظيف الدين في السياسة، ولكن حساب السياسة بالسياسة، وفصل الدين عن الدولة.

ويمكن إجمالاً أن نتلمس وجود عدة مدارس فكرية وسياسية في الواقع العربي الراهن:

* فهناك المدرسة القومية بتنوعاتها المتعددة، بل خلافاتها التي تصل لنفي بعضها البعض، ويمكن اعتبار المدرسة الجماهيرية فصيلاً من فصائل المدرسة القومية العامة، باعتبار أن مدخلها الفكري يستند إلى المنظور القومي كعامل محرك أساسي وأولوي الوجود.

* المدرسة الدينية: أي المدرسة التي تجعل من الدين مدخلاً مبتدأً ومؤخراً لقياس كل شيء. وهي أيضاً تضم تنويعات متباينة لحد الأفكار والتكيف لبعضها البعض.

* المدرسة الرأسمالية والليبرالية، والتي تجعل من المدخل الاقتصادي ـ الاجتماعي المدخل الرئيسي، ولكنها تعكس فكر ومصالح القوى المالكة لوسائل الإنتاج، وهي مدرسة ذات تنوعات كبيرة أيضاً. وإن كانت غير مبلورة سياسياً في كل الساحات العربية.

* المدرسة الاشتراكية الماركسية: والتي تأخذ بالمدخل الاقتصادي الاجتماعي في فهم السياسة وحركة المجتمع، وتعكس فكر ومصالح الطبقة العاملة وحلف الكادحين ممن لا يملكون غير قوة عملهم أو بعض أدوات الإنتاج والاستهلاك، وهي مدرسة ذات تنوعات مختلفة، وفيها أبعاد صراعية، وتشهدها كل الساحات العربية، وجوداً وأثراً كبيراً.

2 ـ الاختلاف في فهم قضايا الاستراتيجية والتكتيك: لا تقف خلافات مقاومي التطبيع على المنطلقات الفكرية، والبنية الثقافية، والانتماء الإيديولوجي فحسب، بل يتجسد بينها خلاف من نوع آخر، أجد أنه أشد أثراً، هو الخلاف في فهم قضايا الاستراتيجية والتكتيك. فعلى الرغم من أن تراث الأمة زاخر بحصيلة غنية تصب في هذا الأمر كالقول: «أنا وأخويا على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب» والقول: «درء الخطر مقدم على جلب المنفعة». والقول: «عصفور في اليد خير من ألف على الشجر». والقول: «أفصل ده عن ده يرتاح ده من ده»، والقول: «أهل مكة أدرى بشعابها»... إلخ. إلا أن هذا الميدان هو أكثر الميادين كشفاً لبعد العرب عن إيجابياته. فمعظم المدارس السياسية العربية، تجعل من الاستراتيجية وهدفها النهائي، إجراءً يومياً، وتكتيكاً تنفيذياً. وتؤكد علوم الاستراتيجية والتكتيك، أن التكتيك باعتباره دائرة مصغرة وترتبط بالتنفيذ الفعلي، لا بد أن تكون من جنس الاستراتيجية، فلا يمكن أن تهدف للأمانة والخير وتبيح السرقة والاغتصابات لإيجاد المال الذي يمكنك من ذلك تحت دعوى «الغاية تبرر الوسيلة» ذلك أن العلم يؤكد أن الوسيلة لا بد أن تكون من جنس الغاية، ولا تتناقض معها، فالغاية دائرة كلية ومحيطة

والوسيلة دائرة صغيرة بذات المركز الأصلي. ورغم وضوح هذه القاعدة تبقى الوسيلة وسيلة وليست غاية، فالوسيلة جزئية وترتبط بعلاقات متراكمة ومتتابعة، بينما الغاية كلية وهي منطقة كيفية عامة ومتراصة.

فإذا انتقلنا من التجريد إلى الملموس، نجد أن معظم المدارس السياسية العربية، خلطت بين الاستراتيجية والتكتيك في فهم ومواجهة الصهيونية ومشروعها الأمبريالي المجسد في إسرائيل. لقد غلبت هذه المدارس هدفها النهائي على تكتيكها اليومي. فالصهيونية عندما نادت باستراتيجية قيام وطن يهودي قومي في فلسطين، حققت ذلك من خلال خطوات متتابعة ومتلاحقة، بينما عندما واجه العرب الصهيونية تعاملوا مع حلمها الأخير، فلم يعبأوا بأن وقف الإجراء المؤقت سوف يضرب التتابع التراكمي، ويعطل الاقتراب الاستراتيجي، فمثلاً ضاع الحق الفلسطيني ووزع على كل القبائل العربية، فعلى الرغم من وضوح الاستراتيجية الصهيونية بالتأكيد على وطن قومي في فلسطين، لم يعبأ العرب بتحديد هوية فلسطين وتثبيتها، بل صارت فلسطين مستبدلة بكل العرب، ذلك لأن فلسطين عربية، فلماذا تكون فلسطين فلسطين، ومآلها أنها عربية، ولماذا لا نختصر المسافات ونقول عربية فقط.

قيل قديماً على لسان العرب: «ما لا يدرك كله لا يترك كله» ومع ذلك نحن دائماً نترك الجزء حتى يعود الكل، تحت وهم أن قبول الجزء يلغي حقي في الكل، ولم يسأل سائل نفسه، هل إذا أخذت الجزء سيقربك من أخذ الكل، أم سيبعدك عنه، ألم يفكر هؤلاء، في أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم، هاجر من أحب أرض الله إليه، وحصن نفسه، في منطقة نائية ظروفها مؤاتية، فلما تمكن، عاد واسترجع ما أجبر على أن يتخلى عنه في يوم ما. هل لو ظل بمكة ولم يهاجر إلى المدينة، كان يمكن أن تقوم للدعوة قائمة؟ وحتى لا تتوه منا القضايا، أرجع وأحدد أن الذي دفعني للتأكيد على أهمية المدخل للتعامل مع قضايا مقاومة التطبيع وتطوراته

مواقف عملية، وسأكتفي بمثالين:

الأول: استغلت مناسبة الاحتفال بالعيد الفضي لثورة الفاتح من سبتمبر، ودعا ملتقى الحوار الثوري العربي الديمقراطي، جمهرة المشاركين من خارجه في الاحتفال، لمناقشة قضايا التطبيع. ومنذ اللحظة الأولى، تواجه فريقان: **أولهما**؛ يربط قضية التطبيع بقضية التسوية السلمية، ويرى أن الأولى ثمرة للثانية، ومن يريد أن يدين التطبيع لا بد أن يدين عملية التسوية السياسية أو السلمية. **ثانيهما**: يرى أن كل قضايا الوجود تترابط، ولكن الإنجاز المحدد، يلزمه موضوع محدد، ويصر عل تركيز الجهد فقط على مقاومة التطبيع، ويرى أن ربط معركة التطبيع بمعارك التسوية السلمية يفقد معركة التطبيع اتساع قاعدتها.

ومع ذلك تمت صياغة البيان الختامي برفض التسوية السلمية ورفض التطبيع، ومقاومة الأولى والثانية. مع أننا نعرف جيداً أن حجم الحشد والتأييد للحركة الثانية أوسع بكثير، وأن اشترط، الأول يفقد الثانية قاعدة ضرورية.

الثاني: اجتمعت في القاهرة يوم 15/ 11/ 1994، جمهرة من المثقفين من مختلف المدارس السياسية والفكرية، لمناقشة ورقة عمل مقدمة من اللجنة المصرية للدفاع عن الثقافة القومية لتطوير آليات مقاومة التطبيع. وكان مكان الاجتماع مقر الحزب الديمقراطي العربي الناصري. ومنذ البداية طغى اتجاه يصر على ربط كل قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني ببعضها، بل بقضايا اختلال وتثبيت الهوية العربية في المرحلة الراهنة. وقام رجل علم معروف بتخصصه في الصيهونية، وتكلم كثيراً ومعظم مفرداته جيدة، بل عبقرية، ووصل إلى القول: لا بد من الانتباه أننا نواجه كياناً مراوغاً، وأن مواجهتنا له ضرورية ونهائية، فحتى لو سلم بقيام الدولة الوطنية الفلسطينية، فيجب أن لا ننخدع بذلك!! وأصابني الذهول، إذا كان قيام

دولة وطنية مستقلة فلسطينية أمراً لا يحسب حسابه، فلماذا نجلس لمقاومة التطبيع، وهو في النهاية مجرد محاولة اختراق لم تنجح حتى الآن. ووجدتني محاصراً من هذا الاتجاه، وحتى نعيش معاً مناخ هذه اللحظة، للنظر ونطالع ما قدمه مكتوباً ممثل الحزب الناصري يقول:

«يهمني هنا أن أشير إلى: **أولاً**: أن التطبيع قد صار ساحة كافة النظم العربية تقريباً، وصارت المواجهة شاملة لكل الأمة العربية. **ثانياً**: أن المستهدف هو تذويب الهوية العربية ولعل أحد أغراض النظام الشرق أوسطي هو تحقيق ذلك. **ثالثاً**: أن كل ذلك مرتبط بهزيمة وتفكك النظام العربي وإستسلام كثير من حكام العرب، وبيئة دولية معادية لنا. **رابعاً**: أن بعض أدوات وأساليب وأطر عمل الحقب الست السابقة لم تعد صالحة للاستمرار في المرحلة القادمة. **خامساً**: أننا اليوم ولفترات ليست بالقليلة سوف يكون دورنا تحضيرياً من أجل فعل مستقبلي يضمن استمرار قضايانا في بؤرة الفعل التاريخي... انتهز هذه الفرصة لأتجرأ وأطرح عليكم جدول أعمال وأجندة عمل خاصة بالمثقفين في الفترة القادمة:

1 ـ مرحلة تثبيت أبجديات الصراع: فلا بد أن نثبت في وعي رجل الشارع حالة الصراع والعداوة والكراهية للعدو الصهيوني، ذلك وسط مفاهيم ومصطلحات زائفة ومشاريع خادعة.

2 ـ تقويم مسيرة نضالنا من 1948 حتى الآن؛ ليس بغرض تصفية الحساب مع قوى سياسية ما، ولا بغرض استنكار موقف ما، وإنما من أجل تقويم المسيرة، وتسليم أهداف نضالية مبلورة واضحة لقوى الفعل السياسي في المستقبل، فلا بد أن نكشف عن دور البعض في طرح مفاهيم إقليمية أثرت بشدة على مسيرة النضال العربي والفلسطيني مثل شعار: «نوافق على ما توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية»، وهذا ما جعل البعض يعلن موافقته على الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني الذي سقط

بعد أسابيع من توقيعه. أو إعلان البعض الموافقة على اتفاق غزة ـ أريحا، ولكنه أعلن تمسكه برفض السوق الشرق أوسطية ـ رغم أن الأولى شرط للثانية، والأولى تجسيد لمفهوم المعبر بين الكيان الصهيوني والدول العربية.

3 ـ التفاعل بين المنظور القومي والمنظور الإسلامي بشأن قضية فلسطين، فلم يعد من صالح أحد أن يستمر الصدام بين المنظورين، ولا من صالح تأسيس حركة نضالية جديدة، ولا من صالح تأسيس ثقافة عربية مجاهدة ومقاومة مؤسسة على ثوابت الوعي القومي لدى الجماهير العربية، المتفاعلة دوماً مع الحضارة الإنسانية بالعطاء والتفاعل واكتساب الخبرات، لم تكن حضارتنا تعبيراً عن انغلاق وتحجر ولم تكن أيضاً تعبيراً عن التغريب الذي أوقعنا في الاغتراب.

4 ـ العمل على مأسسة الهوية، فلم يعد كافياً في عالم اليوم وتعقد المشاكل الحياتية للجماهير العربية.... أن تكتفي بإطلاق الشعارات... بل صار من الحتم أن يتحول ذلك لمؤسسات شعبية قومية تعمل على تدعيم وحدتنا.

5 ـ تأسيس الحركة العربية المناهضة الصهيونية».

وهكذا أفضى اجتماع تداولي لتطوير أساليب مقاومة التطبيع لقضايا تثبيت الهوية، ومؤسسة الوحدة العربية، ومقاومة الصهيونية، وتثبيت النزعة القومية في تضاد للنزعة الوطنية... إلخ. فوجدتني أطرح على الحاضرين: أيها الزملاء ما هو مدخلكم لمواجهة التطبيع وتطوراته؟ هل هو الاتفاق الإيديولوجي والاتفاق السياسي العام، أم هو مجرد الاتفاق على موقف خاص بمقاومة التطبيع يعني البعد السياسي والاستراتيجي والأمني للتطبيع؟ وأردفت قائلاً: لقد قال البعض: إنهم يحرفوننا إلى القضايا الاقتصادية، وأصارحكم القول رغم رفضي لمنطق فصل الاقتصاد عن السياسة والقضايا الأخرى، إلا أنني أرى أن مسيرة مقاومة التطبيع لن

تنجح، إلا إذا رضينا مؤقتاً بعملية الفصل هذه، وبينا أن المصالح المباشرة لمصر وللعرب ضد التطبيع وتطورات الشرق أوسطية. وأن غاية هدفها أن تستبدل المصلحة العامة بمصالح فردية وشخصية لفرد أو لقلة، ولا بد لنا أن نكشف ذلك. فإذا أردنا أن ننجح فلا بد من توسيع إطار المعركة، وحشد كل الطاقات بدءاً من أنصار المصالح المباشرة إلى معتنقي الأفكار العامة والمجردة.

لقد أوردت هذين المثلين لأبلور أمراً شديد الأهمية، أتوجه به إلى راغبي مقاومة التطبيع وتطوراته في طرح السؤال الآتي: أي مدخل ترونه للاقتراب في معالجة هذه القضية؟

وأجيب: إن المدخل الرئيسي يجب أن يتحدد في بلورة هذه القضية بذاتها، وفصلها عن تشابكاتها، مع العلم أنها بذاتها قضية ذات أصعدة ومستويات مختلفة فيها أيضاً الصعيد السياسي والإيديولوجي والثقافي، وقد عالجناها في مواضع سابقة. حتى أزيد الفكرة وضوحاً، أشدد على ما يلي:

أ ـ مقاومة التطبيع، تطرح إجراءات محددة، يجب أن تشارك في اتخاذها والدعوة إليها، الطليعة السياسية، سواء في الوطن الواحد، أو في كل الأوطان العربية، ويجب أن تشترك الجماهير في هذه الإجراءات، ونحاول نقلها من أرضية المقاومة السلبية، إلى أرضية المقاومة النشطة. وأن هذه الإجراءات تقوم على رفض التعامل مع إسرائيل ومع من يتعامل مع إسرائيل، ما دامت إسرائيل محتفظة ببنيتها العدوانية، التي تتجدد بالإبقاء على احتلال الأراضي العربية، وعدم الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته الوطنية على ترابه الوطني الذي يتحدد بداية وفوراً بحدود 4 يونيو سنة 1967، ثم يتحدد بالمفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة عند الحدود التي رسمها قرار التقسيم الذي صدر سنة 1947،

وأن تلتزم إسرائيل بعودة اللاجئين العرب، وتعويضهم عن خسائرهم وإعطائهم ممتلكاتهم، وأن تتنازل عن تسليحها النوري، وتقبل إشراف هيئة الطاقة النووية الدولية والمؤسسات الدولية المتخصصة لنزع سلاحها النووي، وأن تنفض يدها من الصهيونية كعقيدة عنصرية، تدعي وصايتها على كل يهود العالم.

ب - كل من يقبل باستراتيجية وتكتيكات «إجراءات» مقاومة التطبيع يدخل ضمن حلف مقاومة التطبيع، أياً كان انتماؤه الفكري، وأياً كانت رؤيته لقضايا الصراع العربي الصهيوني. فقد يرى البعض أن عدوانية إسرائيل لن تنكسر إلا بالكفاح المسلح فله ما يرى، ويسعى لما يراه، وقد يرى البعض أنها يمكن أن تنكسر بالحل السلمي، وبأساليب المقاومة السلمية، وقد يتخذ من وقفة سوريا الصامدة، وتمسكها بالحل على أسس الحد الأدنى من العدالة حسب الشرعية القانونية الدولية، مؤشراً لهذا، فأيضاً له ما يرى. وقد يرى البعض أن السلام المنفرد على النمط الراهن، كما جرى بالنسبة لمصر والأردن ولما يجري على الساحة الفلسطينية، أنه سيحقق أهداف العرب، فله ما يراه، ولكن سيكون معيار التحاسب معه، أسلك كما تريد لكن اربط قيام علاقات طبيعية مع إسرائيل بنزع عدوانيتها، وإلا فإنك تعطيها ما يقوي عدوانيتها، ألم يشارك الإمداد بالنفط من مصر في إذكاء عدوانية إسرائيل في إدارة آلة الحرب في لبنان سنة 1982؟ وربما يكون وضوح هذه التقوية بالتطبيع للعدوانية، السبب الرئيسي في جعل حكومة مترددة كحكومة الرئيس مبارك أن تدخل في مرحلة ما سمي السلام البارد ما بين سنة 1983 حتى سنة 1991.

ح - قد يرى البعض ضرورة فصل الاقتصاد عن السياسة، فلهم ما يرون، ولكن عليهم أن يحددوا الاقتصاد على أسس المصلحة الوطنية العامة، تبعاً للجغرافيا السياسية، والتاريخ الاقتصادي، والمصالح الفعلية، ويكون الحساب بيننا وبين هؤلاء هل التطبيع يحقق المصالح الوطنية للأمة

العربية ككل أولاً، أو لوطن واحد منها ثانياً، وكيف؟ إن التطبيع سواء بشكله البسيط أو المتطور، سيحقق عدوانية إسرائيل، وتطور وجودها لقوة إقليمية مهيمنة.

د ـ خلاصة القول يجب تحديد التطبيع ومقاومته كمعركة محددة، لا نشوش عليها بموضوعات أخرى، فأكثر دعاة تثبيت الهوية كالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين والكيانات المرتبطة به، هم أول من أقام من العرب والمسلمين بنكاً في جزر البهاما، ونسج علاقات مالية مع دوائر مالية مشبوهة بعلاقاتها الصهيونية، فالقضية ليست بالصياح، فإذا كانوا حقاً دعاة في معركة مقاومة التطبيع فليأتوا بأموالهم للساحات العربية. وليكن استثمارهم عربياً، ومقوضاً لمشاريع الهيمنة الإمبريالية والصهيونية، وبانياً وناسجاً ومثبتاً لمشاريع التكامل العربي، والهوية العربية بالفعل وليس بالصياح.

هـ ـ وقبل أن أنهي قضية المدخل، هناك من يصمم على جعل قضية التطبيع، مجرد تسطير لقائمة سوداء تحتوي أسماء بمن يتعاملون مع إسرائيل، وأكثر ما يثير الريبة في هذا التوجه، أنه يركز على أسماء يريد أن يصفي حساباته معها، فتيار توظيف الإسلام في السياسة في مصر، يصر على إدراج أسماء مثل الدكتور سعيد العشماوي والاستاذ لطفي الخولي، بل إن هناك من قال بأن محاولة قتل نجيب محفوظ تمت لأنه يلتقي بإسرائيليين. إن هذه معركة مفتعلة ظاهرها الحق وباطنها الباطل، فلن نجرد عظمة قادة ومفكرين في وضعهم في قوائم سوداء بالشبهة، فمن الأسماء الثلاثة التي أوردتها أعرف جيداً الاستاذ لطفي الخولي، وأعرف أنه من أعلم المواطنين العرب بالمشروع الصهيوني، ومن أكثرهم نشاطاً في التصدي له، ويكفيه فخراً أنه رأس لسنوات طوال اللجنة الوطنية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وحرك بصفته الشخصية فاعليات رئيسية من أعمدة اللوبي الصهيوني في مصر لتسهيل بعض أعمال الدعم لاحتياجات المنتفضين في

الأرض المحتلة، وأعلم جيداً أنه بطل في أفكاره، قد اختلف مع قناعاته، لكن يجب أن لا نأخذه بالشبهات.

إن منهج تسطير القوائم السوداء، بكل ما يتصف به من عجز، لن يقوى على مقاومة التطبيع، بخاصة في مراحل التطبيع بالتشجيع. ولكن منهج الحوار وتوضيح المخاطر، هو القادر وحده على مناصرة قضية مقاومة التطبيع، إننا نعيش في زمن اختل فيه كثير من المعايير، ولن أثبت قيادتي بمجرد الادعاء بأنني الأصوب، ولكن القيادة الفعلية هي التي تستند على حقائق الواقع، وتحترم جدليات الواقع المعاصر، التي تتحدد بالدرجة الأولى على معايير الحوار، والأساليب الديمقراطية.

ويتساوى منطق القوائم السوداء، بمنطق يقلص كل تجربة المقاومة للتطبيع في «من منا لا يتذكر الشهيد سليمان خاطر، وسناء محيدلي وأيمن حسن وعصام الجوهري وأبطال ثورة مصر وسعد حلاوة ولولا عبود؟ ومن منا لا يقدر أهمية الاستشهاد الإسلامي على أرض فلسطين العربية الآن بعدما ظن البعض من مشاريع الثوار السابقين أنه صاحب القول الفصل في إعلان الدولة ووفاة الثورة؟» [مقتطف من ورقة مسؤول التثقيف المركزي في الحزب الناصري لاجتماع المثقفين لتطوير آليات مقاومة التطبيع]. إن هذا المنطق يسوي ببساطة بين فدائي حركة تحرر، وبين قوى ترى في الأفعال الإرهابية تكتيكات مقاومة تحررية، والأدهى والأمر أنها تختصر نضالات أمة، في مجرد مجهودات فردية. إن قضية مقاومة التطبيع قضية ديمقراطية تخص جماهير، بل يجب أن ترتكن على جماهير واسعة لا تملك إلا طاقة الفعل الديمقراطي العام، على الأقل في الظروف السياسية السائدة الآن ولكل الفترات المنظورة في المستقبل العربي.

ثالثاً: معركة مقاومة التطبيع وحدودها، في بناء النموذج:

اغتنى الفكر العربي بمقولات صحيحة في غمار صراعه ضد الصهيونية ومشروعها إسرائيل. ذات الوظيفة الإمبريالية. مثل مقولة إن الصراع العربي ـ الصهيوني صراع وجود وليس صراع حدود، ومثل مقولة أن ما أخذ بالقوة، لا يسترد بغير القوة. غير أن هناك خلافاً كبيراً في تفسير مثل هذه المقولات، فصراع الوجود صراع طويل وممتد لا يحصر نفسه في مجرد أخذ الحدود، ولكن لا يتنازل عن الحدود، ويواصل الصراع بصورة أخرى، لتقويض الوجود العدواني للصهيونية، والوجود الوظيفي الإمبريالي. إن هذا التفسير السهل والصائب، يصطدم بمن يحوله إلى مجموعة من المتناقضات التي تنفي بعضها البعض، حتى نصير وكأننا أمام وهم سائد، وقبض ريح. فهناك من يرى أنه ما دام هو صراع وجود، فلا قيمة أساساً للحدود واستردادها الذي قد يحول صورة إدارة الصراع من الصورة العنيفة إلى الصورة السلمية. وعيب هذا الفهم، أنه يتصور فقط أن التعبير الوحيد عن الصراع هو الصراع المسلح والعنيف، رغم أنه ما زال فينا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، عندما خلص من معاركه وأشار «إلى الانتقال من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»، فلما سئل عليه الصلاة والسلام فما الجهاد الأكبر؟ قال: «جهاد النفس»، أي أن الصراع يأخذ الصيغة الأكبر والأشد والأصعب عندما ينتقل من مرحلة الصراع المسلح والعنيف بمظاهره الواضحة، إلى الصراع العميق الذي يحتاج للكثير، والذي يقوم على إدارة الصراع بوسائل سلمية وغير عنيفة.

ونفس الأمر ينطبق على القوة، فلم يعد تعبير القوة، ينحصر في القوة العسكرية المجردة، بل أخذت القوة صوراً جديدة، مثل القوة الاقتصادية، والقوة التكنولوجية، والقوة المالية، والقوة السياسية، وما أود أن أشير إليه، أن إسرائيل أدركت قبلنا على المستوى التطبيقي أن الصراع الصهيوني ـ

العربي صراع وجود، وليس صراع حدود، وعلمت أنها لن تستطيع الاستمرار في التمسك بالحدود، فلماذا لا يكون فرض الوجود بالاختراق والتداخل والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية. . . إلخ؟ أليست قضية التطبيع مع إسرائيل، هي التجسيد العملي لإقدام إسرائيل على ممارسة صراعها مع العرب، على أساس أنه صراع وجود وليس صراع حدود؟ فلماذا نتأخر في فهم الأمور حسب قواعد التفكير العلمي، ولماذا نتخلف في الإمساك بعلوم الاستراتيجية والتكتيك؟

إن مقاومة التطبيع هي المعركة الأولى لكون صراعنا مع العدو الصهيوني صراع وجود وليس صراع حدود، وأتخيل أن إدارة هذا الصراع تتم عبر عدة مراحل، سوف نقف عليها فيما يلي:

1 ـ تتحدد طبيعة أي مرحلة استراتيجية بضرورة قياسها على عدة أبعاد:

أولها: تبيين أبعاد التناقض الرئيسي، وتمييزه عن التناقض الثانوي، حتى يتم تحديد المهام، التي تتوقف على إنجازها، حدود هذه المرحلة الاستراتيجية.

ثانيها: تبيين وتحديد القوى الاجتماعية التي تكون الحلف الاجتماعي المناصر لحل مهام ومعضلات هذه المرحلة، والذي يعبر عن مصالحه بتحقيق هذه المهام.

ثالثها: تحديد قوى الحلف المعادي والذي يناوىء حل هذه المهام، بل يفرضها بشكلها المعادي لجماهير الحلف الأول، ولصالح طرفه في الصراع.

رابعها: تحديد أدوات إدارة الصراع وأساليبه، هل بالطليعة وحدها، أم بالجماهير وحدها، أم بالطليعة والجماهير؟ وتحديد طرق النضال هل بالأساليب الديمقراطية والسلمية، أم بالعنف والقتال المسلح، وهل بأدوات منفصلة على صعيد واحد، أم بحزمة أساليب على عدة أصعدة؟ وعموماً،

وكما يقال بالتعبيرات المستمدة من العلوم العسكرية، تحديد اتجاه الضربة الرئيسية، وتحديد اتجاه المجهود الرئيسي، وتحديد طريق الاقتراب هل الطريق المباشر، أم الطريق غير المباشر؟ وقبل كل هذا تحديد قيادة الأركان، وتحديد مؤسسات وتنظيمات الحركة والدفع للقوات في ساحة المعركة.

2 ـ يشير التطبيق الفعلي لهذه القواعد، أن معركة التطبيع المفروضة علينا الآن، رغم تنوع مظاهرها من تطبيع أسود وتطبيع رسمي، ومن تطبيع بارد، إلى تطبيع بالتشجيع، ومن تطبيع حكومي إلى تطبيع غير حكومي، تستند على محور أساسي، يقول بمبادلة الأرض بالسلام. فإذا كان الأمر كذلك، فيجب أن يكون واضحاً أنه لا علاقات البتة مع إسرائيل قبل تسليم الأرض، والأرض لها مفهوم واضح ومحدد بقرارات الشرعية القانونية الدولية، هي الأرض التي احتلت يوم 1967/6/5. وفي هذا الصدد فيجب أن يتحدد هذا الأمر على صعيد عربي، فإسرائيل خاضت حروبها بالعدوان على كل العرب، كل دول الجوار في توقيت واحد، والباقي كل حسب دوره، وفي هذا الصدد، يجب أن يتحدد أيضاً معنى عودة الأرض، فإذا كنا أوضحنا حدودها، فيجب أن تكون الأرض خالصة من أي مظاهر لتغير طبيعتها السكانية أو الديمجرافية أو الجغرافية. . . إلخ حسب معاهدات جنيف سنة 1954. وعليه لا مستوطنات على الأرض، ولا قيود على السيادة الوطنية في هذه الأرض. إن هذه المعركة تستقيم، إذا أكدت قوى الساحة الفلسطينية للجميع، وتحديداً إذا أكدت منظمة التحرير الفلسطينية، أن اتفاق الحكم الذاتي ليس تحقيقاً لاسترداد الأرض، وليس مبادلة للأرض بالسلام، وما دمنا لم نأخذ الأرض، فيجب على العرب ألا يعطوا السلام، وهذا الأمر يجب أن يكون حجة على النظام المصري، والنظام الأردني، فحتى من استرد منهما الأرض، استردها منقوصة السيادة، أو سيستردها منقوصة الحدود والسيادة، ومن باب أولى فلا بد من إدارة هجوم شرس على النظام المغربي، والأنظمة الخليجية، إذا اتضحت

الأمور. وقد يقول قائل، إن ما تطرحه هو مجرد وهم، لأنك تضع «القط في حراسة الكرار» [أي تضع القط ليحرس مخزن اللبن] ذلك أن الأنظمة العربية هي التي تدير التطبيع مع إسرائيل. غير أنني أقول إن خبرة معركة مقاومة التطبيع في مصر، تؤكد أنه كلما تم تحديد طبيعة المعركة، أمكن إحراز مكاسب.

وجل قصدي يقول بأن تحديد إطار المعركة يقع أساساً على أصحابها، أي القوى المقاومة للتطبيع، فيجب على كل أطراف عملية مقاومة التطبيع سواء كانت شعبية وأهلية، أو من نظم وحكومات رسمية، أن تعلن أنها تقبل مبادلة الأرض بالسلام. وبما أن الأرض هي المسلوبة، وهي الركن المقايض عليه، فيجب استردادها قبل إعطاء السلام، ولا شك أن القيادة السورية قادرة، رغم انفرادها، بصفاء فكرها الاستراتيجي، وبنزعتها الوطنية والقومية السليمة، بإدارة الصراع، وإحراج القوى المعادية، وتطوير الأمر دائماً، وكأن الكرة في الملعب الإسرائيلي.

لقد قبل رئيس أكبر دولة في العالم «كلينتون» أن يقابل الرئيس السوري مرتين في عشرة شهور فقط، إحداهما تمت على الأرض السورية نفسها. ومع ذلك لم ينثنِ الرئيس الأسد عن مواقفه الجادة، وجعل الرهان الكبير للرئيس الأميركي، رهاناً على قدرته في الاستجابة لمنطق العدل كما تتطلبه الشريعة الدولية، التي تطابق المصلحة الوطنية السورية، واتضح رغم فداحة السعر الذي دفعه كلينتون أن الكرة، ما زالت في ملعبه وفي الملعب الإسرائيلي. وقد ينتابني أحياناً إحساس بالخوف على شخص الرئيس الأسد، ذلك أن إجلاء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن ساحة الصراع بالوفاة، قد غير الكثير في مجرى إدارة الصراع عربياً، وحتى نسابق الزمن وندعم موقف الرئيس حافظ الأسد، لا بد من تكوين جبهة عربية على التو، وعلى جناح السرعة شعبياً ورسمياً كلما أمكن، تحدد أن السلام وتجسيده الواقعي في التطبيع، يبادل الأرض.

إن رفع شعار لا سلام إلا بعد استرداد الأرض بحدود 4 يونيو سنة 1967 4(6/1967) خالصة، وبدون تغيير ملامحها السكانية والديمجرافية، وبدون أي انتقاص من السيادة الوطنية عليها، هو الشرط الأساسي لقبول السلام، أي قيام تطبيع العلاقات مع إسرائيل، إن رفع هذا الشعار والتمسك به، سيكون رافعة حقيقية لوقف وصد عمليات التطبيع التي تستشرى بخبث في الجسد العربي كله، وستتم محاصرتها، إننا جميعاً يجب أن نضغط بالنموذج السوري ونقويه، على كل من لم يستطع أن يعمل به، وبالتالي انتقص من حق لا يملكه، أي الحق الوطني المصري والأردني والفلسطيني وهو حق شعبي. إن قوى هذا الحلف المقاوم للتطبيع في هذه المرحلة، تتكون من كل القوى السياسية العربية الملتزمة بهذا الشعار، والمصرة على تنفيذ مهامه، ومعاداة كل الأطراف التي تعرقل تنفيذ هذه المهام، وكشفها وفضحها موضوعياً، أي بكشف تفريطها في الحقوق الوطنية والقومية المجسدة بالتحديد، والتجسيد الواضح والظاهر.

أما عن قوى الحلف المعادي، فهي كل القوى التي تضع نفسها في موقف يعادي تعليق السلام أي التطبيع على استلام الأرض بمواصفاتها الشرعية. إن هذه القوى هي التي تحدد نفسها، ولكن حلف المقاومة هو الذي سيظهرها أمام الجماهير، ويوضح مدى تفريطها. وتبرز أهم الأدوات والأساليب في الشروع فوراً، في تشكيل هيئة عربية بالمبادرة الشعبية والأهلية وغير الحكومية، وتتبنى موقفاً لا لبس فيه ولا غموض، وتتصل بكل لجان الساحات المحلية، وتدير فاعلياتها دون خلط أو تشويش، وفي هذا الصدد لا بد من فضح أي تعامل خارج هذا التحديد، يمارس تطبيعاً مع إسرائيل. وهنا لا بد أن نؤكد أن نجاح هذه المعركة يستند على محورين أساسين:

الأول: ضرورة حشد أكبر قدر من القوى الشعبية ذات الصفة التمثيلية سواء كانت أحزاباً، أو نقابات، أو جمعيات أهلية، أو منظمات غير

حكومية، أو مؤسسات حكومية، أو شخصيات عامة.

الثاني: ضرورة تحديد خطة عمل واضحة للاتصال بالجماهير، وتثبيت أساليب المقاطعة السلبية أولاً، ثم تفعيل أساليب المقاطعة الإيجابية ثانياً. ذلك أن النجاح الحقيقي في هذه المعركة لن يتم إلا بواسطة الجماهير العربية، وأن جهد طلائعها مهما عظمت، لن تشكل غير فاعليات تتصدى بالمقاومة الجزئية والعاجزة عن وقف مسيرة عملية التطبيع، وبالذات على صعيد تطورها أفقياً عبر الساحات العربية، ورأسياً عبر مهام الشرق ـ أوسطية، كما تطرح إسرائيلياً وأمريكياً.

وفي مجال الأدوات، لا بد من فتح حملة تبرعات شعبية، وأهلية، وغير حكومية، وحكومية لتمويل مؤسسات مقاومة التطبيع، وتكوين مراكز أبحاث خاصة بتكوين قواعد معلومات ضرورية عن موضوعات مختلفة، أهمها الموضوعات الإسرائيلية.

بقيت ملاحظتان حول هذه المرحلة الأولى:

الأولى: إننا لا نطالب بإلغاء معاهدات وقعت، ولا التنازل عن أرض استردت، ولكن نطالب بتعليق أي إجراءات، تجعل من السلام سلاماً ساخناً، وتجعل من التطبيع عملية تجري على قدم وساق. فتجربة مصر تقول بأن مرحلة التطبيع النشطة أيام السادات، تحولت من سنة 1984 إلى سنة 1991 إلى مرحلة السلام البارد، والتطبيع المتعثر والكسيح. ولن يصعب على نظام أن يرتد كما يتقدم، والمثال واضح ومحقق، ويمكن إعادة تنفيذه.

الثانية: إن التطبيع المطروح في مبادلة الأرض بالسلام، هو التطبيع الذي يقتصر على العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الرسمية، أما العلاقات الاقتصادية والمصلحية، فتترك للمصالح المرسلة، ولا تتم بالقسر والمعاهدات، فليس هناك بيع بالإكراه، كما تبيع مصر النفط لإسرائيل،

فإذا رأت مصر آنذاك أن بترولها يحقق لها نفعاً أكبر إذا بيع للغير، أو إذا صنع، فلها ما تريد، وإذا رأت العكس، أيضاً لها ما تريد أي أن هذا التطبيع أو السلام يقوم فقط على الاعتراف، والصلح بمعنى إقامة العلاقات الدبلوماسية فقط، وإنهاء حالة الحرب رسمياً.

3 ـ تتحدد المرحلة الثانية بمقاومة التغير البنياني في مسيرة التطبيع، الذي يتطلب إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية، وقيام العلاقات أو النظام الشرق أوسطي، على أساس أن هذا التطوير، يستند بالضرورة، على إدخال إسرائيل في نسيج المنطقة العربية، كفرد وسط أفراد، بل حتمية دخولها ترتبط بكونها فرداً، يقابل أفراد، فجوهر النظام الشرق أوسطي في المفهوم الإسرائيلي ـ الأمريكي، يطابق إدخال إسرائيل ضمن مفردات المنطقة، بآليات تكفل لها الهيمنة على هذا الشتات، فإذا كانت إسرائيل، كما قلنا تقابل فشلاً في تكوين دولة صهيونية بالحدود التوراتية، إلا أنها نجحت ككيان صهيوني أو يهودي، في تحقيق وظيفتها المقررة لها من قبل الإمبريالية، في تشتيت وتجزئة الأمة العربية، ومنع قيام وحدتها. وتظل هذه الوظيفة هي شرط مساندة الإمبريالية لإسرائيل، وتحاول إسرائيل أن توائم بين وظيفتها المقررة لها من قبل الإمبريالية وبين حلمها في الوجود القوي كمجتمع أو كدولة يهودية، بغرض الهيمنة على هذه البلدان المجزأة، وتصفيفها في منظومة تحت طوعها، لا تضر بالأهداف الإمبريالية، وتمكنها من الصعود من موقف الدولة الموظفة، إلى الدولة المشاركة، أي إلى الشريك الإمبريالي، فهي ستكون بهذه القوى الطيعة، دولة ذات وزن إقليمي كبير، وذات ـ قوة تعادل قوة إقليم غني ويتمتع بموقع شديد الأهمية اقتصادياً وجغرافياً واستراتيجياً.

إن هذا الوضع يتناقض رأساً برأس مع إقامة تكامل عربي، ووحدة عربية، فإذا أخذت الوحدة العربية حدها الأدنى بالتكامل الاقتصادي والجغرافي العربي ـ العربي، وحدها الأدنى بالتنسيق السياسي العربي ـ

العربي، سوف تجعل النظام الشرق أوسطي نظاماً مغايراً لما تريده إسرائيل، ذلك أن إسرائيل ساعتها ستدخل على كيان كبير، بالرغم من تعاملنا عند الحدود الدنيا لقوته، وبالتالي لن تتمكن من ابتلاعه، بل سيتم ساعتها امتصاصها، وسيكون التعامل مع إسرائيل ساعتها، نوعاً من إدارة الصراع لإثبات الوجود العربي، ونفي الوجود الصهيوني لإسرائيل، ذلك لأن وجودها الوظيفي سيكون قد تقوض ، لأن الأمة ستتصل ببعضها وتقيم كيانها السياسي والاقتصادي، وعليه ستفشل إسرائيل في وظيفتها الإمبريالية، بعد أن تكون فشلت في تحقيق حدودها التوراتية، وبالتالي سينتفي وجودها الصهيوني، وتكون في أسوأ الاحتمالات، إزاء مجموعة من السكان تمارس حكماً ذاتياً، أو كياناً تحت التكوين القومي، يدخل ضمن الدولة العربية الواحدة، متعدية القومية. وهذا يتوافق مع تطور العلاقات المجتمعية في العصر الحديث.

إن تحديد التناقض الرئيسي بصورته الواضحة تلك، تحدد مهامه في ضرورة الشروع في بناء مسيرة التكامل العربي، التي تنطلق من ضرورات الجغرافيا والتاريخ الاقتصادي للمنطقة، وضرروة خلق أطر ملائمة للتنسيق السياسي العربي، تفعل في حدها الأدنى صيغة الجامعة العربية، وتطورها، إلى قيام علاقات توحد على درجات شخصية، (كونفيد رالية أي تعاهدية)، (فيدرالية أي اتحادية)، بطريقة ديمقراطية.

إن صعوبة هذه المهمة تقاس بالوصول إلى نهايتها، بينما لو وضعنا تحديداً دقيقاً لبدايتها لأمكن أن نحولها إلى قضية سهلة وقابلة للتحقيق. ويمكن تحويل ذلك لحقيقة إذا بدأنا بإقامة مؤسسة فعلية للتكامل العربي، تتحقق بالمبادرة الشعبية الأهلية، وتقبل في عضويتها أي تجمعات أهلية، أو غير حكومية، أو حكومية. وتفتح باب التبرعات وجمع الأسهم وتوجيهها في اتجاهين:

الأول: بناء مراكز أبحاث ومعلومات، تتبع المشاريع الواقعية للتكامل

العربي، بدءًا من توحيد البنى الأساسية، إلى المشروعات الإنتاجية، وتقدم عنها دراسات جدوى، ودراسات تفصيلية تنفيذية، تضعها أمام الحكومات والمؤسسات الخاصة لتحولها إلى حقيقة.

الثاني: تبنيها لمشاريع تكاملية بذاتها، تشرف على إنشائها وإدارتها، وفي هذا الصدد يجب استلهام مشروع طلعت حرب الأهلي في التنمية في مصر سنة 1925.

إن هذه المؤسسة يجب أن تطرح قضاياها على هيئة مشروعات تنفيذية، ذات منافع ومصالح محددة بطريقة ظاهرة وملموسة، وأن تضغط بهذه المشروعات على الحكومات العربية، بجعلها مشاريع يتبناها الرأي العام العربي، فمثلاً يمكن تبني مشروع زراعة الوادي النوبي شمال السودان لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي. أو لبعض الدول العربية، وتوعية الجمهور بأسس هذا المشروع المبنية على تفصيلات قابلة للتنفيذ الفعلي.

لقد أوردت فيما سبق دعوة محمود وهبة عن ضرورة وأولوية إحياء طريق التجارة الدولية السويس ـ عدن، بما يلزمه من خدمات على البحر الأحمر لأكثر من دولة عربية، غير أن هذه الدعوة يجب أن تترجم لمشروع تفصيلي، أو دراسة جدوى، محددة المعالم.

إن مقابلة التطور في سياسة التطبيع إلى المشروع الشرق أوسطي، يجب أن تقابل بتطور ملموس في طرح مشاريع الوحدة العربية، بطريقة لا تعتمد على الشعارات الرنانة، والمداخل العقائدية، أو الفكرية والإيديولوجية، ولكن تعتمد على مداخل سهلة التصور، وسهلة التنفيذ، وعلى خطوات بسيطة، تبدأ صغيرة، وتتطور بالتتابع والتراكم لتصير أمراً كبيراً، وكياناً عملاقاً.

إن تحديد المهام يلزمه تحديد القوى المؤيدة لها، وفي هذا الصدد علينا أن نتذكر أن الكادحين العرب من العمال والفلاحين والمؤهلين تعليمياً ومهنياً، مارسوا بالفعل توحيد سوق العمل العربي، وتوحيد مجالات الإنتاج

العربية، غير أن الرأسمالية العربية ما زالت متخلفة إلى حد بعيد في هذا المجال، بل بدأت تنقلب على العمالة العربية وتستجلب العمالة الآسيوية والأفريقية كبديل عن العمالة العربية.

لقد ربط أكبر الاقتصاديين الاشتراكيين المصريين من أمثال د. فؤاد مرسي، د. إسماعيل صبري عبد الله قضايا التنمية المصرية بشرط التكامل والتنمية العربية، وخلصوا للقول باستحالة التنمية في البلاد العربية على أسس قطرية منعزلة. وقد آن الأوان لتوضيح هذه الاستنتاجات العلمية للرأي العام العربي، وللأجهزة العربية المعنية على مستويين:

الأول: ترجمة هذه الاستنتاجات العملية لمشاريع وخطط تفصيلية قابلة للتنفيذ.

الثاني: وضع البدائل المتعددة للتنفيذ الفعلي. بما فيها البدائل الأهلية، والخاصة، إننا لن نستمر في وضع الأيادي على الخدود، وانتظار رأس المال العربي المهاجر، ولكننا نملك إمكانيات شعبية وأهلية وأحياناً عامة وحكومية، لو تم حشدها لرسمت مشاريع قابلة للتنفيذ، إن مشاريع الزراعة التي هندست الاختراق الأمريكي - الإسرائيلي لمصر، لم تتعد عشرات الملايين من الدولار، ومشاريع التصنيع البترولي المقترحة مع إسرائيل، لا تزيد عن هذه الأرقام الهزيلة. إن الحدود العربية متداخلة، والطرق، وشبكات الكهرباء، وشبكات المياه، وشبكات الطاقة، موجودة في كل بلد عربي على حدة، ولا ينقصها إلا الالتحام لمسافات قصيرة في حدود مفتوحة.

وبقدر تحديد القوى الدافعة لمسيرة التكامل والتنسيق العربي، صوب الوحدة العربية، بقدر ضرورة تحديد القوى الكابحة والمانعة والمعيقة لهذه المسيرة، وحتى تسهل عملية الفرز، يجب على القوى الطليعية المكونة لتلك المؤسسة المرجو قيامها، أن تنتقل من مرحلة طرح الأهداف، والأحلام

الاستراتيجية، إلى مرحلة طرح الخطوات المتواضعة والبسيطة ولكن القابلة للتنفيذ، لتكوين التراكم الضروري.

وهنا علينا أن ندرك أننا نطرح هذه الأمور من منظور يقابل تطوير عملية التطبيع للصيغة الشرق أوسطية، ونحدد أن أولوية التكامل والتنسيق العربي شرط ضروري وحتمي لبدء الدخول في الشرق أوسطية، حتى نحولها بديناميكية معينة لسياسة لصالح العرب.

* * *

وبعد نحن لا نخشى التعامل مع إسرائيل، ولكننا نضع لهذا التعامل شروطه، ولا نخشى التطور الموضوعي الدولي، ولكن نريد فقط أن نعد لاستقباله، حتى نوظفه لمصالحنا. لقد حاولنا في هذا الفصل أن نقدم تصوراً عملياً، ليشكل ورقة عمل يدور الحوار من حولها، لإثرائها، بجهود نظرية، وبجهود تطبيقية، لبناء حركة مقاومة للتطبيع سواء في مستواها البسيط، أو مستواها المتطور، وحاولنا قدر المستطاع أن نخرج من إطار الشعارات العامة، ونقدم تصوراً ملموساً وتطبيقياً لهذه الشعارات، يحولها من المجرد إلى الملموس والمتحقق.

الفهرس

هذا الكتاب

ينطلق هذا البحث ـ الكتاب ـ من قناعة أساسية، وهي أن الاتفاقات والمعاهدات التي عقدها قادة العدو الصهيوني مع بعض الحكام العرب، هي إتفاقات ومعاهدات باطلة ومعدومة الأثر من وجهة نظر القانون الدولي.

فهي قد جرت من جانبها الصهيوني من قبل كيان مزروع لا يستند إلى أية مشروعية للوجود على الأرض العربية، ولم يكن له أية شخصية قانونية دولية طبيعية كغيره من أشخاص القانون الدولي الطبيعيين، وانما هو قد أنشىء بقرار سياسي مختلف عليه وعلى مشروعيته القانونية والدولية.

وفي الجانب العربي فقد جرت تلك الاتفاقات والمعاهدات خارج الاطار الطبيعي والتاريخي للصراع العربي الصهيوني، وخارج اجماع الامة، بل وفي ظل مقاومتها لها.

وبعد أن يفند البحث كل دعاوى مؤيدو «التطبيع» ومقاوميه، ينهي إلى الدعوة للمقاومة الشعبية الشاملة على مستوى الساحة العربية باسرها وفق برنامج واضح ومحدد ومتفق عليه.

إنه جهد يستحق القراءة والاهتمام.